

سُرِّيَبُوِيَّةُ وَالْفَرْوَةُ السَّعْرِيَّةُ

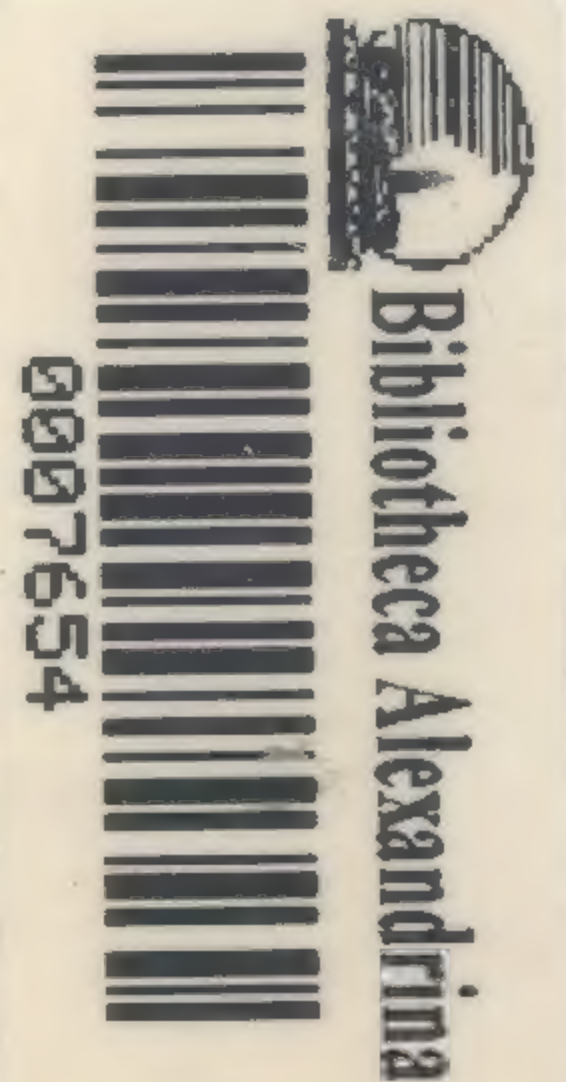
تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٣ - ١٩٨٣

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة حسان
٢٤١ شارع الجيش



سُرِّيَبُوِيَّةُ وَالْفَرْزَةُ السَّعْرِيَّةُ

تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة حسن
٢٠٤١ شارع الجيش - القاهرة ت ٨٢٣٥٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه
الذين عمرووا الكون بعلمهم وتقواهم ، فكانوا مصابيح الظلام ،
وهداة الأنام .

وبعد :

فلم يشغل العلماء كتاب^(١) في النحو كما شغلهم كتاب سيبويه قديما
وحديثا ، فأقبلوا عليه مفتونين به ، يوضحون غرائب ، ويحلون مشكلاته ،
ويدرسون مسائله ، ويشرحون شواهد ، ويضعونه موضع التقدير
والإجلال ، حتى كان للبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : هل ركب البحر ؟
تعظيما له ، واستصعابا لما فيه^(٢) ، وكان لالازني يقول : من أراد أن يعمل
كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي^(٣) .

وترجع قيمة (الكتاب) إلى كونه من أعظم المصادر الموثوق بها
للغة العرب شعرا ونثرا ، وهو أول كتاب في النحو وصل إلينا ، فجميع
ما أُلِف قبله في هذا الفن لم يلق رعاية ، ولم يصادف اهتماما ، فضاع واندر قبل
أن يصل إلينا منه شيء ، وقد جمع سيبويه في هذا الكتاب ما تفرق من أقوال
من تقدمه من علماء القرن الثاني الهجري ، الذين اعتمدوا في بناء آرائهم

(١) انباه الرواه ٣٥١/٢ ، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، وانظر : الرمانى النحوى

١٢٩ - ١٣٢ .

(٢) الفهرست ٨٦ ، وانظر : سيبويه امام النحاة ص ١٩١ وما بعدها .

على مشافهة العرب الخلفاء في البوادي ، كالخليل ، ويونس ، وأبي زيد ، وعيسى بن عمرو ، وأبي عمرو بن العلاء ، وغيرهم ، ولم يكتف سيبيويه بمجرد جمع أقوال وآراء هؤلاء الأعلام ، بل رأيناه مناقشاً لها ، موازناً بينها ، مرجعاً ومضعفاً . وراداً وضاغماً إليها ما استنبطه بنفسه من القواعد اعتماداً على سماعه من العرب الموثوق بهم ، فلا عجب أن سماه العلماء (قرآن النحو) ، حين رأوه أشمل مصادر النحو ، وأكثرها دقة ، وأغزرها مادة ، بالإضافة إلى كونه سجلًا حافلاً بكثير من العلوم العربية من فجر نشأتها ، بما ضمه إلى النحو من لغة وبلاغة ولهجات وقرارات ^(١) .

وعلى الرغم من اهتمام العلماء بشواهد الكتاب وبخاصة الشعرية ، وتصنيفهم المؤلفات في شرحها ، وبيان منهج سيبيويه في معالجة قضايا النحو والصرف من خلالها ، لم تأخذ الضرورة الشعرية في الكتاب حظها من اهتمامهم ، ولم تنل نصيبها من الدراسة الموضوعية الجادة ، فلم يهتم شراح شواهد الكتاب قديماً وحديثاً بحصر الضرائر الشعرية فيه ودراستها ، واضطربت آراء العلماء في مفهوم الضرورة عند سيبيويه ، فمن قائل : إن الضرورة عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة ^(٢) ، ومن قائل : إن الضرورة عنده ما يلجأ إليه الشاعر عند الحاجة سواء أكان له عنه مندوحة أم لا . ^(٣)

وربما كان سبب إجحام العلماء عن حصر ضرائر الكتاب ورودها فيه مبثوثة متفرقة ، فلم يتقصها سيبيويه في باب واحد ، أو حتى في الأبواب

(١) انظر المراجع السابقة ، ونشأة النحو ص ٦٧ وما بعدها ، وضحي الاسلام . ٢٩١/٢ .

(٢) يقال : لك عن هذا الأمر مندوحة : أي سعة وفسحة ، وانظر الضرائر للآلومي ٦ ، والخزانة ٣٦٠/١ .

(٣) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبيويه ١٧ .

الثلاثة التي عقدها للضرورة خاصة، وهي « هذا باب ما يحتمل الشعر »^(١) ، و « هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطرابا »^(٢) ، و « هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام »^(٣) .

وقد اعتذر له أبو سعيد السيرافي أحد شراح كتابه في الباب الأول من الأبواب الثلاثة للذكرة فقال : « اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ، ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام ، ولم يتقصه ، لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصدا إليها نفسها ، وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومنههم في الكلام للنظوم وللنشور »^(٤) .

ومع ذلك نستطيع القول إن سيبويه - رحمه الله - قد وضع في الباب الأول من الأبواب الثلاثة ، وهو باب « ما يحتمل الشعر » أسس الضرورة ، وبيان موقفه منها ، فقد بدأه بقوله : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام » ، وهذا صريح في أن الضرورة عنده أن يقع في الشعر ما لا يجوز وقوع نظيره في الكلام للنشور ، ونلاحظ أن سيبويه لم يفيد الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر عنها ، ثم أنهى الباب بقوله :

« وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .. »^(٥) ومعنى

(١) الكتاب ٨/١ بولاق ، ٢٦/١ هارون .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١١ بولاق ، ٢٦٩/٢ هارون .

(٣) الكتاب ٣٨٢/١ بولاق ، ٣٦٢/٢ هارون .

(٤) هامش الكتاب ٩/١ بولاق .

(٥) الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

هذا أن كل ضرورة يلغى أن تعتمد على وجه يصلها بما يصح به الكلام
بصلة ما لتكون به صحيحة، فإن لم تجد وجهها فليست من العربية في شيء^(١)
فليس للشاعر أن يتحرر من قيود العربية وأقيستها، أو يخرج عن سننها
باسم الضرورة، بل عليه أن يدور في فلكها، وأن ينطلق في داخل إطارها.

وذكر سيبويه في الباب نفسه ما تصح به الضرورة، وهو — غالباً —
أحد أمرين.

١ - تشبيه ما فيه ضرورة بما لا ضرورة فيه، « من صرف لا ينصرف .
يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف
مالا يحذف . يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً... »^(٢) إلخ .

٢ - الرد إلى الأصل . قال سيبويه : وقد يبلغون بالمعتل الأصل ،
فيقولون : رادٍ في رادٍ، وضغنوا في ضغنوا... »^(٣) إلخ .

كما ذكر في هذا الباب أشهر أنواع الضرائر، وهي الحذف، والزيادة،
والتقديم والتأخير، ووضع بعض الكلمات موضع بعض.

وامتشهد للحذف بكثير من الشواهد، منها قول المعجاج:

قَوَّاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

(١) انظر الخصائص ٣٤٧/٢، والالوسي ٢٦ .

(٢) الكتاب ٨/١ بولاق، ٢٦/١ هارون .

(٣) الكتاب ١٠/١ بولاق، ٢٩/١ هارون .

(٤) الكتاب ٨/١ بولاق، ٢٦/١ هارون .

يريد : الحمام ، وقول 'خفاف بن ندبة السلمي :

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ
وَمَسَحَتْ بِاللُّثَّتَيْنِ عَصْفَ الْإِسْمِدِ^(١)

أراد : كنواحي ريش .

كما استشهد للزيادة بكثير من الشواهد أيضا ، منها زيادة الياء عند إشباع الكسرة . قال :

« وربما مَدُّوا مثل مساجد ومناير فيقولون : مساجيد ومناير .
شبهوه بما 'جمع على غير واحد في الكلام كما قال الفرزدق :

تَنَفِّي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
كَفَى الدَّانِيَرِ تَنَقُّادُ الصَّيَّارِفِ^(٢)»

ومنها تثقيل الكلمة في الوقف ، كقول رؤبة :

ضَمَّخُمْ يُحِبُّ الخُلُقَ الْأَضَحَّ^(٣)

وقال في التقديم والتأخير : « ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّتِ الصُّدُودُ ، وَقَلَّمَا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

(١) الكتاب ٩/١ بولاق ، ٢٧/١ هارون .

(٢) الكتاب ١٠/١ بولاق ، ٢٨/١ هارون .

(٣) الكتاب ١١/١ بولاق ، ٢٩/١ هارون .

وإنما الكلام : قل ما يدوم وصال^(١).

واستشهد لوضع بعض الكلمات موضع بعض بوضع (سواء) موضع (غير) في قول المرار بن سلامة العجلي .

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا^(٢)

وقول الأعشى :

وما قصدت من أهلها لسوائكا^(٣).

ووضع السكاف في موضع (مثل) في قول خطام المجاشعي :

وصاليات ككما يؤثفين^(٤)

فقد عرض سيدييه - إذن - في هذا الباب لمعنى الضرورة ، وعلاها للصحة لها ، وأشهر أنواعها ، ثم قال في نهايته : « وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك هنا ، لأن هذا موضع جل ، وسندين ذلك فيما يستقبل إن شاء الله » .

وثم أمر آخر دعا العلماء - فيما أرى - إلى عدم إقدامهم على حصر ضرائر الكتاب ودراستها ، وهو الغموض الذي يتميز به (الكتاب) ويشيع في عباراته ، ومعالجة قضاياها ، وموقف صاحبه من كثير من هذه القضايا

(١) الكتاب ١٢/١ بولاق ، ٣١/١ هارون .

(٢) الكتاب الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣١/١ هارون .

(٣) الكتاب ٣١/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

(٤) الكتاب ١٣/١ بولاق ، ٣٢/١ هارون .

ومنها قضية الضرورة ، ولا أدل على هذا من اضطرابهم في تحديد مفهوم الضرورة عند سيبويه كما تقدم .

ويمكن أن نضيف إلى الأمرين السابقين أمراً ثالثاً ربما وجد فيه العلماء غنية عن دراسة ضرائر الكتاب وإفرادها بمؤلف ، وذلك الأمر هو اهتمام بعض العلماء بالضرائر وتصنيفهم فيها للتؤلّفات الجامعة ، ككتاب (ضرائر الشعر) أو (ما يجوز للشاعر في الضرورة) لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمي^(١) القيرواني لللقب بالقزاز المتوفى سنة ٤١٢ هـ بمدينة القيروان^(٢) ، وكتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور الإشبيلي النحوي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ^(٣) ، وكتاب (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر) لمحمود شكرى الألوسى^(٤) ، وكتاب (موارد البصائر لفرائد الضرائر) للشيخ محمد سليم بن حسين المتوفى سنة ١١٣٨ هـ^(٥) .

وأياً ما كان الأمر فالضرورة في كتاب سيبويه لم توفّق حقها في البحث والدراسة ، مع كثرة ما ألفت في شرح شواهد الكتاب الشعرية ، وما أهدّ فيها من دراسات .

لذلك رأيت أن أقدم هذه الدراسة المتواضعة عن (سيبويه والضرورة الشعرية) ، وجعلتها في ثلاثة فصول وخاتمة . عقدت الفصل الأول منها

(١) حققه استاذان بجامعة الاسكندرية هما الاستاذ الدكتور محمد زغلول سلام ، والاستاذ الدكتور محمد مصطفى هداره سنة ١٩٧٣ .
(٢) طبع ببירות بتحقيق الاستاذ السيد ابراهيم محمد .
(٣) طبع بالسلفية بالقاهرة سنة ١٣٤١ هـ .
(٤) أنظر مقدمة (ما يجوز للشاعر في الضرورة) لمحققيه ٨ - ٩ .

للتعريف بسيبويه وكتابه ، والفصل الثاني لبيان موقف سيبويه من الضرورة الشعرية ، والفصل الثالث لدراسة الضرائر في كتاب سيبويه ، ثم أجملت في الخاتمة أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

والله أسأل أن يجنبنا الزلل ، وأن يتقبل هذه الدراسة خالصة لوجهه ، وأن ينفع بها ، وأن يدخر لي عنده أجرها . إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول .

﴿ وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

د . إبراهيم حسن إبراهيم

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

الفصل الأول

(سيبويه وكتابه)

١ - سيبويه

اسمه ونسبه (١) :

هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، بفتح القاف أو ضمها وسكون النون وفتح الباء ، وضبطه الزبيدي في (تاج العروس) (٢) بضم ففتح فسكون ، ويسكني أبا بشر ، وأبا الحسن ، وأبا عثمان ، ويلقب بسيبويه ، وهي كلمة فارسية تتكون من (سيب) بمعنى التفاح ، و (ويه) بمعنى الرائحة ، فمعنى التركيب - كما قيل - رائحة التفاح ، ويعلمون هذا التعليل بأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان ، وكان غاية في الجمال ، وقيل : لأن من يلقاه كان لا يزال يشم منه رائحة الطيب ، وقيل : لأنه كان يعتاد شم رائحة التفاح (٣).

ويمتزى سيبويه بأصله إلى فارس ، وبالإضافة إلى الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد (٤).

-
- (١) راجع ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٢٩ ، وانباء السرواة للقفطي ٢/٣٤٦ ، ومراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب اللغوي ٦٥ ، وأخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الميراقى ص ٤٨ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١/٢٥٢ ، والفهرست لابن النديم ٨٢ .
- (٢) مادة (قنبر) ٣/٥٠٨ ، وانظر المشتبه للذهبي ٥٣٥ ، وطبقات النحاة لابن قاضي شعبة ٢/٢٠٦ .
- (٣) انظر سيبويه امام النحاة للاستاذ على النجدي ٧٦ ، وسيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد أحمد بدوي ٦ ، ومقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ٣-٤ .
- (٤) انظر سيبويه امام النحاة ٧٠ .

مولده ونشأته :

ولد سيبويه في أوائل دولة بني العباس ومات في خلافة الرشيد^(١) فقد عاش طفولته وصباه وشبابه وكمولاته في هذا العصر الذي يذكر للأورخون أن الفرس فيه عظم نفوذهم ، وقويت شوكتهم ، وفتحت أمامهم سبل الترقى إلى أعلى المناصب وأرفع الدرجات ، ماعدا الخلافة ، فمنهم الوزراء وولاة الأمصار وقواد الجيوش ، ومنهم الذين يملثون قصور الخلفاء يستخدمون في أعمال شتى ، اعترافاً من العباسيين بفضلهم ؛ إذ كانوا أحد العناصر الرئيسة التي ساعدت على إسقاط الأمويين وقيام الدولة العباسية^(٢) .

ولم يذكر لنا التاريخ عن طفولة سيبويه وصباه ، ولا عن والديه ، بل لم يحدد لنا سنة ميلاده ، وحددها بعضهم حدساً وتخميناً فذكر أن ميلاده في العام الخامس والثلاثين بعد المائة^(٣) .

ولد سيبويه بالبصرة إحدى مدن فارس المشهورة ، وفيها نشأ ، ثم انتقل إلى البصرة يطلب التزود من الفقه والحديث ، فجالس حماد بن سلمة المحدث البصري^(٤) ، وكان سيبويه يستملي عليه ، فاستملي عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من أصحابي أحدٌ إلا ولوشئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » ، فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، وظنه اسم (ليس) ، فقال حماد : لحننت ياسيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، إنما (ليس) ههنا استثناء ، فقال سيبويه :

(١) سيبويه امام النحاة ٤٩ .

(٢) انظر ضحى الاسلام ٣٠/١ - ٤٠ .

(٣) انظر سيبويه حياته وكتابه للدكتور احمد بدوى ٧ ، وشواهد الشعر في

الكتاب للدكتور خالد عبد الكريم ٢٤ .

لا جرم والله لا طلبن علما لا تَلَحُّنِي فِيهِ أَبَدًا ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره (١) .

وهكذا شاء القدر أن يتجه سيبويه إلى دراسة النحو ، وهو الذي كان ينشد الفقه والحديث :

شيوخه :

تلقى سيبويه العلم على أيدي شيوخ أجلاء ، أدركوا نبوغه ، وقدروا اهتمامه وحببه للعلم ، فلم يضمنوا عليه معلمهم ، ولم يبتغوا عليه بركاتهم ، وقد أكسبهم هذا المجد والخلود ، إذ شاء الله أن يكون كتاب تلميذهم سجلاً لأرائهم ، وأثراً فريداً باقياً لهم ، تتوارثه الأجيال زائداً خالداً ، وأمانة غالية ، وتراثاً مجيداً يعد لغتهم بأسباب الخصب والنماء ، ومن هؤلاء الشيوخ الأجلاء .

٤ - حماد بن سلمة بن دينار البصري ، شيخ أهل البصرة في الحديث والفقه والعربية ، ذكره الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل ويونس . قال يونس : « أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة (٢) » ، ويبدو أن سيبويه لم يأخذ عنه إلا الحديث ، ولعل ماصرفه عن تلقى العربية عنه كثرة تخطئة حماد له فيها ، وشدة تعنيفه له بسبب ذلك ، فكثيراً

(١) انظر بغية الوعاة ٥٤٨/١ ، ومقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ٧ ، وسيبويه امام النحاة ٨٤ ، وسيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوي ٨ ، ونشأة النحو ٦٦ ، ومغنى اللبيب ٢٩٤ (ليس) ، وشواهد الشعر في الكتاب ٢٤ وما بعدها .

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٤٨ ، ومقدمة هارون للكتاب ٨ - ٩ ، وسيبويه امام النحاة ٨٩ - ٩٠ .

ما كان يقول له إذا أراد رده إلى الصواب : يا فارسي ، لا تقل : كذا وقل : كذا ، ولما كان سيبويه مرهف الحس رقيق الشعور شأن أهل النجوع والذكاء ، لم يكن ببعيد أن يدفعه ذلك إلى الإنصراف عن حماد ، وطلبه علماً لا يتعرض معه لمثل لومه وتعنيفه^(١) ، وتوفي حماد سنة ١٦٧ هـ : وقيل : سنة ٢٦٩ هـ^(٢) .

٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وهو أشد شيوخه صلة به ، ومحبة له ، وأكثرهم أثراً فيه ، وكل ما قاله سيبويه : « وسألته » أو « قال » من غير أن يذكر قائله فهو يعني الخليل ، وقد روى عنه سيبويه في الكتاب اثنتين وعشرين ومائة مرة^(٣) . وكان الخليل من أذكي العلماء وأنقاهم ، وبلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو ، وهو واضع علم العروض والقافية ، وصاحب كتاب (المين) أول معجم دون في اللغة^(٤) ، وتوفي رحمه الله بالبصرة سنة ١٧٥ هـ^(٥) .

٣ - عيسى بن عمر الثقفي ، وهو أبو سليمان ، مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف فنسب إليهم . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وكان إماماً حجة في العربية والقراءات ، وكان له كتابان في النحو : الجامع ، والإكمال ، وقد نوه بفضلهما تلميذه الخليل ، فقال :

بطلَ النحوُ جميعاً كلُّهُ غيرَ ما أحدثَ عيسى بن عمر
ذاك إكمالٌ ، وهذا جامعٌ فهما للناس شمس وقر

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي ١٥٤ .

(٢) ترجمته في بغية الوعاة ٥٤٨/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٤٢ - ٤٤ ، ومراتب النحويين ١٠٧ ، ونزهة الألباء ٤٠ ، وطبقات الزبيدي ٥١ ، وانباء الرواة ٣٢٩/١ .

(٣) انظر سيبويه امام النحاة ٩٣ .

(٤) نشأة النحو ٦٤ .

(٥) ترجمته في بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٣٨ - ٤٠ ، ونزهة الألباء ٥٤ .

لكنهما اندثرا وضاعا ، ويقول للبرد إنه قرأ أوراقا من أحدهما فكان كالإشارة إلى الأصول ^(١) ، وتوفي رحمه الله سنة ١٤٩ هـ ^(٢) .

٤ - يونس حبيب الضبي ، من موالى بنى ضبة ، لزم أبا عمرو بن العلاء ، واختلف إلى حلقات عيسى بن عمر ^(٣) ، ورحل إلى البادية وشافه العرب ، وقضى حياته مشتغلا بالعلم ، وأخذ عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، والأصمعي ، وأبو زيد ، وقطرب ، والكسائي ، والفراء ^(٤) . روى عنه سيبويه في كتابه مائتي مرة ^(٥) ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ ^(٦) .

٥ - أبو الخطاب الأخفش ، وهو عبد الحميد بن الحميد ، لللقب بالأخفش الأكبر . مولى قيس بن ثعلبة . لقي الأعراب وأخذ منهم ، وتلقى عن أبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، وأخذ عنه الكسائي ، ويونس ، وكان ثقة ورعا دينيا . وروى عنه سيبويه في كتابه سبعا وأربعين مرة ^(٧) . ولم تعرف سنة وفاته ، وقيل إنها كانت ١٧٧ هـ ^(٨) .

٦ - أبو زيد بن سعيد بن أوس الأنصاري الخزرجي . كان ثقة مأمونا في رواية الحديث واللغة . قال : « كلما قال سيبويه : « أخبرني الثقة » ،

-
- (١) انظر سيبويه امام النحاة ٩٢ .
 (٢) ترجمته في بغية الوعاة ٢٣٧/١ ، ونزهة الألباء ٢١ ، وانباء الرواة ٣٧٤/٢ ، والفهرست ٦٨ .
 (٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٨ .
 (٤) شواهد الشعر في الكتاب ٣٠ .
 (٥) سيبويه امام النحاة ٩٤ .
 (٦) ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٣٢ - ٣٣ ، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢ ، ومراتب النحويين ٢١ .
 (٧) سيبويه امام النحاة ٩٥ .
 (٨) ترجمته في بغية الوعاة ٧٤/٢ ، والدر الكامنة لابن حجر ٢٣٣/٢ ، وطبقات الزبيدي ٣٥ ، ونزهة الألباء ٥٣ ونشأة النحو ٦٣ .

فأنا أخبرته به ^(١) ، وروى عنه سيبويه في الكتاب تسع مرات ^(٢) ،
وتوفي رحمه الله سنة ٢١٥ هـ ^(٣) .

٧ - هارون بن موسى القاري ، كان يهوديا فأسلم وحسن إسلامه ،
وحفظ القرآن الكريم ، وبرع في القراءات والنحو والحديث ، وروى عنه
سيبويه خمس مرات كلها من القراءات ^(٤) وتوفي في حدود سنة ١٧٠ هـ ^(٥) .

تلاميذه :

من أبرز تلاميذ سيبويه ثلاثة ، وهم :

١ - أبو الحسن الأخفش ، وهو سعيد بن مسعدة ، لللقب بالأخفش
الأوسط ، مولى بني مجاشع بن دارم ، أخذ عن سيبويه مع أنه كان أسن منه ،
كما أخذ عن شيوخه ماعدا الخليل ^(٦) ، وعن طريقه انتقل الكتاب
إلى الناس ، وتوفي سنة ٢١٠ ، أو ٢١٥ ، أو ٢٢١ هـ ^(٧) .

٢ - قُطْرُب ، وهو أبو علي محمد بن المستنير ، وقطرب لقب أطلقه عليه

-
- (١) أخبار النحويين البصريين ٤٩ .
 - (٢) سيبويه امام النحاة ٩٧ .
 - (٣) ترجمته في أخبار النحويين البصريين ٤٨ - ٤٩ ، وبغية الوعاة ٥٨٢/١ ،
وانباه الرواة ٣٠/٢ ، ونزهة الألباء ١٧٣ .
 - (٤) سيبويه امام النحاة ٩٨ .
 - (٥) ترجمته في بغية الوعاة ٣٢١/٢ ، وانباه الرواة ٣٦١/٣ ، وتاريخ
بغداد ٥٣/١٤ ، ونزهة الألباء ٤١ .
 - (٦) مقدمة الاستاذ عبد السلام هارون للكتاب ١٥ .
 - (٧) ترجمته في بغية الوعاة ٥٩٠/٢ ، وانباه الرواة ٣٦/٢ ، وأخبار
النحويين البصريين ٣٩ ، ومراتب النحويين ٦٨ ، وطبقات الزبيدي ٧٢ .

سيبويه لأنه كان يراه بالأسحار واقفا على بابه ، فقال له يوما وقد خرج
سحرا فرآه يبابه :

إنا أنت قطرب ليل^(١) ، وسنة ٢٠٦ هـ^(٢) .

٣ - الناشئ ، أخذ عن سيبويه والأخفش ، ووضع كتابا في النحومات
قبل أن ينمها وتؤخذ عنه . قال المبرد : « لو خرج علم الناشئ إلى الناس
لما تقدمه أحد^(٣) » .

وقد عزا بعضهم قلة تلاميذ سيبويه إلى حبيسة كانت في لسانه تنحت به
عن مقام الأستاذية الواسعة إلى مقام التأليف البارع المقتدر^(٤) ، وذهب
بعضهم إلى أن هذه القلة سببها وفاته شابا ، وقضاؤه السنوات الأخيرة
من حياته في شيراز ، بعد الفشل الذي منى به في مناظرته للكسائي في بغداد^(٥) .

وفاته :

بعد فشل سيبويه في مناظرته للكسائي - مع أن الحق معه بشهادة المنصفين
من النحاة كابن هشام^(٦) - أصابه (الدَّرب) وهو فساد المعدة من شدة الهم ،

(١) القطرب : دويبة تدب ولا تفتر .

(٢) ترجمته في بغية الوعاة ٢٤٢/١ ، وانباه الرواة ٢١٩/٣ ، وأخبار

النحويين البصريين ٣٨ ، ومراتب النحويين ٦٧ ، وطبقات الزبيدي ٩٩ .

(٣) مراتب النحويين ٨٥ .

(٤) مقدمة الامتاز عبد السلام هارون للكتاب ١٦ .

(٥) شواهد الشعر في الكتاب ٣٢

(٦) انظر مغنى اللبيب ٨٨/١ - ٩٢ مبحث (اذا)

ثم مالبث أن مات بشيراز وهي مدينة من مدن الأهواز، وقيل إنه مات
بساوة، وقيل بالبيضاء .

وكما اختلف المؤرخون في مكان وفاته اختلفوا في زمانه ، فن قائل
إنه توفي سنة ١٦١ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٨٠ هـ ، ومن قائل إن
ذلك كان سنة ١٨٨ هـ ، ومن قائل إن ذلك كان سنة ١٩٤ هـ وأرجح الأقوال
أنه توفي سنة ١٨٠ هـ^(١) .

فرحم الله أبا بشر كفاء ما قدم للغة القرآن والدين .

(١) انظر بغية الوعاة ٢/٢٣٠ .

(ب) كتاب سيبويه

اسمه وتاريخ تأليفه :

لم يضع سيبويه - رحمه الله - لكتابه اسماً ولا مقدمة ولا خاتمة ، ولا شك أن للنسبة قد أعجلته عن ذلك ، وسماه الناس (الكتاب) ، أو (كتاب سيبويه) ، أو (قرآن النحو) ، فإذا أطلق اسم من هذه الأسماء انصرف إلى هذا السفر العظيم الذي وضعه سيبويه .

ولم يعرف العلماء تاريخ تأليفه على وجه الدقة ، ويرى أكثرهم أنه بدأ تأليفه بعد وفاة الخليل ، ويستدلون على ذلك بكثرة تعقيب سيبويه على الخليل بعبارة « رحمه الله » في مخطوطات الكتاب ، وبما رواه نصر بن علي ابن نصر الجهضمي اللغوي البصري عن أبيه أنه قال : « قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه : تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل (١) » .

وكان سيبويه إذا وضع شيئاً من كتابه عرض به على تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وهو الذي جمعه عنه ، وأذاعه في الناس (٢) .

مادته :

يقول الأستاذ أحمد أمين : « وتاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض فإننا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصح

(١). انظر مقدمة هارون للكتاب ٢٤ ، والكتاب بتحقيقه ٨/١ .

(٢) انظر سيبويه امام النحاة ١٢٨ ، والمدارس النحوية ٥٩ .

أن يكون نواة تبين ماهو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء، وكل ما ذكره من هذا القبيل لا يثنى غليلا^(١) .

ويقول ضاعد بن أحمد الأندلسي: « لأعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديما وحديثا ، فاشتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفن ، غير ثلاثة كتب ، أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني كتاب أرسططاليس في علم للنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا مالا خطره^(٢) .

بل إن أبا العباس محمد بن يزيد اللبرد وهو الذي ألف كتابا في نقد (الكتاب) يقول : « لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه ، وذلك أن الكتب للمصنفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها ، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره .. »^(٣) .

ونصوص العلماء في الثناء على كتاب سيبويه أكثر من أن يضمها هذا الموجز ، وهي تجمع على أن (الكتاب) قد وصل إلى درجة من النضج والكمال لم يصل إليها كتاب في النحو قبله ، ولن يبلغها كتاب بعده ، حتى قال أبو عثمان المازني : « من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي مما أقدم عليه »^(٤) .

(١) ضحى الاسلام ٢٨٥/٢ .

(٢) معجم الادباء ١١٧/١٦ .

(٣) فهارس كتاب سيبويه ٩ ، والخزانة بتحقيق هارون ٣٧١/١ .

(٤) فهرست ابن النديم ٧٧ ، وانظر فهارس كتاب سيبون ٨ - ٩ ، ومقدمة

الكتاب لهارون ١٩ - ٢٢ .

ولما كان (الكتاب) أقدم ما وصل إلينا من كتب النحو ، وكان علي هذه الدرجة من الاستواء والارتقاء ، حاول جماعة أن يشككوا في نسبته إلى سيبويه ، فقد جاء في الفهرست : « قرأت بخط أبي العباس ثعلب : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه ، والأصول وللوسائل للخليل ^(١) » .

كما جاء في إنباه الرواة ^(٢) : « وقد قيل : إنه أخذ كتاب عيسى بن عمر للسمى بالجامع ، وبسطه ، وحشى عليه من كلام الخليل وغيره . » .

والحق أن سيبويه وحده هو صاحب فكرة الكتاب ، والمتفرد بتصنيفه ، وأن كل ما أثير من تشكيك في نسبة الكتاب إليه إنما هو ضرب من ضروب الافتراء والاختلاق ، وقد ناقش أستاذنا على النجدي ناصف - رحمه الله - هذه القضية مناقشة موضوعية جادة في كتابه (سيبويه إمام النحاة) ، فمدحض هذا الافتراء بالدليل القاطع الذي لا يرقى إليه شك أو تشكيك ، وانتهى إلى أن الكتاب لسيبويه ، وأنه صنفه وحده ، ولم يُغزَ فيه على كتاب لأحد ، ولم يشاركه فيه أحد على الصورة التي يصورها ثعلب فيما يروي الرواة عنه ^(٣) .

لقد جمع سيبويه في كتابه - كما سبق أن ذكرنا - آراء الخليل وغيره من النحاة الأولين الذين شافهوا العرب الخالص ، ولم يكتف بمجرد تجميعها ،

(١) الفهرست ٧٧

(٢) ٣٤٧/٢

(٣) انظر سيبويه امام النحاة ١٣٣ - ١٤٢ ، والرماني النحوى ١٢١ - ١٢٦ .

وشواهد الشعر في الكتاب ٤٠ - ٤١ .

بل كان يناقشها بشاغب فكره ، وصائب رأيه ، وقوة حجته ، وغزارة مادته التي جمع الكثير منها عن طريق مشافهته العرب في البوادي ، فيؤيد تارة ، ويرجح أخرى ، ويضعف ثالثة ، ويرد رابعة .. وهكذا :

وكان سيبويه أمينا فيما نقل عن شيوخه ، ولأدل على ذلك مما جاء في طبقات الزبيدي^(١) .

« ولما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه ألف كتابا من ألف ورقة في علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيتوني بكتابه ، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكي قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكي عنى » .

إن كتاب سيبويه يعد أجمع كتاب لقواعد النحو والصرف ، وقد جعله قسمين ، الأول منهما للمباحث النحوية ، والثاني للمباحث الصرفية ، ولم يكن سيبويه يتناول للسئلة في موضع واحد غالبا ، وإنما كان ينثر الحديث عنها ثرا ، وقد ضم كتابه إلى المسائل النحوية والصرفية بعض المباحث اللغوية والبلاغية^(٢) .

والناظر في الكتاب يرى أنه قد حفل بالمسموع من العرب ، ولذلك تلقانا كثيرا عبارات مثل : « سمعت من أثق به من العرب » ، « سمعناه

(١) ص ٤٩ ، وانظر مقدمة هارون للكتاب ١٨

(٢) انظر المدارس النحوية ٥٩ ، وسيبويه امام النحاة ١٤٢ ، وفهارس
عضيمة ١١ - ٢٧ ، وشواهد الشعر في الكتاب ٤٢ - ٤٦ ، والرماني النحوى ١١٧ -

من ترضى عربيته ، « سمعنا العرب الفصحاء » ، « زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون » ، « حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته » ، « هذا رأى الخليل ، ورأينا العرب توافقه بعدما سمعناه منه » ، « ولم نسمع عربيا يقوله .. »

وبالجملة فقد جمع سيبويه في كتابه من أقوال العلماء كالتلخيص وغيره ، وما استخرجه بنفسه من مشافهته العرب الخالص ، مادة خصبة من علوم العربية ، ففيه النحو والصرف واللغة والبلاغة ، وقد ظهرت شخصيته العلمية بوضوح في مناقشته آراء العلماء ، واستنباطه القواعد ، ووضع المصطلحات ، وترتيبه الكتاب وتبويبه على نسق لم يسبق إليه .

شواهد :

اعتمد سيبويه في تقييد القواعد أو تقريرها ، وتوضيح الآراء أو مناقشتها ، على شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا ،

وقد زادت شواهد القرآنية على أربعمائة آية (١) ، أما شواهد من الحديث الشريف فقليلة ، عُد منها الأستاذ عبد السلام هارون سبعة (٢) ، وأوصلها بعضهم إلى اثني عشر حديثا (٣) .

(١) راجع فهرس الكتاب في الجزء الخامس من طبعة الاستاذ عبد السلام هارون ، وفهرس كتاب سيبويه للشيخ عزيمة ٧٢٠ - ٧٦١ .
(٢) انظر الجزء الخامس من الكتاب بتحقيقه ص ٣٢ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٤٥ .
(٣) د . خديجة الحديثي ص ٧٧ من كتاب (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)

وبلغت شواهد الكتاب من الشعر أكثر من ألف وخمسين بيتاً ،
وربما تزيد قليلاً أو تنقص عن هذا العدد باختلاف نسخ الكتاب ^(١) ،
وكثير من الشواهد الملتصقة في الكتاب - وهي نحو ألف شاهد - من
نسبة أبي عمر الجرمي : وفي هذا يقول الجرمي « نظرت في كتاب سيبويه
فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها ، وأما
الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها ^(٢) » .

وقد ذكر العلامة محمد محمود الشنقيطي - رحمه الله - في كتابه (الحماسة
السنية) أن واحداً من هذه الخمسين وهو : « أَفْبَعْدَ كَفْدَةٍ مَدَحَنَ قَهِيلًا »
لامرئ القيس ، وأن صدره : « قَالَتْ فُطَيْمَةُ كَحْلٌ شَعْرَكَ مَدَحَهُ »
من قصيدة عدتها ثمانية عشر بيتاً نادرة الوجود ، أوردها كلها في
الحماسة السنية ، والشرط المذكور منسوب في كتاب سيبويه إلى (مفتتح) ،
وهو في الجزء الثاني ص ١٥١ طبعة بولاق ^(٣) .

وقد حفل (الكتاب) بالشواهد النثرية من حكم العرب وأمثالهم ،
ومن ذلك قولهم :

« ادفع الشر ولو أصعباً ^(٤) ، « بثس الرمية الأرنب ^(٥) » ، « تسمع بالمعيدي

(١) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٥ - ٤٦

(٢) خزانة الادب بتحقيق هارون ١٧/١ ، وسيبويه : حياته وكتابه للدكتور

أحمد بدوي ٤٣

(٣) وقد أنكر بعضهم نسبة القصيدة التي فيها الشرط المذكور لامرئ القيس .
قال الرافعي : « والصحيح أن تلك الابيات التي منها هذا الشرط موضوعة على
امرئ القيس ، لنزولها عن طبقته ، وظهور الصنعة والتوليد فيها » - انظر
سيبويه : حياته وكتابه للدكتور أحمد بدوي ٤٣ ، وهامش الخزانة بتحقيق هارون

١٧/١ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ١٤٩ ، ١٨٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ .

(٤) ١٣٦/١ بولاق

(٥) ٢١٣/٢ بولاق

لأن تراه ، ،^(١) ، «إن لاحظية فلا الية»^(٢) ، «قضية ولأأباحسن لها»^(٣) ،
«كل شيء ولا شتية حر»^(٤) ، «ومن كلامهم «كل رجل وضيعة»^(٥) ،
«كيف أنت وقصة من تريد»^(٦) ، «ماز رأسك والسيف»^(٧) ... إلخ .

بالإضافة إلى ما لا يحصى من الألفاظ المفردة العربية التي انتشرت في
الكتاب ولا سيما قسم الصرف .

شروحه :

موضوع الكتاب من أجل الموضوعات ، وأعظمها خطرا ، لذا أقبل العلماء
عليه بمجرد ظهوره مشغوفين به ، قارئين له ، لكنهم أحسوا صعوبة
وأدركوا ثقله وشدته ، ففي كثير من عباراته غموض ، وفي عديد من مصطلحاته
خفاء ، وفي ترتيبه وتبويبه جادة لم يهدوها فيما بين أيديهم من المؤلفات
الأخرى في شتى العلوم والفنون ، حتى كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه :
« هل ركبت البحر ١٩ » تعظيما واستصعابا لما فيه^(٨) ، وقال المسازني :
« قرأ على رجل كتاب سيبويه في مدة طويلة ، فلما بلغ آخره قال لي :

(١) ٢٢٩/٢ بولاق .

(٢) ١٣١/١ بولاق .

(٣) ٣٥٥/١ بولاق .

(٤) ١٤٢/١ بولاق .

(٥) ١٥٠/١ ، ١٥٤ ، ١٩٧ بولاق .

(٦) ١٥١/١ بولاق .

(٧) ١٣٨/١ بولاق .

(٨) ابنه الرواة ٢٤٨/١ ، وخزانة الادب بتحقيق هارون ٣٧١/١ ، وانظر

٣٠ - ٣١ من مقدمة هارون للكتاب ، والرماني النحوى ١٣٣ - ١٣٥ .

أما أنت فجزاك الله خيرا ، وأما أنا فما فهمت منه حرفا ^(١) ، وقال ابن كيسان
« نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في اللوضع الذي يستحقه ، ووجدنا ألفاظه
تحتاج إلى عبارة وإيضاح ، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يالفون مثل
هذه الألفاظ ، فاختصر على مذاهبهم ^(٢) » .

وهكذا وجد القدماء أنفسهم صعوبة في الكتاب وغموضا ، فعملوا
على شرحه وإزالة غموضه ، كل على قدر ما تيسر له من علم وطاقة ، وطول إلف
وجميل صبر .

ومن أشهر شروحه :

١ — شرح السيرافي ، وهو أبو سعيد الحسن بن عبد المرزبان السيرافي ،
المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ^(٣) ،

وهذا الشرح من أطول شروح الكتاب ، وأوسعها شهرة ، ومنه نسخ
مخطوطة بدار الكتب المصرية ومعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ،
وقد حقق أكثر أجزائه في رسائل علمية حصل أصحابها على درجة العالمية
(الدكتوراه) من قسم اللغويات في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

٢ — شرح الرماني ، وهو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني المتوفى
سنة ٣٨٤ هـ ^(٤) وتوجد نسختان مخطوطتان ، إحداها بمكتبة فيض الله

(١) انباه الرواة ٢٤٨/١ .

(٢) خزائن الأدب بتحقيق هارون ٣٧١/١ .

(٣) راجع ترجمته في بغية الوعاة ٥٠٧/١ ، ومعجم الأدباء ١٤٥/٨ ،
ووفيات الأعيان ٣٦٠/١ ، وانباه الرواة ٣١٣/١ ، وطبقات الزبيدي ١١٩ ، وانظر
مقدمة هارون للكتاب ٣٦ ، والرماني النحوي ١٣٦ .

(٤) راجع ترجمته في بغية الوعاة ١٨٠/٢ ووفيات الأعيان ٤٦١/٢ ، وانباه

الرواة ٢٩٤/٢ .

باستامبول برقم ١٩٨٤ ، وفي مجمع اللغة العربية نسخة مصورة منها رقمها ١٨٣ نحو ، وفي معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية منها صورة مصغرة (ميكرو فيلم) ، والأخرى في مكتبة فينا برقم ٧٦٩ .

وتقع النسخة الأولى في خمسة مجلدات ينقصها الأول ، وأما نسخة فينا فتحوى على الثلث الأخير من كتاب سيويه ^(١) .

٣ — شرح ابن خروف ، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي الإشبيلي ، للتوفي سنة ٦١٠ هـ ^(٢) ، وتوجد منه مخطوطة ناقصة بدار الكتب المصرية بالمكتبة التيمورية برقم ٣٥٠ ، ومنها نسخة مصورة بمعهد المخطوطات .

٤ — شرح الصفار ، وهو أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي ، مات بعد الثلاثين وستمائة ^(٣) ، ويقال إن شرحه من أحسن شروح الكتاب ، وتوجد منه قطعتان ، الأولى بدار الكتب المصرية رقم ٩٠٠ نحو ، وتبدأ بأول الكتاب ، وتنتهي في أثناء حديثه عن (باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ^(٤)) ، والأخرى محفوظة بالخزانة العامة بالرباط برقم ٣١٧ ق ، وتبدأ بأول الكتاب ، وفي بدايتها سقط ، وتنتهي في أثناء (باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهي ^(٥)) .

(١) انظر مقدمة هارون للكتاب ٤٧ ، والرماني النحوي ١٦١ .

(٢) راجع ترجمته في بغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، ووفيات الاعيان ٢٢/٣ ، وانظر

مقدمة هارون للكتاب ص ٣٧ .

(٣) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٥٦/٢ .

(٤) ٩٧/١ بولاق .

(٥) ١٣٠/١ بولاق .

شرح شواهد الشعرية :

عن العلماء بشرح شواهد (الكتاب) الشعرية كما عنوا بشرح
(الكتاب) والتعليق عليه ، ومن هم أشروح شواهد الكتاب الشعرية ثلاثة:

١ — شرح الأعلام الشنتمري ، وهو أبو الحجاج يوسف بن سليمان
الاندلسي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ^(١) وقد سمي شرحه (تحصيل عين الذهب من
معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ، وهو مطبوع بأسفل الكتاب
من طبعة بولاق .

٢ — شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ، وهو يوسف بن الحسن
ابن هبة الله بن المرزبان السيرافي المتوفى سنة ٣٨٥ هـ^(٢)

وقد حققه الدكتور محمد علي الربيح هاشم ، كما حققه أيضا
الدكتور محمد علي السلطاني وكلا التحقيقين طبع أكثر من مرة .

٣ — شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ، وهو أحمد بن محمد
ابن إسماعيل النحوي المصري المتوفى سنة سبع وثلاثين - أو ثمان وثلاثين -
وثلاثمائة^(٣) ، وقد شرح بتحقيق الأستاذ زهير غازي زاهد سنة ١٩٧٤م
بالنجف .

(١) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٥٦/٢ ، ووفيات الاعيان ٧٩/٦ ، وانباه
الرواة ٥٩/٤ .

(٢) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٥٥/٢ ، ووفيات الاعيان ٧٠/٦ ، وانباه
الرواة ٦١/٤ .

(٣) انظر في ترجمته بغية الوعاة ٣٦٢/١ ، ووفيات الاعيان ٨٢/١ ، وانباه
الرواة ١٠١/١ .

الفصل الثاني

موقف سيبويه من الضرورة الشعرية

ويشتمل على المباحث الآتية :

- ١ — مفهوم الضرورة عند سيبويه .
- ٢ — وجه الضرورة .
- ٣ — هل يحمل على الضرورة عند سيبويه ما وجد محمل جيد ؟
- ٤ — أنواع الضرائر في كتاب سيبويه .

١ - مفهوم الضرورة عند سيوييه

للعلماء فى مفهوم الضرورة مذهبان :

الاول : وهو مذهب الجمهور - أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يجوز نظيره فى النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة ^(١) أم لا .

والثانى : وهو مذهب ابن مالك أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، اعتمادا على أن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل الذى لا مدفع له ^(٢) .

فقول ذى الخرق الطهوى :

يقولُ الخَفَى وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً إلى ربناً صوتُ الجمارِ اليُسْجَدُ ^(٣)

فيه ضرورة عند الجمهور ، وهو إدخال « أل » الموصولة على صريح الفعل المضارع لمشابهة لاسم المفعول ، وذلك لا يجوز عندهم فى النثر ، إذ هو شاذ قبيح لا يجىء إلا فى ضرورة .

وذهب ابن مالك إلى أن وصل « أل » بالمضارع وغيره جائز اختيارا ، ولكنه قليل ، وقد صرح به فى شرح التسهيل فقال : « وعندى أن مثل

(١) المندوحة : السعة والفسحة ، والمراد : اتساع الامر أمام الشاعر بحيث يتمكن من الفرار من الوقوع فى الضرورة . انظر اللسان (ندج) المجلد الثالث ص ٦٠٦ ، وكذا المعجم الوسيط ٩١٧/٢ .

(٢) انظر خزانة الادب بتحقيق هارون ٣١/١ ، والضرائر للكلوسى ٦

(٣) انظر فى البيت نواذر أبى زيد ٦٧ ، والانصاف ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٢٢ ،

وابن يعيش ١٤٤/٣ ، والخزانة ٣١/١ ، ٤٨٢/٥ ، ومغنى اللبيب (أل) ٤٩/١ ، وشرح شواهد للسيوطى ٥٩ ، والهمع ٨٥/١ ، والدرر ١٦٠/١ .

هذا غير مخصوص بالضرورة ، لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار
يجدع^(١) .

فابن مالك يرى أن إدخال « أل » - هنا - اختيار وليس ضرورة ،
إذ للشاعر مندوحة وسعة ، لتمكنه من أن يقول : صوت الحمار يجدع ، دون
إخلال بالوزن أو المعنى .

واعتمادا على هذا المذهب في الضرورة لا يرى ابن مالك بأسا من
الاستشهاد لمجيء المضارع مجزوما بلام طلب مقدرة بعد قول خبري في الاختيار
بقول منظور بن مرثد الأسدي :

قلتُ لبَوَّابٍ لديه دارُها تَبْدَنُ فِرَاقِي حَمُومَها وجارُها^(٢)

فهو يرى أن الأصل : لَتَأْذَنُ ، فحذف الشاعر اللام وكسر حرف
المضارعة ، وليس الشاعر - عنده - مضطرا إلى هذا الحذف ، لتمكنه من أن
يقول : إِيْذَنُ ، فحذف لام الطلب وإبقاء عملها في البيت - إذن - اختيار
لا ضرورة ، في حين يرى الجمهور أن ذلك ضرورة لا اختيار .

ومما لا شك فيه أن مذهب ابن مالك ظاهر الفساد ، لاعتماده على مجرد
التفسير اللغوي البحت لمعنى الضرورة ، دون مراعاة لطبيعة الشعر ، ودون

(١) خزانة الادب ٣٣/١ هارون .

(٢) انظر في البيت مغنى اللبيب ٢٢٥/١ ، وشرح السيوطي لشواهد ص

٢٠٥ ، وشرح الاشموني ٤/٤ ، والهمع ٥٦/٢ ، والدرر ٧١/٢ ، واعراب الفعل

نظر إلى أن الشعر لغة الغواطف والوجدان ، ورب كلمة يراها الشاعر مفعمة بالمعاني التي تجيش في صدره ، صادقة في التعبير عنها ، مع ما في استعمالها من مخالفة لسنن الكلام ، وقواعد النحاة ولا يرى ذلك في مرادياتها

مما يسير سنن الكلام وقواعد النحاة قال أبو حيان « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء ، فقال إنهم لا يُلجئون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا : كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره (١) .

وذكر الشاطبي أن مذهب ابن مالك في الضرورة باطل من وجوه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع وعلى إهماله في النظر القياسي جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .

(١) الاشباه والنظائر ٢١٩/١ ، وانظر الضرائر للكلوسي ٦ ، وخزانة الادب ٣٣/١ ، وتحفة الغريب للدماميني ٨٢/١ .

الثاني : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في اللوضع غير ما ذكر ، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . هذه الراء في كلام العرب من الشُّياع في الاستعمال . يمكن لا يجهل ، ولا تسكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لُغته فيها ، حتى كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء ، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً ، ولا صرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير ، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدّى أن لا ضرورة في شعر عربي ، وذلك خلاف الإجماع ، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك اللوضع ، إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك ، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتمل في شيء يزيل تلك الضرورة .

الثالث : أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة ، لأن اعتنائهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ ، وإذا ظهر لنا في موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك فن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟

الرابع : أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لمعارض زحاف ، فتستطيع المزاحف دون غيره أو بالعكس ، فتركب الضرورة لذلك^(١) .

(١) خزانة الأدب ٣٣/١ - ٣٤ بتحقيق هارون ، وانظر الخصائص ٣٠٣/٣ .

وبعد هذا العرض الموجز لقولى العلماء فى الضرورة نجد سؤالاً
يفرض نفسه :

إلى أى القولين يذهب سيبويه ؟

وعلى الرغم من أن الإجابة على هذا السؤال سبقت فى مقدمة هذا
البحث ، وهى أن سيبويه يوافق الجمهور فى أن الضرورة ما وقع فى الشعر
دون النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . أقول على الرغم من أن
الإجابة على هذا السؤال قد سبقت أرى أن الأمر يحتاج إلى توضيح
وتفصيل ، ذلك أننا رأينا العلماء مضطربين فى بيان موقف سيبويه من
الضرورة ، فمنهم من يقول إنه يرى رأى الجمهور فى الضرورة ، ومنهم من
يقول إن ظاهر قوله فى الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، فإما
هذا الاضطراب ؟ وما سبب هذا التعارض ؟

لقد صرح سيبويه برأيه فى الضرورة الشعرية فى أول باب عرض فيه
لهذه الضرورة - كما سبق - وهو (باب ما يحتمل الشعر)^(١) ، فصدره
بقوله : « أعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام . » ولم يقيد هذا
الجواز المخصوص بالشعر بشرط ألا يكون للشاعر عنه مندوحة ، وتكرر
منه ذلك فى كثير من الضرائر الشعرية التى ذكرها فى (الكتاب) ، ومن
ذلك قوله : « وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا »^(٢) ،
« ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار إلا فى شعر »^(٣) ، « وقد جاء

(١) ٨/١ بولاق .

(٢) ١٣/١ بولاق .

(٣) ٨٩/١ - ٩٠ بولاق .

في الشعر : حسنةٌ وجهها ..»^(١) .

« وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا »^(٢) ، « وقد جاء (سبهان) منونا مفردا في الشعر »^(٣) ، « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر »^(٤) ، « وقد يجوز في الشعر رفع المعركة ولا تثق (لا) .. »^(٥) ، « وقد جعل بعض الشعراء (ثمانى) بمنزلة حذار »^(٦) .. ، « وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر »^(٧) .. إلخ

فإذا ما انتقلنا من العبارات إلى الشواهد وجدناه يستشهد على الفصل بين (كم) الخبرية وما أضيفت إليه بالجار والمجرور للضرورة بقول أنس بن زعيم^(٨) :

كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بَخِلُهُ قَسَدٌ وَضَعَهُ
وقد أوضح سيبويه أنه يجوز في (مقرف) الجر والرفع والنصب ، وذكر توجيه كل من الأوجه الثلاثة فقال : « فالرفع على أن يجعل (كم)

(١) ١٠٢/١ بولاق .

(٢) ١٠٦/١ بولاق .

(٣) ١٦٤/١ بولاق .

(٤) ٣٢٥/١ بولاق .

(٥) ٣٥٥/١ بولاق .

(٦) ١٧/٢ بولاق .

(٧) ١٥٢/٢ بولاق .

(٨) وقيل : لعبد الله كريب ، وقيل : لأبى الاسود الدؤلى ، وانظر فيه الكتاب ٢٩٦/١ ، والمقتضب ٦١/٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣ ، والمقرف : النذل اللثيم الآب .

ظرفاً ويكون لتكثير المزار وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر ،
والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا ، والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه
وبين (كم) في الجر ، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت
فيه بالمجرور ضرورة ، وموضع (كم) في اللوذين رفع بالابتداء ، والتقدير :
كثير من المقرفين نال العلا بجود .

فسيبويه أجاز الجر في البيت للضرورة مع سهولة الفرار من هذه الضرورة
بالرفع أو النصب ، وفي هذا دليل على عدم اشتراطه في الضرورة ما اشترط
ابن مالك من عدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها . يقول
ابن عصفور : « اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرج الزيادة فيه والنقص
منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجاز العرب فيه ما لا يجوز
في الكلام ، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه ، لأنه موضع ألف في
الضرائر . دليل ذلك قوله :

كم بجود مقرف نال العلا وكرهم بخله قد وضعه

في رواية من خفض « مقرفا » ألا ترى أنه فصل بين (كم) وما أضيفت
إليه بالمجرور ، والفصل بينهما من قبل ما يختص بجوازه الشعر ، مع أنه لم
يضطر إلى ذلك ، إذ يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه « (١) » .

وإلى جانب تفسير سيبويه عن الضرورة الشعرية بنحو (ويجوز
في الشعر) نراه — أيضاً — يستعمل تفسير (الاضطراب) ، فيقول — مثلاً —

« فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب . (١) » ، « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غير مستعجب ولا ذا كبر الله إلا قليلا

لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور ، ولسكفا حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال : رعى القوم ، وهذا اضطرار . . (٢) » ، « وسألت الخليل عن الياءات لم لم تُنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافا ، وذلك قولك : رأيت معديكرب ، واحتملوا أيادي ضبأ ، فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مشى حيث عروها من الرفع والجرف كما عروا الألف منها عروها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حبث اضطروا (وهو رثبة) : سوى مساحين تقطيط الحقيق .. (٣) »

« وإذا كان (فاعل) لغير الأدميين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الأدميين من الواو والنون فصارع المؤنث ولم يقر قوة الأدميين ، وذلك قولك : جمال بوازل وجمال هواضه ، وقد اضطر فقال في الرجال (وهو الفرزدق) :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نوا كس الأيصار (٤)

(١) الكتاب ٥١/١ •

(٢) الكتاب ٨٥/١ •

(٣) الكتاب ٥٥/٢ •

(٤) الكتاب ٢٠٧/٢ •

ويبدو أن استعمال سيبويه لتعبير (الاضطرار) وإبرازه في كثير من الأحيان في صورة القيد كأن يقول : « فإن اضطر شاعر » ، أو « اعلم أن الشعراء إذا اضطروا » ، أو « فقالت الشعراء حيث اضطروا » ، أو « قالوا مضطرين ... إلخ » .

أقول يبدو أن هذه التعابير ونحوها جعلت بعض العلماء يرون أن الضرورة عند سيبويه ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، ولعل مما أكد هذا الاتجاه لديهم قوله :

« ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الإسم عليه ، وتشغله بغير الأول حتى يمتنع أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام . »

قال أبو النجم العجلي :

قد أصبحت أم الخيار تدعى عليّ ذنباً كله لم أصنع

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء ، وكأنه قال كله غير مصنوع ... (١) .

قال السيرافي شارحاً عبارة سيبويه :

« يعنى أنك إذا جعلت الاسم مبتدأ وجعلت الفعل خبراً ، فالوجه أن تظهر الضمير الذى يعود إلى الاسم ، حتى يخرج من لفظ ما يعمل فيه فى الأول . يعنى أنه قبيح أن تقول : (زيدٌ ضربت) ، لأن (ضربت) من لفظ ما يعمل فى (زيد) ، لحدفك الضمير فى اللفظ ، ولابد من تقديره حتى يصح أن يكون خبراً للاسم الأول ، إذ قد جعلت الاسم مبتدأ ، ولا يصح أن يكون الفعل خبراً له حتى يكون فيه ما يعود إليه ^(١) . »

ثم قال : « وهو مع قبحه جائز فى الكلام ، والدليل على جوازه فى الكلام أن الشاعر لو قال : (كاه لم أصنع) لاستقام البيت ولم ينكسر ، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه ، فلم بذلك جوازه فى غير الشعر .. ^(٢) . »

إن قول سيبويه تعقيباً على بيت أبى النجم السابق : « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة فى غير الشعر ... » إلخ ، ثم تفسير السيرافى لهذه العبارة بتعارضان تماماً مع الاتجاه الأول فى موقف سيبويه من الضرورة الشعرية ، لأن رفع الشاعر « كاه » فى البيت - فى ضوءها - لا يعد ضرورة ، لممكنه من النصب دون كسر البيت أو إخلال بالمعنى ، فهو - إذن - بمنزلة فى غير الشعر ، فهو أنه جائز بقبح أو ضعف شعراً ونثراً .

والتعارض هنا ليس غريباً على سيبويه ، وإنما هو كما يقال « شلشنةٌ أغرُفها من أخزم » .

(١) شرح السيرافى بتحقيق دردير محمد أبو السعود ١/٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٢) شرح السيرافى بتحقيق دردير محمد أبو السعود ١/٤٧٩ .

ذلك أنك تقرأ عبارة لسيبويه فتفيد اتجاهها معينا أو حكما محمدا ،
ثم تقرأ عبارة أخرى تفيد اتجاهها مغايرا للاتجاه الأول أو حكما معارضا للحكم
السابق ، فليس التعارض مقصورا في (الكتاب) على قضية (الضرورة الشعرية) ،
بل العبارات التي (ظاهرها) التناقض والتعارض كثيرة في كتاب سيبويه ،
مما أوقع العلماء بعده في اضطراب واختلاف في بيان مراده ، والتوفيق بين
نصوصه ، ودفع ما بينها من تعارض^(١) .

لكن الذي نستطيع أن نقوله مطمئنين إليه أن مذهب سيبويه في الضرورة
هو ما سبق أن أوضحناه ، وهو أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقا ،
أي سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، والذي يؤيد هذا أمورا أهمها :

١ — تصدير حديث سيبويه عن الضرورة الشعرية بقوله « اعلم أنه يجوز
في الشعر ما لا يجوز في الكلام » ، ولم يقيد ذلك الجواز بما لا مندوحة
للشاعر عنه .

٢ — كثير من الشواهد التي أوردها سيبويه للضرائر الشعرية جاءت فيها
روايات أخرى تخرجها عن الضرورة ، فكان سيبويه إما أن يشير إلى هذه
الروايات دون أن يرد رواية الضرورة كما فعل في قول أنس بن زعيم السابق:

كم بجود مقرف قال العلا ... البيت^(٢)

(١) انظر فهارس عضيمة ١٨ ، وسيبويه امام النحاة ١٦١ وما بعدها .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٦/١ .

وفي قول الفرزدق :

أسكران كان ابن للراغة إذ هجا نعيما بجوف الشام أم متساكر ؟^(١)

وإما أن يكتفى بذكر رواية الضرورة دون أن يشير إلى غيرها من الروايات^(٢).

٣ — كثير من الشواهد التي ذكرها سيبويه في أقسام الضرورة المختلفة يمكن بقليل من التصرف إخراجها من حيز الضرورة دون كسر للوزن أو إخلال بالمعنى ، ومن ذلك - مثلا - قول أبي الأسود الدؤلي :

فألفيته غير مستعجب ولا ذاكر الله إلا قليلا^(٣)

أورده سيبويه شاهدا على حذف التنوين من « ذاكر » تخلصا من التقاء الساكنين للضرورة ، إذ لو تخلص من التقاء الساكنين بكسر فون التنوين لانكسر البيت ، لكنه كان يمكنه أن يقول :

فألفيته غير مستعجب ولا يذكر الله إلا قليلا

دون ارتكاب ضرورة أو إخلال بالوزن .

(١) انظر الكتاب ٢٣/١ - ٢٤ .

(٢) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٣٧ ، ٤٤٢ - ٤٤٧ .

(٣) انظر الكتاب ٨٥/١ .

وقول الفرزدق الذي أورده سيبويه شاهداً على الجزم بإذا للضرورة :
ترفعُ لي رِخندفٌ^١ والله يرفعُ لي ناراً إذا خمدتُ نيرانهم تَقِيدُ^(١)
كان يمكنه وضع (متى) موضع (إذا) دون ضرورة أو إخلال بالوزن^(٢) .
٤ — يرى سيبويه أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر ، فيقول
في الكتاب ٣٢/٥١ :

وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر . قال العجاج :
جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي — يريد : يا جارية ، وقال في مثل :
إِفْتَدِ مَخْفُوقُ ، وَأَصْبِحْ لَيْلُ ، وَأَطْرِقْ كَرَا^(٣) . . .

ولاشك أن للنَّسْلَ لون من ألوان التعبير النثري الاختياري ، لنسكن
لما كثر استعماله وجريانه على الألسنة كان موضع تخفيف ، فجاز فيه ما جاز
في الشعر . قال للبرد :

« والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها^(٤) » ،
فإذا كان سيبويه يرى الأمثال — وهو التي لا تقيد بوزن ولا قافية —
يجوز فيها ما يجوز في الشعر من الضرورة ، فكيف يقال — بعد ذلك —
إن الضرورة عنده مالا مندوحة عنه للشاعر ؟

(١) انظر الكتاب ٤٣٤/١ .

(٢) وانظر الخصائص ٦١/٣ .

(٣) انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٠٣/١ ، ٤٣١ ، ٧٨/٢ ، وانظر أسرار

النداء ٢٥ .

(٤) المقتضب ٢٦١/٤ .

• — قول سيبويه بعد ذكره رأى الخليل ويونس في نحو : اضرب
أئيم أفضل : « وتفسير الخليل ذلك الأول بعيداً إنما يجوز في شعر أوفي
اضطرار^(١) » .

ولما كان مقتضى العطف التغير جاز لنا أن نقول إن عبارة « إنما يجوز
في شعر أوفي اضطرار » تدل — بظاهرها — على أن الضرورة عند سيبويه
نوعان : ما يجوز في الشعر دون النثر ولم يضطر الشاعر إليه بل كان له عنه
سعة ومندوحة ، وما وقع فيه بدافع الضيق والاضطرار ولم يكن له عنه
مندوحة .

ولامانع من أن يكون مدلول عبارتي (يجوز في الشعر) ، و (يجوز في
الاضطرار) — عند التطبيق — واحداً ، كما ذكر ذلك أحد الباحثين
المعاصرين^(٢) ، مستدلاً باستعمال سيبويه إحدى العبارتين مع بعض الشواهد ،
ثم استعماله العبارة الأخرى مع هذه الشواهد بعينها عند إعادة ذكرها .

أقول : لا مانع من أن يكون مدلول العبارتين واحداً ، ذلك أن
المصطلحات عند سيبويه تتسع وتمتد ، ولذلك نراه يسمي الحال خبراً ،
والتوكيد صفة تارة وعطفاً أخرى ، والعطف بدلاً ، والمقصور منقوصاً^(٣) ،

(١) انظر قهارس كتاب سيبويه لعضيمه ٢٠ - ٢٢ .

سيبويه (٤٣٨) .

(٢) هو الدكتور خالد عبد الكريم جمعه في كتابه (شواهد الشعر في

(٣) الكتاب ٣٩٨/١ .

وكثيرا ما نراه يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء^(١) .

كذلك رأيناه - هنا - يستعمل التعبير للشتم على قيد (الاضطرار) حيث لا اضطرار . يقول : « ينصبون في الشعر إذا اضطروا به (كأن) إذا خففوا يريدون معنى (كأن) ولم يريدوا الإضمار ، وذلك قوله :

كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءُ خُلَيْبٍ »^(٢)

فالشاهد في البيت تخفيف (كأن) ونصبها الاسم الظاهر للضرورة ، ويلاحظ أن سيبويه عبر عن هذه الضرورة بالاضطرار ، مع أنه ذكر أن البيت رواية أخرى جائزة ، وهي لا تشتمل على هذه الضرورة ، فقال : « وإن شئت رفعت في قول الشاعر :

كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءُ خُلَيْبٍ . »^(٣)

٦ — ما ذكره سيبويه في بيت أبي النجم الهجلى

قد أصبحت أم الخيار تدري على ذنبنا كله لم أصنع

في (الكتاب) ٤٤/١ مما يفيد - ظاهرا - عدم عدة رفع « كله » ضرورة شعرية لوجود مندوحة عنه إلى النصب دون إخلال بالبيت ، يمكن القول بأن سيبويه قد رجع عنه بما ذكره بعد ذلك في بيت الشاعر :

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٤/١ ، وهامش المقتضب ١٤٣/١ .

(١) الكتاب ٤٨٠/١ .

(٢) السابق نفسه .

كم بجودٍ مُقرِّفٍ نال العلا .. البيت

فقد استشهد سيديويه بهذا البيت في الكتاب ٢٩٦/١ على الفصل بين كم ومجرورها بالجار والمجور للضرورة ، مع أن الشاعر عنه مندوحة بالرفع أو النصب كما سبق بيانه .

ففي كل من البيتين مخالفة لنسق الكلام للشاعر عنها مندوحة ، ومع اتفاقهما في ذلك عند سيديويه الثاني منهما في الضرائر - ضراحة - دون الأول ، وفي هذا من التعارض ما لا يخفى ، إلا أن علماء الأصول قد ذكروا أن العالم إذا وقع له قولان متعارضان في مسألة واحدة على النحو الذي وقع لسيديويه هنا عمل بالتأخر ، وعد الأول مرجوعاً عنه ، ولا سيما إذا كان للتأخر هو الأليق بمذهبه والأجري على قوانينه . وقد سبق القول بأن التعارض ليس مقصوداً في كتاب سيديويه على قضية الضرورة الشعرية ، بل امتد إلى مسائل آخر عرض لها علماء الأصول بالدراسة ومحاولة التوفيق^(١) .

وفي ضوء ما تقدم من أدلة يطبئن البحث إلى أن الضرورة عند سيديويه هي ما وقع في الشعر دون النثر مطلقاً ، كما هو مذهب الجمهور ، خلافاً لابن مالك كما تقدم ، وذكر بعض النحاة - كابن يعيش^(٢) ، أن لا يرد يرى أنه لا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة ، ومن ثم

(١) انظر الخصائص ٢٠٠/١ - ٢٠٨ ، والاقتراح ١٩٦ - ١٩٧ .

(٢) انظر شرح الفصل ١٠٢/٨ ، وانظر شواهد الشعر في كتاب سيديويه

غلط سيبويه في حمله قول النمر بن تولب :

سَقَتَهُ اِثْرًا عِدُّ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَ مَا

على إرادة (إمّا) ، والتقدير : وإمّا من خريف ، فحذف (ما) من (إمّا) للضرورة^(١) . قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٢/٨ : « وقدّر ذلك أبو العباس المبرد من الغلط ، فقال : (ما) لا يجوز إلغاؤها إلا في غاية من الضرورة ، ولا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة ، مع أن (إمّا) يلزمها أن تكون مكررة وههنا جاءت مرة واحدة . قال أبو العباس : لو قلت : ضربت إمّا زيداً ، لم يجز لأن المعنى إمّا هذا وإمّا هذا ، وصحة محله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها (إن) الجزائية ، والمراد : وإن سقته من خريف فلن يعد ما . . . »

والذي نراه أن المبرد كان يرى الضرورة مالا مندوحة عنه للشاعر وقت الحداثة والشبيبة حين ألف (مسائل الغلط) التي نقد فيها (الكتاب) ورد فيها كثيراً من شواهد في الضرورة وغيرها ، إلا أنه رجع عن هذا الرأي بعد ذلك كما رجع عن كثير من المسائل التي تعقب فيها سيبويه ، وكان يعتذر منها ويقول : « هذا شيء كنا رأيناه أيام الحداثة ، فأما الآن فلا »^(١) ، ووافق سيبويه والجمهور في الضرورة ، كما يتضح ذلك في كتابه (المقتضب) الذي ألفه في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نضجه العقلي ، وعمق تفكيره ، وامتوت ثقافته^(٢) ، ففي المقتضب تراه - مثلاً - يذكر رواية

(١) انظر الكتاب ١٣٥/١ ، ٤٧١ .

(١) انظر مقدمة الشيخ عزيمة للمقتضب ٩٦/١ .

(٢) انظر مقدمة الشيخ عزيمة للمقتضب ٧٠/١ .

الضرورة؛ وبعض الروايات الأخرى دون ردُّ لرواية الضرورة^(١) ، كما تراه يتفق في كثير من الضرائر مع ضرائر الكتاب لسيبويه كما سنوضح إن شاء الله عند عرضنا لضرائر الكتاب ، وأكثر من هذا تراه يتفق مع سيبويه في أن الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها^(٢).

(١) انظر المقتضب ٢٢/٢ ، ٩١/٤ - ٩٤ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦١/٤ .

٢ - وجه الضرورة عند سيبويه

يقول سيبويه في آخر باب ما يحتمل الشعر : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها^(١) » ومعنى هذه العبارة أن الضرورة - وهي رخصة للشاعر - ينبغي أن يكون لها وجه تخرج عليه ، إذ ليس معنى كونها رخصة أن يستعملها الشاعر بلا قيود أو حدود ، وإلا عدّ خارجاً عن سنن العربية ، بعيداً عن طرقها .

يذكر سيبويه « أن الشاعر إذا اضطرّ أضمر في الكاف فيجرونها على القياس^(٢) » ثم يقول : « لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت ري ، وكى خطأ » من قبل أنه ليس في العربية حرف " يُفتح قبل ياء الإضافة^(٣) .

أى أى الشاعر إذا اضطر فأدخل الكاف على ياء للتكلم أجراها على القياس ، فكسر الكاف لمناسبة ياء التكلم ، وليس له أن يتحرر من قيود العربية ، فيفتح الكاف قبل ياء للتكلم مثلاً - بحجة الاضطرار - إذ لو فعل ذلك ما وجد وجهاً صحيحاً يحمل هذه الضرورة عليه .

يقول السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه موضعاً أن الضرورة الشعرية ليس معناها الخروج البتة عن قواعد اللغة ومقاييسها :

(١) الكتاب ١٣/١ ، وانظر الضرائر للآلوسي ١٨ ، وشواهد الشعر فى كتاب

سيبويه ٤٣٧ .

(٢) الكتاب ٣٩٢/١

(٣) السابق نفسه .

« وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ، ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون للتسكلم فيه لاحنا ، ومتى وجد هـ هنا في شعر كان ساقطا مطرحا ، ولم يدخل في باب الضرورة^(١) » .

وهكذا للضرورة عند سيبويه وغيره من العلماء حدود تلتهى إليها ، وغاية تقف عندها ، ومقاييس يلتزم الشعراء بها ، ذلك لأن الضرورة مخالفة لسنن الكلام للنشور ، خارجة عن قوائمه ، بما للشعر من سمات متميزة ، وطبيعة متفردة ، تجعله خليقا بأن يتخفف من كثير من قيود الكلام ، لكنه مع ذلك أحد نوعي التعبير اللغوي ، فيلبيغ أن تتصل بين النوعين الأسباب ، وأن تمتد بينهما الوشائج .

فلا ضرورة إلا وهناك صلة ما تربطها بالكلام ، وهذه الصلة هي التي تعرف بوجه الضرورة ، أو بعلة الضرورة .

وللتبعية لغرائر (الكتاب) مجسد أن وجه الضرورة عند سيبويه لا يخرج — غالبا — عن أحد أمرين :

١ — تشبيه ما وقع في الشعر بما وقع في الكلام ، كصرف ما لا ينصرف تشبيها له بما ينصرف من الأسماء^(٢) ، وحذف ما لا يحذف تشبيها له بما قد حذف واستعمل محذوفا^(٣) .

(١) الجزء الثاني ص ٣ تحقيق د. دردير محمد أبو السعود .

(٢) الكتاب ٨/١ .

(٣) الكتاب ٨/١ .

٢ - رد الأشياء إلى أصولها ، كالاكتفاء في جزم المضارع المعتل الآخر بحذف الحركة دون الحرف^(١) ، وفك الإدغام في المضعف^(٢) .

وربما خرج وجه الضرورة عن هذين الأمرين ، كالتقديم والتأخير في قول عمر بن أبي ربيعة

صددت فمأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

قال سيبويه مشيراً إلى هذه الضرورة ووجهها « ويتحملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص^(٣) ... » .

وفي ضرورة تذكير الفعل مع كون الفاعل ضميراً يعود إلى مؤنث : « وقد يجوز في الشعر : موعظة جاءنا . اكتفى بذكر الموعظة عن التاء^(٤) » .

وكثيراً ما أورد سيبويه الضرورة دون إشارة إلى وجهها ، كضرورة حذف العاطف بعد (إياك^(٥)) ، وحذف (يا) من اسم المجلس المعين^(٦) .

وربما أورد سيبويه الضرورة في موضع وأشار إلى وجهها في موضع آخر ، كضرورة حذف (ما) من (إما) ، فقد ذكرها في الكتاب ١٣٤/١ ، ثم أشار إلى وجهها في ٦٧/٢ كما سنبين ذلك بالتفصيل في موضعها إن شاء الله تعالى .

(١) الكتاب ٦٠/٢ .

(٢) الكتاب ١١/١ ، ١٦١/٢ .

(٣) الكتاب ١٢/١ .

(٤) الكتاب ٢٣٩/١ .

(٥) الكتاب ١٤٠/١ .

(٦) الكتاب ٣٢٥/١ .

٣ - هل يحمل على الضرورة - عند سيبويه -

ما وجد محمل جيد ؟

لما كانت الضرورة الشعرية ارتكاب ما لا يجوز ارتكابه في منشور الكلام ، كان ما يؤدي إلى غيرها أولى مما يؤدي إليها ، ولذلك يذكّر سيبويه في باب (كم) أن هناك تفسيرين لجر تمييز (كم) الخبرية ، أولهما : أنها تجرّ كما يجر المضاف المضاف إليه ، « فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون ، يجرّ ما بعده إذا أسقط التنوين » ، وذلك الاسم نحو : مائتي درهم ، فأنجرّ الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله ... »^(١) ، وثانيهما : أنه مجرور بمن مضمرة ، ويضعف سيبويه الوجه الثاني من هذين التفسيرين لأن إضمار الجار بلا عوض لا يكون إلا في شذوذ أو ضرورة ، ذلك لأنه ليس كل جارٍ بضمير لأن المجرور داخل في الجار فصاراً عندهم بمنزلة حرف واحد^(٢) ، ثم يقول :

« والتفسير الأول في (كم) أقوى ، لأنه لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيدٌ »^(٣) .

وهكذا وضع سيبويه قانوناً يقضي بعدم الحمل على الضرورة ما وجد محمل جيد ، وهو فيه موفٍ بحق العربية في السلامة من المخالفة ما أمكن ، ومع هذا نجده في مواضع من الكتاب يخالف هذا القانون أحياناً ، ويثبت ما يتعارض

(١) الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٩٤/١ .

(٣) الكتاب ٢٩٤/١ .

معه تماماً ، فنحن - مثلاً - نراه يقول : « ولا يجوز طرح (ما) من (إِمّا)
إلا في الشعر . قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صَيِّفٍ وإن من خريف فلن يعدّما
وإنما يريد : وإما من خريف^(١) .

فالشاهد في البيت المذكور عند سيبويه حذف (ما) من (إِمّا)
للضرورة^(٢) ، وخالفه في ذلك الأصمعي والمبرد ، فذكرا أن (إن) في البيت
شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم ما يدل عليه ، فتقدير سيبويه يترتب عليه
وقوع ضرورتين في البيت : حذف (إِمّا) الأولى ، وحذف (ما) من (إِمّا)
الثانية إذ التقدير عنده إِمّا من صَيِّف وإما خريف ، وتقدير غيره لا يترتب
عليه ضرورة ما ، وهكذا يخالف سيبويه قانونه فيجعل على الضرورة
ما يمكن حمله على غيرها .

ومما يزيد في التعارض مع قانون عدم الحمل على الضرورة مع وجود عمل جيد
ما يراه من الضرائر للركبة أو (إدخال الضرورة على الضرورة) حتي فيما يمكن
البعد فيه البتة عن الضرورة ، كاستشهاده بقول عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلاً خباسة واحداً ونهت نفس بعد ما كدت أفعله^(٣)

(١) الكتاب ١٣٥/١

(٢) بناء على مذهبه في (اما) ، إذ يراها مركبة من (ان) و (ما) ،
وغيره يراها بسيطة وهو الاصل - انظر الكتاب ١٣٥/١ ، ٦٧/٢ ، وحاشية الدسوقي
على مغنى اللبيب ٨٤/١

(٣) انظر الكتاب ١٥٥/١ .

على إضمار (أن) ونصب الفعل بعد كاد في غير مواضع الإضمار للضرورة، وهي ضرورة مركبة ؛ إذ الأصل تجرد للمضارع بعد كاد من (أن) للصدرية الناصبة للمضارع ، لكن سيبويه يرى أن الشعراء قد يستعملون (أن) هنا مضطرين فهذه ضرورة ، وحذف (أن) مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخرى في حين يرى بعض العلماء أن الأصل « أفعلها » ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة المهاء إلى ما قبلها كما هي لغة كخم وليست ضرورة^(١) .

٤ - أنواع الضرائر فى كتاب سيبويه

يمكن إجمالها فى أربعة أنواع هي :

١ - النقص ، وهي أكثر الضرائر فى الكتاب ؛ وتشمل نقص الحركة ،
والحرف ، والكلمة.

٢ - الزيادة ، وتشمل زيادة الحركة ، والحرف ، والكلمة

٣ - التقديم والتأخير ، وتشمل تقديم حرف من حروف الكلمة
وتقديم بعض الكلام على بعض .

٤ - الإبدال ، وتشمل إبدال الحرف من الحرف ، والكلمة من الكلمة ،
والحكم من الحكم .

وسنتناول فى الفصل الثالث من كتابنا دراسة الضرائر فى كتاب سيبويه
مرتبة بحسب هذه الأنواع .

الفصل الثالث

(الضرائر الشعرية فى كتاب سيبويه)

أولا : ضرائر النقص (١)

١ - نقص الحركة

(تسكين عن « مع »)

قال سيبويه في الكتاب : « سألت الخليل عن (معكم) و (مع) لاى شيء نصبتهما ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً ، وذهبا معاً ، وقد ذهب معه ، ومن معه . صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر (وهو الراعى) :

وريش منكم وهوى معكم وإن كانت زيارتكم لياماً (٢) ،

أورد سيبويه هذا النص في باب الظرف للبهمة غير للممكنة ، ولذا قال الرضى بعد أن ذكر أنها ظرف عادم التصرف لازم للنصب : « وظاهر كلام سيبويه أنه مبنى . قال : سأله - يعنى الخليل - عن معكم لاى شيء نصبتهما ؟ يعنى : لم لم تبن على السكون ؟ هذا لفظه ، فن قال إنها مبنية فلشابهته للحرف

(١) أثرت التعبير بالنقص على التعبير بالحذف ليشمل الحذف وغيره كالعطف على المضمرة المجرور دون إعادة الجار ، والعطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ، تقليلاً للأنواع .

(٢) الكتاب ٤٥/٢ ب . والبيت من الوافر وهو منسوب فى الكتاب الى الراعى ونسبه العينى الى جرير وهو مذكور فى ديوانه ٥٠٦ ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى بتحقيق الريح ٢٥٥/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٥/١ ، ٢٥٤/٢ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، ١٣٨/٥ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، والاشمونى ٢٦٥/٢ .

بقلة التصرف فيها ، إذ لا يكون إلا منصوباً ، والأولى الحكم بإعرابه
لدخول التنوين في نحو : كنا معاً ، وانجراره بمن - وإن كان شاذاً - نحو :
جئت من معاً أي عنده (١) ... » .

ولست أوافق الرضى في أن ظاهر كلام من يفيد أن (مع) ظرف مبنى ، وإن
أوردها في باب الظروف للبهمة غير للتمكنة ، اللهم إلا إذا قصد الرضى أنه
مبنى في الأصل ، لكونه من الظروف للبهمة ، والظروف للبهمة تبنى ، وإنما
أعربت - إذا لم تسكن عينها - لأنها قد استعملت مفردة ، نحو : جاء معاً ،
وذهب معاً فوقعت موقع (جميع) ، كما استعملت مضافة نحو : وقد ذهب
معاً ، ومن معاً ، فجعلوها كأمام وقدام وما أشبهها من الظروف المعربة .
قال ابن السيرافي « ونظيرها (أيهم) ، حين أعربت وهي مبهمة ، وهي أخت
(من) و (ما) ، وإنما أعربت لأنها تستعمل مضافة ومفردة ، فصارت
أقوى من أخواتها وأقرب إلى الأسماء المتمكنة فأعربت (٢) » .

فإن اضطر شاعر إلى تسكين عينها - كما جاء في بيت الكتاب - فهي
ظرف مبنى على السكون كالظروف للبهمة نحو لدُنْ وما أشبهها ، لتضمنها معنى
حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع (٣) ، « وذهب أبو علي إلى أن من فتحة فهو
عنده ظرف ومن أسكنه جعله حرفاً (٤) » .

وبعد هذا العرض النحوي نقول إن سيبويه امتشهد بالبيت المذكور

(١) شرح الكافية ١٢٧/٢ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢٥٥/٢ .

(٣) شرح التصريح ٤٨/٢ .

(٤) الامالى الشجرية ٢٤٥/١ ، ٢٥٣/٢ .

على تسكين عين (مع) للضرورة الشعرية ، تشبيها لها بما يبنى من حروف اللعاني على السكون نحو بَلْ وَهَلْ كما ذكر الأعمى ، وخالف سيبويه جماعة من المتأخرين ذهبوا إلى أن تسكين عين (مع) لغة غنم وربيعة لا ضرورة كما ذكر سيبويه ، محتجين بأن ذلك ورد في الكلام . نقل عن السكاسي أن ربيعة تقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أبيك بالسكون وذكر الرضوي أن العين الساكنة على هذه اللغة إذا لاقت ساكنا بعدها كسرت نحو : كنت مع القوم^(١) .

ولامانع من كون تسكين عين (مع) لغة عند قوم ضرورة عند آخرين ، إذ موافقة الضرورة بعض اللغات لا يخرجها عن الضرورة ، قال الألوسي : « اعلم أن بعض الضرائر ربما استعملها بعض العرب في الكلام ، ومع ذلك لا يخرجها عن الضرورة عند الجمهور .

صرح بذلك أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فن الضرائر فقال :

وربما تصادف الضرورة بعض لغات العرب للشهورة اهـ^(٢)

(نقص فتحة الإعراب من آخر للنقص المنسوب)

قال سيبويه^(٣) : « وسألت الخليل عن الياءات : لَمْ لَمْ تُنْصَبَ في موضع النصب الأول إذا كان الأول مضافا وذلك قولك : رأيتُ معد يكرب .

(١) انظر شرح الكافية ١٢٧/٢ ، وشرح التصريح ٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب

٣٣٣/١ ، والاشموني ٢٦٥/٢ .

(٢) الضرائر للألوسي ٣٤ .

(٣) في الكتاب ٥٥/٢

واحتملوا أيادي سباً ؟ فقال : شبهوا هذه الياءات بألف مُشْنِيٍّ حيث عرّوها من الرفع والجر ، فكما عرّوا الألف منهما عرّوها من النصب أيضا ، فقالت الشعراء حيث اضطروا (وهو رؤية) : (رجز) .

سَوَى مَسَارِحِينَ تَقْطِيطَ الْحُقُقِ (١)

وقال بعض السعديين :

يَادَارَ هَنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَنَا فِيهَا (٢)

ونحو ذلك.

الشاهد في كل من البيتين إسكان الياء من الاسم المنقوص في حال النصب للضرورة ، حملا لها على ألف المقصور ، وموضع الشاهد في البيت الأول

(١) انظر في البيت شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٥٧/٢ ، ولأبي جعفر النحاس ٢٤٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٨ ، والمقتضب ٢٢/٤ ، وابن يعيش ١٠٣/١٠ ، والامالي الشجرية ١٠٤/١ ، وديوان الشاعر ١٠٦ . وأراد بالمساحى حوافر حمر الوحش ، والتقطيط : التسوية والتقليم ، والحقق جمع حقه . يريد أن كل حافر من حوافرها مستدير مستو كأنه حقة ، وفاعل « سوى » في البيت بعده :

تقليل ما قار عن من سمر الطرق

(٢) هذا صدر بيت للحطيئة ، وعجزه :

بين الطوى فصارات فواديها

والاثافي : الحجارة التي تنصب عليها القدر ، جمع أثفية بالضم والكسر ، والطوى أصله البئر المطوية بالحجارة ، ثم سمي به جبل أو موضع ، وصارات في الاصل جمع صارة وهي رأس الجبل ثم سمي بها جبل .

وانظر في البيت شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٧٦/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٩ ، وابن يعيش ١٠٢/١٠ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ٢٩١/٢ ، ٣٤١ ، والمنصف ١٨٥/٢ ، ٨٢/٣ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٣٤٣/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٤١٠ ، وديوان الشعر ١١١ .

قوله « مساحين » حيث وقع مفعولا به منصوبا بالفتحة المقدرة للضرورة ،
وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله « أثافيا » فهو اسم معرب منقوص وقع
مستثنى بعد كلام تام موجب فاخضر الشاعر إلى حذف علامة نصبه وهي الفتحة
للضرورة .

قال ابن الشجري : « قال أبو العباس محمد بن يزيد : هو من أحسن
الضرورات ، لأنهم ألحقوا حالة بحالتين . يعني أنهم جعلوا المنصوب كالمجرور
والمرفوع مع أن السكون أخف من أخف الحركات ، ولذلك اعتزموا على
إسكان الياء في ذوات الياء من المركبات نحو معديكرب وقالى قلا (١) » .

(نقص الضمة والكسرة من آخر الاسم والضمة من آخر الفعل)

قال سيبويه في الكتاب (٢) : « وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع
والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة فخذ ، حيث حذفوا فقالوا : فعخذ
وبضمة فعخذ حيث حذفوا فقالوا : فعخذ ، لأن الرفع ضمة والبحر
كسرة قال الشاعر :

رُحْتُ فِي رَجِيئِكَ مَا فِيهِمَا وَفَدَا هَنَّاكَ مِنَ الْمِثْرَارِ (٣)

(١) الامالى الشجرية ١٠٥/١ ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٣ .

(٢) ٢٩٧/٢ ب

(٣) نسبة ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٣٣٧/٢ ، والبغدادى فى
الخزانة ٤٨٥/٤ الى الاقيشر الاسدى وابن عصفور فى الضرائر ٩٥ لابن قيس
الرقيات وقيل للفرزدق وليس فى ديوانه ، وهو من السريع وانظر فى البيت
الضرائر لابن عصفور ٩٥ ، والالوسي ٢٢٤ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ،
٩٥/٣ ، والمحتسب ١١٠/١ ، والامالى الشجرية ٣٧/٢ ، والهمع ٥٤/١ ،
الدرر ٣٢/١ .

ومما يُسَكَّن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال فَخِذٌ لم يُسَكَّن ذلك قال الراجز :

إذا أعوججن قلت : صاحب قوم بالدو أمثال السفين العوم^(١)

فسألت من يُلشدها هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد : صاحب . وقد يُسَكَّن بعضهم في الشعر ويُشَم ، وذلك قول الشاعر (امرئ القيس) (سريع)

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل^(٢)

وجعلت النقطة علامة الإشمام ، ولم يحىء هذا في النصب لأن الذين يقولون : كَبِدٌ وفَخِذٌ لا يقولون في جَمَلٍ : جَمَلٌ ، :

استشهد سيوييه بالبيت الأول من الأبيات الثلاثة للذكورة في النص السابق على حذف ضمة الإعراب من الاسم الواقع فاعلا وهو (هن) للضرورة ،

(١) نسبه ابن السيرافي ٣٤١/٢ الى أبي نخيلة ، والدو : الفلاة الواسعة ، والعموم : جمع عائمة وهي السفينة التي تشق الماء وتدخل فيه ، والضمير في « أعوججن » يعود الى الابل . شبه دخول الابل في الصحراء بدخول السفن في الماء ، وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ٩٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥ ، والالوسي ٢٧٢ ، والخصائص ٧٥/١ ، ٣١٧/٢ .

(٢) قال الاعلم بهامش الكتاب : « يقول هذا حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب الخمر حتى يثار به ، فلما أدرك ثاره حلت له بزعمه ، فلا يَأثم في شربها اذ قد وفى بنذره فيها ، والمستحقب : المتكسب ، وأصل الاستحقاب حمل الشيء في الحقيبة ، والواغل : الداخل على الشرب ولم يدع » اهـ

وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ٩٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥ ، والالوسي ٢٢٥ ، ٢٧٠ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣٨٨ ، ٣١٧/٢ ، ٩٦/٣ ، والمحتمب ٤٨٤/١ ، ٣٥٠/٨ ، وابن يعيش ٤٨/١ ، وشرح التصريح ٨٨/١ ، والهمع ٥٤/١ ، والدرر ٣٢/١ ، وديوان الشاعر ١٢٢ ، ٢٥٨ .

تشبيهها بما تحرك وسطه بالضم فخفف بالتسكين نحو (عَضُد) ، كما استشهد
بالبيت الثالث على حذف ضمة الإعراب - أيضا - من الفعل للضارع للرفع
(أشرب) للضرورة تشبيهه بما تحرك وسطه بالضم فخفف بالتسكين نحو
(ظُرِفَ) .

أما البيت الثاني فقد استشهد به على حذف الكسرة من آخر الاسم
للضرورة تشبيهها بما تحرك وسطه بالكسر فخفف نحو (فَخِذ^(١)) ، فقوله
« صاحب » أصله - كما ذكر سيبويه - صاحبي ، فهو منادى مضاف إلى ياء
المتكلم ، حذفت منه الياء اكتفاء بكسرة للناسبة فصار (صاحب^(٢)) ،
ثم سكن الشاعر الباء للضرورة . وأنكر للبرد والزجاج الضرورة في البيتين:
الأول والثالث ، لما فيها من إذهاب علامة الإعراب ، وهي لمعنى ،
وروي موضع « وقد بدا هتك من للثرر » : « وقد بدا ذاك من للثرر » ،
وموضع . « فاليوم أشرب » : « فاليوم فاشرب » ، أو « فاليوم
أسقى^(٣) » .

قال ابن عصفور : والصحيح أن ذلك^(٤) جائز سماعا وقياسا . أما القياس

(١) يجوز أن تكون علة الضرورة في الأبيات الثلاثة ونحوها اجراء الوصل
مجرى الوقت كما ذكر ابن عصفور في الضرائر ٩٣ .

(٢) انظر أسرار النداء ٤٣ .

(٣) ذكر الأخفش أن الرواية الجيدة « فاليوم فاشرب » و « فاليوم أسقى »
وقال : « ورواية من روى « فاليوم أشرب » لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة ،
وان كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا » أ هـ النراذر ١٨٨ ، والخزانة
٣٥٢/٨ ، وقال الأعلام بهامش الكتاب ٢٩٧/٢ : « وهذا من أقبح الضرورة في
(هن) وما أشبهه مما حرك للإعراب ، وبعض النحويين لا يجيزه » أ هـ .

(٤) المشار إليه ذهاب الحركة الاعرابية من الاسم والفعل للضرورة .

فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب الإدغام ، لا يخالف ذلك أحد منهم ، وقد قرأت القراء ﴿ مالك لا تأمنا ^(١) ﴾ بالإدغام وخط في المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر أحد من النحويين ، فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف .

وأما السماع فثبت التخفيف في الأبيات التي تقدم ذكرها ^(٢) ، وروايتها ^(٣) . بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرهما ، وأيضا فإن ابن محارب قرأ ﴿ ويعولتسن أحق بردهن ^(٤) ﴾ بإسكان التاء ، وكذلك قرأ الحسن ﴿ وما يعدنم الشيطان ^(٥) ﴾ بإسكان الدال ، وقرأ أيضا مسلمة بن محارب ﴿ وإذ يعدكم الله ^(٦) ﴾ بإسكان الدال .

وكان الذي حسن مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله ، من حيث كان غير مستقل بنفسه ، فصار التخفيف لذلك كأنه

(١) سورة يوسف . آية ١١

(٢) ذكر ابن عصفور فيما تقدم خمسة أبيات شواهد ، منها بيتا الكتاب الأول والثالث ، وثلاثة أبيات آخر ، هي قول جرير :

سيروا بنى العم فالاهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

يريد : فما تعرفكم ، وقول الآخر :

ونساع يخبرنا بمقتل سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

يريد : يخبرنا ، وقول الآخر :

بكل مدماة وكل مثقف تنقاه من معدنه في البحر جالبه

يريد : من معدنه

(٣) يعنى المبرد والزجاج .

(٤) سورة البقرة . آية ٢٢٨ .

(٥) سورة النساء . آية ١٢٠ .

(٦) سورة الأنفال . آية ٧ .

قد وقع في كلمة واحدة ، والتخفيف الواقع في الكلمة نحو : عَضُدٌ في عَضُد ،
وَفَخَذٌ في فَخَذ ، وإِبِلٌ في إِبِلٍ سائغ في حال السعة ، لأنه لغة لقبائل ربيعة ،
بمخلاف ما شبه به من الانفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر^(١) ، ا هـ .

أما الضرورة في البيت الثاني من أبيات الكتاب - وهي حذف كسرة
للمناسبة في قول الراجز :

إذا اعوججن قلت : صاحب قوم

فذكر ابن عصفور في الضرائر^(٢) اتفاق النحويين على جوازها لسكون
المحذوف ليس حركة إعراب ، وذكر الأعلام أنها من أقبح الضرورة وأن هناك
من يرى عدم جوازها زاعماً أن الرواية :

إذا اعوججن قلت صاح قوم^(٣)

وما أورده ابن جنى في (الخصائص) يؤيد ما ذكره الأعلام من كون إذهاب
حركة غير الإعراب كإذهاب حركة الإعراب في عدم الاتفاق على
جوازها ، بمخلاف ما ذكره ابن عصفور .

فقد أشار ابن جنى إلى ضرورة إذهاب الحركة وتسكين الحرف ، ومثل لها .

(١) الضرائر ٩٥ - ٩٦ ، وانظر الخصائص ٧٥/١ .

(٢) ص ٩٦ .

(٣) انظر هامش الكتاب ط بولاق ٢٩٧/٢ .

بسبعة أبيات منها أبيات الكتاب الثلاثة للذكورة هنا ، ^(١) ولم يفرق بين إذهاب حركة الإعراب وغيرها ، وعقيب الأبيات قال : « واعتراض أبي العباس ^(٢) في هذا للموضع إنما هو ردّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة ، مجرد من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه ^(٣) » وإيراد هذا التعليق من ابن جنى بعد ذكره الأبيات بما فيها الرجز للذكور يدل على أن اعتراض اللبرد شمله أيضا بطعنة في روايته وادعائه أن الرواية الصحيحة لا تتضمن هذه الضرورة كما ذكر الأعلام ، وإن كان الأعلام لم يصرح بذكر اللبرد وصرح به ابن جنى .

(١) وأربعة الأبيات الآخر هي قول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم البيت

وقول نهشل بن حري :

فلما تبين غيب أمرى وأمره وولت بأعجاز الأمور صدور

وقول الراعى :

تأبى قضاة أن تعرف لكم نسبا وابنانزار فأنتم بيضة البلد

وقول لبيد :

تراك أمكنة اذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حمامها

وانظر الخصائص ٣١٧/٢ ، ٣٤١ .

(٢) يعنى اللبرد .

(٣) الخصائص ٧٥/١

(٢) نقص الحرف

(حذف حرفين من آخر الكلمة على غير مذهب الترخيم)

قال سيبويه في باب ما يحتمل الشعر .

« اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ، من صرف ما لا ينصرف
يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف
ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً كما قال المعجاج :

قَوَّاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

يريد : الحمام (٢) »

اشتمل بيت المعجاج المذكور على ضرورتين : صرف ما لا ينصرف وهو قوله :
« قواطنا » ، وحذف جزء من آخر الكلمة في قوله : « الحمي » والذي يعنيننا هنا
الضرورة الثانية وهي ضرورة الحذف ، أما الأولى فستحدث عنها —
إن شاء الله تعالى — في ضرائر الزيادة .

وقد ذكر الأعلام في تغيير (الحمام) إلى (الحمي) أوجهاً ، أحسنها وأشبهها

(١) انظر في البيت شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩ ، ٨٨ ، والضرائر لابن
عصفور ١٤٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٦ ، والخصائص ١٣٥/١٣ ، والمحاسب
٧٨/١ ، والانصاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ ، والتصريح ١٨٩/٢ ، والهمع
١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/١ ، ٣١٨/٢ ، والاشموني ٢٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ،
وديوان الشاعر ٥٩ .

(٢) الكتاب ٨/١ .

بالمستعمل من كلام العرب أن يكون الشاعر قد اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها لدلالة المبقي على المحذوف منها، وبنائها بناء (يد) و (دم)، وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية .

ووجه آخر : أن يكون حذف الألف من (الحمام) فبقى (اللحم) ، وأبدل من الليم الثانية ياء استئقلا للتضعيف ، كما قالوا : تظنيت في تظننت ، ثم كسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب إلى الألف .

ووجه آخر : أن يكون حذف لليم لترخيم في غير النداء ضرورة ، وأبدل من الألف ياء ، كما يبدل من الياء ألف في قولهم : مدارى وعذارى ، وإنما أصله : مدار وعذار .

وفي الوجه الثانى من الأوجه الثلاثة التى ذكرها الأعمى تكلف حذف الألف - مع زيادتها - لتحصنها بالتوسط ، وفي الوجه الثالث مخالفة لما شرطه النحاة في ترخيم الضرورة من كون الاسم المحذوف آخره صالحا للنداء ، لأن الاسم هنا غير صالح للنداء لكونه محلى بأل^(١) .

وقال ابن عصفور فى الضرائر^(٢) : « وذهب أبو العلاء للعربى إلى أنه أراد : من ورق الحمام الحمى . أى الحمى ، فحذف للسو صوف وأقام الصفة مقامه

(١) انظر أسرار النداء ١٣١ .

(٢) ص ١٤٣ .

وخفف الياء المشددة فقال : من ورق الحمى . ففي البيت على مذهبه ضرورتان :
إحداهما حذف للوصوف وإقامة الصفة مقامه ، مع أن الصفة غير خاصة بجنس
الموصوف لأن (الحمى) قد يوصف بها غير الحمام ، وذلك غير جائز
في سعة الكلام : لا يجوز أن تقول : مررت بطويل • تريد : برجل طويل ،
لأن الطول صفة غير خاصة بالرجل ، إذ قد يوصف به غيره ، والآخرى :
تخفيف الياء المشددة • اهـ .

(حذف ياء للنقص اكتفاء عنها بالكسرة)

أورد سيبويه في كتابه ثلاثة شواهد على هذه الضرورة ، هي قول خفاف
ابن ندبه السلمي :

(كامل)

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ تَجْدِيَّةٍ

ومسحت بالثنتين قصف الإثمد^(١)

وقول مفرس الأسدي :

(وافر)

(١) انظر في البيت شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٢٧٧/١ ، وأبى جعفر
النحاس ٢٩ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ ، والانصاف ٥٤٦ ، ومغنى اللبيب ١٠٥ ،
والضرائر لابن عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، وهو في
الكتاب ٩/١ .

فَطَرْتُ بِمَنْهَلِي فِي بَعْمَلَاتِ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا^(١)
وقول الأعشى :
(كامل)

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ وَيَكُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ^(٢)

أراد الأول : (كنواحي ريش) ، إذ هي جمع ناحية كجوار جمع جارية ،
ونواحي الريش جوانبه وأطواقه ، فحذف الياء في الإضافة للضرورة .

وأراد الثاني : (دوامي الأيدي) فحذف الياء مع الألف واللام والضرورة .

وأراد الثالث : (وأخو الغواني) ، فحذف الياء مع الألف واللام للضرورة .

ووجه حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة هنا التشبيه بقصر الممدود ،
أو بحذفهم للياء مع الإفراد عن الإضافة والتنوين نحو قولهم : هذه نواحٍ ،
وتلك أيدي ، ومن غوانٍ ، من جهة أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين ،
فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه^(٣) .

(١) انظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٣١ ، والضرائر لابن
عصفور ١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١ ، ٤٣ ، ١٤٣ ، ابن
الشجري ٧٢/٢ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣ ، والانصاف ٥٤٥ ، ومغنى
اللبيب ٢٢٥ وهو في الكتاب ٩/١ ، ٢٩١/٢ .

(٢) انظر في البيت ابن السيرافي ٤٥/١ ، والنحاس ٣٠ ، وابن عصفور
١٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٣ ، والانصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع
١٥٧/٢ ، والدرر ١١٧/٢ ، وديوان الشاعر ٩٨ .
وهو في الكتاب ١٠/١ .

(٣) انظر الضرائر لابن عصفور ١٢٠ .

قال ابن عصفور في الضرائر ص ١٢١ :

« ومن الناس من أنكر على سيبويه وغيره من النحويين جعلهم حذف الياء من « الأيد » وأمثاله من ضرورة الشعر ، واستدل على ذلك بأنه قد جاء في القرآن حذف الياء في غير رموس الأي ، وقرأ به عدة من القراء كمقوله سبحانه وتعالى : « من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً »^(١) وفي آي غيرها . وهذا لا يلزم النحويين لأنهم إنما أرادوا من لغته إثبات الياء في الأيدي وأمثاله قد يحذفها في الضرورة لما ذكرناه اهـ »^(٢) .

(حذف الياء والواو الواقعتين صلة ضمير الغائب)

فأما حذف الياء في قول مالك بن خريثم الحمداني . (طويل)
فإن يك غثاً أو سميناً فإنني سأجعل عيني له لنفسه مقنماً^(٣)
أراد : لنفسه ، فحذف الياء ضرورة في الوصل تشبيهاً بها في الوتف .
وأما حذف الواو فقد ذكر سيبويه له أربعة شواهد ، وهي قول الشماخ : (وافر)
له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة ، أو زمير^(٤)

(١) الكهف ١٧ .

(٢) وانظر أمالي ابن الشجري ٧٢/٢ - ٧٣ .

(٣) انظر في البيت شرح ابن البيرا في لأبيات سيبويه ١٦٦/١ ، وشرح النحاس ٣٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٢ .
والمقتضب ٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والانصاف ٥١٧ .

وهو في الكتاب ١٠/١ .

(٤) انظر فيه شرح ابن السيرافي ٢٩٢/١ ، والنحاس ٣١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٢ ، ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥١ ، والمقتضب ٢٦٧/١ ، والخصائص ١٢٧/١ ، ٣٧١ ، ١٧/٢ ، ٣٥٨ ، والهمع ٥٩/١ ، والدرر ٣٤/١ ، وديوان الشاعر ٣٦ .

وهو في الكتاب ١١/١ .

وقول حنظلة بن قاتك : (طويل)

وَأَيَقَنَ أَنَّ الْخَلِيلَ إِنْ تَلَتَيْسَ بِهِ يَكُنْ لَفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آيِرٌ^(١)

وقول رجل من باهلة : (بسيط)

أَوْ مُعَبِّرُ الظُّهْرِ يُنْبِئُ عَنْ وَرَيْتِهِ مَا حِجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ^(٢)

وقول الأعشى : (طويل)

وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَهُ

مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصُّبَا^(٣)

حذفت الواو الواقعة صلة لما الضمير في : « كَأَنَّهُ » ، و « بَعْدَهُ » ،
و « رَبِّهِ » ، و « وَمَالَهُ مِنْ مَجْدٍ » ، إجراء لما مجرى الوقف .
والإتيان بحركة هاء الغائب كاملة من غير صلة - أي من غير إشباع -

(١) انظر فيه ابن السيرافي ١٧٢/١ ونسبه الى تليد العبشمي ، وشرح النحاس
لأبيات لكتاب ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، والانصاف ٥١٧ .

وهو في الكتاب ١١/١ .

(٢) انظر فيه ابن السيرافي ٢٨٠/١ ، والنحاس ٣٣ ، والضرائر لابن عصفور
١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥١ ، والمقتضب ٣٨/١ ، والانصاف
٥١٦ .

وهو في الكتاب ١٢/١ .

(٣) يهجو عمرو بن المنذر فيقول : هو لم يرث مجدا ولا كسب خيرا ،
فليس له خط من الريحين الجنوب والصبا ، وهما أكثر الرياح عندهم خيرا .
وانظر في البيت شرح ابن السيرافي ٩٤/١ ، وشرح النحاس ٣٣ ،
والضرائر لابن عصفور ١٢٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٠ ، والمقتضب
٣٨/١ ، ٢٦٦ ، والانصاف ٥١٦ .
وهو في الكتاب ١٢/١ .

يسمى (اختلاسا) ، وقد ذكر أستاذنا الشيخ عزيمة^(١) أن اختلاص حركة هاء الغائب الذى جعله سيديويه والمبرد^(٢) من الضرور والشعرية جاء فى آيات كثيرة فى القراءات السبعية المتواترة ، منها قوله تعالى : « فبهداهم اقتده »^(٣) ، وقوله عز وجل « فآلقه إليهم »^(٤) ، وقوله سبحانه « وإن تشكروا يرضه لكم »^(٥) .

والحق أن هناك فرقا بين اختلاص حركة هاء الغائب فى الضرورة وماورد فى القراءات السبعية المتواترة ، ذلك أن هاء الضمير فى الآيات القرآنية المذكورة ونحوها كانت مسبوقة بحرف علة سا كن ، فالفعل « يرضه » كانت الهاء فيه مسبوقة بألف سا كنة ثم حذفت للجزم ، وهاء الضمير إن سبقت بحرف علة سا كن واو أو ياء أو ألف فالتحذف الياء والواو بعدها . قال سيديويه فى باب إثبات الياء والواو فى الهاء التى هى علامة الإضمار وحذفها :

« فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ، لأن الهاء من مخرج الألف ، والألف تشبه الياء ، والواو تشبهها فى المد وهى أختها ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن وأكثر ، وذلك قولك : عليه يافى ، ولديه فلان ، ورأيت أباه قبل ، وهذا أبوه كما ترى ،

(١) بهامش المقتضب ١٧٧/١ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٦/١ .

(٣) سورة الأنعام - آية ٩٠ ، وانظر غيث النفع ٩٣ ، والنشر ٢٦٠/٢ ، والبحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٤) سورة النمل - آية ٢٨ ، وانظر غيث النفع ١٩١ ، والنشر ٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٧٠/٧ .

(٥) سورة الزمر - آية ٧ ، وانظر غيث النفع ٢٢٠ ، والنشر ٣٦٢/٢ ، والبحر المحيط ٤١٧/٧ .

وأحسن القراءتين « ونزلناه تنزيلا^(١) » ، و « إن تحمل عليه يلهث^(٢) » ،
« وشروه بشمن يمس^(٣) » ، و « خذوه فغلوه^(٤) » ، والإتمام عربي^(٥) ،

فصلة الضمير كانت محذوفة في الفعل (يرضاه) — قبل الجزم ، فلما جزم
الفعل وحذفت الألف لايجزم لم يعتد بالحذف وبقيت الصلة استصحابا للأصل ،
وحمل عليه أمره نحوه : افتده ، وألقه ... إلخ ، وليس كذلك ماورد في الشعر
شاهدا على الضرورة المذكورة ، إذ لم تسبق فيه هاء الضمير بحرف علة سا كن ،
وعلى هذا يمكن القول بأن حذف الصلة إنما يكون ضرورة — عند
سيبويه^(٦) — إذا لم يكن ما قبل هاء الضمير علة سا كنافي الأصل كالأبيات
التي تقدم ذكرها .

وقد حكم النخاعة على هذه الضرورة قياسا واستعمالا . قال ابن جني
في الخصائص :

« وبما ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت النكتات .

(١) سورة الاسراء . آية ١٠٦ .

(٢) سورة الاعراف . آية ١٧٦ .

(٣) سورة يوسف . آية ٢٠ .

(٤) سورة الحاقة . آية ٣٠ .

(٥) الكتاب ٢/٢٩١ ، وانظر المقتضب ١/١٧٥ .

(٦) قال السيرافي : فصل سيبويه بين الهاء التي قبلها واو او ياء ساكنة او
الف ، فاختار فيها أن تحرك ولا توصل بحرف ، نحو عليه ، و (القى عصاه) ،
و (خذوه) واختار في الهاء التي قبلها ساكن غير الواو والياء والألف أن توصل بالواو
(منهو آيات) ، وأصابتهو جائحة ، واختار أبو العباس حذف الصلة في منه
وأصابته ، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره وهذا هو الصحيح « ١٠ هـ هامش
الكتاب ٢/٢٩١ ، وانظر الضرائر لابن عصفور ١٢٤ .

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوسيقة ، أو زمير

فقوله : (كأنه) — يحذف الواو وتبقى الضمة — ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال .

ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف ، وذلك أن الوصل يجب أن يتمكن فيه واؤه ، كما تمكنت في قوله في أول البيت (هو زجل) ، والوقف يجب أن تحذف الواو والضمة فيه جميعاً ، وتسكن الهاء ، فيقال : (كأنه) ، فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزاتى الوصل والوقف ، وهذا موضع ضيق ، ومقام زلخ ، لا يتقيد بإيناس ، ولا ترسو فيه قدم قياس ، وقال أبو إسحاق في نحو هذا : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وليس الأمر كذلك لما أريتك من أنه لا على حد الوصل ولا على حد الوقف اهـ^(١) .

(حذف الباء من (هي) والواو من (هو))

اشتهد سيبويه على حذف الباء من (هي) بقول الشاعر : (رجز)

دار لسعدى إذ من هوا كـا^(٢)

(١) الخصائص ١٢٧/٣ .

(٢) وصف دارا خلت من سعدى ، فتغيرت بعدها ، وذكر أنها كانت لها دارا . ومستقرا إذ كانت مقيمة بها ، فكان يهواها بإقامتها فيها . وانظر في البيت الضرائر لابن عصفور ١٢٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٢ ، والخزانة ٥/٢ ، ٢٦٤/٥ ، ١٣٨/٨ ، والخصائص ٨٩/١ ، والانصاف ٦٨٠ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٩٠ ، وابن الشجرى ٢٠٨/٢ ، وابن يعيش ٩٧/٣ ، والتهج ٦١/١ ، والدرر ٣٦/١ .

وهو في الكتاب ٩/١ من الأبيات التي لم يعلم قائلها .

واستشهد على حذف الواو من (هو) بقول الآخر : (بسيط)

بَيْتَاهُ فِي دَارِ صَدَقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلِّمُنَا وَمَا نُعَلِّمُهُ (١)

أراد الأول : إذ هي ، فحذف الياء - التي هي جزء من الضمير عند البصريين (٢) - للضرورة . قال الأعمى : « أراد : إذ هي ، فسكن الياء أولاً للضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى بعد الإسكان ، تشبيها لما بعد سكونها بالياء اللاحقة في ضمير الغائب إذا سكن ما قبله ، والواو اللاحقة له في هذه الحال ، نحو : عليه ، ولديه ، ومنه ، وعنه » اهـ (٣) .

ومعنى هذا أنها ضرورة مركبة ، وأحسن من هذا التوجيه ما قاله ابن يعيش في مبحث للضمير ٩٧/٣ : « وتقول في الواحدة للمؤنثة (هي) بفتح الياء ، كأنهم قووها بالحركة ، إذ كان الضمير المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر ، وأقل ما يكون عليه الظاهر ثلاثة أحرف ، ولما كان (هو) و (هي) على حرفين قويا بالحركة ، وكانت الفتحة أولى خلفتها ، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الماء وحدها ، كما ذكرنا في (هو) الذي للمذكر (٤) ، واحتجوا لذلك بحذف الياء في نحو قوله :

ديار سعدى إذ هو هواكا

(١) انظر فيه الانصاف ٦٧٨ ، وهو في الكتاب ١٢/١ مما جهل قائله .
(٢) ويرى الكوفيون أن الاسم هو الماء وحدها - انظر المسألة السادسة والتسعين في الانصاف ٦٧٧ .
(٣) الخزانة ٥/٢ ، والانتصاف بهامش الانصاف ٥١٣ .
(٤) انظر ابن يعيش ٩٦/٣ .

وليس في ذلك حجة ؛ لأن ذلك من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات :
 (هي) بتخفيف الياء وفتحها ، لما ذكرنا من إرادة تقوية الاسم ،
 و (هي) بتشديد الياء مبالغة في التقوية ، ولتصير على أبنية الظاهر ،
 و (هي) بالإسكان تخفيفاً^(١) ، وينبغي أن يكون الحذف في قوله :

« إذه من هواكا » على لغة من أسكن لضعفها ، إذ المفتوحة قد قويت
 بالحركة « اه » .

وبناء على ما ذكره ابن يعيش لم يرتكب الراجز سوى ضرورة واحدة هي
 حذف الياء الساكنة ، حتى لا يترتب على ارتكاب هذه الضرورة قبحان :
 كونها مركبة ، وإبقاء الضمير المنفصل على حرف واحد .

وأراد الآخر : ينأ هو ، فحذف الواو للضرورة ، ويقال في توجيه ضرورة
 حذف الواو من (هو) ما قيل في توجيه ضرورة حذف الياء من (هي) :

(حذف نون « لكن » لالتقاء الساكنين)

استشهد سيبويه على هذه الضرورة بقول النجاشي : (طويل)

فلستُ بآتيه ولا أستطيعه

ولاك اسقى إن كان مأؤك ذا فضل^(٢)

(١) في شرح الكافية للرضي ١٠/٢ أن التشديد للياء والواو في هي وهو لغة
 همدان ، والتسكين لغة قيس وأسد .

(٢) انظر في البيت شرح ابن السيرافي في لأبيات ١٣٥/١ ، والنحاس
 ٣٠ ، والضرائر لابن عصفور ١١٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٣ ، والألومي
 ٦٦ ، والخزانة ٤١٨/١٠ ، والخصائص ٣١٠/١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٨٥/١ ،
 وابن يعيش ١٤٢/٩ ، والانصاف ٦٨٤ ، ومغنى اللبيب ٢٩١ ، والهمع ١٥٦/٢ ،
 والدرر ٢١٠/٢ ، والأشمونى ٢٧١/١ . وهو في الكتاب ٩/١ .

قال الأعمى : « حذف النون من (لكن) لاجتماع الساكنين ضرورة لإقامة الوزن ، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين . شبهها في الحذف بحروف المد واللين إذا سكنت وسكن ما بعدها ^(١) نحو : يغزو العدو ، ويقضى الحق ، ويخشى الله ، ولما استعمل محذوفاً نحو : لم يك ، ولا أدر ^(٢) .

(حذف التنوين لالتقاء الساكنين)

قال سيبويه في الكتاب ٨٥ / ١ : « وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلى :

فَبِأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا ^(٣)

لم يحذف التنوين استخفافاً ليُعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال : رعى القوم ، وهذا اضطرار ، وهو مشبه بذلك الذى ذكرت لك ، اهـ .

استشهد سيبويه بالبيت المذكور على حذف التنوين من اسم الفاعل

(١) أى من حيث كانت النون ساكنة وفيها غنة وهى فضل صوت فى الحرف كما أن حروف المد واللين ساكنة ، والمد فضل صوت .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٩ / ١ .

(٣) غير مستعتب : غير راجع بالعتاب عن قبح ما يفعل . وانظر فيه شرح ابن السيرافى ٦٦ / ١ ، والنحاس ١٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٢٤ ، والألوسى ١١٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٥ ، والمقتضب ٣١٢ / ٢ ، وابن الشجرى ٣٨٣ / ١ ، وابن يعيش ٩ / ٢ ، ٣٤ / ٩ ، ومغنى اللبيب ٥٥٥ ، والانصاف ٦٥٩ ، والهمع ١٩٩ / ٢ ، والحرر ٢٣٠ / ٢ ، والخزانة ٣٧٤ / ١١ ، وملحقات ديوان الشاعر ١٢٢ .

« ذاكر ^(١) » لضرورة الشعر . قال البغدادي : في خزانة الأدب ٣٧٥/١١
« وإنما أثر حنف التنوين للضرورة على حذفه . للإضافة لإرادة تأمل
المتعاطفين في التشكير ^(٢) » .

وقال الأعمى موجهها الضرورة في البيت للذكور: «وفي حذف تنوينه لالنفاء الساكنين وجهان: أحدهما أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن، كقولك: اضرب الرجل، تريد اضربن» .

والوجه الثاني : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف
بما ينضاف إلى علم ، كقولك : رأيت زيدا بن عمرو .

وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك : هذا زيد الطويل؛

(١) رواية سيبويه بكسر الراء ، بتقدير : ولا غير ذاك ، فحذف المضاف
وابقى المضاف اليه مجرورا على حد قول أبى داود :
أكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا
أى : وكل نار ، ورواية غيره بنصب اسم الفاعل « ذاك » عطفا على
« غير » .

(٢) أى صورة، وإلا فاسم الفاعل اضافته غير محضة يبقى معها على التذكير إلا إذا قامت قرينة على مضيئه. قال سيبويه في الكتاب ١/٨٣: «واعلم أن العرب يستخفون في حذفون النون والتنوين. ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين»، فجري مجرى: غلام عبد الله، فنى اللفظ لأنه اسم، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل، وليس يغير كف التنوين إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا، ولا يجعله مخرفة، فمن ذلك قوله عز وجل (كل نفس ذائقة الموت)، (وأنا مرسلو الناقة)، (ولو ترى أذا المجرمون ناكسو رؤوسهم)، و (غير محلى الصيد)، فالتعنى (ولا آمين البيت الحرام)، ويزيد هذا عندك بيانا قوله عز وجل: (هذيا بالغ الكعبة) و (عارض ممطرنا)، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به المبكرة «أه»

لأن النعت واللمعوت كالشئ الواحد ، فيشبه بالمضاف والمضاف إليه ^(١) اهـ .
 وذكر الجرمي أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة ^(٢) ،
 وعليها قرئ : « قل هو الله أحد » ، الله الصمد ^(٣) بدون تنوين « أحد » ،
 و « ولا الليل سابق النهار » ^(٤) بدون تنوين « سابق » مع نصب « النهار » .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٥٢٨/٨ أن حذف التنوين لالتقاء
 الساكنين موجود في كلام العرب ، وأكثر ما يوجد في الشعر ^(٥) .

ويبدو — في ضوء ما تقدم — أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لغة
 قليلة لبعض العرب ، وعليها جاءت القراءة في سورتي يس والإخلاص وهي
 من الشواذ ، ولعله هذه اللغة ورداءتها لم يعتد بها سيويده ، وإنما اعتد بما ثبت
 عند أكثرين ، والثابت عن هؤلاء أنهم لا يحذفون التنوين لالتقاء الساكنين
 إلا في الضرورة .

قال البغدادى : « والتنوين يحذف وجوبا للإضافة ، نحو غلامك ، ولشبهها

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٨٦/١

(٢) انظر همع الهوامع ١٩٩/٢

(٣) سورة الاخلاص — الايتان (١) ، (٢) — وذكر في البحر المحيط ٥٢٨/٨ .
 انها قراءة أبان بن عثمان ، وزيد بن على ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ،
 والحسن ، وابن أبى اسحاق ، وأبى عمرو (في رواية يونس ومحبوب والاصمعي .
 واللؤلؤى وعبيد وهارون عنه) ، وانظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٨٢ .

(٤) سورة يس — الآية (٤٠) — وفي البحر ٣٣٨/٧ انها قراءة عمارة بن عقيل .
 ابن بلال بن جرير الخطفي . قال المبرد : سمعته يقرأ ، فقلت : ما هذا ؟ قال :
 أردت : سابق النهار — (بتنوين سابق) — فحذفت لأنه أخف . اهـ وانظر مختصر
 الشواذ ١٢٥

(٥) ومنه قول الشاعر :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة ممستون عجاف
 وقول الآخر :

حميد الذي أمسج داره أخو الخمر ذو الشيبة الاصلع
 وانظر المقتضب ٣١١/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٢/١ .

نحو لامال لزيد ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، فإن قدرت فهو مضاف ،
ولادخول أل كالرجل ، ولما منع الصرف نحو فاطمة ، وللوقف في غير النصب ،
والانصاف بالضمير نحو ضاربك فيمن قال إنه غير مضاف ، والبناء في النداء
وغيره نحو يارجل ، ولارجل ، ولكون الاسم موصوفاً بابن ، وحذقه في غير
ذلك فأما سببه مجرد التقاء الساكنين ، وهو غير جائز إلا في الشعر (١) . . .

(حذف « ما » من « إِمَّا »)

قال سيبويه في الكتاب ١/١٣٤ . « وأما قول الشاعر . (وافر)

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذَبْتُهَا
فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبْرًا (٢)

فهذا على (إِمَّا) ، وليس على (إِنْ) الجزاء ، وليس كقولك : إِنْ حَقًّا
وإِنْ كَذِبًا .

فهذا على (إِمَّا) محمول ، ألا ترى أنك تدخل الفاء ، ولو كانت على
(إِنْ) الجزاء — وقد استقبلت الكلام — لا احتجت إلى الجواب ،

(١) خزانة الادب ١١/٣٧٥ .

(٢) نسبه ابن السيرافي ١/١٤٢ إلى دريد بن الصمة ، وذكر أن الشاعر
يخاطب امرأته فالخطاب المؤنث ، وروى صدره بلفظ : فقد كذبتك نفسك فاصدقيها ،
ووافقه البغدادي في الخزانة ١١/٩٣ ، ١٠٩ ، وانظر في البيت شرح النحاس
لابيات الكتاب ٢٤٥ ، والالوسي ١٠٤ ، وما يخصوز للشاعر في الضرر ١٥٩ ،
والمقتضب ٢٨/٣ ، وابن يعيش ١٠١/٨ ، ١٠٤ .
وهو في كتاب ١/١٣٤ ، ٤٧١ ، ٦٧٢ .

فليس قوله : « فإن جزعا » كقوله : « إن حقا وإن كذبا » ولكنه على قوله تعالى (فإما منا بعد وإما فداء^(١)) ... ،

الشاهد في بيت الكتاب قوله « فإن جزعا ، وإن إجمال صبر » إذاً الأصل :
فإما جزعا وإما إجمال صبر ، كقوله تعالى : (فإما منا بعد وإما فداء) ،
فحذف (ما) من (إما) في البيت للضرورة الشعرية ، وقد ذكر سيبويه الدليل
على أن (إن) في البيت — في الموضعين — هي ما تبقى من (إما) بعد
حذف (ما^(٢)) وليست (إن) الشرطية ، وهو دخول الفاء عليها^(٣) ،
إذاً لو كانت شرطية — وقد اقترنت بالفاء — لكانت شرطاً مستأنفاً
محتاجاً إلى جواب ، ولا يصلح ما تقدمه أن يسد مسد الجواب ، لمنع الفاء
أن يكون الجواب فيما قبله ، وذلك أن ما قبل (إن) قد يكون مغنياً عن الجواب
إذا لم يدخل عليها شيء من حروف العطف ، كقولك أكرمك إن جئتني ،
فإن أدخلت عليها فاء أو (ثم) بطل أن يكون ما قبلها مغنياً عن الجواب .
لا يجوز : أكرمك فإن جئتني ، ولا : أكرمك ثم إن جئتني ، حتى تأتي بالجواب
فتقول : أكرمك فإن جئتني زدت في الإكرام . فلذلك بطل أن يكون
« فإن جزعا » على معنى المجازاة وصارت بمعنى (إما) لأنها تحسن في هذا
الموضع ، وحذف (ما) للضرورة^(٤) .

وقال سيبويه في الكتاب ١/١٣٥ : « ولا يجوز طرح (ما) من (إما)
إلا في الشعر . »

(١) سورة منجد (عليّة السلام) - آية ٤ .
(٢) بناء على مذهبه قنّى (إما) ، فهو يراها مركبة من (ان) و (ما) .
(٣) في قوله : « فإن جزعا » .
(٤) انظر السيرافي بهامش الكتاب ١/١٣٥ ط. بولاق ، والخزانة ١١/٩٤ .

قال النَّمِيرُ بنُ تَوَلِّبٍ : (متقارب .)

سَقَتُهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْنَدَ مَا (١)

وإنما يريد : وإمّا من خريف .

أورد سيبويه هذا البيت شاهدا على حذف (ما) من (إمّا) كالشاهد في البيت الذي قبله ، إلا أن هذا البيت خلا من الدليل الذي ساقه سيبويه في البيت الأول على أن (إن) فيه ليست للجزاء ، وإنما أصلها (إمّا) فحذفت (ما) ، ولذا خالفه الأصمعي وللبرد وذكر أن (إن) في هذا البيت شرطية حذف الفعل بعدها لتقدم ما يدل عليه ، والفاء واقعة في جوابها ، والتقدير عندهما : سقته الراعد من صَيْفٍ وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى (٢) .

أما تقدير سيبويه فهو — كما قال الأعم — سقته الرواعد إمّا من صَيْفٍ وإمّا من خريف ، فلن يعدم الرى البتّة .

وترتب على تقدير سيبويه ضرورتان : حذف (إمّا) في أول البيت .

(١) الرواعد : جمع راعدة ، وهى السحابة الماطرة وفيها صوت الرعد غالبا ، والصيف بتشديد الياء المكسورة : المطر الذى يجىء فى الصيف ، والخريف : الفصل المشهور الا انه أطلق وأريد به مطره . قال الأعم : « وصف وعلا يالف قصبة مخضبة فى جبل حصين لا يوصل اليه ، والامطار ملازمة له ولا تعيبه ، فلا يحتاج الى أن يسهل فيصاد ، وهو مع ذلك لا ينجو من الحتف » .
وانظر فيه شرح النحاس لأبيات الكتاب ١١٤ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٦٢ ، والالموسى ١٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٩ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٩ ، ٦١ ، والخزانة ٩٣/١١ ، ١١٢ ، وابن يعيش ١٠٢/٨ وديوان الشاعر ١٠٤ وهو فى الكتاب ١٣٥/١ ، ٤٧١ .
(٢) انظر خزانة الادب ٩٤/١١ ، وهامش المقتضب ٢٨/٣ ، وابن يعيش

هذالة (إما) الثانية عليها ، ولم يلبه سيبويه على هذه الضرورة ولم يشر إليها في الكتاب ، ثم حذف (ما) من (إما) الثانية .

وقد رجح الأعم تقدير سيبويه على غيره ، فقال : « وتقدير سيبويه أولى لما فيه من عموم الرى في كل وقت من صيف أو خريف ، ولا يصح هذا المعنى على تقدير الأصمعي وأصحابه ، لأنهم جعلوا ربه لسقى الخريف خاصة ^(١) » .

وكذلك فعل ابن هشام فقال معقبا على رأى الأصمعي والمبرد : وليس بشيء ، لأن المراد وصف هذا الوعل بالرعى على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك ^(٢) .

والذي أراه أن ما ذكره الأصمعي والمبرد في هذا البيت أولى مما ذكره سيبويه ، وذلك أن تقدير سيبويه يترتب عليه — كما سبق — وقوع ضرورتين في البيت ، حذف (إما) الأولى إذ لا تستعمل (إما) — عند البصريين — إلا مسكرة كما قال الأعم ، والاكتفاء بواحدة إجراء لها مجرى (أو ^(٣)) ، وحذف (ما) من (إما) الثانية .

وفي ادعاء هذا الحذف ما فيه من التكلف دون حاجة أو دليل ، ومخالفة للضابط الذي نص عليه سيبويه نفسه في الكتاب « لا يحمل على الاضطراب والشاذ إذا كان له وجه جيد ^(٤) » .

(١) هامش الكتاب ١٣٥/١ .

(٢) مغنى اللبيب ٥٩ .

(٣) ومن ذلك قول الفرزدق :

تهاض بدار قد تقدم عهدا

أى : أما بدار وأما بأموات .. وانظر ابن يعيش ١٠٢/٨ ، والهمع ١٣٥/٢

(٤) الكتاب ٢٩٤/١ .

وأما بأموات ألم خيالها

ليس هناك ما يدعونا إلى القول بوقوع ضرورتين وأماننا سبيل أخري
يفي بها اللفظ ، ويستقيم بها معنى الكلام ، دون ضرورة ما ، فما لا يؤدي
إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها ، ولذا قال ابن يعيش بعد أن ذكر التقديرين
تقدير الأصمعي والمبرد وتقدير سيبويه « ولا يبعد ما قاله سيبويه ، وإن كان
الأول أظهر ^(١) » .

وقال العلامة الدماميني في شرحه لمغنى اللبيب معلقا على تضعيف ابن هشام
رأي الأصمعي والمبرد بأنه لا يلزم عليه وصف الوعل بالرئ على كل حال :
« ومعنى كلام المصنف ^(٢) أن جعل (إن) شرطية بصير الرئ معلقا بسقي
السحائب له في الخريف ، ومفهومه انتفاء الرئ عند انتفاء هذا الشرط ،
وهو منافي للغرض ، وفيه نظر ، لأننا لانسلم أن المقصود وصف هذا الوعل
بالرئ على كل حال ، وإنما الغرض وصف حاله بحسب الواقع ، فأخبر أولا
بما وقع من سقي سحائب الصيف له ، وذلك مقتضى لربه منها ، ثم أخبر ثانيا
بأن سحائب الخريف إن سقته بعد ذلك حصل له الرئ للمستمر .

ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالرئ دائما ، فمع الإتيان بإمّا
التي هي لأحد الشئتين لا يلزم ذلك ، إلا أن يقال إنها لتفصيل المسقي منه
مع دوام السقي ^(٣) » .

ولم يذكر سيبويه في البيتين اللذين أوردهما شاهدين على حذف (ما)
من (إمّا) للضرورة علة هذه الضرورة ، لكنه في الجزء الثاني

(١) ابن يعيش ١٠٢/٨ .

(٢) يعنى ابن هشام .

(٣) تحفة الغريب ٩٩ ، وحاشية الدسوقي على المغنى ٨٥/١ ، والخزانة

من الكتاب ذكر أن (إما) هذه مركبة من (إن) و (ما) وقال : «والدليل على أن (ما) مضمومة إلى (إن) قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فاكذبها فإن جزعا وإن إجمال صبر

وإنما يريدون (إما)^(١)»

وهذا النص يوضح أن علة هذه الضرورة الرد إلى الأصل كما صرح بذلك المبرد في المقتضب^(٢).

(ترخيم غير المنادى المختوم بالماء على لغة التمام)

قال سيبويه في الكتاب : د (هذا بابٌ يكون الاسمُ بعد ما يُحذفُ منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تسكن فيه هاء قط) وذلك قول بعض العرب وهو عنزة العبسي :

يدعونَ عَنزَرُ وَالرَّماحُ كأنها أَشْطانُ بئرٍ في لَبانٍ الأذْهِم^(٣)

(١) الكتاب ٦٧/٢ .

(٢) ٢٨/٣ ، ومخالفة المبرد لسيبويه إنما هي في البيت الثاني وقد ذكرها في نقده للكتاب ، أما بالنسبة للضرورة في هذا البيت فقد اتفق معه فيها في المقتضب ٢٨/٣ والكامل ١٥٥/٣ .

(٣) الاشطان : حبال البئر جمع شطن ، واللبان : الصدر ، والشاهد فيه ترخيم عنزة في النداء على لغة من لا ينتظر ولا ضرورة فيه .

انظر فيه المحتسب ١٠٩/١ ، وأمالى ابن الشجري ٩٠/٢ ، ١٧٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٤ ، والهمع ١٨٤/١ ، والدرر ١٦٠/١ ، وشرح النحاس لابيات سيبويه ١٨٧ . وهو في الكتاب ٣٣٢/١ .

جفلوا الاسم عنترأ وجعلوا الراء حرف الإعراب ، وقال الأسود بن يعفر
تصديقا لهذه اللغة :

أَلاَهلَ لهذا الدهرِ من مُتَعَلِّلٍ . عن الناس مهما شاء بالناس يفعل .
ثم قال :

وهذا ردائي عنده يستميرُهُ لَيْسَلْبَنِي نَفْسِي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ (١)

وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخم جعل الاسم
بمنزلة اسم ليست فيه هاء ، وقال رؤبة :

إِذَا تَرَيْتَنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزٍ قَارِبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي (٢)

ولما أراد : أم حمزة ، وأما قول ذي الرمة :

دِيَارَ مَيَّةَ إِذْ مَيَّ نُسَا عِفْنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا قَرَبٌ (٣)

(١) البيتان من الطويل ، وقوله : « أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ » أصله : أَمَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ ،
فرخم المنادى على لغة من ينتظر ، ثم رخم حنظلة وهو غير منادى على لغة من
لا ينتظر للضرورة وهو الشاهد ، وانظر فيه ابن السيرافي ٣١٤/١ ، والنحاس
١٨٧ ، وابن الشجري ١٢٧/١ ، ٨٩/٢ ، والمخصص ١٩٥/١٤ ، والضرائر لابن
عصفور ١٣٦ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ وهو في الكتاب ٣٣٢/١ .

(٢) وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه في عنقه وجمزه ضعفا ، والعنق
والجمز ضربان من السير والجمز أشدهما وهو كالوثب . وانظر فيه ابن السيرافي
٣١٠/١ ، والنحاس ١٨٧ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والانصاف ٣٤٩ ، وديوان الشاعر
٦٤ .

وهو في الكتاب ٣٣٣/١ .

(٣) أنشد سيبويه هذا البيت في كتابه في موضعين ، أولهما في (باب
يحذف منه الفعل لكثرت في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) ١٤١/١ على أن
« ديارمية » منصوب بأضمار قبل تقديره : اذكر ، والموضع الثاني هنا . وانظر
في البيت شرح ابن السيرافي لأبيات الكتاب ٣٨٣/١ ، والنحاس ١٨٨ ، وأما
ابن الشجري ٩٠/٢ ، والهمع ١٦٨/١ ، والدرر ١٤٥/١ ، والخزانة ٣٣٩/٢ ،
وديوان الشاعر ٣ .

فزعهم يونس أنه كان يسميها مرة ميةً ومرة مي ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره ، وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخوا : يا طلحُ ويا عنترُ ، وقد يكون قولهم : « يدعون عنترُ » بمنزلة مي ، لأن ناساً من العرب يسمونه عنترا في كل موضع ، ويسكون أن يجعله بمنزلة مي بعدما حذف منه ، وقد تكون مي أيضاً كذلك تجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاء بعدما تحذف الهاء (١) .

ثم قال : « وأما فلانٌ فإما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب ، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى . قال أبو النجم :

في لجة أمسيكُ فلاناً عن فلٍ (٢)

عقد سيبويه هذا الباب للحديث عن ترخيم ما آخره هاء على لغة من لا ينوي المحذوف ، وتسمى لغة التمام كما تسمى لغة من لا ينتظر ، وهي أن لا تنوي المحذوف للترخيم ، وتجعل الباقي بعد المحذف اسماً برأسه ، وتعد الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد المحذف كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف .

(١) الكتاب ٣٣٢/١ - ٣٣٣ .

(٢) اللجة بفتح اللام وتشديد الجيم : اختلاط الاصوات في الحرب ، وقد رواه سيبويه في الجزء الثاني ص ١٢٢ بضم اللام ومعناها معظم البحر وتردد أمواجه كما جاء في المعجم الوسيط وهو هناك شاهد على أن فلا محذوف من فلان فإذا حقر ردت النون فقليل : فلين .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٩٣/١ ، والنحاس ١٨٨ ، وأمالى ابن الشجري ١٠١/٢ ، واللوحي ٦٠ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، والهمع ١٧٧/١ ، والدرر ١٥٤/١ ، والاشموني ١٦١/٣ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، والخزانة ٣٨٩/٢ .

وشواهد سيبويه في هذا الباب نوعان : نوع رخم على هذه اللغة في النداء وهو بيت عنزة ، وقد ذكر فيه سيبويه احتمالا آخر وهو أن يكون مستعملا بلا ترخيم على لغة من سماه عنترا في النداء وغيره :

والنوع الثاني - وهو ما يعيننا بالدرجة الأولى لكونه موضوع بحثنا - رخم على هذه اللغة للضرورة لا للنداء ، وأول شواهد قول الأسود بن يعفر :

« أَمال بن حنظل » أراد : حنظلة فرخمه ضرورة بحذف الهاء ، ويلاحظ هنا أن الكلمة قبل ترخيمها كانت غير مصروفة للعلمية والتأنيث اللفظي ، فلما رخت بحذف التاء على لغة التمام لم يعد فيها غير العلمية فصرفت .

وقول رؤبة « أم حمز » أصله : أم حمزة ، فرخم بحذف التاء من المضاف إليه على لغة التمام للضرورة ، وصرف كسابقة لزوال التأنيث بحذف التاء .

أما قول ذي الرمة « إذ مي » فقد ذكر سيبويه أن فيه احتمالين :

أن يكون (مي) أصله (مية) ، فيدخل البيت شاهدا معنا على ترخيم غير للمنادي على لغة التمام للضرورة ، وصرف مع بقاء التأنيث مع العلمية لكونه علما ثلاثيا ساكن الوسط ^(١) .

(وأن يكون مي) - كما زعم يونس - تستعمل بالتاء وبدونها ، وعليه فلا ترخيم ولا ضرورة ، وصرفت كما تصرف دعد وهند كما سبق .

وأما قول أبي النجم « عن فل » فأصله : عن فلان وهو كناية عن هلم

(١) وما كان كذلك يجوز فيه الصرف وعدمه .

ويشخص وقد رجمه الشاعر في غير النداء للضرورة ، ويبدو أن سيبيويه قد ذكر هذا البيت هنا استطرادا ، لأن الباب — كما تقدم — معقود للحديث عن ترخيم المنتهى بالهاء على لغة التمام وليس (فلان) مختوما بالهاء ، إلا أن سيبيويه ذكر في هذا الباب أن قول العرب : يا قُلُّ أقبل ليس مرخا ، وإنما بنوه على حرفين وجعلوه بمنزلة دم ، ومؤنثة : يا قُلَّة ، وهما كنايةتان عن نكرتين من جنس الإنسان بمعنى : يا رجل ويا امرأة ، وهما مختصان بالنداء ، ثم استطرد فذكر أن ما جاء في بيت أبي النجم ليس هو المخصوص بالنداء وإنما هو ترخيم فلان للضرورة ، وأحسن ما يمكن أن يقال في توجيهه — في رأبي — الشاعر عامل فلانا معاملة عثمان فحذف الألف والنون شدوذا^(١).

ومما جاء مرخا في غير النداء للضرورة على لغة التمام وكان مختوما بالهاء ما ذكره سيبيويه في الكتاب ١ / ٣٣٦ : « قال رجل من بني مازن (طويل)

على دماء البدن إن لم تفارق في أباحر دَبٍ ليلا وأصحاب حَرَدَبٍ^(٢)

(١) قال الاعلم : « الشاهد فيه استعمال فل مكان فلان في غير النداء ضرورة وفي وضعه له هذا الموضع تقديران : أحدهما أن يكون أراد : عن فلان ، فحذف النون للترخيم في غير النداء ثم حذف الألف لزيادتها ، والآخر أن يكون نقله محذوفا من قولهم : يا قُلُّ ضرورة » . هامش الكتاب ١ / ٣٣٣ .

(٢) قال ابن السيرافي في شرح أبيات سيبيويه ١ / ٣٦٨ : « قال سيبيويه في الترخيم : قال مالك بن الريب : على دماء البدن البيت » . وهو في نسختي بولاق وهارون لرجل من بني مازن .

يخاطب الشاعر ناقته ويحثها على مفارقة أبي حردبة وكان لصا يقطع الطريق . هو ومالك بن الريب وجماعة معهما ، فتاب الشاعر وأقسم على عدم السرقة . وقوله : على دماء البدن قسم بايجاب بدن تنحر بمكة أن لم يفعل ما أقسم عليه . والبدن : جمع بدنة ، بالتحريك ، وهي الناقة تتخذ للنحر . وانظر في البيت أمالي ابن الشجري ٢ / ٨٩ ، ٩١ ، وشرح النحاس لأبيات سيبيويه ١٩٠

يريد : أبا حردبة وأصحاب أبي حردبة^(١) ، فرخم (حردبة) في الموضعين في غير النداء ضرورة ، وأجراه بعد الترقيم مجرى غير للرخم في الإعراب ، وصرفه بعد أن كان غير مصروف لزوال التأنيث .

ومما جاء مرخاً في غير النداء للضرورة وكان مختوماً بالهاء ، لكنه يحتمل أن يسكون على لغة التمام وغيرها ، مذكوره سيبيويه في باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراباً^(٢) : « قال الراجز :

وقد وسطت ما لساكاً وحنظلاً^(٣) »

أراد الراجز : حنظلة ، فرخم بحذف الهاء في غير النداء ضرورة وفتحة اللام تحتمل أن تكون فتحة البناء التي في حنظلة على لغة من ينوي المحذوف أو لغة من ينتظر ، وهي أن ينوي للتسكيم المحذوف للترقيم فيعده في حكم الثابت ، ويبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترقيم على ما كان عليه من حركة أو سكون^(٤) ، وقد منع للبرد هذه اللغة في الضرورة وستحدث عن ذلك قريباً إن شاء الله ، كما تحتمل فتحة اللام أن تكون نصباً على لغة

(١) حذف « أبي » ضرورة واعتماداً على علم السامع .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١ .

(٣) قال ابن السيرافي ٢٨/٢ : « قال سيبيويه في الترقيم : قال غيلان بن خزيث : وقد وسطت ما لساكاً وحنظلاً » ، وكذا نسب في اللسان (وسط) المجلد الثالث ص ٩٢٤ وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٥ ، وأمالى ابن الشجري ١٢٧/١ ، واللسان (صيب) م ٢ ص ٤٩٧ .

(٤) انظر أسرار النداء ١٢٤ .

التمام بالعطف على قوله « مالكا » ، والألف في « حنظلا » على الاحتمال الأول للإطلاق وعلى الثاني بدل من التنوين ^(١) .

وما جاء من قبيل الرجز السابق ما أورده سيبويه في الكتاب ١ / ٣٤٣ .

« وقال زهير :

« خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكرو ^(٢) »

قال الشاعر أراد : يا آل عكرمة ، فرخم بحذف الهاء للضرورة ، على مذهب البصريين ، ويأتي هنا - أيضاً - الاحتمالان المذكوران في الرجز السابق . قال الأعمى :

« الشاهد في ترخيم (عكرمة) وتركه على لفظه ^(٣) ، ويحتمل أن يجعل فتحته إعراباً على أن تجعله اسماً لمؤنث فلا تصرفه ، لأن (عكرمة) وإن كان اسم رجل فإنه يقع على القبيلة ^(٤) » .

ولمّا قلنا : على مذهب البصريين ، لأن الكوفيين يرون أن هذا البيت

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٧ .

(٢) البيت من الطويل ، وانظر فيسه ابن السيرافي ١ / ٣١٣ ، والنحاس ١٩٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٨٨ ، وابن يعيش ٢ / ٢٠ ، والانصاف ٣٤٧ ، والهمم ١ / ١٨١ ، والدرر ١ / ١٥٨ ، والخزانة ٢ / ٣٢٩ .

(٣) أي على لغة من ينتظر .

(٤) هامش الكتاب ١ / ٣٤٣ .

ونحوه مما رخم فيه للنادى ، بناء على مذهبهم من جواز ترخيم المنادى إذا كان مضافا ويقع الحذف فى آخر المضاف إليه ، ومنع ذلك البصريون ، وحملوا الحذف فيه على ترخيم غير المنادى للضرورة كما سبق (١) .

(إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مختوما بالهاء)

قال سيديويه فى الكتاب ١ / ٣٣٤ : « واعلم أن ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل فى كلام العرب ، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف الهاء أكثر ، من قبل أن حرف الإعراب فى سائر الكلام غيره ، وهو على ذلك عربى ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جملوه بمنزلة مالا هاء فيه . قال العجاج :

فقد رأى الرائونَ غيرَ البطلِ أنكُ يامعاوِ يا ابنَ الأفضَلِ (٢)

يريد : معاوية .

يعنى سيديويه أن الترخيم على لغة من قال : يافاطم ، فضم الميم ، أى على التمام ، أقل من الترخيم على لغة من قال : يافاطمٌ ، ففتح الميم ، أى على لغة من ينتظر وينوى المحذوف ويترك ما قبل الآخر على ما كان عليه قبل الترخيم

(١) انظر فى هذا الخلاف المسألة الثامنة والاربعين فى الانصاف ٢٤٧ ، وانظر أسرار النداء ١٠٤ .

(٢) أرجوزة العجاج فى الديوان بلفظ :
فقد رأى الراعون غير البطل أنك يايزيد يا ابن الافحل
وفى شرح الديوان أن المعنى يزيد بن معاوية ، وكذا قال الاعلم ، وفى أراجيز البكرى أنه يزيد بن عبد الملك .
وانظر فيه شرح ابن السيرافى ٣٩٥/١ ، والخصائص ٣١٦/٣ ، والهمع ١٨٤/١ ، والدرر ١٥٩ ، والخزانة ٣٧٨/٣ ، وديوان العجاج ٤٨ .

والعلة في هذا — كما ذكر سيبويه — أن الحرف الذي قبل الهاء يكون مفتوحاً في كل موضع ، والإعراب يقع على الهاء ، والضم إنما يدخل في النداء على الحرف الذي يقع عليه الإعراب قبل النداء ، والإعراب لا يقع على ما قبل الهاء ، فحروف الإعراب في سائر الكلام — سوى الترخيم على لغة التمام — واقعة على المحذوف للتخيم لا على ما قبله ، لذا كان الأجود عند سيبويه أن يكون ما قبل الهاء على الحال التي كان عليها قبل الترخيم .

« وهو على ذلك عربي » أي أن الترخيم على لغة التمام - مع بعده قياسا -
وارد في كلام العرب ، وقد حملهم ذلك على أن رخموه حيث جعلوه بمنزلة
مالاهاء فيه « أي أنهم لما جعلوه بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء
لجئته على لغة التمام حملهم ذلك على ترخيمه مرة أخرى ، كما يرخمون الاسم
الذي لم يحذف منه شيء ، وعلى هذا جاء بيت العجاج ، فقد رخم أولا على لغة التمام
فقليل : يامعاوي ، بضم الياء ، ثم رخم مرة أخرى بحذف الياء وإبقاء الواو
مكسورة على لغة من ينتظر ، و « يا ابن الأفضل » منادى ثان . قال أبو حيان
« لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله : يامعاور ، ثم يبتدىء :
يا ابن الأفضل (١) » ، وقال الأعمى : « الشاهد فيه إدخال الترخيم على الترخيم
في قوله : يامعاور ، وذلك أن الهاء قد أجرد حذفها للترخيم وكثر ، فكأن
الاسم لم تكن فيه هاء ثم أدخل عليه حرف النداء والياء آخره ، فحذفها
للترخيم ، وهذا من أقبح الضرورة (٢) » ، ويذكر الأعمى فيه احتمالا آخر

(١) الهمع ١٨٤/١ .

(٢) هامش الكتاب ٣٣٤/١ .

فيقول : « ويحتمل أن تكون الياء من قوله : يا ابن الأفضل ، ياء معاوية على قوله : يا معاوى ابن الأفضل ، فتوهمت ياء (يا ابن) التي في النداء ، وإنما هي ياء معاوية ^(١) .

أى أن البيت ليس فيه ضرورة ، وإنما الشاعر رخم (معاوية) للنادى على أكثر لغى الترقيم استعمالاً وأقربهما قياساً فقال : يا معاوى على لغة من ينتظر ، ثم وصف للنادى فقال : ابن الأفضل ، ولما سمع سيبويه هذا يثبده ظن أن الياء التي هي من حروف (معاوى) منفصلة عنه ، وأنها الياء من (يا) المستعملة في نداء (ابن الأفضل) .

والاحتمال للذكور — وإن ترتب عليه عدم ارتكاب ضرورة ، وبجىء الترقيم على أجود اللغتين قياساً واستعمالاً — يضعفه أمران :

١ — ما ذكره أبو حيان من قطع بعض اللّثّشين له من العرب عند قوله : يا معاوى ، ثم الابتداء بقوله : يا ابن الأفضل .

٢ — ما اشترطه بعض النحاة في للرخم من كونه معرفة غاية التعريف ، ولا يحتاج إلى نعت ، وقد نص في بيت الكتاب للذكور على أن للنادى فيه لا يصلح فيه النعت قال « لأنه منادى مرخم ، فهو في نهاية التعريف ، فنعته بعيد » ^(٢) ، ومن ثم حكم بالشدوذ على بيت الكتاب :

(١) السابق نفسه .

(٢) الخزانة ٣/٣٧٨ .

فقلتم: تعال يا يزي بن محزم فقلت لكم: إني حليف صداء (١)

وقد أنكر بعضهم إدخال الترقيم على الترقيم ، وادعي أن الاحتمال الثاني في بيت العجاج السابق هو للتعين ، وأن الراوية هي : إنك يا معاوى ابن الأفضل ، وقد رد عليه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه بقوله : « إذا كان سيبويه سمع هذا البيت ينشد ، ولفظه يحتمل أمرين : أحدهما ما قال سيبويه ، والآخر ما زعمت ، ورأينا لما قلت نظيراً في كلام ، ورأينا لما قاله نظيراً لم نعلم إلى قول سيبويه فردده والشعر يحتمله ، وأقل الأحوال أن يكونا وجهين في الإنشاد .

فإن قال : وأين وجدتم شعراً فيه ترقيم بعد ترقيم ؟

قيل له : قد قال سعد بن المتحرّ وهو جاهلي :

أيا بجي أيا بجي أد أخى إن أخى لمشكم غير دعي
وولدت حرة غير زني من ولد عمران بن عمرو بن عدي

أراد : يا جميلة فرخم ترخيا بعد ترقيم ، وهذا الشعر يوضح ما ذهب إليه سيبويه (٢) .

(١) البيت من الطويل ، ليزيد بن محزم ، وقيل : اسمه يزيد بن مخرم ، ولا ضرورة فيه وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٣٣٥/١ على ترقيم يزيد ، وحكم عليه بعض النحاة بالشذوذ لنعت المرخم ، ويمكن أن يقال : ان « ابن محزم » منادى ثان حذف منه حرف النداء وليس صفة فلا شذوذ في البيت ، وانظر الخزانة ٣٧٩/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٨١/٢ .

(٢) شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٣٩٧/١ ، والرجز المذكور ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه فرحة الأديب رقم ٦٤ ، وانظر شرح الأشموني ١٧٤/٣ .
١٧٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(ترخيم غير المحتوم بالهاء على لغة التمام وهو غير منادى)

جاء في (الكتاب) ٣٣٦/١ : « واعلم أن كل شيء جاز في الاسم الذي في آخره هاء بعد أن حذفت الهاء منه في شعر أو كلام يجوز فيها لا هاء فيه بعد أن يُحذف منه فن ذلك قول امرئ القيس : (طويل)

لَنَغْمِ الْفَقَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طريف بن مال ليلة الجوع وانغمس^(١)
جعل ما بقى بعد ما حذف بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، كما جعل ما بقى
بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء .

ثم قال : « وقال وهو مصنوع على طرفة وهو لبعض العباديين :
(متقارب)

أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وذو الرأي مهما يقل يصدق^(٢) ،

الشاهد في البيت الأول ترخيم (مالك) لف ضرورة ، إذ الأصل : طريف
ابن مالك ، وقد جاء ترخيمه على لغة التمام ، فقد حذف الشاعر آخر الاسم
وهو الكاف ، وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، فلذلك جره بالإضافة .

(١) تعشو : تسير في الظلام ، والخصر - بمعجمة فمهملة مفتوحتين : شدة
البرد ، وانظر في البيت ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٦ ، والألوسی ٥٩ ، وشرح
ابن السيرافي ٣٠٤/١ ، والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧/١ ، وشرح الأشموني
١٨٤/٣ ، والديوان ١٤٢ .

(٢) لا وجود للبيت في ديوان طرفة ، وانظر فيه شرح أبيات سيبويه ٢٨/٢
تحقيق د. محمد علي سلطان ، ولحقه تعليق مفيد بهامشه ، ٤٣/٢ تحقيق
د. الريح ، وشرح النحاس ١٩٠ ، وهو في الكتاب ٣٣٧/١ .

والشاهد في البيت الثاني كالذي قبله ، إذ أراد الشاعر : أسعد بن مالك
فصنع ما صنع الأول ، حذف الكاف من (مالك) ونقل علامة الإعراب
إلى اللام .

ومجيء المرخم للضرورة على لغة التمام جائز بإجماع النحاة ، سواء أ كان
قبل الترخيم مختوما بالماء أم كان غير مختوم بها .

(ترخيم غير المنادى ، المختوم بالماء على لغة الانتظار)

أجاز سيديويه مجيء المرخم للضرورة على لغة الانتظار أيضاً ومنعه للبرد ،
ودليل سيديويه ومن وافقه القياس والسماع ، أما القياس فعلى النداء ، لأن
الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم فإنما ينقله من باب النداء على حسب ما كان
عليه ، وهو في النداء متصرف على الوجهين ، أي على لغتي الترخيم ،
فيجري به في غير النداء على ذلك ^(١) .

أما السماع فنه قول ابن أحرار :

أبو حنشل يورقنا وطلق وعمار ، وآونة أهلاً ^(٢)

(١) انظر الأعلام بهامش الكتاب ٣٣٦/١ .

(٢) تذكر ابن أحرار جماعة من قومه لحقوا بالشام وأقاموا بها ، فارقه

تذكرهم ، ومنهم : أبو حنشل وطلق وعمار وأثالة .

والبيت من الوافر ، وانظر فيه ابن السيرافي ٣٣٤/١ ، والنحاس ١٩١ ؛

وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٤ ، وأمالى ابن الشجري ١٢٦/١ ، ١٢٨ ، ٩٢/٢ ،

٩٣ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والانصاف ٣٥٤ ، والاشموتى ٣٣/٢ وللعينى بهامشه

تعليق مفيد .

وقول جرير :

أَلَا أَضَحَّتْ جِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَارِبَةُ أَمَامًا (١)

وقول ابن جنياء :

إِنْ ابْنُ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ تَرُؤُّيْتَهُ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (٢)

والآيات الثلاثة أنشدها سيبويه في الكتاب ٣٤٣/١ للاستشهاد بها على ترخيم غير المنادى على لغة من ينتظر ، فابن أحراراد : أثالة ، فرخمة - وهو غير منادى - للضرورة وتركه على لفظه ، وجرير أراد : أمانة ، فرخم للضرورة على لغة من ينتظر كسابقه ، والآلف في كل من البيتين للإطلاق ، وابن جنياء أراد . ابن حارثة فرخم للضرورة كسابقه على لغة من ينوى المحذوف .

وخالف للبرد سيبويه ، وأوجب في ترخيم الضرورة لغة التمام والاستقلال ، ومنع لغة الانتظار ونية المحذوف ، وقال في بيت ابن أحرار لا ترخيم فيه ،

(١) رما - بكسر الراء - جمع رمة بضم الراء وهي القطعة البالية من الحبل والبيت من الوافر ، وانظر فيه ابن السيرافي ١٣/٢ ، والنحاس ١٩١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٤ ، والألوسي ٥٩ ، وأمالى ابن الشجري ١٢٦/١ ، ٧٩/٢ ، ٩١ ، والانصاف ٣٥٣ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والخزانة ٣٦٣/٢ ، والديوان ٥٠٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ومفعول (علموا) محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٣٦٧/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٤ ، والألوسي ٦٠ ، وأمالى ابن الشجري ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، والانصاف ٣٥٤ ، والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣

إذ ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أثال ، ونصبه بإضمار فعل دل عليه
« يؤرقني » ، لأنه إذا أرقه فقد ذكره ، وكأنه قال : وآونة أذكر أثالا
فيؤرقني (١) .

وزعم للمبرد أن الراوية في بيت جرير هي :

وما عهدك عهدك يا أماما (٢)

فلا ترخيم لغير للننادي على هذه الرواية فالرخم منادى .

قال ابن مالك : « والإنصاف يقتضي تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداهما
بالأخرى » (٣) ولم يذكر النحاة ردا للمبرد على بيت ابن حبناء :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته . . . البيت

وقال الأعمى : « وهذا (يعني ترخيم الضرورة في بيت ابن حبناء) يقوى
مذهب سيديويه في حمله على وجهي الترخيم في غير النداء ضرورة ، كما كان
في النداء جاريا عليهما ، لأن (حارثة) هذا اسم رجل ، فإذا رخم وأعرب
لم يكن له مانع من الصرف لأنه ليس بقبيلة ولا اسم مؤنث ، وهو حارثة
ابن بدر الغدائي سيد غداة بن يربوع بن حنظلة من تميم » (٤) .

(١) وقيل : نصبه عطفا على الياء في « يؤرقني » ، وكأنه قال : يؤرقني
وأثالا ، وعليهما فالألف بدل من التنوين انظر الانصاف ٣٥٥ ، والأعلم بهامش
الكتاب ٣٤٣/١ .

(٢) رواية الديوان ٥٠٢ على قلق في الوزن واختلاف في اللفظ ، وهي :
أصبح جبل وصلكم راما وما عهدك كعهدك يا أماما
والعجز موافق لما ذكره المبرد . انظر الانتصاف بهامش الانصاف لشيخنا
المرحوم محمد محيي الدين عبد الحميد ٣٥٣ .

(٣) الأشموني ١٨٤/٣ ، وانظر النوادر في اللغة لأبي زيد ٢٠٦

(٤) هامش الكتاب ٣٤٣/١ .

(ترك صرف ما ينصرف)

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (منع ما ينصرف في ضرورة الشعر^(١)) ، وأجازه الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش والفارسي وابن برهان ، ومنعه جمهور البصريين ومعهم سيبويه . هذا هو المشهور عند النحاة في هذه المسألة . قال اللبرد : « واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه إنما يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة .^(٢) » ، وقال السيرافي : « أجاز الكوفيون والأخفش في الشعر ترك ما ينصرف ، وأباه سيبويه وأكثر البصريين ...^(٣) » .

وبالرجوع إلى (الكتاب) وجدت سيبويه يقول في باب ما كان على^٤ مثال : مَفَاعِلَ وَمَفَاعِيلَ : « قلت : فما بال ثمان لم يشبه صَحَارِيَّ وَعَذَرَايَ ؟ قال : الباء في ثمانني ياء الإضافة أدخلتها على فعال كما أدخلتها على يمان وشآم فصرفت الاسم إذ خففت كما صرفت إذ ثقلت يمانني^٥ وشآمي^٦ .^(٤) » ، ثم يقول : « وأما بخاتني^٧ فليس بنزلة مدائي^٨ ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد

(١) هي المسألة السبعون في الانصاف ٣٩٣ - ٥٢٠ .

(٢) المقتضب ٣٥٤/٣ .

(٣) هامش الكتاب ١٠/١ ، وانظر الضرائر لابن عصفور ١٠١ .

(٤) الكتاب ١٦/٢ .

إذا كسرتَه للجمع، فصارت بمنزلة الياء التي في حذْرِيَّة^(١) إذا قلت حذارٍ، وصارت هذه الياء كدال مسارجة لأنها جرت في الجمع مجرى هذه الدال، لأنك بنيت الجمع بها فلم تلحقها بعد فراغ من بنائها، وقد جعل بعض الشعراء ثمانِي بمنزلة حذارٍ حدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منون قال .

يَحْدُو ثَمَانِي مُولعاً بِلِقَائِهَا حَتَّى هَمَمَنْ بِزَيْغَةِ الْإِرْتَاكِجِ^(٢) .

قال الأعمى: الشاهد فيه ترك صرف (ثمانى) تشبيها لها بما جمع على زنة (مفاعل)، كأنه توم واحدتها ثَمْنِيَّة كحذْرِيَّة ثم جمع فقال: ثمانٍ كما يقال: حذارٍ في جمع حذرية، وللعرف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أى بلفظ للنسوب نحو يمانٍ ورباعٍ، فإذا أنت قيل: ثمانية كما قيل: يمانية وفرس رباعية^(٣) .

وفي ضوء ما تقدم نقول يجوز ترك صرف كلمة (ثمان) عند سيبويه للضرورة، مع أنها اسم عدد وليست بجمع تشبيها لها بالجمع الذى على زنة (مفاعل) .

(حذف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأقصى)

قال سيبويه في (باب ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها

(١) الحذرية : القطعة الغليظة من الأرض ، وريش عنق الديك (ج) حذارى وحذار .

(المعجم الوسيط) حذر ١٦٢/٢ ، والقاموس المحيط ٦/٢ .

(٢) البيت من الكامل ، لابن ميادة . وانظر ابن السيرافي ٢٦٠/٢ ، والخزانة ١٥٧/١ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/٣ . وهو فى الكتاب ١٧/٢ .

(٣) هامش الكتاب ١٧/٢ .

لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع (١١٩/٢) : « وتقول في عَيْطَمُوسٍ
عُطَيْمِيسٌ » ، كما قال عَطَامِيسٌ ، ليس إلا لأنها تبقى واوً رابعة ،
إلا أن يضطر شاعر كما قال غِيلَان :
(رجز)

قد قرّبت ساداتها الروائس والبسكات الفسج العطامس^(١)

الشاهد في البيت جمع العيطموس على العطامس بحذف الياء للنقلبة عن
الواو في الجمع ضرورة ، إذ الأصل العطاميس ، ذلك لأن مفردة رباعي مزيد
بحرفين أحدهما لين قبل الآخر ، ومثله يجمع على (فعاليل) بحذف الياء وإبقاء
الواو التي تقلب في الجمع ياء لانكسار ما قبلها^(٢) .

وقال شيبويه في باب من أبواب التكسير ٣٧٤/٢ : « وأما قول الشاعر :

وَكَحَلَّ الْعَيْفَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٣)

فإنما اضطر فحذف الياء من (عواوير) ولم يكن ترك الواو لازماً له في
الكلام فيهمز » .

(١) قيل : هو لغيلان بن عقبة ، وهو ذو الرمة ، وليس في ديوانه ولا
ملحقاته ، وقيل : هو لغيلان بن حريث . والعيطموس : الناقة الفتية الحسنة
الخلق ، والروائس : السريعة المتقدمة . واحدتها رائسة ، والفسج : جمع فاسج
وفاسجة وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضراب .

وانظر فيه الضرائر لابن عصفور ١٣٠ ، وم ايجوز للشاعر في الضرورة ١٣٦ ،
والخصائص ٦٢/٢ ، والمحتسب ٩٤/١ ، ٣٠٠ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٨/٢
(٢) راجع الأشموني ١٥١/٤ .

(٣) رجز لجندل الطهوي كما في ابن السيرافي ٣٦٥/٢ ، وشواهد الشافية
٣٧٤ ، وروايته في الكتاب بولاق « وكحل » بصيغة الأمر ، وهي خطأ كما ذكر
الأستاذ عبد السلام هارون بهامش النسخة المحققة ٣٧٠/٤ ، وانظر في البيت
الضرائر لابن عصفور ١٣١ ، والخصائص ١٩٥/١ ، ١٦٤/٣ ، ٣٢٦ ، والانصاف
٧٨٥ ، وابن يعيش ٧٠/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، وشرح التصريح ٣٦٩/٢ ، والأشموني
٢٩٠/٤ .

يعنى أن الشاعر أراد : بالعواوير ، ولكنه اضطر إلى حذف الياء اجتزاء
عنها بالكسرة كالذى قبله ، وإنما كان الأصل : بالعوارير لأنه جمع (عوار) وهو
وجع العين وما يسقط فيها فيؤولها ، ولذلك لم تبدل الواو الثانية الواقعة
بعد ألف الجمع همزة ، إذ شرط إبدال ثاني حرفي العلة بعد ألف الجمع كتنافهما
ألف ما كان على مثال (مفاعل) ، لاما كان على مثال (مفاعيل) كالبيت
للذكور ، أى لا بد لهذا الإبدال من اتصال ثاني حرفي العلة بالطرف ، فلو فصل
عنه بمدة شائعة ظاهرة كطواويس أو مقدرة كالعواور في البيت فلا إبدال .

قال الأعمى شارحا الشاهد هنا : « الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية ،
لأنه ينوى الياء المحذوفة من العواوير ، والواو إذا وقعت في مثل هذا للوضع
لم تهمز لبعدها من الطرف الذى هو أحق بالتغيير والاعتلال ، ولولم تكن
فيه ياء منوية للزم همزها ، كما قالوا في جمع أوّل : أوائل ، والأصل :
أواول (١) » .

ومما يصلح — من أبيات الكتاب — شاهدا على هذه الضرورة قول
غيلان بن حريث (٢)

وامتاح مني كَلَبَاتِ الْهَاجِمِ شَاوُمُذِلُّ سَابِقِ الْهَامِمِ

(١) هامش الكتاب ٣٧٤/٢ .

(٢) وقيل لصقر بن حكيم بن معية كما فى ابن السيرافى ٣٧٤/٢ ، والرجز
منسوب فى اللسان (هجم) ٧٧٦/٣ ، و (لهم) ٤٠٥/٣ لغيلان بن حريث كما فى
الكتاب .

وامتاح : افتعل من الميح وهو العطاء ، والهاجم : الحالب ، والشاو : السبق .

وقوله أيضا :

وغيرُ سَفْعٍ مُثْلٍ يَحَامِمُ^(١)

استشهد بهما سيبويه في الكتاب ٤٠٨/٢ على إخفاء حركة الميم الأولى ،
أى اختلاسها وعدم إشباعها في « اللهايم » و « يحامم » وعدم الإدغام فيها
للضرورة ، فهما شاهدان على غير مانحن فيه ، إلا أنهما يصلحان شاهدين
على مانحن فيه ، وذلك لأن « اللهايم » يمكن أن يكون جمع (لُهموم) ،
وهو من الخيل : السريع أو الواسع الصدر ، فأصل الجمع إذن : اللهايم ،
بإبدال الواو في الجمع ياء لكسر ما قبلها ، كما قال الشاعر :

لَا تَحْسِبَنَّ بِيَاضًا فِيَّ مَنْقَصَةً إِنْ اللَّهَامِيمَ فِي أَقْرَابِهَا بَلَقُ^(٢)

وعليه يكون شاهداً على حذف الياء في الجمع الأقصى اجتزاء عنها
بالكسرة^(٣) وهو مانحن فيه ، وكذلك « يحامم » جمع (يحموم)
وهو الأسود من كل شيء ، فأصله - إذن - يحاميم ، وحذفت الياء
للضرورة كما ذكر في اللهايم .

(١) الرجز لغيلان بن حريث كسابقة ، والسفع : الأثافي ، الواحدة سفعاء ،
ومسفعتها سوادها ، والمثل : جمع مائل ومائلة ، وهو المنتصب القائم .
وصف ديارا خلت من أهلها وبقيت آثارهم فيها نحو الأواني والأثافي والأتواد
وانظر فيه ابن السيرافي ٣٧٣/٢ ، والمحاسب ٩٥٪١ ، وسر الصناعة ٦٥٪١ ،
واللسان (جمع) ٧٢٨/١ .

(٢) انظر في البيت اللسان (لهم) ٤٠٥/٣ .

(٣) ويمكن أن يكون « اللهايم » في البيت جمع (لهم) بكسر اللام وفتح
الهاء وتشديد الميم مثل : هجف ، وهو السباق الكثير الأخذ من الأرض كأنه يلتهم
الأرض ، وأظهر التضعيف في الجمع ضرورة ، أو جمع (لهمم) وهو ملحق بزهلوق ،
واللهم الشريح أيضاً وعليه وجه سيبويه البيت وذكر أنه لم يدغم لأن واحده
(فعمل) بكسر الغاء ولام وسكون العين وهو لا يدغم لللاحق ، فيكره أن يجيء
جمعه على جمع ما هو مدغم .

ووجهه هذه الضرورة تشبيهه ما قبل آخره لين زائد كمفردات المجموع
المذكورة في الآيات الشواهد بما ليس كذلك ، أو تشبيه هذه المجموع
بالم يجمع على واحد . قال سيديويه في الكتاب ٣٤٨/١ : « ومن كلامهم
أن يجري الشيء على مالا يستعملونه في كلامهم ، نحو قولهم : ملامح
ومذاكير^(١) . لا يستعملون لاملحة ولا منذ كآراء »

وتجدر الإشارة إلى أن حذف الياء من مماثل (مفاعيل) لا يعد ضرورة
عند الكوفيين ، وإنما هو جائز عندهم في الكلام ، فهم يميزون في عسافير :
عسافر ومن ذلك قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب^(٢)) . قالوا :
« مفاتيح » في الآية جمع مفاتيح ، فقياسه : مفاتيح بقلب ألفه ياء لانكسار
ما قبلها ، وقد جاء في الآية الكريمة بحذف الياء مما يدل على جواز هذا الحذف
في النثر .

ويرى البصريون أن « مفاتيح » في الآية جمع (مفتاح) لاجمع (مفاتيح) ،
ولا يجوز حذف الياء في (مفاعيل) وشبهه إلا في الضرورة كما تقدم^(٣) .

(حذف ألف للقصور)

قال سيديويه في الكتاب ٢٩١/٢ : « ويقولون في فخذ : فخذ ،
وفي عضد : عضد ، ولا يقولون في جمل : جمل ، ولا يخففون ،
لأن الفتح أخف عليهم والألف ، فمن ثم لم تحذف الألف إلا أن يضطر

(١) المفرد المستعمل للجمع الاول : لمحة ، وللثاني : ذكر .

(٢) سورة الأنعام . آية ٥٩ .

(٣) انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٥١/٤ - ١٥٢ .

شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها ، وهي تذهب مع التنوين . قال الشاعر
حيث اضطر وهو ليبد .
(رمل)

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ^(١)
يريد : المُعَلِّي .

قال الأعمى : « الشاهد فيه حذف ألف المُعَلِّي في الوقف ضرورة ،
تشبيها بما يحذف من الياءات في الأسماء للنقوصة ، نحو قاضي وغاز ،
وهذا من أفتح الضرورة ، لأن الألف لا تستقل كما تستقل الياء والواو ،
وكذلك الفتحة ، لأنها من الألف » .

(١) القبيل هنا بمعنى القبيلة كما ذكر العيني ، ولكيز : أبو قبيلة ، وهو
لكيز بن أقصى بن عبد القيس من ربيعة ، ومرجوم وابن المعلى سيدان من لكيز .
وصف ليبد مقاما فاخر فيه قبائل ربيعة بقبيلته من مضر .
وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٥ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والمحتسب
٣٤٢/١ ، وأمالى ابن شجرى ٧٣/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/٢ ، والدرر ٢٣٣/٢ ،
والأشمونى ٢٠٥/٤ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٠٧ ، والمسائل العسكرية للفارمى
٢٠٣ ، واللسان (رجم) م ١١٣٧/١ ، والديوان ١٩٩ .

(حذف الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً)

قال سيديويه : « ولا يحسنُ في الكلام أن تجعلَ الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكَرَ علامةَ إضمارِ الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمنع من أن يكونَ يعملُ فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيفٌ في الكلام . قال أبو النجم المِجَلِّي : رجز قد أصبحتُ أمُّ الخِيَارِ تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع^(١) فهذا ضعيفٌ ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب لا يكسر البيت ولا يُغِلُّ به تركُ إظهارِ الهاء . وكأنه قال : كله غير مصنوع . وقال امرؤ القيس :

فأقبلتُ زحفاً على الركبتينِ فثوبٌ عليّ ، وثوبٌ أجُرُّ^(٢)

(١) أم الخيار هي زوجة أبي النجم ، ويعنى بالذنب : الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة .

وانظر فيه الخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، والمحتسب ٢١١/١ ، وأمالى ابن الشجري ٨/١ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، وابن يعيش ٣٠/٢ ، ٩٠/٦ ، ومغنى اللبيب ٢٠١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، والهمع ٩٧/١ ، والدرر ٧٣/١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٠ ، وشرح ابن السيرافي لأبيات سيديويه ١٣/١ ، والنحاس ٥٥ ، وهامش المقتضب ٢٥٢/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ، والمقتصد في شرح الايضاح لعبد وقاهر الجرجاني ٢٣٠/١ ، وهو في (الكتاب ٤٤/١ ، ٦٤ ، ٦٩ .

(٢) في نسخة هارون ٨٦/١ : « فثوب لبست » ، وفي بعض المراجع « فثوب نسيت » وقد أشير إلى هذه الرواية في هامش نسخة بولاق ، وعليها جاء شرح الأعلام وابن السيرافي والنحاس وفي بعض المراجع روى صدره بلفظ : فلما دنوت تسديتها .

وانظر فيه ابن السيرافي ٢٩/١ ، والنحاس ٥٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٠ ، والمحتسب ١٤٢/٢ ، وابن الشجري ٩٣/١ ، ٣٢٦ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢ ، ٦٣٣ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، والديوان ١٥٩ ، وهو في (الكتاب ٤٤/١ .

وقال النمر بن تولب ومعناه من العرب ينفشدونه : (متقارب)

فيومٌ عَلَيْنَا ، ويومٌ لَنَا ويومٌ نَسَاءُ ، ويومٌ نَسَرٌ^(١)

يريدون : نَسَاءُ فيه ، ونَسَرٌ فيه .

وزعموا أن بعض العرب يقول : « شهرٌ ثرى ، وشهرٌ تَرَى ، وشهرٌ
مرعى^(٢) » .

يريد : تَرَى فيه . وقال :

ثلاثٌ كُلُّهن قتلَتْ عَمداً فأخزى الله رابعةً تَعُودُ^(٣)

فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعراف النصب ، وإنما شبهوه بقولهم :
الذى رأيتُ فلانٌ ، حين لم يذكروا الماء ، وهو فى هذا أحسن ، لأن
(رأيتُ) تمامُ الاسم ، وبه يتم^(٤) ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طولها

(١) انظر فى البيت شرح النحاس لأبيات سيبويه ٥٥ ، وما يجوز للشاعر
فى الضرورة ٩١ ، وهمع الهوامع ١٠١/١ ، ٢٨/٢ ، والدرر ٧٦/١ ، ٢٢/٢ ،
ومجمع الأمثال للميدانى ٣٧٠/١ . وهو فى الكتاب ٤٤/١ .

(٢) فى الامالى الشجرية ٣٢٦/١ : « والعرب تقول فى أشهر الشتاء : شهر
ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى . فالأول حذفوا منه المضاف أى : شهر ذو ثرى ،
والثرى : التراب الندى ، والثانى حذفوا منه العائد الى الموصوف وحذفوا معه
المفعول ، أى : شهر ترى فيه أطراف العشب ، والثالث كالأول حذفوا منه المضاف ،
أى : شهر ذو مرعى » اهـ ، وانظر مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، ومغنى اللبيب ٤٧٢ ،
واللسان (ثرا) م ١ ص ٣٥٥ .

(٣) مما جهل قائله ، وانظر فيه شرح النحاس لأبيات سيبويه ٥٦ ، وما يجوز
للشاعر فى الضرورة ٩١ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٢٦/١ ، والخزانة ٣٦٦/١ .
وهو فى الكتاب ٤٤/١ .

(٤) فى نسخة هارون « به يتم » بدون واو ، وهو الأحسن .

حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طولَ اشهباب فقالوا :
اشهباب^(١) ، وهو في الوصف أمثل منه في الخبر^(٢) .

يذكر سيبويه في النص السابق أنه لا يحسن في الكلام أن تقول : زيدٌ
ضربتُ ، فتجعل الفعل مبليا على الاسم ، أى مخبرا به عن الاسم المتقدم^(٣) ،
من غير أن تصل بالفعل ضميرا يعود على الاسم المبني عليه ويربط الجملة
الواقعة خبرا بمبتدئها ، ويشغل الفعل بغير الاسم المتقدم ، ويخرجه من لفظ
يصح به أن يعمل في ذلك الاسم ، ذلك أن الفعل هنا بصورة يصلح معها أن
يعمل النصب في الاسم المتقدم عليه ، وفي رفع الاسم وبناء الفعل عليه دون
شاغل يشغله عنه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه^(٤) ، ومن ثم حكم على الصورة
المذكورة بالقبح والضعف .

ولقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني أن الأصل في نحو ما تقدم أن يقال :
ضربتُ ، زيدا بتقديم الفعل على المفعول ، وهذه هي المرتبة الأولى .
المرتبة الثانية أن تقول : زيدا ضربتُ ، فتؤخر الفعل عن المفعول
وتعمله فيه ، فتجريه مجراه مقاما .

المرتبة الثالثة أن تقول : زيدٌ ضربته ، فتعدى الفعل إلى ضمير الاسم
وترفع الاسم بالابتداء .

(١) يقال : اشهب القرمس اشهبابا ، واشهب اشهبابا : اذا غلب بياضه
سواده . وقال أبو عبيدة : الشبهة في ألوان الخيل أن تشق معظم لونه شعرة أو
شعرات بيض ، كميتا كان ، أو أشقر ، أو أدهم . اللسان (شهب) م ٢ ص ٣٧٢ ،
وانظر شرح الشافية للرضي ١٢١/٣ .

(٢) الكتاب ٤٣/١ - ٤٥ .

(٣) وفيه أيضا اعمال الضعيف - وهو الابتداء - في الاسم مع التمكن من
اعمال القوى وهو الفعل وانظر مغنى اللبيب ٦١٠ .

للمرتبة الرابعة أن تقول : زيدا ضربته ، فتضمر فعلا ينصب الاسم على شريطة التفسير ، وهي أقل للتراتب لأنك تضمر من غير حاجة إلى الإظهار ، إذ قولك : زيدا ضربت ، يكفيك مثونة الإظهار ، ثم ذكر عبد القاهر أن هناك مرتبة خامسة دون ما تقدم وهي أن تقول : زيدٌ ضربتُ ، وذلك لأنهم كانوا يضمرون الفعل ليكون (زيد) منصوبا عند تعدى الفعل إلى ضميره كقولك : زيدا ضربته ، فيكان أن لا يرفع (زيد) — هنا — لئلا يفتقر إلى إظهار الراجع إلى للبندأ أولى وأجدر^(١) .

ومع ضعف هذه الصورة قال سيبويه : « والسكنه قد يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام » ، وبعد إيراد بيت أبي النجم شاهداً على مجيء هذه الصورة في الشعر قال : « فهذا ضعيف ، وهو بمنزلة في غير الشعر ، لأن النصب . . . » إلخ .

أى أن قول أبي النجم : « كله لم أصنع » — برفع كل — ضعيف ، للعلة التي سبق أن ذكرها ، وهي مجيء الفعل بصورة يصلح معها تسليطه على الاسم المتقدم ونصبه ، وفي رفع الاسم تهية العامل للعمل وقطعه عنه .

وقوله : « وهو بمنزلة في غير الشعر » لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء ، ظاهره أن رفع الاسم للمتقدم ونية الهاء في الفعل المتأخر في بيت أبي النجم ضعيف كضعفه في الكلام ، إذ ليست هناك ضرورة ملجئة إلى الرفع ، فلو أن الشاعر نصب الاسم المتقدم لكان كلامه

(١) انظر المقتصد في شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .

على الوجه القوي دون كسر أو إخلال ولم يحتج إلى الرفع مع حذف
الضمير .

وقد سبق أن ناقشنا هذه العبارة في مبحث « مفهوم الضرورة عند
سيبويه » ، وانهينا إلى أنها تعد كالرجوع عنها لمعارضة ما يدل عليه ظاهرها
للمفهوم العام للضرورة عند سيبويه بناء على ما قرره علماء الأصول ، ومن
ثم عدنا هذا الموضع في الضرائر ولم نأخذ بما يفيد ظاهر هذه العبارة
المذكورة ، لأن ذلك - في رأينا - هو الأليق بمذهب سيبويه في الضرورة
والاجري على قوانينه ، ولأن كل شواهد في هذا الموضع لم تخرج عن الشعر
أو ما جرى مجراه كقولهم : « شهر ترى ، وشهر ترى ، وشهر مرعي » (١) .
ولقوله بعد أن شرح هذا للموضع وأبان قبحه : « ولكنه قد يجوز في الشعر
وهو ضعيف في الكلام » ، وإنا يجوز في الشعر اعتماداً على الضرورة الشعرية ،
مع أنه يمكن تأويل العبارة المذكورة بما يتفق ومذهب سيبويه في الضرورة
بأن يقل إن مراده بها أن ورود هذا الموضع في الشعر المذكور - مع كونه على
وجه الضرورة - لا يخرج عن الضعف كما لو كان في سعة الكلام ،
لكونها فيه ضرورة سهلة يمكن الخروج منها إلى الوجه القوي ، وليست
ضرورة ملجئة إلى الوقوع في هذا القبح ، ويدعم هذا التأويل قول ابن جني
في الخصائص : « ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على
تركها ، ليعذبوها لوقت الحاجة إليها . فن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

(١) وكلها للقاتل عنها مندوحة كما ستري .

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن وحي جانب الإعراب من الضعف « (١) .

وقد ذكر العلم في شرحه لهذا الشاهد بهامش الكتاب ما يمكن أن يرفع الضعف عنه فقال : « استشهد به على رفع (كل) مع حذف الضمير من الفعل وجعله في الجواب مثل : زيد ضربت ، وقال : هو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر الشعر . يريد أنه لو قال : كَلَّه لم أصنع ، لأجراه على ما ينبغي ولم يحتاج إلى الرفع مع حذف الضمير .

والقول عندي أن الرفع هنا أقوى منه في قولك : زيد ضربت وألزمه لأن (٢) (كلا) لا يحسن حملها على الفعل ، لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة ، كقولك : ضربت القوم كلهم ، أو مبتدأة بعد كلام كقولك : إن القوم كلهم ذاهب . فإن قلت : ضربت كل القوم (٣) ، وينيتها على الفعل قبعت لخروجها عن الأصل ، فإذا كان الأمر كذلك فيلبي (٤) أن يكون قوله : « كَلَّه لم أصنع » - وإن كان قد حذف الهاء - أقوى من قوله كَلَّه بالنصب ، وتكون الضرورة فيه حذف الهاء لا رفع (كل) وكذلك ما يجري مجراه « (٥) .

(١) ٦١/٣ . وانظر شرح الكافية للرضي ٩٢/١ .

(٢) بهامش الكتاب ط بولاق : « ولأن .. » ، والصواب بدون الواو كما في الخزانة ٣٦٧/١ بتحقيق هارون .

(٣) ط بولاق : « ضربت كلا القوم » ، وما أثبتته من الخزانة ٣٦٧/١ ، وهو الأنسب .

(٤) لا مانع من اقتراح جواب الشرط بإلغاء مع كونه مضارعا صالحا لجعله شرطا ، كقوله عز وجل : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما) .

(٥) هامش الكتاب ٤٤/١ .

كما ذكر ابن جني وجهاً آخر يحير الضعف في رجز أبي النجم ، وهو أن
يأى الإطلاق في قوله : لم أصنعى ، قد نابت عن الضمير العائد ، حتى كأنه
قال : لم أصنعه (١) .

والشاهد في بيت امرئ القيس : فأقبلت زحفاً . . . البيت ، كالذى
قبله وهو ابتداء الاسم مع حذف الضمير العائد عليه من الجملة الواقعة خبراً
وهى (أجر) من قوله : « وثوبٌ أجر » في رواية بولاق : فثوب على ،
وثوب أجر ، إذ التقدير : وثوب أجره ، وللسوغ للابتداء بثوب مع كونه
نكرة بحيث لا تفصيل بعد الإجمال ، لأن الأصل : فأقبلت زحفاً على الركبتين
في ثوبين ، فثوب على إلخ (٢) .

والشاهد في بيت النمر بن تولب : فيوم علينا . . . البيت ، كالذى
قبله ، وموضع الشاهد قوله : « ويوم نساء ، ويوم نسر » ، حيث حذف
الضمير الرابط من الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، والتقدير : ويوم نساء فيه ،
ويوم نسر فيه . وللسوغ فيه للابتداء بيوم مع كونه فكرة بحيث لا تنوب (٣) .

والشاهد في القول العربى : « شهر ثرى . . . » (٤) ، إلخ كالذى قبله ،

(١) الخصائص ٢٩٢/١ ، والمحتسب ٢١١/١ .

(٢) ويجوز فى البيت وجه آخر ترتفع به هذه الضرورة ، وهو أن يكون
« ثوب » فى كل من الجملتين مبتدأ ، وما بعده نعت ، والخبر محذوف ،
والتقدير : فمنهما ثوب على ، ومنهما ثوب أجره . انظر الأعلام بهامش الكتاب
٤٤/١ ، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ١٥٥/٢ .

(٣) يجوز فيه الاحتمال الآخر الذى جاز فى سابقه . وانظر حاشية الخضرى
على ابن عقيل ٩٨/١ .

(٤) التقدير : الأشهر شهر ثرى . . . فالأشهر مبتدأ أول ، وشهر : مبتدأ
ثانى ، وثرى خبره ، وسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الاجمال ، ويحتمل أن
يكون شهر خبراً لمبتدأ محذوف - كما فكر ابن هشام - والتقدير : أشهر الأرض
المطورة شهر ذو ثرى ، أى ذو تراب ند ، وشهر ترى فيه الزرع ، وشهر ذو مرغى .
انظر المغنى بحاشية الدسوقي ١٥٥/٢ .

وموضع الشاهد قولهم : « وشهر ترى » ، إذ التقدير : ترى فيه^(١) .

والشاهد في قول الشاعر : ثلاث كاهن قتلت . . . البيت كالشاهد فيما قبله ، فثلاث مبتدأ ، وسوغ الابتداء به وقوعه صفة لموصوف محذوف ، أى نسوة ثلاث^(٢) أو أشخاص ثلاث^(٣) ، أو عمله البحر في المضاف إليه المحذوف للعوض عنه التنوين ، أى ثلاث نسوة ، أو ثلاث أشخاص ، و « كاهن » مبتدأ ثان خبره جملة « قتلت » والمائد عليه محذوف ، والتقدير قتلتهما عند الآ كثرين أو قتلتهن عند قلة من النعاة منهم ابن مالك^(٤) ، وجملة « كاهن قتلت » خبر عن « ثلاث »^(٥) .

ورفع (كل) عند الأ علم في هذا البيت أتوى من النصب لما ذكره في رجز أبي النجم السابق .

والنصب عند سيبويه أكثر وأعرف . قال : « فهذا ضعيف ، والوجه ألا أكثر الأ عرف النصب »

ثم يذكّر سيبويه وجه هذه الضرورة فيقول : « وإنا شُبّهوه بقولهم :
الذي رأيتُ فلانٌ ، حين لم يذكرُوا الماء . . . » إلخ .

(١) قى كيقية حذف (فيه) قولان : أحدهما أنه حذف بجملة دفعه واحدة ، والثاني أنه حذف على التدرج ، فحذفت (فى) أولا فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف هذا الضمير المتصل ، وفى الثانى من التكلف ما فيه . وهو قول الأخفش ، والأول قول سيبويه . وانظر شرح التصريح ١١٢/٢ .

(٢) انظر الخزانة ٣٦٩/١ .

(٣) جاء (ثلاث) مذكرا مراعاة لمعنى (شخص) على حد قول عمر ابن أبى ربيعة : « ثلاث شخوص كاعبان ومعصر » .

(٤) انظر الخزانة ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ .

(٥) فى البيت أوجه اعرابية أخرى فانظرها فى الخزانة ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ .

أي أن حذف الضمير العائد على الخبر هنا محمول على حذف الضمير العائد على الاسم للوصول من الصلة ، كقوله تعالى (لا يزال بنياهم الذي بنوا ربيبة في قلوبهم)^(١) ، وقوله عز وجل (ذرى ومن خلقت وحيداً)^(٢) ، وفولهم الذي رأيت فلان .

ويبين سيديويه أن مواضع حذف الهاء ثلاثة : الصلة ، والصفة ، والخبر ، وأن أحسنها الحذف من الصلة كالثال الذي أورده ، وإنما استحسنوا حذف العائد من الصلة لأن للوصول مع صلته بمنزلة اسم مفرد ، ففي المثال الذي ذكره سيديويه نجد قبل حذف العائد أربعة أشياء تنزلت منزلة اسم مفرد ، وهي (الذي) والفعل وفاعله والعائد ، فآثروا التخفيف بحذف بعض الأربعة ، فكان الضمير أولى بالحذف لأنه وقع مفعولاً به فهو فضلة ، وقد ورد محذوفاً في غير الصلة كثيراً كقوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى)^(٣) ، فكان حذفه من الصلة أكثر .

واستحسنوا حذفه من الصلة قياماً على حذفه من الصلة ، لاشتراك الصلة والصفة في أشياء منها أن الصفة تتم وتكمل وتوضح وتخصص كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصلة لا تعمل في الموصوف كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن الصلة لا تتقدم على الموصوف كما أن الصلة كذلك ، ومنها أن العامل في الموصوف والصفة واحد كما أن العامل في الوصول والصلة كذلك .

(١) سورة التوبة - آية ١١٠ .

(٢) سورة الدثر - آية ١١ .

(٣) سورة النحى - آية ٣ م .

ومع ذلك فإن الحذف من الصلة أقيس من الحذف في الصفة ، وذلك لأن للموصول لا يكاد يستغنى عن الصلة أما للموصوف فقد يستغنى عن الصفة ومن ثم لم يتأكد تقدير الصفة مع الموصوف اسماً واحداً كما تأكد ذلك في الصلة والموصول ، ولذا قال سيويو : « لأن (رأيت) تمام الاسم ، به يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فكهو طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طول اشهباب فقالوا ، اشهباب أى أن إزالة العائد من الصلة كإزالة الياء من (اشهباب) في قولك : (اشهباب) ، فكما أزال العرب هذه الياء تخفيفاً لطول الاسم واستحسنوا ذلك ، أزالوا الهاء من الصلة واستحسنوا ذلك أيضاً ، إذ لم يكن الحذف من خبر ولا صفة .

وقد رأيت أن الحذف من الصلة^(١) يلي الحذف من الصلة في الحسن لا شتراهما في أمور ، وأما خبر المبتدأ فلحذف منه قبيل كما تقدم ، لفارقه الصلة والصفة بأنه ليس مع المبتدأ كاسم واحد ، وليس العامل فيهما واحداً على رأى أبكى التحويين ، كما أنه قد يتقدم على المبتدأ ، ويجوز أيضاً أن أن يعمل في المبتدأ إذا لم يشغل بالعمل في ضميره^(٢) .

(١) كقوله تعالى (واتفقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً) ، أى لا تجزى فيه ، وقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد
فما أدري بأغيرهم تناء
وماشيء حميت بمستباح
وطول العهد ، أم مال أصابوا
يريد : أصابوه ، وهما من أبيات الكتاب ٤٥/١ .

(٢) بهامش الكتاب ط بولاق ٤٥/١ : « أعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة والصفة والخبر ، فاما حذفها في الصلة فحسن وليس بدون اثباتها ، واما حذفها في الصفة فدون حذفها في الصلة واثباتها أحسن ، واما حذفها في الخبر فقبيح ؛ لأن الخبر غير المخبر عنه وليس معه كشيء واحد » اهـ ملخصاً من السيرافى .

وانظر أمالى ابن الشجرى ٩٣/١ ، ٩٤ ، ٣٢٧ .

وتجدر الإشارة إلى أن سيوييه سبق أن تحدث عن حذف الهاء من الخبر دون أن يشير إلى كون ذلك ضرورة أو يذكّر وجه ضعفها في الكلام، فقد قال في الكتاب ١ / ٣٦ - ٣٧ :

« ولا يجوز أن تقول : ما زيدا عبداً الله ضارباً ، وما زيدا أنا قاتلاً ، لأنه لا يستقيم كما لم يستقيم أن تقدم في (كان) و (ليس) ما يعمل فيه الآخر^(١) . فإن رفعت الخبر حسن جملة على اللغة التيمية . كأنك قلت : أما زيدا فأنا ضارب . كأنك لم تذكر (أما) ، وكأنك لم تذكر (ما) ، وكأنك قلت : زيدا أنا ضارب .

قال مزاحم العُقَيْلِيُّ :

(طویل)

وقالوا :

تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنَى أَنَا عَارِفٌ^(٢)

(١) أي أنه لا يجوز أن يلي (ما) الحجازية اسم منصوب بغيرها ، كما لا يجوز ذلك في (كان) و (ليس) وأخواتهما ، « إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر ».

وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز العلما (٢) أراد أنه اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها ، فسأل عنها فقالوا له : تعرفها وسل عنها في منازل الحجاج من منى ، فقال : لا أعرف كل من وافى منى . فسأله عنها ، إذ لا أسأل عنها إلا من يعرفني ويعرفها .

وانظر شرح ابن السيرافي ٣٣/١ ، والنحاس ٥٦ ، ٨٦ ، والضرائر لابن عصفور ١٧٧ ، ومغنى اللبيب ٦٩٤ ، وشرح التصريح ١٩٨/١ ، والأشمونى ٢٤٩/١ .

ومنو في الكتاب ٣٦/١ ، ٧٣ .

وقال بعضهم: وما كل من وافى مني أنا عارف. لزم اللفظ الحجازية ورفع كأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف، فأضمر الهاء في عارف، وكان الوجه: عارفه، حيث لم يُعمل عارف في كل.

أما رواية نصب (كل) في بيت مزاحم فلا شاهد فيها هنا^(١)، وإنما الشاهد هنا في رواية الرفع على أن (ما) حجازية و (كل) — بالرفع — اسمها و «أنا عارف» مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب خبرها، وقد حذف الضمير العائد إلى اسم (ما) من الجملة الواقعة خبراً، والتقدير: أنا عارفه. ثم أشار في الكتاب ٧٣/١ إلى جواز وجه إعرابي آخر في رواية رفع (كل)، وهو جعل (ما) تميمية و «كل» مبتدأ وجملة «أنا عارف» في محل رفع خبر المبتدأ، على حد قول أبي النجم السابق «كله لم اصنع»، فالضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر محذوف أيضاً. قال: «فإن جعلت (ما) بمنزلة (ليس) في لغة أهل الحجاز لم يحز إلا الرفع، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع. كأنك قلت: ليس زيد ضربته، وقد انشد بعضهم هذا البيت رفماً قول مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى مني أنا عارف
فإن شئت حملته على (ليس)^(٢)، وإن شئت حملته على «كله لم اصنع»^(٣)
وهو أبعد الوجهين» اهـ

(١) والشاهد فيها في الكتاب تقدم معمول الخبر على المبتدأ، على أن (ما) تميمية و (كل) مفعول الخبر و «أنا عارف» مبتدأ وخبر، ولا يقبح في (ما) التميمية أن يليها معمول خبرها لأنها لا تعمل شيئاً. ويجوز في هذه الرواية أيضاً — جعل (ما) حجازية وأهملت لتقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفاً ولا مجروراً.

(٢) يعني أن شئت جعلت (ما) حجازية تعمل عمل ليس، فـ(كل) اسمها وجملة «أنا عارف» في محل نصب خبرها.

(٣) يغنى وإن شئت جعلت (ما) تميمية لا تعمل شيئاً، فـ(كل) مبتدأ وجملة «أنا عارف» في محل رفع خبر.

يعنى ان الوجهين بعيدان لما في كل منهما من حذف العائد دلى المبتدأ في الأصل أو في الحال ، وأبعدهما جعل (ما) تميمية ، لتوافر شروط إعمالها عند أهل الحجاز ، فجعلها حجازية أولى من جعلها تميمية ، وإما كان جعلها حجازية أولى من جعلها تميمية على الرغم من أن جعلها تميمية هو القياس كما ذكر سيديويه ٢٨ / ١ . قال : وأما بنو تميم فيجرونها بحسرى (أما) و (هل) ، وهو القياس — لأنها جاءت في القرآن الكريم بلغة أهل الحجاز — قال تعالى (ما هذا بشراً ^(١)) ، (ما هن (أمهاتهن ^(٢))) ، (فما منبكم من أحد عنه حاجزين ^(٣)) ، فالسماع — وهو مقدم على القياس — يرجح كفة (ما) الحجازية ، ولذا قال سيديويه في معرض حديثه عن (ما) الحجازية : « ومثل ذلك قوله عز وجل (ما هذا بشراً) في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف ^(٤) » .

وقال أيضاً في باب حروف أجريت بحسرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي : « وإن قلت : ما أنا زيد لقيته رفعت ، إلا في لغة من نصب : زيداً لقيته وإن كانت (ما) التي هي بمنزلة (ليس) فكذلك . كأنك قلت : لست زيد لقيته ، لأنك شغلت الفعل بأنا وهذا الكلام في موضع خبره ، وهو فيه أقوى ، لأنه عامل في الاسم التي بعده ، والى الاستفهام

(١) سورة يوسف . آية ٣١ . وانظر البحر المحيط ٣٠٤/٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٠٣ .

(٢) سورة المجادلة . آية ٢ . وقبراً المفضل عن عاصم برفع التاء على لغة بني تميم ، وهي من الشواذ . انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٥٣ .

(٣) سورة الحاقة . آية ٤٧ .

(٤) الكتاب ٢٨/١ .

و (ما) فى لغة بنى تميم يَفْصِلُنْ فلا يَعْْمَلُنْ ، فإذا اجتمع انك تَفْصِلُ وتَعْْمِلُ الحرف فهو أنوى^(١) .

وما تقدم من كون حذف الهمزة للنصوبة العائدة على المبتدأ من جملة الخبر من الضرائر الشعرية هو مذهب كثير من البصريين ، ونقل عن الكوفيين كالفرأء والكسائى إجازة هذا الحذف فى سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ لفظ (كل) . قيل : وما أشبه (كلاً) فى العموم والافتقار كالموصول والاستفهام وغيرهما ، نحو : أيُّهم يسألنى أعطى ، وأيُّ رجل ضربت ؟ ، ورجل يدعو إلى الخير أجيب ، أي : أعطيه ، وضربت ، وأجيبه^(٢) .

والصحيح جوازه بكثرة فى الشعر دون ضعف أو قبح ، اعتماداً على الضرورة ، وقياساً على ما أورده سيديويه وغيره من الشواهد الشعرية وما جرى مجراها من الأمثال على هذه الضرورة ، وسواء فى ذلك كون المبتدأ من الفاظ العموم أولا .

أما فى النثر فالصحيح جوازه فيه أيضاً — لكن بقلة — إذا كان المبتدأ لفظ (كل) ، وذلك لوروده فى المتواتر ، قرأ ابن عامر (وكلُّ وعد الله الحسنى)^(٣)

(١) الكتاب ٧٤/١ . وفى شرح السيرافى بتحقيق الدكتور درديز محمد أبو السعود ٧٢٤ : « ومعنى قوله : هذا أبعد الوجهين : يعنى رفع (كل) بالابتداء أبعد الوجهين ، وذلك لأن من يرفعه بالابتداء لا يعمل (ما) ، فإذا لم يعملها أمكنه أن يعمل « عارف » فى « كل » ، فإذا لم يعمل فقد قبح إذ قد وجد السبيل إلى الكلام المختار ، ولا ضرورة تدعو إلى غيره ، ومن رفع (كلا) بما فهو لا يجد السبيل إلى أعمال (عارف) فى (كل) إلا بحذف (ما) ، ونحذفها بغير المغنى » اهـ .
(٢) انظر شرح الكافية ٩١/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ومغنى اللبيب ٦١١ ، وآمالى ابن الشجرى ٧/١ ، والضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٧ .

(٣) سورة الحديد . آية ١٠ ، والآية بتمامها (وما لكم ألا تنفقوا فى سبيل الله والله ميراث السموات والأرض . لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل . أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ، وكلا وعد الله الحسنى ، والله بما تعملون خبير) ، والنصب قراءة غير ابن عامر من السبعة . وانظر البحر المحيط ٢١٩/٨ ، والارشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية ٤٥٦ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٦٩٨ .

في سورة الحديد خاصة^(١).

وأما قراءة يحيى وإبراهيم والسلي: (أفحكم الجاهلية يبغون)^(٢) وهي من الشواذ — فأحسن ما تخرج عليه ما ذكره ابن جني في المحتسب^(٣) من جعل جملة (يبغون) صفة لخبر محذوف، والتقدير: أفحكم الجاهلية حكم يبغونه، فحذف الموصوف الذي هو (حكم) وأقيمت جملة (يبغونه) وهي الواقعة صفة له مقامه بعد حذف الضمير العائد منها على الموصوف المحذوف. وتخريج ابن جني الذي اخترناه هنا يخصه جمهور النحاة بالضرورة، لأنهم يشترطون لحذف الموصوف بالجملة أو شبهها في الاختيار أن يكون الموصوف مرفوعاً وان يكون بعض اسم مجرور بمن أو في^(٤)، كقوله تعالى (وما منا إلا له مقام معلوم)^(٥)، أي: ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم، وقولهم: فينا سلم وفينا هلك، أي: فريق سلم وفريق هلك^(٦)، والمحذوف — هنا — على هذا التقدير ليس بعض اسم مجرور بمن أو في.

(١) بهامش أمالي ابن الشجري ٧/١: «انما قرأ ابن عامر بالرفع في سورة الحديد خاصة لأنه شغل الخبر بهاء مضمرة، وليس قبل هذه الجملة جملة فعلية محتمل لأجلها النصب، فرفع بالابتداء، وأما الذي في سورة النساء (وكلا وعد الله الحسنى) فإنما اختار فيه النصب لأن فيه جملة فعلية وهي قوله تعالى (فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى)».

(٢) سورة المائدة — آية ٥٠، وانظر مختصر الشواذ ٢٢.

(٣) ٢١٢/١، مع أنه ذكر في سر صناعة الاعراب ٢٨٥/١ أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح. ويمكن التوفيق بين تخريجه هنا ورأيه هناك بأن هذا الحذف قبيح أن وجد محمل جيد غيره، والازال قبحه كما هنا؛ إذ مما لا ريب فيه أن حذف الهاء من الصفة أسهل من حذفها من الخبر كما سبق بيانه.

(٤) وبعض النحاة — كابن عصفور — يرى قصر هذا الحذف على الضرورة وإن كان الموصوف بعض اسم مجرور بمن أو في، ويرى أن مجيئه في الكلام مع (من) قليل. انظر الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٠ — ١٧٢.

(٥) سورة الصافات. آية ٦٤.

(٦) انظر شرح الكافية ٣١٧/٢، وشرح القصريح ١١٨/٢، والاشموني ٧٠/٣ =

وإن كان مرفوعا ، ونحن نرى أن هذا الشرط تحكم ، وأنه يغني عنه مطلق العلم بالوصف المحذوف لإمكان تقديره .

(حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور)

قد يحذف الجار فيتعدي الفعل بنفسه وينصب المجرور وإن كان في موضع نصب ، وهو ثلاثة أقسام :

١ - قياسي ، وذلك قبل (أن) ، و (أن) و (كى) ، لغو لمن رخصة ، نحو قوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو ^(١)) ، (أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم ^(٢)) ، (كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم ^(٣)) .

أى : بأنه لا إله إلا هو ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا يكون ^(٤) .

٢ - سماعي وارد في السعة ، نحو : ضرب زيد الظهر والبطن ، أى : على الظهر والبطن ، ومطرنا السهل والجبل ، أى في السهل والجبل ، ودخلت البيت ، أى : في البيت ، وذهبت الشام ، إلى الشام ، وتوجهت مكة ، أى : إلى مكة ^(٥) .

٣ - سماعي مخصوص بالضرورة ، ومن شواهد في كتاب سيبويه قول ساعدة بن جؤية :

وخاشية الخضرى على ابن عقيل ٥٦/٢ .

(١) سورة آل عمران . آية ١٨ .

(٢) سورة الأعراف . آية ٦٩ .

(٣) سورة النحر . آية ٧ .

(٤) انظر شرح التصريح ٤١٢/١ ، وشرح الكافية ٢٧٣/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٦/١ ، ٧٩ ، وشرح الاشمونى وخاشية الصبان عليه ٩٠/٢ .

لَدُنَّ يَهَزُّ السَّكْفُ يَعْمَلُ مَتْنُهُ . فِيهِ . كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ (١)

أراد : في الطريق ، فحذف الجار أوصل الفعل إلى (الطريق) وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف للضرورة ، وقول ابن الطراوة إن (الطريق) ظرف منصوب على الظرفية لا على إسقاط الجار مردود بأنه غير مبهم ، ولا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهما ، وقوله : إنه اسم لكل ما قبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع ، منازع فيه ، بل هو اسم لكل ما هو مستطرق بالفعل وهو الذي يكون بين للزارع أو بين المنازل ، وهذه ليست مبهمة (٢) :

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة أيضا قول المتكلمس :

آلَيْتُ حُبَّ الْمَرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ . وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ (٣)

(١) البيت من الكامل ، والعسلان : مشى في اهتزاز . وصف رمحا فقال : هو لدن أي لين إذا هزته يهتز متنبه كاهتزاز الثعلب إذا مشى . وانظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيويه ٤٧ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وأمالى ابن الشجري ٤٢/١ ، ٢٤٨/٢ ، ومغنى اللبيب ١١ ، ٥٢٥ ، ٥٧٦ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، والهمع ٢٠٠/١ ، ٨١/٢ ، والدرر ١٦٩/١ ، ١٠٥/٢ ، وشرح الأشموني ٩١/٢ ، ٩٧ ، وخزانة الأدب ٨٣/٣ ، وديوان الهذليين ١٩٠/١ وهو في الكتاب ١٦/١ ، ١٠٩ .

(٢) انظر مغنى اللبيب وحاشية الدسوقي عليه ٢١٣/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وآليت : حلفت . يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة وكان قد أقسم أن لا يطعم المتكلمس حب العراق ، وأطعمه على تقدير : لا أطعمه لأنه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير ، لأن (لا) النافية في جواب القسم لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفهم عاملا .

وانظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيويه ٤٧ ، وأمالى ابن الشجري ، ٣٦٥/١ ، ومغنى اللبيب ٩٩ ، ٢٤٥ ، ٥٩٠ ، ٦٠٠ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ ، وشرح الأشموني ٩٠/٢ ، وديوان الشاعر ص ٥ . وهو في الكتاب ١٧/١ .

أراد: على حب العراق ، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه كالذي قبله ومن ذلك أيضا في الكتاب قول عامر بن الطفيل .

فَلَا بُغْيَ لَكُمْ قَنًا وَعُورِضًا وَلَا تُقِيلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً خَرْغَدٍ (١)

فـ و (قَنًا) و (عُورِض) مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظرف ، وإنما يريد : بقَنًا وعُورِض ، ولكنه - كما قال سيبويه في الكتاب ٨٢/١ - شبهه بدخلت البيت ، وقلبَ الظهرَ والبطنَ ، فحذف الباء ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه ضرورة .

ويجدر التنبيه على أنه لا يعد من الضرائر إفعال الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر ، نحو نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له ، وكلته وكلت له ووزنته ووزنت له ، ونحو اخترت الرجال عبد الله واخترت من الرجال من الرجال عبد الله ، وامرته الخير وامرته به ، وكنيته أبا زيد وبأبي زيد ، واستغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب ، فهذا كله يندرج تحت القسم الثاني من ثلاثة الأقسام المتقدمة ، وهو الحذف السماعي الوارد في السعة (٢) .

(١) البيت من الكامل . والمراد بالبغى : الطلب ومعنى « لا بغينكم » : لا تطلبنكم ، وقنا وعوارض وخرغد : أسماء أماكن ، واللابة : الحرة وهي أرض ذات حجارة سود ، و « لا قبيلن الخيل لابة خرغد » لا جعلن الخيل قبالتها . وانظر في البيت شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ١٦٨/١ ، والنحاس ٩٨ ، وأمالى ابن الشجري ٢٤٨/٢ ، والخزانة ٧٤/٣ ، وديوان الشاعر ١٤٤ . وهو في الكتاب ٨٢/١ ، ١٠٩ .

(٢) انظر الكتاب ١٦/١ ، وابن يعيش ٥٠/٨ ، وشرح التصريح ٣١٢/١ .

(العطف بلا فاصل على الضمير للمرفوع المتصل والمستتر)

إذا عطفت على ضمير الرفع المستتر فافصل بالضمير المنفصل بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله تعالى : (قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ^(١)) .

وورد الفصل أيضا بغير الضمير ، كالمفعول به نحو قوله تعالى : (جذات عدن يدخلونها ومن صلح ^(٢)) ، و (لا) النافية كقوله عز وجل : (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ^(٣)) وقد اجتمع الفصل بالضمير المنفصل و (لا) في قوله تعالى : (وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ^(٤)) .

والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمرفوع المتصل ، ومنه قوله تعالى : (اسكن أنت وزوجك الجنة ^(٥)) .

ويقبح العطف بلا فاصل إلا في الشعر للضرورة الشعرية .

هذا هو مذهب سيبويه والبصريين

وقد كرر سيبويه الإشارة إلى ما تقدم في مواضع من (الكتاب) ، فقال : « ونقول فيها يكون معطوفا على الاسم للضمير في النية وما يكون صفة له في النية

(١) سورة الانبياء . آية ٥٤ .

(٢) سورة الرعد . آية ٢٣ .

سورة الانعام . آية ١٤٨ .

(٤) سورة الانعام . آية ٩١ .

(٥) سورة البقرة . آية ٣٥ ، والأعراف آية ١٩ .

كما تقول في المظهر ، أما للمعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبدُ الله .
 كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبدُ الله ، لأن المضمير في النية مرفوع ، فهو يجري
 مجرى للمضمر الذي تَنَسَّيتَ علامته في الفعل . فإن قلت : رويدكم فعبدُ الله
 فهو أيضا رفع ، وفيه قبح ، لأنك لو قلت : اذهبْ وعبدُ الله كان فيه قبح ،
 اذهبْ أنت وعبدُ الله حَسَنٌ ، ومثل ذلك في القرآن (فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ
 مُقَاتِلًا ^(١)) ، و (اسكن أنت وزوجك الجنة) ^(٢) .

وقال في موضع آخر : لو قلت : اذهبْ وزيدٌ كان قبيحا ، حتى تقول :
 اذهبْ أنت وزيدٌ ، فإن قلت : إياك أنت وزيدٌ ، فأنت بالخيار : إن شئت
 حملته على للنصب ، وإن شئت على للمضمر للمرفوع ، لأنك لو قلت : رأيتُك
 قلت ذاك أنت وزيدٌ جاز ، فإن قلت : رأيتُك قلت ذاك وزيدا ، فالنصب
 أحسن ، لأن للنصب يُعطى على للنصب المضمر ، ولا يُعطى على للمرفوع
 للمضمر إلا في الشعر ، وذلك قبيح ^(٣) .

وفي الكتاب ٣٨٩/١ قال سيبويه : « وأما ما يقبح أن يَشْرَكَ المظهرُ
 فهو المضمر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ
 وعبدُ الله ، وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يُنسَى
 عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يَشْرَكَ المظهرُ مضمرا يغيرُ الفعل عن حاله
 إذا بعد منه ^(٤) » .

(١) سورة المائدة . آية ٢٤ .

(٢) الكتاب ١٢٥/١ .

(٣) الكتاب ١٤٠/١ ، وانظر الكتاب أيضا ١٥٠/١ ، ٢٣٢ ، ٢٨٥ .

(٤) أي أن الضمير قد غير الفعل عن حاله ، فبعد أن كان مبنيا على الفتح
 سكن آخره لاتصال الضمير به ، حتى صارا كأنهما كلمة واحدة .
 (٩ - سيبويه) .

ثم قال : « فإن نعته حسن أن يشركه المظهر ، وذلك قولك . ذهبت أنت وزيد » ، وقال الله عز وجل : (فاذهب أنت وربك) و (اسكن أنت وزوجك الجنة) وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام ، حيث طوّلته ووكّدت . كما قال : قد علمت أن لا تقول ذلك ، فإن أخرجت (لا) قبض الرقع ، ف (أنت) وأخواتها تقوى المضمر ، وتصير عوضا من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل (ضَرَبَ^(١)) ، وقال الله عز وجل : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا) حسن لمكان (لا) ، وقد يجوز في الشعر . قال الشاعر :

قلتُ إذ أقبلتُ وزُهر تهَادَى كنعاجِ السَّلا تَعْسُفُن رَمَلًا^(٢) ،

(١) قال ابن عصفور « وإنما قبض العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد ولا طول يقوم مقامه لأن الضمير - ضمير الرفع المتصل - جعلته العرب بمنزلة الجزء من الفعل ، ولذلك جعلوا أعراب الفعل بعد الضمير في تفعلان وتفعلون . تفعلين . ألا ترى أنه لو لم يكن كالجزء من الفعل لكنت قد حلت به بين الفعل وأعرابه ، وذلك غير سائغ ، فلما كان كالجزء من الفعل امتنع أن يقال : قمت . وزيد وأمثاله ، لأن حرف العطف إذ ذاك يكون كأنه لم يتقدمه معطوف عليه ، وفي ذلك إخراج له عن وضعه ، فإذا وكد قام التأكيد مقام ذكر المعطوف عليه ، لأنه هو في المعنى . ألا ترى أن « أنت » من قولك : قمت أنت وزيد ، هو التاء في المعنى ، وجعلوا الطول في قولك : قمت اليوم وزيد عوضا عن التأكيد ، ولذلك أجازوا العطف معه من غير تأكيد . قال الله تعالى (أنذا كنا ترابا وآباؤنا أئنا لمخرجون) ، فعطف على المتصل بكان من غير تأكيد ، لقيام الطول بخبرها مقامه « اهـ » .

الضرائر الشعرية ١٨١ - ١٨٢ ، وانظر الانصاف ٤٧٧ .

(٢) البيت من الخفيف . لعمر بن أبي ربيعة ، والزهر : جمع زهراء ، وهي البيضاء المشرقة ، والتهادى : الميل في الساكن يمينا وشمالا ، والنعاج : بقر الوحش والملا : الصحراء ، وتعسفن : ركين . يريد أن هؤلاء النسوة يمشين كمشي تعاج الوحش إذا وقعت في الرمل ، فهن ينقلن قوائمهن نقلا بطيئا .

وانظر في البيت شرح ابن السيرا في لأبيات سييويه ٣٨٦٪٢ ، والانصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ٧٤٪٣ ، ٧٦ ، والاشمونى ١١٤/٣ ، وملحقات ديوان الشاعر ٤٩٠ . وهو الكتاب ٣٩٠/١ .

وأورد سيبويه شاهدا آخر على مجيء هذا العطف بلا فصل في الشعر فقط ، فقال : « واعلم أنه قبيح أن تقول : ذهبت وعبدُ الله ، وذهبتُ وعبدُ الله ، وذهبتُ وأنا لأن «أنا» بمنزلة المظهر . ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر . قال الراعي :

فَلَمَّا كَعَفْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً

دَعَوْا : يَالْكَلْبِ ، وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ^(١)

قال الأعمى في البيت الأول : « الشاهد في عطف (الزهر) على الضمير المستكن في الفعل ضرورة ، وكان الوجه أن يقال : أقبلت هي وزهر ، فيؤكد الضمير المستكن ليقوى ثم يعطف عليه^(٢) » .

وقال في البيت الثاني : الشاهد في عطف (الجياد) على الضمير للتصل بالفعل ، وفيه قبح حتى يؤكد بضمير منفصل فيقال : لحقنا نحن والجياد^(٣) » .

ومن الشواهد على هذه الضرورة أيضا بيت الكتاب :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ^(٤)

-
- (١) البيت من الطويل . واعتزينا : ابتسبنا .
وانظر ابن السيرافي ٤٩/٢ ، والنحاس ٢٠٦ ، واللسان (عزا) المجلد الثاني ص ٧٧١ . برواية : فلما التقت فرساننا ورجالهم .
وهو في الكتاب ٣٩١/١ .
(٢) هامش الكتاب ٣٩٠/١ .
(٣) هامش الكتاب ٣٩١/١ .
(٤) البيت من الطويل ، قائله المسيب بن علس . وانظر فيه ابن السيرا في ١٧٥/٢ ، والنحاس ٢٣٠ . والضرائر لابن عصفور ١٨١ . والألوسی ٢٤١ ، وابن يعيش ٩٤/٩ ، ومغنى اللبيب ٣٣ ، وشرح التصريح ٢٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٨٦/١ ، والخزانة ٨٠/١٠ .
وهو في الكتاب ٤٥٥/١ .

فالشاعر عطف الضير للتفصيل « أنتم » على « نا » الفاعلين دون فصل للضرورة ، وأورده سيبويه في الكتاب شاهدا على إدخال (أن) توكيدا للقسم بمنزلة اللام ، ولم يستشهد به على ما نحن فيه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير للرفع المتصل والمستتر في اختبار الكلام بلافاصل ، نحو قمتُ وزيدٌ ، محتجين بوروده في قوله تعالى : (ذومرة فاستوى ، وهو بالآفق الأعلى)^(١) ، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد - عليهما السلام - بالآفق ، ووروده أيضا في كلام العرب كالأبيات المتقدمة ، فدل على جوازه .

وقد أجاب البصريون بأن الواو في الآية السكرية للحال لا للعطف ، والمراد بضمير الغائب بعدها جبريل عليه السلام ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالآفق ، وقيل . فاستوى على صورته التي خلق عليها في كونه بالآفق ، وكان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل وأما الأبيات فمحمولة على الضرورة كما ذكر سيبويه^(٢) .

والراجح في هذا الخلاف مذهب الكوفيين ، لوقوع هذا العطف بلافاصل في الكلام العربي المعتد بفصاحته ، ومن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه من قول علي رضي الله عنه : « كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول :

(١) سورة النجم . الايتان ٦ ، ٧ .

(٢) انظر المسألة السادسة والمستين في الانصاف ٤٧٤ - ٤٧٨ .

«كنت وأيوبكر وعمر، وفعلت وأيوبكر وعمر، وانطلقت وأيوبكر وعمر^(١)»
وقول عمر رضى عنه «كنت وجارلى من الأنصار^(٢)» .

قال ابن مالك : «ومنه قوله تعالى : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا^(٣))»
فإن واو العطف فيه متصلة بضمير للتكلمين ، ووجود (لا) بعندها
لاعتداد به ، لأنها بعد العطف ، ولأنها زائدة ، إذ للفتى تام بدونها^(٤) .

ومن ذلك أيضا ما حكاه سيبويه من قولهم «مرت برجل سواء
والعدم^(٥)» يرفع العدم على أنه معطوف على ضمير مستتر في سواء لأنه
معنى مستو .

(حذف العاطف بعد «إياك»)

قال سيبويه فى الكتاب ١/١٤٠ : «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول :
إياك زيدا ، كما أنه لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار ، حتى تقول :
من الجدار أو : والجدار ، وكذلك : أن تفعل إذا أردت : إياك والفعل .
فإذا قلت : إياك أن تفعل تريد : إياك أعظم مخافة أن تفعل ،

(١) أخرجه البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم .
وسلم ، ٥ - باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذًا خليلاً .

(٢) أخرجه البخارى فى : ٤٦ - كتاب المظالم والغصب ، ٢٥ - باب الغرفة
والعلية المشرفة وغير المشرفة فى السطوح وغيرها .

(٣) سورة الأنعام . آية ٤٨ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١١٤ - ١١٥ .

(٥) حكم سيبويه على هذا القول بالقبح بناء على مذهبه من عدم جواز هذا
العطف بلا فاصل .

انظر الكتاب ١/٢٣٢ ، والانتصاف بهامش الانصاف لفضيلة المرحوم الشيخ

محمد محيى الدين عبد الحميد ٤٧٥ .

أو من أجل أن تفعلَ جاز ، لأنك لا تريد أن تضعه إلى الاسم الأول :
 كأنك قلت : إياك نَحْ لمكان كذا وكذا ، ولو قلت : إياك الأسد ،
 تريد : من الأسد ، لم يميز كما جاز في أن ، إلا أنهم زعموا أن ابن اسحاق
 أجاز هذا البيت في شعر :

إياك إياك للمراءَ فإِنَّهُ إلى الشرِّ دَعَاءُ ، ولشرِّ جالب^(١)

كأنه قال : إياك ، ثم أضرب بعد إياك فعلا آخر ، فقال اتَّقِ للمراءَ .

يعنى أنه لا يجوز أن تقول : إياك زيدا ، ذلك لأن (إياك) اسم مضر
 منصوب للوضع بفعل محذوف لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، تقديره :
 باعد ، أو نَحْ ، وما أشبه ذلك ، ومن هنا كان لابد أن يقال : إياك وزيدا ،
 أو : إياك من زيد ، أى أنه لابد من العاطف أو الجار ، كما أنه لا يجوز
 أن تقول : رأسك الجدار ، حتى تقول : من الجدار ، أو : والجدار ،
 وكذلك لا يجوز أن تقول : إياك أن تفعل « إذا أردت : إياك والفعل » ،
 فيضار العاطف هنا جائز ، وإنما يجوز هذا التعبير إذا أردت « إياك أعظ
 مخافة أن تفعل » ، أو من أجل أن تفعل » ، أى إذا جعلت المصدر للوؤل
 مفعولا له ، أو قدرت له جاراً ، تمكن الفعل المحذوف من نصب (إياك)

(١) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي يخاطب به ابنه القاسم بن الفضل ،
 والمراء : مصدر ماريته أماريه معاراة ومراء ، أى جادلته ، أو طعنت فى قوله
 تزييفا للقول وتصغيرا للقائل .

وانظر فيه شرح النحاس لأبيات سيبويه ١١٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة
 ٢٢٢ ، والمقتضب ٢١٣/٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، وابن يعيش ٢٥/٢ ، والتصريح
 ١٢٨/٢ ، والأشمونى ٨٠/٣ ، ١٨٩ ، والخزانة ٦٣/٣ .
 وهو فى الكتاب ١٤١/١ .

مفعولا به و (أن تفعل) مفعولا له ، ولقياس حذف الجار قبل (أن) (١) .

وعلى ذلك لا يجوز أن تقول : إياك الأسد ، تريد : إياك والأسد ، أو : إياك من الأسد ، لعدم مجامع ، وأما البيت فقد نصب (للمراء) بعد (إياك) مع إسقاط حرف العطف للضرورة . قال الأعلام : « الشاهد فيه نصب المراء بعد إياك مع إسقاط حرف العطف ضرورة ، والمعروف في الكلام : إياك والمراء ، وإياك والأسد ، ولا يجوز إياك الأسد ، كما لا يجوز اتق نفسك الأسد على ما بينه سيبويه .

ويجوز أن يكون للمراء منصوباً بإضمار فعل دل عليه إياك . كأنه قال : إياك تجنب^(٢) للمراء ، فلا يكون فيه ضرورة على هذا ، ويجوز أن يكون

(١) قال البغدادى مفسراً عبارة سيبويه : « يعنى أن (أن) تقع بعد (إياك) على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (أن تفعل) مصدراً هو مفعول به ، كما تقول : إياك وزيدا ، وأصله أن تقول : إياك وأن تفعل ، كما قلت : إياك وزيدا ، ولكنهم حذفوا الواو لطول الكلام ، ويقدر أيضاً : إياك من أن تفعل إذا حذرت الفعل . والوجه الآخر : أن تجعل (أن تفعل) مفعولا له ، وهذا لا يحتاج إلى حرف عطف ، ويجوز أن يقع المصدر بموقعه .

فاذا وقع أن والفعل بمنزلة المفعول ، ثم أوقعت المصدر بموقعه ، لم يك بد من ادخال الواو عليه كما تدخل على غيره من المفعولات » . خزانة الأدب ٦٣/٣ - ٦٤ .

(١) هكذا بهامش ط بولاق ١٤١/١ ، وانظر أى فرق بين تقدير الأعلام على غير الضرورة وتقدير سيبويه على الضرورة ، فالفعل (تجنب) الذى قدرة الأعلام ينصب مفعولا واحداً ، كالفعل (اتق) الذى قدره سيبويه ، فإياك عليهما مفعول لفعل آخر ، والعبارة جملتان يربط بينهما العاطف المقدر للضرورة ولا فرق ، اللهم الا كانت عبارة الأعلام قد أصابها تحريف النسخ وصحتها : إياك جنب المراء ، فيكون التعبير جملة واحدة لأن (جنب) ينصب مفعولين أولهما إياك وثانيهما المراء فلا حذف لعاطف ولا ضرورة .

مفعولاً له ، فحذف منه حرف الجر تشبيهاً بأن وما عملت فيه إذا قلت : إياك
أن تفعل كذا . يريد : إياك أعظك أن تماري ، ثم وضع للمراء موضعه « ا هـ » .

ونحن لا نؤيد الأعم فيما ذهب إليه من جواز تخرج البيت على غير
الضرورة اعتماداً على أن ما لا يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدي إليها ، ذلك
ذلك لأن هذا إما يقال عند عدم وجود مانع من سماع أو قياس ، وإلا
فالضرورة متعينة ، وهنا يوجد مانع من عدم اعتبار الضرورة ، وهو عدم
سماع مثل هذا التعبير بلا عاطف أو جار في غير الشعر ، كما هو ظاهر كلام
سيبويه ، وقد أكد ذلك للبردة قال : « فأما (إياك الضرب) فلا يجوز
في الكلام ، كما لا يجوز : إياك زيدا ، فإن اضطر شاعر جاز ، لأنه يشبهه
للضرورة بقوله : « أن تقربا » ^(١) ، وعلى هذا :

إياك إياك للمراء فإنه إلى الشر دعاء ، ولشر جالب
فأضمر بعد قوله « إياك » فعلا آخر على كلامين ، لأنه لما قل : إياك
أعلمه أنه يزجره ، فأضمر فعلا . يريد : اتق المراء يافقي ^(٢) « ا هـ » .

وقد أجاز بدر الدين ابن النازم في شرحه للألفية ص ٦٠٧ نحو : إياك الأسد ،
وتقديره عنده : أحذرك الأسد ، فلا حذف لعاطف أيضا ولا ضرورة .
وانظر التسهيل ١٩٢ ، وحاشية الصبيان على الأشموني ١٨٩/٣ ،
والخزانة ٦٤/٣ .
بتحقيق هارون ، وانظر الآراء في حذف العاطف في معنى اللبيب وحاشية
الدسوقي عليه ٣٤٦/٢ .

(١) أي من قول جرير :

إياك أنت وعبد المسيح أن تقربا قبلة المسجد

وهو من شواهد الكتاب ١٤٠/١ .

(٢) المقتضب ٢١٣/٣ .

واتفاق سيبويه والمبرد على جعل الكلام جملتين ليكون العطف من قبيل عطف الجمل ، وربما قدرا ذلك قرارا من جعله عطف مفرد هو « المراء » على مفرد هو « إياك » ، إذ يقتضى العطف بالواو الشركة في الفعل والمعنى ، والمعطوف هنا مخالف للمعطوف عليه ، لأن المعطوف وهو « المراء » محذر منه ، والمعطوف عليه وهو « إياك » محذر .

غير أن من جعل العطف هنا من قبيل عطف المفردات قال : إن التقدير : إياك يبعد والمراء ، وما أشبه ذلك ، والبعد والقرب بالإضافة ، فقد يكون الشيء بعيدا بالإضافة إلى شيء ، وقريبا بالإضافة إلى شيء آخر غيره ، وههنا إذا تباعد عن المراء ، فقد تباعد للمراء عنه ، فاشتركا في البعد .

أما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف للمراء عليه ، لأن العامل قد يعمل في للفعولين وإن اختلف معناه . ألا تراك تقول : أغليت زيدا درهما ، فبتعدي الفعل إليهما تعدياً واحداً ، وإن كان زيد آخذاً والدرهم مأخوذاً ، فهما مختلفان من جهة المعنى ، فكذلك ههنا إذا عطفت للمراء على إياك شاركة في عمل الفعل المحذوف وإن اختلف معناه ، فال مخاطب محذر والمراء محذر منه ، وإن كان الفعل المحذوف قد تعدي إليهما ، إلا أن تعدياً إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بواسطة حرف العطف ^(١) .

بقي أن نذكر أن علة هذه ضرورة تشبيه ما بعد إياك بالمصدر المؤول

من أن والفعل الذى يقع بعدها مجردا من العاطف والجار كينت جري السابى
وكقولهم : إياك أن تقرب الشر .

(حذف أن ونصب الفعل بعد كاد)

استشهد سيديويه على نصب الفعل بعد (كاد) على إضمار (أن) بقول
عامر بن جوين الطائى :

فلم أر مثلاً خباسةً واحداً ونهنت نفسي بعد ما ركبت أفعله (١)

وقال : « حمله على (أن) ، لأن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين
كثيراً » (٢) .

وقال الأعمى : « الشاهد فيه نصب (أفعله) بإضمار (أن) ضرورة ،
وذخول أن على (كاد) لا يستعمل فى الكلام ، فإذا اضطر الشاعر أدخلها
عليها تشبيهاً لما يعنى ، لا شترأكما فى معنى المقاربة ، فلما أدخلوها بعد (كاد)
فى الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ثم حذفها ضرورة . هذا
تقدير سيديويه » .

وما ذكره الأعمى فى ضرورة إدخال (أن) بعد كاد تشبيهاً لما يعنى مأخوذ

(١) البيت من الطويل ، ونسبه فى الانصاف لعامر بن الطفيل ، والخباسة :
الظلمة بضم المعجمة ، والضمير فى « مثلاً » يعود على الغنيمة التى كانت نفسه
قد حدثته بأخذها غدرا من امرئ القيس ، ونهنت : كفت . يريد أنه منع نفسه
من أخذ مال امرئ القيس ونسائه ظلما وغدرا بعد ما كاد يفعل .

وانظر فى البيت ابن السيرا فى ٢٢٢/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٥١ ، وما
يجوز للشاعر فى الضرورة للقيروانى ١٨٥ ، والانصاف ٥٦١ ، ومغنى اللبيب
٦٤٠ ، والهمع ٥٨/١ ، ١٨/٢ ، والدرر ٣٣/١ ، ١٣/٢ ، والأشموئى
٣٦١/١ ، ٣١٥/٣ .

وهو فى الكتاب ١٥٥/١ .

(٢) الكتاب ١٥٥/١ .

من سيديونية . قال في الكتاب ٤٨٧/١ : « وقد جاء في الشعر : كاد أن يفعل .
شبهوه بنفس . قال رؤية :
(رجز)

قد كاد من طول البلى أن يصحبا^(١) »

وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٥١ — ١٥٢ : « ومنه إضمار (أن)
الناصبه وإبقاء عملها من غير أن يعوض منها شيء ، تشبيها لما ياضارها بعد
الحروف التي جعلت عوضا منها ، وأعني بذلك الحروف التي ينتصب الفعل
بعدها ياضار (أن) فما جاء من ذلك قوله :

فلم أر مثله خباصة واحد ونهت نفسي بعدما كدت أفعله

يريد : أن أفعله ، وقوله :

وحق لمن أبوبكر أيوه يوفقه الذي رفغ الجبالا

يريد : أن يوفقه إلخ ، ثم قال : « ولا يجوز ذلك في سعة الكلام ،
فإن جاء شيء منه حفظ ولم يقس عليه لشذوذه » .

وما ذهب إليه ابن عصفور ومطيين مذهبي البصريين والكوفيين ،
فالبصريون يمنعون إضمار (أن) الناصبه من غير عوض مطلقا ، أي في شعر
أو نثر ، والكوفيون يجوزون ذلك مطلقا كما في الإنصاف^(٢) ، ويستدلون

(١) سنتحدث عن هذه الضرورة ان شاء الله تعالى بالتفصيل في ضرائر
الزيادة .

(٢) المائدة السبعة . السبعين ٥٥٩ .

بقراءة أيّ وابن مسعود (وإذا أخذنا بميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا
إلا الله)^(١)، كما يستدلون بشواهد شعرية منها بيت الكتاب المذكور هنا :

وفي ضوء ما تقدم لا يقال إن بيت الكتاب شاهد على إضمار (أن) الناصبة
في غير مواضع الإضمار للضرورة ، إذ يقصر سيبويه هذا الإضمار مع بقاء
النصب على (كاد) وجدها^(٢) ، والصحيح أن يقال إنه شاهد على حذف (أن)
المتوهم وجودها بعد كاد وإبقاء الفعل منصوبا للضرورة .

فأنت ترى أن سيبويه هنا قد زكّب ضرورة على ضرورة ، ذلك أن الأصل
تجرد للمضارع بعد (كاد) من (أن) للصدرية الناصبة للمضارع ، لكن
الشعراء قد يستعملون (أن) هنا مضطرين كثيرا ، فدخول (أن)
ضرورة ، ثم حذفها مع بقاء عملها من غير عوض ضرورة أخرى .

وما ذهب إليه سيبويه ضعيف لأمور :

١ — فيه مخالفة لرأي جمهور البصريين الذين يمنعون حذف (أن)
من غير عوض مطلقا في شعر أو نثر ، قال القيرواني : « والذي قال سيبويه
في هذا البيت إنما حلوه على أن الشعراء يستعملون (أن) هنا كثيرا ،

(١) سورة البقرة . آية ٨٣ — وانظر البحر ٢٨٢/١ .

(٢) سيأتي في ضرائر الإبدال النصب على إضمار (أن) بعد الخبر المثبت .
كقوله :

سأترك منزلي لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا

وهذه الضرورة تختلف عما نحن فيه ، إذ ما نحن فيه — عند سيبويه — يستعمل
الشعراء فيه (أن) مضطرين كثيرا ، ومن ثم قدر وجود (أن) ثم حذفها مع
بقاء عملها ، أما بعد الخبر المثبت فلا تستحق (أن) الإضمار أو الإظهار ، وإنما
يستحق الفعل الرفع واضطر الشاعر إلى العدول عنه إلى النصب محافظة على
حركة جرف الروي ، ومن ثم قيل أن الضرورة فيه إبدال حكم من حكم ، أي إبدال
النصب من الرفع ، فلم ير العلماء بدا من تقدير (أن) .

كأنه قال : بعد ما كدت أن أفعله ، وهذا أيضا عند أصحابه غلط ، وذلك أن (كاد) لا يجوز أن يدخل معها (أن) إلا في الشعر لأن معناها المقاربة ، ومنها قوله عز وجل : (من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ^(١)) ، فكيف تضرع مع مالا تدخله ثم تعمل ؟ وهي لا تضرع في غير هذا للوضع حتى يكون في الكلام دليل عليها ، كما قال الشاعر :

أَلَا أَشْهَدُ الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى

وَأَنْ أَشْهَدَ الْذَاتِ . هَلْ أَنْتَ مَخْلِدِي ^(٢)

فأراد : أن أحضر ، ولكن حذف لما كانت (أن) الثانية في قوله : « وَأَنْ أَشْهَدَ الْذَاتِ » تدل على ذلك ، على أن بعض النحويين لم يجز في هذا إلا الرفع ، وقال : إذا فقدت (أن) رفع الفعل ، فهذا وأمثاله يضاف ما قاله سيبويه عندهم ^(٣) .

٢ — يتناقض مع ما ذكره في الكتاب ٤٥٢/١ ، وهو قوله : « ولو قلت : مُرَّةٌ يَحْفَرُهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ كَانَ جَيِّدًا ، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل

(١) سورة التوبة . آية ١١٧ .

(٢) البيت من الطويل ، لطرفة بن العبد ، وهو من شواهد سيبويه ٤٥٢/١ ، وقد رواه برفع « أحضر » ، وانظر فيه شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ٦١/٢ ، والنحاس ٢٢٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٥١ ، أما لى ابن الشجرى ٨٣/١ ، والانصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، ومغنى اللبيب ٣٨٣ ، ٦٤١ ، والهمع ٦/١ ، ١٧٥ ، ١٧/٢ ، والحرر ٣/١ ، ١٥٢ ، ١٢/٢ ، والخزانة ١١٩/١ ، ٥٧٩ ، ٥٠٧١٨ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٦ — ١٨٧ .

في الكلام، علي : مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا (أن) جعلوا للبعث
ينزله في : عَسَيْنَا نفعل، وهو في الكلام قليل لا يسكادون يتكلمون به،
فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب. كأنه قال : عسى زيد
فائلا، ثم وضع (يقول) في موضعه، وقد جاء في الشعر قال طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات، هل أنت مخلى.

وقال الأعمى في بيت طرفة: « الشاهد في رفع أحضر لحذف الناصب وتعريه
منه » فالذي يظهر من عبارة سيبويه هنا أن للضارع عند تعريته من
(أن) يرفع.

٣ — إدخال الضرورة على الضرورة يتناقض مع ما ذكره من قوله :
« لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجه جيد ^(١) » .

والضعيف تقدير سيبويه خولف فيه قال الأعمى : « وقد خولف فيه »
لأن (أن) مع ما بعدها اسم فلا يجوز حذفها، وحمل الراد الفعل على إرادة
النون الخفيفة وحذفها ضرورة، والتقدير عنده : بعد ما كدت أفلته،
وهذا التقدير — أيضا — بعيد، لتضمنه ضرورتين وهما : إدخال النون
في الواجب، ثم حذفها، فقول سيبويه أولى، لأن (أن) قد أتت في الأشعار
مختوفة كثيرا ^(٢) .

قال شيخنا للرحوم محمد محي الدين عبد الحميد معلقاً على رأى الأعلام :
« وترجيحه مقالة سيديويه مع اشتباهه على ضرورة مركبة على ضرورة أخرى
من أعجب العجيب (١) » .

ولا عجب — فى رأى — فى ترجيح الأعلام رأى سيديويه على غيره ؛
لأن كلا التقديرين يتساوى فى إدخال الضرورة على الضرورة ، ويزيد قول
غير سيديويه بعداً فى تقديره إدخال التون فى الواجب ثم حذفها ، فقول
سيديويه أقرب لكثرة ورود حذف أن مع بقاء النصب .

وأقرب من هذين التقديرين ما ذكره ابن هشام فى معنى اللبيب ٦٤٠ منسوباً
إلى اللبرد ، وهو أن الأصل : أفعلاها ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء
إلى ما قبلها . قال ابن هشام : « وهذا أولى من قول سيديويه ، لأنه أضمر
أن فى موضع حذفها أن لا تدخل فيه صريحا ، وهو خبر كاد ، واعتدبها مع ذلك
يبقى عملها » . وحكى ابن الأنبارى فى الإنصاف ٥٦٧ هذه التقدير عن
الفراء ، ثم قال :

« وهى لغة لخم » .

ويتلخص مما تقدم أن الشاعر : « بعد ما كدت أفعله » ثلاثة تخریجات :

١ — تخریج سيديويه ، وحاصله أن الفتحة على اللام حركة إهراب ،
إذ الفعل منصوب بأن المحذوفة .

- ٢ — التخريج الذى حكاه الأعمى عن غير سيديويه ، وحاصله ان فتحة اللام حركة بناء لاتصال الفعل بنون التوكيد الخفيفة المندوقة تخفيفا .
- ٣ — التخريج الذى نسبته ابن هشام إلى اللبرد وحكاه ابن الأنبارى عن الفراء ، وحاصله أن فتحة اللام ليست حركة إعراب أو بناء ، وإنما هى فتحة منقولة من الهاء بعد حذف الألف ، والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل (١) .

(حذف « يا » من اسم الجنس للمعين)

اختلف النحاة فى جواز حرف النداء إذا كان للنادى اسم جنس معينا ، ويتفق به ما كان نكرة قبل النداء وتعرف بالنداء ، وهو النكرة للقصودة (٢) ، نحو : يا رجل أقبل ، يا رجل معين ، فمنع البصريون حذف الحرف منه فى الاختيار ، وذلك لأن النداء معه هو حرف تعريف أيضا ، فلا يحذف مما تعرف به ، حتى لا يظن بقاؤه على تنكيره الذى كان عليه قبل النداء ، وأجازوا الحذف للضرورة . قال سيديويه : « وقد يجوز حذف (يا) من النكرة فى الشعر . قال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (٣)

(١) انظر الانتصاف ٥٦٢ .

(٢) عدا (أى) ، فإى مع كونها مقصودة جاز حذف الحرف منها بالاجماع ، لأنها ليست المقصودة بالنداء ، وإنما هى وصلة لنداء وصفها ، وهو معرفة قبل النداء . انظر شرح الكافية ١٥٨/١ ، وأسرار النداء ٢١ .

(٣) العذير : الأمر الذى يحاوله الانسان فيعذر فيه .

وانظر فى الرجز ابن السيراقى ٣١٢/١ ، والنحاس ١٨٤ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٤ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٤١ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ، وابن الشجرى ٨٨/٢ ، والخزانة ١٢٥/٢ . وهو فى الكتاب ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ .

يريد : ياجارية :

وقال في مثل : افتد مخنوق^(١) ، وأصبح كبيل^(٢) ،
وأطرق كرا^(٣) ، وليس هذا بكثير ولا قوى^(٤) .

استشهد سيديويه برجز العجاج على حذف « يا » من قوله : « جاري » ،
والأصل : ياجارية ، فالننادى جارية معينة ، ويقصد بها الشاعر زوجه ، وقد
رخم للننادى بحذف الهاء على لغة الانتظار ، وحذف منه حرف النداء للضرورة
ومثل ذلك الأمثال الثلاثة ، والأصل فيها : يا مخنوق ، وبالبيل ، وبأكرا
ثم حذف منها حرف النداء ، وهي نكرات مقصودة - على نحو ما حدث

(١) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن السلكة وهو نائم مستلق
فخنقه ، وقال : افتد مخنوق ، فقال سليك : الليل طويل وأنت مقمر ، أي أنت
آمن من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأمر ، ثم ضغطه سليك فصرط ، فقال
سليك : أضربا وأنت الأعلى ؟ فذهبت كلها أمثالا . وهذا المثل يضرب لكل مضطر
وقع في شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله . انظر مجمع الأمثال ٣٠/١ ، ٤٢٠ ،
١١/٢ ، وشرح التصريح ١٦٥/٢ ، وشرح الكافية ١٦٠/١ ، والأشمونى وحاشيته
الصبان عليه ١٣٦/٣ ، وأسرار النداء ٢٥ .

(٢) مثل يضرب لمن يظهر الكراهية للشيء ، أي : صر ياليل صباحا ، أو ائت
بالصبح . قالت أم جندب زوج امرئ القيس تبرما به ، واطهارا لكراهيتها له ،
وكان قد وقع عليها فقالت : أصبحت أصبحت يا فتى ، فلم يلتفت اليها ، فرجعت
إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه قائلة : أصبح ليل ، وروى أنه سأله عن سر كراهية
النساء له ، فقالت له : لأنك ثقیل الصدر ، خفيف التعجز ، سريع الاراقة ، بطيء
الافاقة . انظر مجمع الأمثال ٤٠٣/١ ، وبقية المراجع السابقة .

(٣) أصله : يا كروان . رخم بحذف النون وحذفت الألف معها لكونها ليناً
زائداً ساكناً رابعا ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتمازى هذا
المثل : ان النعامة في القرى . وهو يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ،
أي اخفض يا كروان عنقك للصيد ، فان النعامة وهي أكبر وأطول منك عنقا قد
صيدت . انظر مجمع الأمثال ٤٣١/١ وبقية المراجع السابقة .

(٤) الكتاب ٣٢٥/١ - ٣٢٦ .

في بيت العجاج ، بناء على مذهب سيبويه في جرى الأمثال مجرى الشعر في الضرورة .

وحذف حرف النداء من اسم الجنس للعين في الشعر وما جرى مجراه من الأمثال عند سيبويه ليس بكثير ولا قوى كما ذكر في النص السابق لفلة وروده وإيهامه بقاء للننادي على تنكيره .

أما الكوفيون فيرون أن الحذف هنا مقيس مطرد ، محتجين بوروده شعرا ونثرا ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « ثوبى حَجَرٌ » ^(١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « اشترى أزيمة تنفر جى » ^(٢) ، ومن شواهدهم النثرية أيضا الأمثال الثلاثة السابقة وقد حكم جمهور البصريين على هذه الشواهد بالشذوذ أو الندرة ، واختار ابن مالك جواز الحذف اعتمادا على ماورد من الشواهد الشعرية والنثرية ، إلا أنه جعل هذا الجواز قليلا لا مطردا ^(٣) .

(١) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه السلام حين فر الحجز بثوبه لما وضعه عليه وذهب ليغتسل ، وأخرجه البخاري ٣٣٠/١ في الغسل ، باب : من اغتسل عريانا وحده ، وفي الأنبياء ، باب : حديث الخضر مع موسى عليهما السلام ، وفي تفسير سورة الأحزاب ، باب : قوله (لا تكونوا كالذين آذوا موسى) ، ومسلم رقم (٣٣٩) في الحيض ، باب : جواز الاغتسال عريانا في الخلوة ، ورقم (٣٣٩) في الفضائل ، باب فضائل موسى عليه السلام ، والترمذي رقم (٣٢١٩) في التفسير ، باب : ومن سورة الأحزاب : وطريقه أبو هريرة رضي الله عنه . وذكر السيوطي في الهنح ١٧٤/١ أنه لم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويؤيد هذا وروده في بعض الطرق بلفظ « يا حجر » ، وانظر روح المعاني للألوسي ٩٤/٢٢ .

(٢) ذكر صاحب كشف الخفا ١٢٨/١ أن هذا الحديث رواه العسكري والديلمي والقضاعي بسند قويه كذاب عن علي رضي الله عنه . وانظر النهاية لابن الأثير ٤٧/١ .

(٣) انظر التسهيل ١٧٩ ، والأشمونى بخاشية الضبان ١٣٦/٣ ، وشرح التصريح ١٦٥/٢ .

(حذف لام الإضافة من قولهم « لا أبالك »)

قال سيديويه : « (هذا باب للنفي بلام الإضافة) : اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ولا مسلمي لك ^(١) .

يعنى أن المنفي بلا في نحو : لا غلام لك ، ولا أبالك ، ولا غلامي لك . إلخ ، مضاف إلى ما بعد اللام وهو الكاف ، فاسم (لا) النافية للجنس منصوب ، واللام مقحمة بين اسم لا ، وما أضيف إليه ، ويسمى سيديويه لام الإضافة ، أى لام تأكيد الإضافة ، إذ الإضافة — هنا — بمعنى اللام ^(٢) .

ثم يذكر سيديويه أن هذه اللام لا تحول دون الإضافة وأن هذه الأسماء في نحو الأمثلة المذكورة بمنزلة أسماء لا لام فيها ، إلا أن العرب لم تستعملها بدون اللام ، ما عدا كلمة « لا أبالك » فقد جاء في الشعر بلا لام للضرورة الشعرية .

يقول : « وإنما ذهبت النون في لا مُسلمي لك على هذا المثال ، جعلوه بمنزلة لو حذفت بعده اللام كان مضافا إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبت بعده اللام ، وذلك قولك : لا أباك ، فكانهم لو لم يجيشوا باللام قالوا : لا مُسلميكَ ، فعلى هذا الوجه حذفوا النون في : لا مُسلمي لك ، وإذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا مُسلميكَ . قال مسكين الدارمي : (طويل)

(١) الكتاب ٣٤٥/١ .

(٢) راجع ابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح الكافية ٢٦٥/١ ، والمقتصد في شرح

الايضاح ٨١١ .

وقد مات شماغ ومات مزرد وأى كريم لا أبالك يمتنع^(١)
ويروى : مغلد^(٢) .

فالشاهد في البيت المذكور حذف لام الإضافة في قوله « لا أبالك » للضرورة الشعرية^(٣) .

(حذف نون الوقاية من ليت ، وقط ، وقد ، ومن ، وعن ، ولدن)
يرى سيبويه أن حذف نون الوقاية من (ليت) عند اتصالها بياء المتكلم
لا يكون إلا في الضرورة الشعرية^(٤) ، ففي الكتاب ٣٨٦/١ : « وقد قال الشاعر
حيث اضطر : لَيْتَنِي ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربى ،
والمضمر منصوب .

(١) ذكر البغدادى فى خزنة الأدب ١٠٠/٤ بتحقيق هارون أن هذا البيت
من قصيدة عينية لمسكين الدرامى ، وليس فيها هذه الضرورة ، ورواه بلفظ .
وقد مات شماغ ومات مزرد وأى عزيز لا أبالك يمتنع
وشماغ ومزرد لقبان لمقل بن ضرار ويزيد بن ضرار ، وهما شقيقان ،
وصحابيان ، وشاعران .
ورواية البيت فى أكثر كتب النحو بلفظ : يخلد بدل يمتنع ، وبدون نسبة ،
وفى معجم شواهد العربية ١٠١ : « وصواب روايته : يمتنع ، فى العين المضمومة ،
مع نسبته الى مسكين الدارمى .
وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، وأصول ابن السراج
٤٧٦/١ ، وخزنة الأدب ١٠٠/٤ .
(٢) الكتاب ٣٤٦/١ .

(٣) ومن ذلك قول أبى حية النميرى :

أبالموت الذى لا بد أنى ملاق لا أبالك تخوفينى ؟!

وهو ليس من شواهد سيبويه ، وانظر فيه المقتضب ٣٧٥/٤ ، والخصائص
٣٤٥/١ ، وأصول ابن السراج ٤٧٥/١ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٨١١ ، وأما لى
ابن الشجرى ٣٦٢/١ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ، وشرح التصريح ٢٦/٢ ، والهمع
١٤٥/١ ، والدرر ١٢٥/١ ، والخزنة ١٠٠/٤ .

(٤) وقال الفراء : يجوز اختصارا (ليتنى) باثبات النون و (ليتى)
بحذفها - شرح التصريح ١١١/١ .

قال الشاعر (زيد الخليل) . (وافر)
 كَمُنِّيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي^(١) .
 قال الأعمى : « الشاهد حذف النون من ضمير للنصوب في « ليتني » وكان
 الوجه : ليتني ، كما تقول : ضريني ، فشبّه ليت في الحذف ضرورة بأن ولعل^٢
 إذا قلت : إني ولعلّي .
 ووجه الضرورة كما ذكر سيبويه تشبيه « ليتني » بالضاربي ، أي بما لا تلحقه
 النون^(٢) .

قال سيبويه في الكتاب ٣٨٦/١ : « وسألته عن الضاربي ، فقال :
 هذا اسم ، ويدخله الجر » ، أي حاجة له إلى نون الوقاية التي تلحق أصلا لوقاية
 الفعل من الكسر^(٣) ، وقد ذكر النحاة أن لحاق نون الوقاية لأن وأخواتها
 لمشايتها الفعل في المعنى والعمل .

وفي الكتاب ٣٨٦/١ - ٣٨٧ : « وسألته عن قولهم : عَمَّي ، وقد نني
 وقطني ورممني ولدُنِّي ، فقلت : ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا كعلامة

(١) يروى عجزه بلفظ : أصادفه وأفقد بعض مالى ، كما يروى بلفظ :
 أصادفه وأفقد جل مالى . وقبله :

تمنى مزيد زيدا فلاقى أذا ثقة إذا اختلف العوالى
 وصف أن رجلا تمنى لقاءه كما تمناه جابر هذا المذكور ، وكان تمنيه عليه .
 انظر فى البيت ابن السيرافى ١٠٥/٢ ، والنحاس ٢٠٤ ، وضرائر ابن عصفور
 ١١٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٨٤ ، والمقتضب ٢٥٠/١ ، وابن يعيش
 ٩٠/٣ ، ١٢٣ ، والهمع ٦٤/١ ، والدرر ٤١/١ ، والأشمونى ١٢٣/١ ،
 والخزانة ٣٧٥/٥ .

(٢) قد تلحق نون الوقاية اسم الفاعل ندورا أو شذوذا للتنبيه على أصل
 مهجور - انظر شواهد التوضيح ١١٨ ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٢٦/١ ، وشرح
 الكافية ٢٣/٢ ، والضرائر للألوسى ٣١٢ .

(٣) وقال ابن مالك : بل لأنها تقى الفعل اللبس فى (أكرمنى) فى الأمر ،
 فلو لا النون لا لتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنثة ، ففعل الأمر
 أحق بها من غيره ، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر . ١ هـ - انظر
 الأشمونى ١٢٣/١ ، والهمع ٦٤/١ .

إضمار المنصوب! فقال: إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قَطْ ، ولا النون التي في مَنْ ، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك ، إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور، وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة التكلم ، فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار، وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار ، وإنما حملهم على أن لا يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو: يَدٍ ، وَهْنٍ ، وأما ما تحرك آخره فنحو مَعَ وَلَدٍ ، كنحرك أو آخر هذه الأسماء ، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء ، فمن ثم لم يجعلوها بمنزلتها ، فمن ذلك قولك: مَعِيَ وَلَدِي نِي لَدُ .

وقد اضطر الشاعر فقال: قَدِي . شبهه بحسبي لأن المعنى واحد .
قال الشاعر:

قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيِّينَ قَدِي ليس الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْعَدِ (١)

(١) البيت من الرجز ، لأبي نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبي بحدلة ، أو حميد بن مالك .

ومعنى قَدَنِي : حسبي وكفائي ، وأراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير وكنيته أبو خبيب ومصعب أخاه ، ويروى بكسر الباء وفتح النون على صيغة الجمع يريد أبا خبيب وشيعته ، وأراد بالامام : الخليفة ، وعرض بعبد الله بن الزبير بأنه كان بخيلاً وأنه ألحد في الحرم .

وانظر في البيت شرح النحاس لأبيات سيويه ٢٠٤ ، والضرائر لابن عصفور ١١٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٤ ، والمحتسب ٢٢٣/٢ ، وابن الشجري ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، والانصاف ١٣١ ، ومغنى اللبيب ١٧٠ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، والهمع ٦٤/١ ، والدرر ٤٢/١ ، والاشمونى ١٢٥/١ ، وشرح الكافية ٢٣/٢ ، ٧٢ ، والخزانة بتحقيق هارون ٣٨٢/٥ ، ٢٤٦/٦ .

لما اضطر شبهه بحسبي وهنئى ، لأن ما بعد هنٍ وحسب مجرور ، كما أن ما بعد قد مجرور ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء ، كما قال : ليتى حيث اضطر ، فشبهه بالاسم نحو الضاربى ، لأن ما بعدهما فى الإظهار سواء ، فلما اضطر جعل ما بعدهما فى الإضمار سواء اهـ .

وملخص ما قال سيديويه أن الكلمات : عن ، وقد (١) وقط (٢) ، ومن ، ولدن ، تلحقها نون الوقاية عند دخولها على ياء المتكلم ، للحفاظ على سكونها ، ذلك أن ياء المتكلم تقتضى كسر ما قبلها ، فتتحمل نون الوقاية كسرة المناسبة ، وتبقى هذه الكلمات على سكونها ، فرقا بينها وبين ما تحرك آخره نحو يدٍ وهنٍ ولدٌ عند اتصالها بياء المتكلم .

ثم ذكر سيديويه أن الشعراء قد يقولون عند الاضطرار : قيطى وقدي ، بحذف نون الوقاية وكسر ما قبل الياء ، ومن مجيء ذلك فى الشعر قول الشاعر :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَلْبَيْسَيْنِ قَدِي البيت

قال الأعم : « الشاهد فى حذف النون من قدنى ، تشبيها بحسبي ، وإثباتها

(١) أى غير الحرفية ، وهى الاسمىة المرادفة لحسب ، واسم الفعل المرادف نللكفى أو كفى - انظر مغنى اللبيب ١٧٠ ، والجنى الدانى ٢٦٩ ، والخزانة ٣٨٥/٥٠ ، وحاشية الصبان على الأشعمونى ١٢٥/١ .

(٢) انظر مغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٢٥٥/١ - ٢٥٦ .

في (قَدْ) و (قَطْ) هو الاستعمل ، لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة (مِنْ) و (عَنْ) ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء لثلا يغير آخرهما عن السكون ،^(١) .

وذهب الكوفيون إلى أن من جعلها بمعنى حسب قال : قدى وقطى بغير نون ، ومن جعلها اسمي فعل بمعنى يكنى أو كفى قال : قدنى وقطنى بالنون ، كغيرهما من أسماء الأفعال للتعدي التي اتصل بها ياء المتكلم كداركنى وعليكنى ، حملا لها على مدلولاتها وهي الأفعال للتعدي^(٢) .

وذكر الرضى في شرح الكافية ٢٣/٢ أن حذف نون الوقاية من (مِنْ) و (عَنْ) عند سيبويه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر كقد وقط ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنْسِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ رِيْنِي^(٣)

وهذا البيت ليس من شواهد سيبويه ، ولم أعثر في كتاب سيبويه على

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٣٨٧/١ .

(٢) الأشموني ١٢٥/١ - ١٢٦ .

(٣) البيت من المديد ، وقائله مجهول ، وذكر ابن الناظم في شرح الألفية أنه من انشاء بعض النحويين ، ويجوز في قيس الصرف على ارادة أبى القبيلة وهو قيس عيلان ، والمنع على ارادتها نفسها ، ومنع الثانى أوفق بالقافية .
وانظر فيه الضرائر للألوسي ٦١ ، وضرائر ابن عصفور ١١٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٧٠ ، وشرح التصريح ١١٢/١ ، والأشموني ١٢٤/١ ، الخززانة ٣٨٠/٥ .

عبارة تفيد جواز الحذف مع (من) و (عن) للضرورة كقصد وقط ، فلعل
عزو الرضى إلى سيبويه جواز حذف النون معهما يرجع إلى القياس على
مذهبه في قد وقط ، إذ العلة التي ذكرها سيبويه نقلا عن شيخه الخليل في
لحاق نون الوقاية لقد وقط هي نفسها التي ذكرها في (من) و (عن) ، وهي
المحافظة على سكون ثانيهما .

وما قيل في (من) و (عن) يقال في (لن) ، ففي الخزانة ٣٨٥/٥
بتحقيق هارون قال البغدادي نقلا عن ابن هشام (في شرح شواهد) :
« وأما قول سيبويه : إن ترك التنوين مع لن ضرورة فردود بالقراءة ... » إلخ
وليس لعبارة « ترك التنوين مع لن ضرورة » وجود في الكتاب ، وما ذكر
في الكتاب متعلقا بهذا القضية لا يخرج عن النص الذي سقناه آنفا ، ثم
قوله « وأما قط وعن ولأن فإنهم تباعدن من الأسماء ، ولزم من ما لا يدخل
الأسماء للتمكنة وهو السكوت ، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو : خذ
و زن ، فصارعت الفعل وما لا يُجَرُّ أبدا وهو ما أشبه الفعل فأجريت
مجرأه ، ولم يحركوه » (١) ١٥٠ .

فسيبويه يرى أن (لن) صارعت الفعل ، فأجريت مجرأه في لزوم نون
الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، ففهم النحاة أنه لا يجوز الحذف معها إلا
في الضرورة ، لشبهها بالفعل من جهة والمحافظة على سكونها من جهة أخرى .

وربما كان أقرب عبارات سيبويه شيها بما نسبوا إليه قوله ، ما جاء في

الكتاب في باب الظروف المبهمة غير المتسكنة ٤٥/٢ : « وأما **لَدُنْ** فهي **لَدُنْ** محذوفة كما حذفوا **يَكُنْ** . ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمير رددته إلى الأصل . تقول : **مِنْ لَدُنْهِ** ، **وَمِنْ لَدُنِّي** ، فلانما **لَدُنْ كَعَنْ** . »

وأما القراءة التي اعترض بها على سيبويه فهي قراءة نافع وعاصم — وهما من السبعة ، وأولهما مدني والآخر كوفي — بتخفيف النون من « **لَدُنِي** » في قوله تعالى (قد بلغت من **لَدُنِي** عدرا)^(١) . قال ابن هشام : « ولا يقال إنها جاءت على من يقول : **لَدُ** ، وتكون النون للوقاية ، لأنه لا وجه حينئذ لدخول النون ، إذ لا سكون فيحفظ »^(٢) .

وأيا ما كان الأمر فلم نقف على نص في الكتاب يفيد صراحة أن الحذف مع (**لَدُنْ**) مقصور على الضرورة الشعرية ، وكل عبارات سيبويه تشير إلى أن الأصل فيها لحاق نون الوقاية عند اتصالها بياء الإضافة ، حفظا لسكونها ، ولا ريب أن القراءة المذكورة — مع كونها سبعية — خارجة عن الأصل والقياس ، ومن ثم حكم عليها بعض النحاة كابن مالك — بالقلّة ، ووجهها بعضهم بأنها لما كانت بمعنى (عند) ، و (عند) لا تلحقها نون الوقاية ، وردت كذلك في هذه القراءة مراعاة لمعناها^(٣) .

(١) سورة الكهف . آية ١٧٦ — وانظر البحر ١٥١/٦ ، وحجة القراءات لأبي

زرعة ٤٢٤ ، والحجة لأبي خالويه ٢٢٨ .

(٢) خزانة الأدب ٣٨٥/٥ .

(٣) انظر شرح التصريح ١١٢/١ .

(العطف على المضمرة المجرور دون إعادة الجار)

قال سيديويه في الكتاب ٣٩١/١ : « وما يقبح أن يشاركه المظهر علامة للمضمرة المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمريو . كرهوا أن يشارك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين ، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ، ولم يجوز - أيضاً - أن يتبعوها إياه وإن وصفوه ، لا يحسن لك أن تقول : مررت بك أنت وزيد ، كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو : قت أنت وزيد ، لأن ذاك وإن كان قد أنزل منزلة أحد حروف الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامه ، وهما حرفان يستغنى كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبنى عليه ، وهذا يتكون من تمام الاسم ، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم ، وحال الاسم إذا أضيف إليه كحاله إذا كان منفرداً ، لا يستغنى به . ثم قال : « وقد يجوز في الشعر أن تشارك بين الظاهر والمضمرة على الرفع والمجرور إذا اضطر الشاعر ، وجاز . قت أنت وزيد ، ولم يجوز : مررت بك أنت وزيد ، لأن الفعل يستغنى بالفاعل والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر . قال : (رجن)

آبِكَ أَيُّهُ رِيَّ أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشُورٍ ^(١)

(١) مما جهل قائله ، وآبك : يقال لمن تنصحه ولا يقبل ثم يقع فيما حذرت منه ، مثل ويلك ، والتأنيبه : التصويت والدعاء . يقال : أيهت بالابل إذا صحت بها ، والمصدر : الشديد ، . ، والجلة : اللسان (بتشديد النون) واحدها جليل ، والجاب : الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنين . وانظر في البيت ضرائر الشعر لابن عصفور ١٤٧ ، وشواهد التوضيح ٥٥ ، واللسان (أوب) المجلد الأول ص ١٢٨ .

وقال الآخر :

فاليوم قرأت تهجونا وكشتمنا فذهب فبابك والأيام من عجب^(١)

ومجمل ما ذكره سيبويه أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بالحرف نحو : مررت بك وزيد ، أو بالسم نحو : هذا أبوك وعمرو ، دون إعادة الجار قبيح ، وذلك لأن الضمير المجرور جمع أمرين .

أحدهما : أنه لا يتكلم به إلا متصلا بما قبله من حرف أو اسم ، فلا يجوز فصله مما قبله ، فهو كالجزء منه ، كالدال من زيد ، فكما لا يجوز أن تعطف على الدال من كلمة (زيد) - مثلا - لا يجوز أن تعطف عليه وحده .

والثاني : أنه بدل من اللفظ بالتنوين ، أي أنه قام مقامه وغاقبه . تقول : غلام . فتجد فيه التنوين ، فإذا أضفته قلت : غلامك ، فقام الضمير المجرور (المضاف إليه) مقام التنوين^(٢) .

وتأكيد الضمير المجرور بالمنفصل غير ممكن ، إذ ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به أولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل في نحو

(١) البيت من البسيط ، مما جهل قائله أيضا ، ومعنى قرئت : جعلت وأخذت . يقال : قرئت تفعل كذا ، أي جعلت تفعله ، والمعنى : هجوك لنا من عجائب الدهر ، فقد كثرت فلا يتعجب منها .

وانظر فيه ابن السيرافي ١٩١/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٤٧ ، وابن يعيش ٧٨/٣ ، ٧٩ ، وشرح الكافية ٣٣٠/١ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ ، والهمع ١٢٠/١ ، ١٣٩/٢ ، والدرر ٩٠/١ ، ١٩٢/٢ ، والأشمونى ١١٥/٣ ، وشواهد التوضيح ٥٥ .

(٢) انظر المقتصد في شرح الايضاح ٩٥٩ .

فمت أنت وزيد ، فلم يبق إلا إعادة الجار سواء أ كان اسماً أم حرفاً^(١) .
ليكون عوضاً عن الفضل .

ثم ذكر سيبويه أنه قد يجوز في الشعر العطف على الضمير المجرور دون
إعادة الجار للضرورة الشعرية ، واستشهد على مجي هذا العطف بينين أولهما
قول الشاعر :

آبك أيه بي أو مصدر البيت .

قال الأعم : « الشاهد في عطف المصدر على المضمّر المجرور دون إعادة
الجار ، وهو من أقبح الضرورة »^(٢) .

والبيت الثاني قوله :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

قال الأعم : « الشاهد فيه عطف الأيام على المضمّر المجرور ، والقول
فيه كالقول في الذي قبله »^(٣) .

(١) لكن لا يعاد الاسمى إلا إذا لم يلبس ، فإن اليبس نحو : جاعنى غلامك
وغلام زيد ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز . نعم يجوز إذا قامت
قرينة تدل على المقصود . والذي ارتضاه الدماميني أن المعطوف الجار والمجرور
على الجار والمجرور ، لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضي ، لئلا
يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عاملة في نحو : المال بينى وبينك ، ومررت
بك وبه ، وكلاهما محذور . حاشية الصبان على الأشموني ١١٤/٣ ، وأنظر شرح
الكافية للرضي ٣٢٠/١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٣٩١/١ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ٣٩٢/١ .

وذهب الكوفيون ، ويوثس ، والأخفش ، وقطرب ، والشاويين ،
وابن مالك ، إلى جواز هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار (١) .
قال ابن مالك في الألفية مشيراً إلى هذا الخلاف :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَظْفٍ عَلِيٍّ ضَمِيرٌ خَفِضَ لِأَزْمَاً قَدْ جُعِلَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمَاً ، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُنْبِتَا

وقد احتج المجيزون بمجيء هذا العطف في التنزيل بلا إعادة للجار ،
قال تعالى : (واتقوا الله تساءلون به والأرحام) (٢) بخفض الأرحام وهي
قراءة حمزة ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ، ومحيي بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ،
والأعمش (٣) ، وقال تعالى : (وبستفتونك في النساء ، قل : الله يفتيكم فيهن
وما يتلى عليكم (٤)) ، فـ (ما) عطف على ضمير « فيهن » ، وقال تعالى :
(لكن الراسخون في العلم منهم وللمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وأنزل من
قبلك وللقيمين الصلاة (٥)) ، فـ « للقيمين » عطف على الكاف في إليك
أو في قبلك ، وقال تعالى : (وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين (٦)) ،
فـ (من) عطف على ضمير لكم ، وقال : (قل : قتال فيه كبير وصدقة
عن سبيل الله وكفر به وللمسجد الحرام (٧)) .

(١) انظر في هذا الخلاف وإدلة الفريقين المسبالة الخامسة والستين في
الانصاف ٤٦٣ وما بعدها .

(٢) النباء : الآية الأولى .

(٣) انظر ٥١٧/٣ ، واتحاف فضلاء البشر ١٨٥ .

(٤) النساء : آية ١٢٧ .

(٥) النساء : آية ١٦٢ .

(٦) الحجر : آية ٢٠ .

(٧) البقرة : آية ٢١٧ .

كما ورد في الحديث الشريف ، كقول النبي ﷺ :

«إنا مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا ..»^(١) ، الحديث.

وورد هذا العطف أيضا في كلام العرب ، كقول بعضهم « وما فيها غيره وفرسه »^(٢) ، وله كثرة ما ورد من هذا العطف في الاختيار دون إعادة الجار فختار رأى المجيزين وعدم قصره على الشعر للضرورة ، ولا حاجة إلى التكلف بتخريج ما ورد على مذهب المانعين كما فعل ابن الأنباري في الإنصاف^(٣) ، كما لا حاجة إلى إنكار قراءة سبعة متواترة - وهي قراءة حمزة - أو تضعيفها كما فعل الفراء والزجاج والجرجاني^(٤) ، أو عدم التسليم بتواتر القراءات السبع كما ذكر الرضوي^(٥) .

(حذف لام الأمر وإبقاء عملها)

قال سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها^(٦) : «واعلم أن هذه اللام»^(٧)

(١) أخرجه البخاري في : ٣٧ - كتاب الاجارة ، ٩ - باب الاجارة الى صلاة العصر .

(٢) انظر شواهد التوضيح ٥٥ ، وقد ضبطه محققه برفع فرسه ، والصواب ما أثبت .

(٣) ٤٦٣ - ٤٧٤ . وقد نقل البغدادى في خزانة الأدب ١٢٤/٥ ما ذكره ابن الأنباري ملخصا ثم علق عليه بقوله : « ولا يخفى ما فى غالبه من التعسف » .

(٤) انظر الخزانة ١٢٧/٥ ، والمقتصد فى شرح الايضاح ٩٦٠ .

(٥) انظر شرح الكافية ٣٢٠/١ .

(٦) الكتاب ٤٠٨/١ - ٤٠٩ .

(٧) يعنى لام الأمر .

قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة ، وقال الشاعر :

(وافر)

محمّدٌ تَفْدِرُ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفَتْ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً (١)

وإنما أراد : لتفد ، وقال متمم بن نويرة :

(طويل)

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَخُمُشِي

لَكَ الْوَيْلُ حُرًّا الْوَجْهَ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى (٢)

أراد : ليبك ، وقال أحيحة بن الجلاح :

(وافر)

فَمَنْ نَالَ الْغِنَى فَلْيَضْطَنْعْهُ مَصْنِعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ (٣)

الشاهد في الأبيات الثلاثة — عند سيبويه — حذف لام الأمر مع إبقاء عملها — وهو الجزم — للضرورة الشعرية ، وأغلب الظن أن البيت الثالث من إضافة اللساخ ، إذ القول بوجود هذه الضرورة فيه تكلف واضح ،

(١) البيت لا يعرف قائله ، ونسبة بعضهم لحسان ، وقيل : للأعشى ، وقيل : لأبي طالب ، والتبالي : الويال وسوء العاقبة . وانظر فيه شرح النحاس لأبيات الكتاب ٢١٠ ، والضرائر لابن عصفور ١٤٩ ، والآلومي ٨٤ ، القيرواني ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، وأصول ابن السراج ١٨٢/٢ ، وابن الشجري ٣٧٥/١ ، وابن يعيش ٣٥/٧ ، ٦٢ ٦٠ ، ٢٤/٩ ، والانصاف ٥٣٠ ، والمغنى ٢٢٤ ، ٦٤١ ، وشرح التصريح ١٩٤/٢ ، والشذور ٢١١ ، والأشمونى ٥/٤ ، وشرح الكافية ٢٥٢/٢ ، ٢٦٨ ، والهمع ٥٥/٢ ، والدرر ٧١/٢ ، والخزانة ١١/٩ ، وهو في الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) البعوضة — هنا — موضع بعينه قتل فيه رجال من قومه ، فحضر على البكاء عليهم ، وأخمشي : أخذشي .

وانظر في البيت النحاس ٢١٠ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٠ ، والآلومي ٨٤ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، وابن الشجري ٣٧٥/١ ، وابن يعيش ٦٢، ٦٠/٧ ، والمغنى ٢٢٥ ، والانصاف ٥٣٢ ، والأصول ١٦٣/٢ ، ١٨١ ، وهو في الكتاب ٤٠٩/١ .

(٣) لم أعتز عليه في غير الكتاب ٤٠٩/١ .

وذلك لأن الفعل « يجهد » مجزوم عطفاً على الفعل السابق عليه للفتن بلام الأمر « فليصطنعه » وهو مندرج معه في سلك الأمر بمقتضى العطف دون حاجة إلى ضرورة ، والذي يدعم هذا الظن أن سيبويه لم يورد التقدير فيه قبل حذف اللام كما فعل في البيتين السابقين عليه ، ولم يذكره الأعلام أو ابن السيرافي أو النحاس في شرح شواهد الكتاب ، وكذا لم أجده مرجعاً فيما أتيح لي الاطلاع عليه^(١) ، وفي خزانة الأذب نقل البغدادى عبارة سيبويه من أول قوله : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر . . . » إلى قوله : « أراد : ليبيك » ، وذكر بعد هذه العبارة كلمة « انتهى » . ثم أخذ في شرح هذه الضرورة ، وذكر آراء العلماء فيها دون أن يشير إلى بيت أحيمحة^(٢) .

وقد أنكر^١ للبرد هذه الضرورة ، فهو لا يميز حذف لام الأمر وإبقاء عملها في شعر أو نثر . قال في اللقضب ٢ / ١٣٠ : « والنحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم ابن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى

يريد : أو ليبيك من بكى ، وقول الآخر :

محمد تعد . . . البيت

(١) وانظر هامش الكتاب بتحقيق هارون ٩/٣ : التعليق رقم (٢) .

(٢) انظر الخزانة بتحقيق هارون ١١/٩ - ١٤ .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضر ، وأضعفها
الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، ولكن بيت متمم
حل على المعنى ، لأنه إذا قال : فاحشى ، فهو في موضع : فلتخمشى ، فمعطف
الثاني على المعنى

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف^(١) ، على أنه في كتاب سيبويه
على ما ذكرت لك ،^(٢) ١ هـ .

والسمع والقياس يؤيدان سيبويه وموافقيه ، فقد وودت أبيات أخر
تتضمن الشاهد نفسه^(٣)

(١) وفي أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١ : « وقال بعضهم : هو خير يراد به .
الدعاء ، وأصله : تفدى نفسك كل نفس ، كما قال : ويرحم الله عبدا قال آمينا ،
وكما جاء في التنزيل (يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين) ، فاحتاج الى حذف
الياء وان كان المراد به الخبر ، كما حذف من التنزيل من (نبغى) في قوله
(ذلك ما كنا نبغ) » ١ هـ .

(٢) قال ابن هشام في مغنى اللبيب ٢٢٥ : « وهذا الذى منعه المبرد في
الشعر أجازته الكسائي في الكلام ، لكن بشرط تقدم (قل) ، وجعل منه (قل
لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) أى ليقيموها ، ووافقه ابن مالك في شرح
الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبرى ، كقوله :
قلت لبواب لديه دارها تأذن فانى حمؤها وجارها
أى : لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة . قال : وليس الحذف
بضرورة لتمكنه من أن يقول : أئذن ، ١ هـ . »

(٣) كقول الشاعر :

تأذن ... البيت

قلت لبواب لديه دارها

عند الجمهور ، وقوله :

فيدن منى تنه الزواجر

من كان لا يزعم أنى شاعر

أى : فليدن ، وقوله :

لصوت أن ينادى داعيان

فقلت : ادعى وأدع فان أندى

أى : ولأدع .

وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٥٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة
للقيروانى ١٢٥ ، والضرائر للكلوسي ٨٤ ، والانصاف ٥٣٠ .

ويبدو أن المبرد لم يطلع عليها ، فلم يذكرها ولم يذكر لها تخريجا يتفق ومذهبه ، على أن ما ذكره بالنسبة لبنته الثاني لا يرد الاستشهاد بالبيت ، إذ عدم معرفة القائل لا ترد الشاهد إذا كان راويه ممن يوثق بروايته كسيبويه قال العلامة البغدادي في خزانة الأدب ١/١٦ : « الشاهد المجهول قائله وتمتته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قيل ، وإلا فلا . ولهذا كانت أبيات سيبويه أصبح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدته ، ونظر فيه وقتش فما طعن أحد من اللتقدمين عليه ، ولا ادعي أنه أتى بشعر منكر ، وقد روى في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ، ولا ردوا حرفا منها » .

وتخرج البيت على أنه دعاء بلفظ الخبر كما ذكر ابن الشجري في أماليه ١ / ٣٧٥ ، وابن هشام في مغنى اللبيب ٢٢٥ ، فرار من ضرورة إلى ضرورة ، إذ الفعل عليه يكون مرفوعا وحذفت الياء اجتزاء عنها بالكسرة كقوله :

فطرت بمنصلي في يعملات دواحي الأيد يخبطن السريحا

والاجتزاء بالكسرة عن الياء ضرورة عند سيبويه كما مر ، فضلا عن أن هذا التخرج لا يطرد في جميع ما سمع مما يندرج تحت الضرورة التي نتحدث عنها وهي حذف لام الأمر وإبقاء عملها ، كقول الشاعر :

فلا تَسْتَطِيلَ رَمْسِي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِّلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ^(١)

(١) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله ، وليس من شواهد سيبويه .
انظر فيه العينى بهامش الخزانة غير المحققة ٤/٤٢٠ ، ومغنى اللبيب ٢٢٤ ،
وشرح شواهد المغنى ٢٠٣ ، والأشمونى ٥/٤ .

قال العيني : « والشاهد في : يكن ، إذ أصله : ليسكن ، فحذفت اللام للضرورة » (١) .

فالفعل المجزوم في هذا البيت صحيح الآخر ، لا ينطبق عليه التخريج المذكور ، وقد حاول الدماميني في شرحه المغنى اللبيب أن يخرج به على مذهب المبرد فكان تخرجه موهولا في التكلف والتعسف . قال : « وكان المبرد - رحمه الله - لم ير مساعا لتخرجه إن كان قد اطاع عليه ، ويمكن أن يخرج على أن يكون الفعل مرفوعا ، أصله (يكون) ، لكنه سكن النون لأجل الإدغام الجائز ، فأبدلها لاما وأدغم ، ثم التقى سا كنان (٢) ، فحذف الأول للضرورة وإن كان إثباته سائغا في السعة من باب التقاء الساكنين على حده » (٣) .

والقياس - أيضا - كالسمع ، يؤيد سيبويه إقيا ذهب إليه ، وقد قلص سيبويه حذف الجازم مع بقاء عمله على حذف الجار وبقاء عمله في الضرورة الشعرية .

فالجازم كالجار كل منهما مختص بنوع من أنواع الكلمة وعامل فيه ، فكما أن الجار قد يحذف ويبقى عمله للضرورة الشعرية فكذلك الجازم . قال سيبويه في الكتاب ٤٠٩/١ :

(١) العيني بهامش الأشموني ٥/٤ .
(٢) الواو واللام الأولى المبدلة من النون .
(٣) تحفة الغريب للدماميني ٥٦٩/١ ، وانظر حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٣٢٢/١ .

« والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب ،
وليس للفعل في الجر نصيب ، فن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار
وقد أضمره الشاعر ، شبهه بإضمارهم (رَبِّ) ، وواو القسم في كلام
بعضهم » ١ .

بل إن إضمار الجار أشد من إضمار الجازم ، إذ الجار والمجرور كالسكلمة
الواحدة ، بدليل وقوعهما موقع للفرد فيقعا نخباً ، وصفة ، وحالا ، وليس
كذلك الجازم والمجزوم ، ولذا قال سيبويه : « وليس كل جار يضم ، لأن
المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد » (١) .

فإذا كان للشاعر أن يضم الجار مع بقاء عمله - وهو كالجزم من المجرور -
للضرورة ، جاز له من باب أولى أن يضم الجازم مع بقاء عمله للضرورة أيضا ،
وإن كانت الضرورة مع كليهما قبيحة أو شاذة (٢) .

ومنهم من يرى أن إضمار الجازم أقبح من إضمار الجار ، ومن هؤلاء الأعلام
الشتى . قال شارحا الشاهد في قوله : محمد تفد نفسك البيت :
« الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله : لتفد ، وللعنى لتفد نفسك ، وهذا
من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضم ،
وقد قيل : هو مرفوع حذفت لامة ضرورة واكتفى بالكسرة منها ، وهذا
أسهل في الضرورة وأقرب » (٣) ١ . وهكذا يؤيد الأعلام أبا العباس للمبرد
مع ما في رأى المبرد من ضعف كما بينا .

(١) الكتاب ٢٩٤/١ .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢٣٣/٢ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ٤٠٩/١ .

(حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط)

قال سيبويه في الكتاب ٤٣١/١ - ٤٣٦ : « وسألته عن قوله : إن تأتي أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبل أن : أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ ، والفاء و (إذا) لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما ، فسكرهوا أن يكون هذا جواباً ، حيث لم يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطراً ، يشبهه بما يتكلم به من الفعل . قال حسان بن ثابت ^(١) : (بسيط)

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالْشَرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ

وقال الأسيدي : (طويل)

بَنِي تُعَلِّ لَا تَتَكَبَّرُوا الْعَنْزَ شَرِّهَا

بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ ^(٢) ، اهـ

(١) ونسبه بعضهم لعبد الرحمن بن حسان ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري ، ورواه بعضهم بلفظ « مثلان » بدل « ميان » ، وروى الأصمعي صدره بلفظ : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وانظر فيه شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه ١١٤/٢ ، والنحاس ٢٢١ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، والألويسي ٦٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، والخصائص ٢٨/٢ ، والمحجب ١٩٣/١ ، وابن يعيش ٢/٩ ، ٣ ، ومغنى اللبيب ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧ ، وشرح التصريح ٢٥٠/٢ ، والأشمونى ٢٠/٤ ، والنوادر ٢٠٧ ، وشرح الكافية ٢٥٦/٢ ، ٢٦٣ ، والخزانة ٤٩/٩ ، ٧٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٨٤/١ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ .

وهو في الكتاب ٤٣٥/١ ، ٤٥٨ .

(٢) ثعل : حى من طيء ، ونكع : منع .

وانظر في البيت المحتجب ١٢٢/١ ، ١٩٣ ، والأشمونى ٢١/٤ ، وشرح النحاس لأبيات سيبويه ٢٢٢ ، واللسان (نكع) م ٣ ص ٧١٨ .

الشاهد في البيتين حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط للضرورة ،
فالشاعر الأول أراد : فالفاء يشكرها ، إذ الجملة الاسمية يجب اقترانها بالفاء
عند وقوعها جوابا للشرط ، لعدم صحة وقوعها شرطا^(١) ، فاضطر الشاعر
إلى حذف الفاء .

وفي البيت الثاني أراد الشاعر : من ينكم العنز فهو ظالم ، فالجواب
جملة اسمية كسابقه ، واضطر الشاعر إلى حذف الفاء لئلا يبدأ .

وكون حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط مخصوصا بالضرورة مذهب
الخليل وسيبويه ، وعن أبي الحسن الأخفش وبعض نحاة بغداد أن هذا
الحذف واقع في النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى (وما أصابكم من مصيبة
بما كسبت أيديكم)^(٢) في قراءة نافع وابن عامر من السبعة ، وأبي جعفر
يزيد بن القعقاع من العشرة^(٣) ، وقوله تعالى (كُتِبَ عليكم إذا حضر أحدكم
الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف)^(٤) .

ورد بأن (ما) في الآية الأولى موصولة لا شرطية ، وأن (الوصية)
في الآية الثانية نائب عن فاعل (كُتِبَ) و (للوالدين) متعلق بها لا خبر ،
والجواب محذوف ، أي : فليوص^(٥) .

(١) قال ابن مالك :

وأقرن بفاحتما جوابا لوجعل شرطا لان أو غيرها لم ينجعل
وتخلف الفاء (إذا) المفاجأة كان تجدد اذا لنا مكافاه

وانظر شرح الأشموني ١٩/٤ - ٢٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ - ٢٥١ .

(٢) سورة الشورى . الآية ٣٠ .

(٣) قراءة الجمهور (فيما كسبت أيديكم) وما الأولى على هذه القراءة
شرطية ، أو موصولة اقترن خبرها بالفاء لشبهها بالشرط . انظر مغنى اللبيب
١٦٥ ، وانظر البحر ٥١٨/٧ ، واتحاف فضلاء البشر ٣٨٣ ، والمهذب في القراءات
العشر ٢١٣/٢ .

(٤) سورة البقرة . الآية ١٨٠ .

(٥) انظر البحر المحيط ٥١٨/٧ ، ومغنى اللبيب ٩٨ .

وجوز ابن مالك هذا الحذف في النثر بقلة ، وقال : « ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضيق ، بل هو في غير الشعر قليل ، وهو فيه كثير »^(١) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إنك إن تركت ولدك أغنيا ، خير من أن تتركهم عالة »^(٢) ، أي : فهو خير ، وقوله صلى الله عليه وسلم في شأن اللقطة : « فإن جاء صاحبها ، وإلا استمنع بها »^(٣) ، أي فإن جاء صاحبها أخذها^(٤) ، وإلا يجيء فاستمنع بها ، وقوله صلى الله عليه وسلم لهلal بن أمية : « البينة وإلا حدة في ظرك »^(٥) ، أي : أحضر البينة ، وإلا تحضرها فجزاؤك حد في ظرك .

ونقل عن اللبرد في هذا الحذف قولان ، أحدهما يمنع حذفها مطلقا في شعر أو نثر ، والآخر يجوز حذفها للضرورة كما هو مذهب سيبويه ، ففي معنى اللبيب لابن هشام ١٦٥ : « وعن المبرد أنه منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية^(٦) : من يفعل الخير فالرحمن يشكره » .

(١) شواهد التوضيح ١٣٤ .

(٢) أخرجه البخاري في : ٨٥ - كتاب الفرائض ، ٦ - باب ميراث البنات .

(٣) أخرجه البخاري في : ٤٥ - كتاب اللقطة ، ١٠ - باب هل يأخذ

اللقطة ولا يدعها تضيق حتى لا يأخذها من لا يستحق .

(٤) أو : فإن جاء صاحبها فادفعها إليه ، كما قدر ذلك الدماميني . انظر

حاشية الدسوقي على معنى اللبيب ٢٤١/١ .

(٥) أخرجه البخاري في : ٦٥ - كتاب التفسير ، ٢٤ - سورة النور ،

٣ - باب قوله (ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالآلة أنه لمن

الكاذبين) .

(٦) أي في البيت السابق المنسوب لحسان ، وهو قوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها . . . البيت .

وذكر مثل ذلك الشيخ خالد في شرح التصريح ٢ / ٢٥٠، والعيني بهامش
الاشموني ٤ / ٢٠، ونقله السيوطي عن أبي حيان في الجمع ٢ / ٦٠.

ويبدو أن ما ذكره هؤلاء النحاة منقول عما قاله أبو الحسن علي بن سليمان
لللقب بالأخفش الصغير فيما كتبه على نواثر أبي زيد، قال :

« وأنشد سيديويه لعبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أراد : فله يشكرها ، فحذف الفاء لما اضطر . وأخبرنا أبو العباس عن
اللازني عن الأصمعي أنه أنشدهم :

« من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

قال : فسألته عن الرواية الأولى ، فذكر أن النحويين صنعوها ، ولهذا
نظائر ليس هذا موضع شرحها^(١) اهـ .

والذي في المقتضب للبرد ٢ / ٧٠ : « وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ، لأن التقديم فيه لا يصلح ،
وقال في الباب نفسه قبل هذه العبارة بقليل : « ولو اضطر شاعر فحذف الفاء
وهو يريد بها الجاز »^(٢) .

(١) النوادر في اللغة ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) المقتضب ٢ / ٦٩ .

فالحق أن للمبرد موافق لسيبويه على جواز حذف الفاء هنا للضرورة كما جاء في المقتضب ، وأن صاحب ادعاء تغيير رواية البيت للنسوب لحسان أو لغيره إنما هو الأصمعي^(١) ، وليس المبرد كما يظهر لنا من رواية الأخفش الصغير السابقة ، وقد صرح بذلك الأعلام فقال : « وزعم الأصمعي أن النحويين غيره ، وأن الرواية :

« من يفعل الخير فالرحمن يشكره » (٢) »

وليس فيما رواه الأخفش الصغير ما يقطع بموافقة أبي العباس للمبرد على دعوى الأصمعي تغيير الرواية ، في حين أن ماورد في المقتضب قاطع بموافقة رأي سيبويه ، وذكر أبو الحسن الأشموني أن المبرد أجاز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط في الاختيار ، وهذا سهو من الأشموني ، فلم ينقل عن المبرد سوى الرأيين اللذين ذكرناهما آنفاً ، وفي ضوءهما نرى أن ما ذكره الأشموني أبعد ما يكون عن المبرد وإنما هو للأخفش كما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ١٦٥ (مبحث الفاء) وقد رده في مبحث (إذا) ٩٨ .

والذي يطمئن إليه البحث من كل ما تقدم من الآراء ما ذهب إليه ابن مالك من كون حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط كثيراً في الشعر قليلاً في الاختيار ، اعتماداً على ما ورد منه في الحديث الصحيح :

(١) قال العلامة البغدادي في خزنة الأدب ٥٠/٩ : « وهذا مردود ، لأنه طعن في الرواة العدول » .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٤٣٥/١ .

(حذف ضمير الشأن من « إن » وأخواتها)

قال سيديويه في الكتاب ١ / ٤٣٨ - ٤٣٩ : « هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي (وذلك قولك : إن من يأتي آتية ، وكان من يأتي آتية ، وليس من يأتي آتية .

وإنما أذهبت الجزاء من ههنا لأنك أعلمت (كان) و (إن) ، ولم يسغ لك أن تدع (كان) وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء ، فلما أعلمت ههنا الجزاء ولم يكن من مواضعه . ألا ترى أنك لو جئت بـ « إن » متى تريد : إن ، إن ، وإن متى ، كان محالا ، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي له أن يكون ههنا بمن وما وأي ، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت ، فمن ذلك قولك : إنه من يأتي آتية ، وقال عز وجل (إنه من يأتي آتية مجرما فإن له)^(١) ، وكنت من يأتي آتية ، وتقول : كان من يأتي آتية ، وليس من يأتي آتية ، إذا أضمرت الاسم في (كان) أو في (ليس) ، لأنه حينئذ بمنزلة لست وكنت ، فإن لم تضمنر فالكلام على ما ذكرنا .

وقد جاء في الشعر : إن من يأتي آتية قال الأعشى : (خفيف)

إن من لام في بنت حسا ن أله وأعصيه في الخطوب^(٢)

(١) سورة طه . الآية ٧٤ .

(٢) البيت في ابن السيرافي ٩٥/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٧٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٠ ، والألومي ٧٥ ، وابن الشجري ٢٩٥/١ ، والانصاف ١٨٠ ، ومنى اللبيب ٦٠٥ وشرح الكافية ٢٩/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٦٢ ، والخزانة ٤٢٠/٥ ، ٧٥/٩ ، ٤٤٨/١٠ ، والديوان ٣٨ ، وهو في الكتاب ٤٣٩/١ .

وقال أمية بن أبي الصلت :

ولكن مَنْ لا يَلْقَ أَمْراً يَنْوِبُهُ بِعُدَّتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ^(١)
وزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الماء وأراد : إنه ، ولكنّه
كما قال الراعي :

فلو أنْ حقَّ اليومَ منكم إقامةٌ وإن كان مَرَحٌ قد مضى فتسرعاً^(٢)
أراد : « فلو أنه حق اليوم ، ولو لم يرد الماء كان الكلام محالاً » اهـ .
ومجمل النص المذکور أن « مَنْ » و « مَا » و « أَيْتاً » يجب جعلها
موصولة لا شرطية إذا وقعت بعد (كان) وأخواتها ، و (إن) وأخواتها
وذلك لأن هذه النواسخ لا تعلق عن العمل ، ولا يجوز إعمالها في أسماء الشرط ،
لأن اسم الشرط لا يعمل فيه متقدم عليه سوى الجار وشرط أن يكون
معمولاً لفعل الشرط^(٣) . نحو : كُتِبَ ما تقرأ تستفد ، وبمن ثِقْ أُنق ،
وفي أي وقت تأتينا نكرمك .

فإن شغلت النواسخ المذكورة جازيت بالأسماء الثلاثة ، ويجوز أن تقول
كان من يأت به يعطه ، وإيس من يأت به يحببه ، فتجعل اسم كان وليس ضمير
الشان محذوفاً وتجازى بمن لأنك شغلت الناسخ عنه ، ولا يجوز ذلك^(٤) في

(١) البيت في ضرائر ابن عصفور ١٧٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة
٢٣٠ ، والألوسي ٧٥ ، وابن الشجري ٢٩٥/١ ، والانصاف ١٨١ ، والمغنى ٢٩٢ ،
وديوان الشاعر ٤٦ . وهو في الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) لو : للتمنى . يتمنى أن تتحقق اقامتهم وإن كان مراحهم أي ثقلهم
ومتاعهم قد سار قبلهم وتسرع . وانظر فيه ابن السيرافي ٤٧/٢ ، والنحاس ٢٢٣ ،
وابن عصفور ١٧٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣١ ، والألوسي ٧٦ ،
والانصاف ١٨٠ .

وهو في الكتاب ٤٣٩/١ .

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٧٨ .

(٤) أي جعل الشاغل ضمير الشان محذوفاً .

إن (وأخواتها) إلا في الضرورة الشعرية ، إذ لا يجوز حذف ضمير الشأن من (إن) وأخواتها إلا في الشعر اعتماداً على الضرورة الشعرية .

قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ١٧٩ مشيراً إلى حكم حذف هذا الضمير من (إن) وأخواتها وعلة هذا الحكم : « فحذف هذا الضمير يحسن في الشعر ويقبح في الكلام ، إلا أن يؤدي حذفه إلى أن تكون (إن) وأخواتها داخلة على فعل^(١) ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام والشعر ، لأنها حروف طالبة للأسماء ، فاستقبحوا لذلك مباشرتها للأفعال^(٢) .

وإنما قبح حذفه في الكلام وإن لم يؤد الحذف إلى مباشرة (إن) وأخواتها للأفعال ، لأنه مفسر بالجملة التي بعده ، فأشبهت الجملة - وإن كانت في الخبر - الجملة الواقعة صفة في نحو قولك : رأيت رجلاً يحبه صرو ، والجملة الواقعة صفة يقبح حذف موصوفها وإبقاؤها ، فكذلك أيضاً يقبح حذف ضمير الشأن والقصة وإبقاء الجملة المفسرة له . وأيضاً يستعمل (للتفخيم والتهويل)^(٣) والحذف مناقض لذلك ، اهـ

ويضاف إلى العلتين اللتين ذكرهما ابن عصفور لقبح حذفه في الكلام علة ثالثة ، وهي عدم الدليل عليه ، إذ الجملة الواقعة خبراً عنه ليس فيها ضمير رابط ، ولا يحذف للبتداء ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه ، وإنما جاز حذفه في الشعر مع إن وأخواتها اعتماداً على الضرورة الشعرية ، ولأنه

(١) كالشاهد الثالث : فلو أن حق البيت .

(٢) وانظر شرح الكافية للرضي ٣٦٢/٢ .

(٣) زيادة منى يستقيم بها المعنى ، لم يذكرها محققه .

صار بالنصب في صورة الفضلات ، بالإضافة إلى دلالة الكلام عليه ، ففي
الشاهدين الأول والثاني من أبيات الكتاب الثلاثة كان المجازاة بمن دليلا
على أن اسم (إن) ضمير الشأن محذوفا ، إذ لا تعمل التواسخ في كام المجازاة
وفي الشاهد الثالث كان مجيء الفعل بعد (إن) دليلا على أن اسمها ضمير
الشأن محذوفا لاختصاص (إن) وأخواتها بالدخول على الجملة الاسمية^(١).

(حذف للبند بعد « لكن »)

(لكن) المحففة عند سيبويه تشبه الفعل ، لأن معناها : استدراك ،
فلا يجوز دخولها على الفعل ، ولهذا قال في الكتاب ١ / ٤٤٢ :

« قال طرفه : (طويل)

ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يستترفد القوم أرفد^(٢)
كأنه قال : أنا ، ا هـ .

أي أن الشاعر أراد : ولكن أنا ، فاضطر إلى حذف البند ، وقد وجه
النحاة ما ذكره سيبويه بما تقدم من شبه « لكن » بالفعل وعدم جواز
دخولها على الفعل وبيان كونها داخلة على الفعل أن « متى » منصوبة بفعل
يشترط ، فالفعل مقدم عليها في الرتبة .

(١) وانظر شرح الكافية ٢٨/٢ .

(٢) لست بحلال : لست بذى حلول ، والتلاع : جمع تلعة ، بفتح التاء
وسكون اللام ، وهو مجرى الماء من رعوس الجبال إلى الأودية . يستترفد : يطلب
الرفد أي العون . يريد أنه ليس ممن يستترون في التلاع مخافة الضيف أو غدر
الأعداء ، وإنما هو كريم مقدم ، يعين القوم إذا استعانوا به في قرى الضيف أو
قتال الأعداء . وانظر في البيت المغنى ٦٠٦ ، وشرح الكافية ٣٥٩/٢ ،
والخزانة ٦٦/٩ .

قال الأعمى : « الشاهد فيه حذف للبند بعد (لكن) ضرورة ، والمجازاة
بمق بعدها ، والتقدير : ولكن أنا متى أسترقد أرفد » (١) .

وقال ابن هشام في معنى اللبيب ٦٠٦ : « ورده الفارسي بأن للشبه بالفعل
هو (لكن) للشدة لا الخفة ، ولهذا لم تعمل الخفة لعدم اختصاصها
بالأسماء ، وقيل : إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ، لأنها
حينئذ تخلص معناها وتخرج عن العطف » (٢) أ هـ

ولا حجة فيما ذكر الفارسي ، إذ يمكن القول بأن المشددة مشبهة بالفعل
لفظاً ، لبنائها على الفتح كالماضى ، ومعنى لأنها بمعنى استدركت ، وأما الخفة
فهي مشبهة بالفعل في المعنى ، وحينئذ يكون سيبويه قد اكتفى بالشبه
للمعنى ، ولا سيما أنها في البيت مسبوقة بالواو التي أخرجتها عن العطف ،
فخلصت معنى الاستدراك (٣) .

(حذف « رب » وإبقاء عملها)

تحذف « رُب » ويبقى عملها - وهو الجر - قياساً بشرطين :
أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر خاصة .

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٤٤٢/١ .

(٢) ذكر البغدادى فى الخزانة ٦٧/٩ أن ما ذكره الفارسي فى (التذكرة
القصرية) على خلاف ما نقله عنه ابن هشام ، ونصه : « قال سيبويه فى قوله :
« ولكن متى يسترقد القوم أرفد » : تقديره : لكن أنا ان . قيل : هلا لم يحتج الى
هذا الضمير لأن لكن انما تشبه الفعل اذا كانت ثقيلة ، فاذا خفت زال عنها شبه
الفعل ، واذا كان كذلك صلحت للجملتين ، واذا صلحت لهما لم تحتج الى ضمير ؟
قيل : لكن لما فيها من معنى الاستدراك لم يزل عنها معنى الفعل ، فاحتج الى
الضمير فيها . وهذا عندى انما يجب اذا دخل حرف العطف عليه ، نحو : ولكن ،
التي فى البيت ، لأن حرف العطف اذا دخل عليها خلصت معناها وخرجت من
العطف ، واذا لم يدخل عليها حرف العطف كانت للعطف ، فلم يحتج فى وقوع
الجزء بعدها الى اضمار ، كما لا يحتج فى حروف العطف الى ذلك » أ هـ .

(٣) انظر حاشية الدسوقي على معنى اللبيب ٣١٢/٢ ، والصبان على

الأشمونى ٢٩٤/٢ .

تَوَالِثْنِي : لَنْ شَكُونُ بَعْدَ الْوَاوِ ، أَوْ الْفَاءِ ، أَوْ بِلِ ، وَالْحَذْفُ بَعْدَ الْوَاوِ كَثِيرٌ شَائِعٌ ، وَبَعْدَ الْفَاءِ قَلِيلٌ ، وَبَعْدَ (بِلِ) أَقْلُ (١).

وَشَوَاهِدُ الْكِتَابِ عَلَى هَذِهِ الْفُرُوقِ اقْتَصَرْتُ عَلَى حَذْفِ « رَبِّ » بَعْدَ الْوَاوِ ، قَالَ سَيْبَوِيه : « وَلَيْسَ كُلُّ جَارٍ يَضُمُّ ، لِأَنَّ الْجُرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ ، فَصَارَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَنُثِمَ قَبْحُ ، وَلَسْكَتُهُمْ قَدْ يَضْمُرُونَهُ وَيَحْذِفُونَهُ فِيمَا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ إِلَى تَخْفِيفِ مَا أَكْثَرُوا اسْتِعْمَالَهُ أَجُوجٌ وَقَالَ الْعَنْبَرِيُّ : (طَوِيلٌ)

وَجَدَاءٌ مَا يَرْجَى بِهَا ذُو قَرَابَةٍ لِعَطْفٍ ، وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ رَيْبُهَا (٢)
وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ : (طَوِيلٌ)

وَمِثْلَكَ بِكَرًّا قَدْ طَرَقَتْ وَثِيْبًا فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلِ (٣)

(١) انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ، والهمع ٣٦/٢ ، والتصريح ٢٢/٢ .

(٢) الجداء : الفلاة اليابسة التى لاماء بها ، والسماة : الصيادون ، جمع سام وهو الذى يسمو لصيد الوحش فى سموم الحر عند كنوسها أى استتارها واختفائها بالشجر ونحوه ، والريب : ما تريب (اجتمع) من الوحش فى الفلاة ، أى أنها فلاة لا وحش بها فيخشى القانص ، أو بها وحش لا يخاف القانص لبعدها عن العمران واخافتها وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات الكتاب ١٧٠ ، واللسان (جدد) المجلد الأول ص ٤١٤ ، و (سما) المجلد الثانى ص ٢١٢ ، وهو فى الكتاب ٢٩٤/١ ، ١٤٤/٢ .

(٣) طرقتها : أتيتها ليلا ، والتمايم : جمع تميمة ، وهى ما يعلق فى عنق الصبيان لدفع العين ، والمغيل : الذى تؤتى أمه وهى ترضعه ، ورواية كثير من المراجع ومنها ديوان الشاعر ص ١٤٧ من كتاب العقد الثمين بلفظ :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمائم محول والمحول الصبى اذا تم له حول ، وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء فى الرجال ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ٣٠٣/١ ، والنحاس ١٧١ ، والألوسى ١٢٣ ، والمغنى ١٣٦ ، ١٦١ ، والأشمونى ٢٣٢/٢ ، والتصريح ٢٢/٢ ، والهمع ٣٦/٢ ، الدرر ٣٨/٢ ، وهو فى الكتاب ٢٩٤/١ .

أى : رب مثلك ^(١) ١ هـ .

الشاهد في البيت الأول قوله : « وجداء » حيث أضر « رب » بعد الواو ^(٢) وأبقى عملها وهو الجر ، والشاهد في البيت الثانى خفض « مثلك » على إضمار « رب » كذلك .

ومن شواهد سيبويه على إضمار « رب » وإبقاء عملها أيضاً قول الراجز

وَبَلَدٍ تَحْسِبُهُ مَكْسُوحًا ^(٣)

وكون الجر رب مضمرة لا بالواو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، والواو عندهم عاطفة ، فإن لم تكن في أول القصيدة ^(٤) فكونها للعطف ظاهر ، وإن كانت في أولها قدر للعطف عليه ^(٥) .

(١) الكتاب ٢٩٤/١ - وأخرت الحديث عن هذه الضرورة الى هذا الموضع على الرغم من ورودها فى الكتاب سابقة لبعض ما تقدم من الضرائر ، لأتحدث بعدها مباشرة عن ضرورة حذف جواب رب التى وردت متأخرة عما تقدم .

(٢) ومن اضمار « رب » بعد الفاء قول ربيعة الضبى :

فان أهلك فذى حنق لظاه على تكاد تلتهب التهابا

أى : فرب ذى حنق ، ومن اضمارها بعد « بل » قول رؤبة :

بل بلد ذى صعدو أصباب

أى : بل رب بلد ، ومن اضمارها دون الأحرف الثلاثة قول جميل :

رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وهو شاذ فى الشعر كما ذكر النحاة . وانظر خزانة الأدب ٢٠/١٠ - ٣٣ .

(٣) مما جهل قائله ، والمكسوح : المكسوس ، وهو فى الكتاب ٤٦٥/١ ،

وانظر فيه الخزانة ٢٦/١٠ .

(٤) كقول الشنفرى فى أواخر لا ميته المشهورة :

وليلة نحس يصطلى القوس ريبها وأقطعه اللاتى بها يتنبل

وانظر الخزانة ٣٤/١٠ - ٤٠ .

(٥) كما قدر فى قول رؤبة : « وقاتم الأعماق خاوى المخترق » : رب هول

أقدمت عليه وقاتم الأعماق ، وهو تعسف - انظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ .

(١٢ - سيبويه)

ويرى الكوفيون والمبرد أن الواو كانت عاطفة ثم صارت قائمة مقام
« رب » جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى « رب » ، ومع ذلك لا يجوز دخول
حرف العطف عليها مراعاة لأصلها (١) .

(حذف جواب « رُبُّ »)

قال سيبويه في الكتاب ١/٤٥٣ - ٤٥٤ : وزعم (٢) أنه قد وجد في أشعار
العرب « رُبُّ » لا جواب لها . من ذلك قول الشماخ (طويل)

وَدَوِيَّةٌ قَفَرٌ تَمْشِي نَعَامُهَا

كمشي النصارى في خفاف الأرندج (٣)

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجي فيها جواب لربُّ لعلم المخاطب
أنه يريد : قطعها ، أو ما هو في هذا للمعنى ١ هـ .

الشاهد في البيت حذف جواب « رب » للضرورة (٤) اعتماداً على علم
المخاطب به ، والتقدير : رُبُّ دَوِيَّةٍ قطعت ، ونحو ذلك .

(١) انظر شرح الكافية ٢/٣٣٣ - ٣٣٤ ، والأشمونى ٢/٢٣٣ .

(٢) أى الخليل .

(٣) الدوية - بتشديد الواو والياء - الصحراء ، ومعنى : تمشي : تكثر
التمشي . شبه أسواق النعام فى سوادها بخفاف الأرندج وهو الجلد الأسود ، وخص
النصارى لأنهم معروفون بلباسها .

وانظر فى البيت شرح النحاس لأبيات الكتاب ٢٢٩ ، وما يجوز للشاعر فى
الضرورة ٢٣١ ، والهمع ٢/٢٨ ، والدرر ٢/٢١ ، واللسان (دوا) المجلد الأول
ص ١٠٤٠ ، و (ردج) م ١١ ص ١١٤٩ ، وديوان الشاعر ١١ .

(٤) وفى البيت الضرورة السابقة أيضا ، وهى حذف رب وإبقاء عملها .

وذكر الأعم أن بغض النحاة قد رد على سيبويه هذا الاستشهاد زاعماً
أن بعد هذا البيت :

قطعتُ إلى معروفها مُنكراتها وقد خَبَّ آلُ الأعمز للتوهج

ثم قال مدافعاً عن رأى سيبويه : « والخجة له أنه لم يرو ما بعده ،
أو أخذ البيت مفرداً عن رواه له من العرب ، مع إجماع النحويين على جواز
الحذف في مثل هذا ، كما قال عز وجل (ولو أن قرآنا سیرت به الجبال ^(١))
فلم يأت لو بجواب ، وللعنى : لكان هذا القرآن ^(٢) ١ هـ .

وقد استشهد السيوطي في الجمع ٢٨/٢ بهذا البيت على ندرة حذف جواب.
« رب » عند الخليل وسيبويه ، لكنه ذكر أن لكدة الأصبهاني يرى أن
هذا الحذف لحن ممنوع ، وأن ماورد من ذلك مصنوع ، ولذلك قال العلامة
الشنقيطي في الدرر اللوامع ١٢/٢ . « وبخلاف لكدة في منع الحذف الذي
تقدم يبطل الإجماع الذي ادعاه الأعم ١ هـ .

(حذف « ما » الزائدة بين الكاف

ومحرورها المؤول من « أن » ومعمولها)

قال سيبويه في الكتاب ٤٧٠/١ : وسألته عن قوله : كما أنه لا يعلم
فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك ههنا ، فزعم أن العاملة في (أن)
الكاف ، و (ما) لغو ، إلا أن (ما) لا تحذف منها كراهية أن يجيء لفظها

(١) سورة الرعد . الآية ٣١ .

(٢) هامش الكتاب بولاق ٤٥٤/١ .

مثل لفظ (كَأَنَّ) ، يعنى أن « ما » تزداد لزوما بين الكاف ومجرورها إذا كان المجرور بالكاف مصدراً مؤولاً من « أن » ومعمولها ، إذ لو لم تزد « ما » لدخلت الكاف على « أن » فيجىء لفظها كلفظ « كَأَنَّ » التى هي حرف تشبيه ونصب ، فيلتبس اللفظان .

ثم قال : « وإن جاءت (ما) مسقطاً من الكاف فى الشعر جاز ، كما قال النابغة الجعدي :

قُرومٍ تَسَامَى عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ
كَأَنَّ يُؤْخَذُ لِلرَّءِىِّ الْكَرِيمِ فَيُقْتَلُ (١) »

وقد اشتمل بيت النابغة على ضرورتين : حذف « ما » الزائدة بين الكاف ومجرورها للمؤول ، والتقدير : كأنه يؤخذ ، ونصب الفعل « يقتل » للمقترن بالفاء بعد الخبر للثبوت ، إذ لم يسبق بنى أو طلب ، وقد أورده سيبويه هنا شاهداً على الضرورة الأولى (٢) .

وذكر الأعلام أن سيبويه قد خولف فى التقدير للذكور ، وجعلت « أن » فى البيت - الناصبة للفعل ، ونصب « يؤخذ » بعدها ، وجعلت الكاف

(١) القروم : جمع قرم بفتح فسكون ، وهو الفحل من الابل . شبه السادات بالفحول من الابل . عند باب : يريد باب الملك ، وتسامى : يفخر بعضهم على على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته ، وقوله : دفاعه . الخ : يريد الدفع عن الدخول فيه والوصول الى ما وراءه ، وهو حضرة الملك ، كأخذ الرجل الكريم وقتله . وانتظر فى البيت ابن السيرافى ١٥٣/٢ - ١٥٤ ، وديوان الشاعر ١٣١ . وهو فى الكتاب ٤٧٠/١ .

(٢) قال ابن السيرافى : « الشاهد فيه على أنه جعل كأن مخففة من كان . أراد : كأنه يؤخذ المرء الكريم فيقتل . ويؤخذ مرفوع ، وقوله : فيقتل منصوب . لضرورة الشعر » ١ هـ .

وعبارة ابن السيرافى تخالف ظاهر عبارة سيبويه .

جارة للمصدر للؤول من « أن » والفعل ، واستدل صاحب هذا القول بقوله « فيقتلا » بالنصب عطفا على « يؤخذ » ، والتقدير : كأخذ للره الكريم وقتله .

وقال الأعلم : « وكلا القولين منهما خارج ، والآخر منهما أقرب وأسهل ^(١) » .

والحق أن سيبويه مصيب في تقديره ، وليس فيما ذكر خروج كما ادعى الأعلم ، وذلك لأن الراوية - وسيبويه عدل ثقة - برفع الفعل « يؤخذ » ، مما يدل على أن « كَأَنَّ » ليست مركبة من الكاف الجارة و « أن » الناصبة للفعل كما زعم مخالفه ، فلم يبق إلا أن تكون مخففة من « كَأَنَّ » ، أو مركبة من الكاف « وَأَنَّ » المخففة ، ولو كانت مخففة من « كَأَنَّ » لفصل بينها وبين الفعل بقدر أو « لم ^(٢) » ، إذ لم تأت مخففة من « كَأَنَّ » داخلة على الجملة الفعلية بدون فاصل في شعر أو نثر ، فلم يبق إلا ما ذكره سيبويه وإن ترتب عليه وقوع ضرورتين في البيت على النحو الذي سبق بيانه .

أما قول مخالف سيبويه فباطل من أساسه ، على الرغم من عدم وقوع ضرورة ما في البيت على تقديره ، لأنه مبني على أساس الطعن في رواية سيبويه ، دون دليل سوى نصب الفعل للمقترن بالغاء بعد الخبر للموجب ، وليس بدليل لكثرة مجيئه كذلك للضرورة وسيأتي بيانه بالتفصيل إن شاء الله تعالى في ضرائر الإبدال .

(١) هامش الكتاب ط بولاق ٤٧٠/١ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦٠/٢ ، والأشمونى ٢٩٤/١ .

(حذف همزة الاستفهام)

قال سيديويه في الكتاب ٤٨٤/١ : «وزعم الخليل أن قول الأخطل : (كامل)

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالاً^(١)

كقولاك : إنها لإبل أم شاء .. » .

يعنى أن الخليل يرى أن « أم » في البيت منقطعة كائثال للذكور لوقوعها
بعد الخبر مثله .

ثم قال : « ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الالف .
قال التميمي (الأسود بن يعفر) :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا

شَعِيتُ ابْنَ سَهْمٍ أَمْ شَعِيتُ ابْنَ مَنَقَرٍ^(٢)

(١) البيت مطلع قصيدة للأخطل هجاءها جريرا ، وواسط : موضع بالموصل ،
والغلس بفتح تين ظلمة آخر الليل ، والرباب : اسم امرأة ، والخيال : ما يراه في
النوم كأنه شخصها .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٧٨/٢ ، والنحاس ٢٣٧ ، والألوسي ١٠٨ ،
والمقتضب ٢٩٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٤٥ ، والتصريح ١٤٤/٢ ، وشرح الكافية
٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٣١/١١ ، وديوان الشاعر ٤١ .

(٢) البيت من الطويل ، وشعيت حتى من تميم من بنى منقر ، وسهم حتى من
قيس ، والمعنى ما أدري : أشعيت من بنى سهم أم هم من بنى منقر ، والمراد
هجاؤهم بأنهم لم يستقروا على أب ينسبون إليه . وانظر في البيت ضرائر ابن
عصفور ١٥٩ ، والألوسي ١٠٧ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، والمغنى
٤١ ، والتصريح ١٤٣/٢ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والحرر ١٧٥/٢ ، والأشمونى
١٠١/٣ ، ١٠٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٢٧/١١ ، وهو في
الكتاب ٤٨٥/١ .

وقال عمر بن أبي ربيعة : (طويل)

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رَمَيْنَ الجمرَ أم بِشَمَانٍ اه^(١) ،

أى أن « أم » فى بيت الأخطل السابق يجوز فيها أن تكون متصلة أيضا بمعادلة همزة الاستفهام المحذوفة للضرورة ، ويكون التقدير : أ كذبتك عينك أم رأيت إلخ ، ومن حذف همزة الاستفهام للضرورة كذلك بينا الأسود وابن أبي ربيعة ، فالتقدير فى بيت الأسود : أشعث ابن سهم أم شعيث ابن منقر . قال الأعمى : « الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة أم عليها ، ولا يكون هذا إلا على تقدير الألف ، لأن قوله : ما أدري ، يقتضى وقوع الألف وأم مساوية لها ، كما نقول : ما أدري : أزيد فى الدار أم عمرو اه^(٢) .

وقال ابن هشام فى معنى اللبيب ٤٢ : « الأصل : أُشْعَيْثٌ ، بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره^(٣) ، فحذفها للضرورة ، وللعنى : ما أدري أى النسبين هو الصحيح » .

(١) انظر فى البيت ابن السيرافى ١٤٨/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٥٨ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمحتسب ٥٠/١ ، وابن الشجرى ٢٦٦/١ ، ٣٣٥/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٨ ، والمغنى ١٤ ، والهمع ١٣٢/٢ ، والدرر ١٧٥/٢ ، وشرح الكافية ٣٧٣/٢ ، والخزانة ١٢٢/١١ ، وديوان الشاعر ٢٥٨ . وهو فى الكتاب ٤٨٥/١ .
(٢) هامش الكتاب ط بولاق ٤٨٥/١ .

(٣) فى الخزانة ١٢٩/١١ : « وانما اعتبره منونا حذف تنوينه للضرورة لأنه أخبر عنه بابن ، والعلم المتنون انما يحذف تنوينه اذا وصف بابن لا اذا أخبر عنه ، ومن ثم يكتب ألف ابن أيضا وان كان واقعا بين علمين . قال ابن الملا : ويجوز أن يكون ممنوعا من الصرف ولا ضرورة ، باعتبار القبيلة ، والاخبار عنه بابن لا يمنع ذلك ، لجواز رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين » اه .

والنقدير في بيت ابن أبي ربيعة : أسبغ رمين الجمر أم بثمان .

ومن الشواهد على هذه الضرورة أيضا قول امرئ القيس :

أَحَارِ تَرَى بَرْقاً أَرِيكَ وَمِيضَهُ كَلْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ^(١)

وهو من شواهد الكتاب ٣٣٥/١ ، استشهد به سيبويه على ترخيم (حارث) لكثرة استعماله في التسمية . وقال الأعمى بعد أن ذكر شاهد الترخيم فيه : « وأراد : أترى برقاً ، فحذف حرف الاستفهام لعلم المخاطب بما أراد ، واكتفى بحرف النداء لأنه تنبيه وتحريك لمن يخاطبه ، كما أن حرف الاستفهام تحريك للمستفهم وإشعار بالمعنى المقصود من الاستخبار ، ولفظ الحرفين واحد^(٢) » .

ومما يَحْتَمِل هذه الضرورة من شواهد الكتاب أيضا قول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا : نُحِبُّهَا ، قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ النِّجْمِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ^(٣)

(١) البيت من الطويل ، واللوميض : اللمع ، والحبى : السحاب المعترض .
بالأفق ، والمكَل : المتراكب بعضه فوق بعض . وانظر في البيت ضرائر
ابن عصفور ١٥٨ ، والألوسي ١٠٧ ، والمقتضب ٢٣٤/٤ ، والخصائص ٦٩/١ ،
وابن الشجري ٨٨/٢ ، والانصاف ٦٨٤ ، وابن يعيش ٨٩/٩ .

(٢) هامش الكتاب ط يولاق ٣٣٥/١ .

(٣) البيت من الخفيف ، وهو في ضرائر ابن عصفور ١٥٩ ، وابن السيرافي .
١٧٩/١ ، والخصائص ٢٨١/٢ ، وابن الشجري ٢٦٦/١ ، وابن يعيش ١٢١/١ ،
والمغنى ١٥ ، والهمع ١٨٨/١ ، والدرر ١٦٢/١ ، وديوان الشاعر ٤٢٣ .

استشهد به سيديويه في الكتاب ١٥٧/١ على انتصاب «هرا» على للصدرية
بإضمار الفعل وقال ابن هشام في مغنى اللبيب ١٤/١ : « واختلف في قول هر
ابن أبي ربيعة :

ثم قالوا : تحبها . . . البيت ، ف قيل : أراد : أتحبها ؟ ، وقيل : إنه خبر ،
أى : أنت تحبها « ا ه . وقال ابن جنى في الخصائص ٢ / ٢٨١ : « أظهر
الأميرين فيه أن يكون أراد . أتحبها ؟ لأن البيت الذى قبله يدل عليه ،
وهو قوله :

أبرزوها مثل للهاة تهادى بين خس كواعب أتراب « ا ه

ونفى ابن عصفور أن يكون على حذف الهمزة « لعدم الدليل على ذلك ،
ولما قالوا له : أنت تحبها . قد علمنا ذلك وتحققناه منك « (١) .

وذهب الأخفش وتبعه طائفة إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الاختيار
عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى (وتلك نعمة تمنها على أن عبّدت
بنى إسرائيل (٢)) ، وقوله عز وجل (هذا ربى) (٣) . في اللواضع الثلاثة في
سورة الأنعام ، ووافقه ابن مالك وجعل من ذلك قراءة ابن محيصن (سواء
عليهم أنذرتهم) (٤) بهمزة واحدة ، وقراءة أبي جعفر (سواء عليهم استغفرت
لهم) (٥) بهمزة وصل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا ذرٍّ عيرتهُ

(١) الضرائر لابن عصفور ١٥٩ .

(٢) سورة الشعراء . آية ٢٢ .

(٣) سورة الأنعام . من الآيات ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) سورة البقرة . آية ٦ .

(٥) سورة المنافقون . آية ٦ .

بِأَمِّهِ^(١) ؟ » أراد : أَعْبَرْتَهُ ؟ ، وقوله عليه للصلاة والسلام : « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَيُبَشِّرُنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ » قال : « وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ »^(٢) أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَوْ إِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ ، ومنه حديث ابن عباس « أَنَّ رَجُلًا قَالَ : إِنْ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرِ أَفَأَقْضِيهِ ؟ »^(٣) ، وفي بعض النسخ « فَأَقْضِيهِ ؟ » .

والختار عند اللراذلي أن حذفها مطرد إذا كان بعدها « أم » للتصلة لكثرة نظمها ونثرها ، واستدل على مجيئها محذوفة في النثر بقراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) بهزة واحدة^(٤) .

والذي نختاره أن حذف همزة الاستفهام وحدها عند أمن اللبس من ضرورات الشعر ، سواء أكان بعدها « أم » كالأبيات الثلاثة التي استشهد بها سيبويه على هذا الحذف ، أم لا كيبت امرئ القيس : أحار ترى برقاً . . . البيت ، وبيت عمر بن أبي ربيعة : ثم قالوا : تحبها ؟ . . . البيت ، وهما من أبيات الكتاب أيضاً كما تقدم ،

ولا حجة فيما استدل به الأخفش وموافقه على مجيئها محذوفة في الاختيار

(١) أخرجه البخاري في : ٢ - كتاب الايمان ، باب المعاصي من أمور الجاهلية .

(٢) أخرجه البخاري في : ٢٣ - كتاب الجنائز ، ١ - باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه : لا اله الا الله .

(٣) أخرجه البخاري في : ٣٠ - كتاب الصوم ، ٤٢ - باب من مات وعليه صوم .

وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ٨٧ - ٨٩ .

(٤) انظر الجنى الداني ١٠٠ .

لأنها أدلة احتمالية لا قطعية ، والمحققون على خلاف ما أولها به الأخفش وموافقوه ، ففي آية الشعراء (وتلك نعمة تمنها على أن عبّدت بني إسرائيل) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ٢٧٩ : « يقول : هي - لعمرى - نعمة إذ ربّيتني ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل . فإنّ تدل على ذلك ، ومثله في الكلام أن تترك أحد عبيدك أن تضربه وتضرب الآخر ، فيقول للتروك : هذه نعمة على أن ضربت فلاناً وتركنتني ، ثم يحذف (وتركنتني) وللعنى قائم معروف ، والعرب تقول : عبّدت العبيد وأعبدتهم . أنشدني بعض العرب :

عَلَامٌ يُعْبِدُنِي قَوْمِي وَقَدْ كَثُرَتْ

فيهم أبا عِرٍّ ما شاءوا وعُبدانٌ^(١)

وقد تكون (أن) رفعا ونصباً ، أما الرفع ففي قولك : وتلك نعمة تمنها على تعبيدك بني إسرائيل ، والنصب : تمنها على لتعبيدك بني إسرائيل » اهـ

وفي البحر المحيط ٧ / ١١ قال أبو حيان : والظاهر أن هذا الكلام إقرار من موسى عليه السلام بالنعمة . كأنه يقول : وتربيتك لي نعمة من حيث عبّدت غيري وتركنتني واتخذتني ولداً ، ولكن لا يدفع ذلك رسالتي . وإلى هذا التأويل ذهب السدي والطبري » اهـ .

وفي قوله تعالى (هذا ربي) في اللواضع الثلاثة في سورة الأنعام قال المحققون : إن هذا القول كان استدراجاً لإظهار الحجّة ، وتوسلاً إليها ،

كما توسل إلى كسر الأصنام بموافقتهم ظاهراً على النظر في النجوم إيماناً لهم بأنه يعتمد عليها ، فهو قول من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ، فيحكى قوله كما هو ، غير متعصب لمذهبه ، لأن ذلك أدعى إلى الحق ، وأنجى من الشغب ، ثم يكر عليه بعد حكايته فيبطل الحجة (١) .

وأما قراءة ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم) - بهمزة واحدة - فلهمة المحذوفة فيها همزة التسوية لا همزة الاستفهام ، ومثلها قراءة أبي جعفر (سواء عليهم استغفرت لهم) ، إذا كانت القراءة بهمزة الوصل كما ذكر ابن مالك ، وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٢٧٣/٨ أنها بمدة على الهمزة . قيل : هي عوض من همزة الوصل .

وأما الأحاديث الشريفة التي أوردها ابن مالك فرواية البخارى في النسخ للمعمدة : « أعيرته » ، و « أفأقضيه » بالهمزة ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم « وإن زنى وإن سرق ؟ » فيحتمل أن تكون الهمزة محذوفة مع مدخولها والتقدير : أيدخل الجنة وإن زنى .. إلخ ، فطرقة الاحتمال فيبطل به الاستدلال (٢) .

(حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون النسوة .)

قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٤ : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم

(١) انظر البحر ١٦٦/٤ ، ومعانى القرآن للفراء ٣٤١/١ .

(٢) انظر جامع الأصول لابن الأثير ٤١٨/٦ ، وحاشية الدسوقي على

مغنى اللبيب ١٥/١ .

أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك :
 كَتَفَعْلَانُ ذَاكَ وَكَتَذَّهَبُنْ ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها
 استثقالا ، وأقول : هل تَفَعَّلُنْ ذَاكَ ، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت
 النون وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا اللوضع
 أشد استثقالا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . بلغنا أن بعض
 القراء قرأ (أُنْجَاوُنِي)^(١) ، وكان يقرأ (فِيمَ تُبَشِّرُونَ)^(٢) ، وهي
 قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف ، وقال عمرو بن
 معد يكرب .

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَ يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتَنِي^(٣)

يريد : فليكني ، اهـ .

(١) سورة الأنعام . آية ٨٠ ، وتخفيف النون هي قراءة نافع المدني ، وابن
 ذكوان ، وهشام بخلف عنه ، وابن ذكوان وهشام هماراويا ابن عامر أحد السبعة
 كنافع ، وقرأ بالتخفيف أيضا أبو جعفر أحد القراء الثلاثة فوق السبعة ، وقرأ
 الباقيون بالتشديد وهو الوجه الثاني لهشام . انظر الارشادات الجلية في القراءات
 السبع ١٤٥ ، والمهذب في القراءات العشر ٢١٥/١ ، والاتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

(٢) سورة الحجر . آية ٥٤ ، وقراءة التخفيف هي قراءة نافع ، ، وقرأ ابن
 كثير بتشديد النون ، بادغام نون الرفع في نون الوقاية مع المد المشبع ، وقرأ
 الباقيون بفتح النون مخففة على أنها نون الرفع . انظر الارشادات ٢٥١ ، والمهذب
 ٣٦٣/١ ، والاتحاف ٢٧٥ .

(٣) البيت من الوافر . وصف شعره وأن الشيب قد شمله ، والثغام : نبت
 له نور أبيض يشبه به الشيب ، ومعنى يعل : يطيب شيئا بعد شيء ، وأصل العلل
 الشرب بعد الشرب .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٦٥/٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة
 ٢١٠ ، وابن يعيش ٩١/٣ ، والمغنى ٦٢١ ، والهمع ٩٥/١ ، ، والدرر ٤٣/١ ،
 واللسان (فلا) م ٢ ص ١١٣٣ .

يعنى أن نون الرفع تحذف إذا اجتمعت مع نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة،
استثقالا لتوالى الأمثال، وتحذف نون الرفع إذا اجتمعت أيضاً مع نون
الوقاية كقراءة التخفيف في قوله تعالى (أتعاجونى) و (فيم تبشرون) ^(١)،
لأنهم استثقلوا التضعيف فحذفوا إحدى النونين. وهي نون الرفع كما هو ظاهر
عبارة سيبويه « وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . . . » إلخ .

أما بيت عمرو بن معديكرب فقد اجتمعت فيه نون الوقاية مع نون النسوة .
إذ الأصل في قوله « فلينى » : فليبنى ، بنونين ، الأولى نون النسوة وهي
فاعل ، والثانية نون الوقاية ، فحذف الشاعر إحدى النونين للضرورة ، أشبهها
بما حذف فيه إحدى النونين لاستثقال التضعيف .

وقد اتفق النحاة ما عدا ابن مالك على أن المحذوف في البيت للضرورة
هو نون الوقاية لكونها حرفاً زائداً ، لأن نون النسوة لكونها ضميراً فاعلاً ،
والفاعل لا يحذف .

وذكر ابن مالك في التسهيل ٢٥ أن النون الباقية في « فلينى » هي نون
الوقاية لأن نون النسوة ، وفقاً لسيبويه ، ولعل ابن مالك فهم أن سيبويه
يحذف النون الأولى أياً كان نوعها حين تجتمع مع نون أخرى حتى ولو كانت
الأولى ضميراً والأخرى حرفاً زائداً ، والحق أن المحذوف هنا نون الوقاية
لأنها حرف زائد ونون النسوة ضمير وفاعل ، ولأنها التي حصل بها التكرار
ونشأ منها الاستثقال :

ثانيا : ضرائر الزيادة

١ - زيادة الحركة

(فك المضمف الواجب إدغامه في الكلام)

قال سيديويه في الكتاب ١ / ١٠-١١ د وقد يبلغون بالمغل^(١) الأصل ،
فيقولون : رادِدٌ في : رادّ ، وضَنِنُوا في : ضَنُّوا ، ومررتم بجوارى قبلُ .
قال قعنب بن أمّ صاحب : (بسيط)

مهلاً أعاذِلَ قد جَرَبْتَ من خُلِقِي
أني أجودُ لأقوامٍ وإن ضَخِنُوا^(٢) اه

وقال أيضاً في الجزء الثاني ص ١٦١ : واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى
ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه ، أجروه على الأصل . قال الشاعر :
(قعنب بن أمّ صاحب) :

(١) يريد بالمعتل ما يشمل المعتل والمضعف . انظر الكتاب ٢/٤٠٣ ط بولاق ،
والتعليق رقم (١) للأستاذ عبد السلام هارون في الكتاب ١/٢٩ بتحقيقه .

(٢) انظر في البيت ابن السيرافي ١/٢٠٩ ، والنحاس ٣٥ ، وضرائر
ابن عصفور ٢٠ والألوسي ١٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٢ ،
والمقتضب ٣/٣٥٤ والخصائص ١/١٦٠ ، ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٠ .

وهو في الكتاب ١/١١ ، ٢/١٦١ .

مهلاً أعاذل . . . البيت

وقال : تَشْكُو الْوَحَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأُظْلَلٍ^(١)

وهذا النحو في الشعر كثير ، ا هـ

قال الأُعلم في بيت قعنب : « أراد : ضنوا ، فبناه على الأصل وأظهر التضعيف ضرورة . شبيهه بما استعمل في الكلام مضافاً على أصله ، نحو : لَحَحَتْ عَيْنُهُ . إذا التصقت ، وَضَبَّيْ الْبَلَد . كثرت ضبائبه ، وَالْإِلَّ السَّقَاءُ . إذا تغير ريحه »^(٢) ا هـ .

وقال في الرجز : « الشاهد فيه إظهار التضعيف في الأُظْلَلِ ضرورة . أراد الأُظْلَلِ »^(٣) ا هـ .

فكل من الشاعر والراجز قد اضطر إلى فك إدغام كلمة يجب إدغامها في الكلام ، فأعادها إلى أصلها قبل الإدغام ، فَضَنُّوا أصله : ضَنِنُوا ، وَالْأُظْلَلُ أصله الأُظْلَلُ ، فالكلمتان في الأصل قد اجتمعا في كل منهما مثلاً متحركان توافر فيهما شروط وجوب الإدغام ، ويقضى الإدغام تسكين

(١) رجز للعجاج أو لأبي النجم العجلي ، والأظْلَل : باطن خف البعير ، والوحي : رقة الحافر أو الخف من كثرة المشي . يعنى أنه حمل عليه في السير حتى اشتكى خفيه .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٧٠/٢ ، والنحاس ٣٥ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٣ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ١٦١/١ ، ٨٧/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٩١ .

(٢) هامش الكتاب ط بولاق ١١/١ .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١٦١/٢ .

للمثل الأول ليتأتى إدغامه فى الثانى ، فأزيلت الكسرة من النون الأولى وأدغمت فى النون الثانية فى : ضنّوا ، وأزيلت الفتحة من اللام الأولى وأدغمت فى اللام الثانية فى الأظَلّ ، ولما كان هذا الإدغام واجبا « مجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه » كما قال سيبويه ، صار تسكين للمثل الأول هو ما يستحقه ، ولم يعد له حق فى الحركة المزالة للإدغام ، فلما اضطر الشاعر والراجز إلى فك الإدغام بتحريك المثل الأول أعادا إليه حركته الأصلية ، التى عددناها زائدة ، بمعنى أن الحرف المحرك بها لا يستحقها بمقتضى قانون الإدغام وإن كانت حركته الأصلية .

ووجه هذه الضرورة الرد إلى الأصل كما تبين لك ، وهذه الضرورة كثيرة الورد فى الشعر العربى كما ذكر سيبويه ^(١) .

٢ - زيادة الحرف

(صرف مالا ينصرف)

أشار سيبويه إلى هذه الضرورة فى باب ما يحتمل الشعر ٨ / ١ ، فقال : « اعلم أنه يجوز فى الشعر مالا يجوز فى الكلام ، من صرف مالا ينصرف . يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء » .

(٣) انظر كتابنا ١٠٦ ، ١٠٧ ، وتجدر الإشارة الى أنه لا يعد من هذه الضرورة قول الراجز .

قد علمت ذاك بنات البية

وهو فى كتاب سيبويه ٦١/٢ ، ٤٠٣ ، وقد ورد فى الموضع الأول بلفظ : البب ، لأن هذا مما استعمله العرب بفك الإدغام شذوذا وليس ضرورة ، ولذلك ذكر سيبويه أنك لو سميت رجلا به استعملته مفكوكا كما استعمله العرب ، ووضعه فى باب ما شذ من المعتل كضبيون ، وحيوة ، وقد عده ابن عصفور من الضرورة خلافا لمذهب سيبويه . انظر ضرائر ابن عصفور ٢١ .

ومما يصلح شاهدا على هذه الضرورة من أبيات الكتاب قول العجاج:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

وقد اشتمل هذا البيت على ضرورتين ، الأولى صرف ما لا ينصرف في قوله « قواطنا » وهي على صيغة منتهى الجموع قال الأعم : « وواحدة القواطن : قاطنة ، وهي الساكنة المقيمة ، وصرفها ضرورة » اهـ والثانية حذف جزء من آخر الكلمة في قوله « الحمى » وقد سبق الحديث عنها في ضرائر الحذف (١) .

ومن أبيات الكتاب أيضاً مما اشتمل على ضرورة صرف ما لا ينصرف قول أبي كبير الهذلي :

مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهْمَلٍ (٢)

وقول النابغة :

(١) انظر كتابنا ٦٩ .

(٢) البيت من الكامل ، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٥٦/١ على نصب « حبك » بعواقد لأنه جمع عاقدة . وصف رجلا شهم الفؤاد ما ضيا في الرجال ، فذكر أنه ممن حملت به النساء مكرهات فغلب عليه شبه الرجال وخرج مذكرا . وكانت العرب تفعل ذلك يغضب الرجل منهم المرأة ويعجلها حل نطاقها ويقع بها ، فيغلب مأؤه على مائها ، وينزع الولد اليه في الشبه وحبك النطاق مشتدة ، واحدها حباك ، والنطاق ازار تشده المرأة في وسطها تقيمه مقام السراويل ، والمهمل أى الثقيل أو الذى يدعى عليه بالهبل أى الفقد . وانظر ابن السيراقى ٢١٨/١ ، والانصاف ٤٨٩ ، والمغنى ٦٨٦ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والأشمونى ٢٩٩/٢ ، وابن عصفور ٢٢ ، وشرح الكافية ٢٠٣/٢ ، والخزانة ١٩٢/٨ ، والهذليين ٩٢/٢ .

فَلَتَا تَيْبُكَ قَصَائِدٌ وَلَيْدُ فَعْنُ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ (١)

قال الأعمى في بيت المهذلي : « ونون عواقد مضطراً ، ، وكذلك فعل النابغة فتون قصائد مضطراً .

ووجه هذه الضرورة الرد إلى الأصل كلفك المضعف ، وذلك لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف عند سيبويه وبقية اليعربيين ، وإما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطرب الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتد بتلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها .

وقال ابن عصفور : وصرف « مالا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى . وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل مالا ينصرف إلا « أفعل منك » ، نحو : أفضل من زيد ، وزعم أن « من » هي التي منعه الصرف ، وذلك باطل بدليل أنهم صرفوا : خيراً من عمرو ، وشراً من بكر ، مع وجود « من » فيهما ، فثبت بذلك أن المانع كونه صفة على وزن « أفعل » بمنزلة « أحر » ، فكما أن « أحر » يجوز صرفه في الضرورة ، فكذلك

(١) البيت من الكامل ، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ١٥٠/٢ على تأكيد الفعلين : فلتاتينك ، وليدفعن بنون التوكيد الخفيفة لأن القسم موضع تأكيد وتشديد .

يقول هذا لزرارة بن عمرو الكلابي حين توعده بالهجاء والحرب لمخالفته له في بنى أسد حين أمره بنقض حلفهم ومخالفة بنى عامر والأكوار جمع كور وهو الرجل بأداته ، والقادمة للرجل كالقربوس للسر ، وجعل الجيش يدفع القوادم لأنهم كانوا يركبون الأبل في الغزو ليجمعوا الخيل حتى يحلوا بساحة العدو ، فجعل الجيش هو الدافع للأبل ، ويروى بنصب الجيش ورفع القوادم لأنها المتقدمة والخيل مقودة خلفها ، فكانها الدافعة الجيش اليهم والسابقة له نحوهم . وانظر ابن السيرافي ٢٢٥/٢ وروايته : ولتركين . . ألف إليك . . البيت ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والانصاف ٤٩٠ ، وابن عصفور ٢٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٣ ، وديوان الشاعر ٣٥ .

« أفعل من » . وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه، إلا أن يكون آخره ألفاً، فإن ذلك لا يجوز فيه ، لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصح به وزن .

والصحيح أن صرفه جائز لما بيناه قبل^(١) من أن الشعر قد يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر، وأيضاً فإن السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف .

قال المثلث بن رباح المري :

إني مقسمٌ ما ملكتُ فجاعلٌ أجراً لآخرةٍ ودنياً تنفعُ^(٢)

رواه ابن الأعرابي بصرف « دنيا » .

فإن قلت : كيف جعلت صرف ما لا ينصرف من قبيل الضرائر ، وقد زعم أبو الحسن الأخفش في (الكبير) له أنه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف ، وحكى الزجاجي أيضاً في نواتره^(٣) مثل ذلك ؟

فالجواب : أن صرف ما لا ينصرف في الكلام إنما هو لغة لبعض العرب قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطاروا إليه في الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك .

(١) ص ١٣ من كتابه : ضرائر الشعر .

(٢) البيت من الكامل ، وليس من شواهد سيبويه ، ورواه الأشموني ٢٧٤/٣ بلفظ جزءاً لاخرتى بدل قوله : أجراً لآخرة ، وهو في ديوان الحماسة لأبي تمام ٤٢٦/٢ ، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٨٧ ، والعيني بهامش الخزانة ٣٧٦/٤ .

(٣) أمالي الزجاجي ٥٥ .

وأما سائر العرب فلا يجيزون صرف شيء منه في الكلام ، فلذلك جعل من قبيل ما يختص به الشعر ^(١) « ا ه » .

(زيادة الياء الناشئة من إشباع الكسرة)

قال سيديويه في الكتاب ١ / ١٠ : « وربما مدوا مثل : مساجد ومناير فيقولون : مساجيد ومناير . شبهوه بما جمع على غير واحد في الكلام كما قال الفرزدق :
(بسيط)

تَنفِي يداها الحصى في كل هاجرة تَنفَى الدنانير تَنقَادُ الصَّيَارِفِ ^(٢)

قال الأعمى في شرح الشاهد : « زاد الياء في الصياريف ضرورة . تشبيها لما بما جمع : في الكلام على غير واحد . نحو ذكر ومذاكير ، وسمح ومساميح » .

يعنى أن قوله « الصياريف » أصله : الصيارف لأنه جمع : صَيْرَف ، فاضطر الشاعر إلى إشباع كسرة الراء وزيادة الياء ، ووجه هذه الضرورة

(١) ضرائر الشعر ٢٤ - ٢٥ ، وانظر المسألة التاسعة والستين من مسائل الخلاف في كتاب الانصاف ٤٨٨ - ٤٩٣ .

(٢) وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر فيقول : أن يديها لشدة وقعها في الحصى تنفياته ، فيقرع بعضه بعضا ويسمع له صليل الدنانير اذا انتقدها الصيرف فنفي رديتها عن جيدها . وخص الهاجرة لتعذر السير فيها ، وانظر في البيت النحاس ٣٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٨ ، والألوسي ٢٨٥ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، وابن الشجري ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٥٧ ، والانصاف ٢٧ ، ١٢١ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، وشرح الكافية ٢٩٣/١ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، وديوان الشاعر ٥٧٠ .

تشبيه هذا الجمع بما جمع في الكلام على غير لفظ الواحد ، كقولهم : مذاكير
في جمع ذكر ، فلفظ الجمع ليس على لفظ ذكر ، إنما هو على لفظ مذكر ،
وقولهم : مساميح في جمع : سمح ، وليس على لفظه إنما هو على لفظ مسامح ،
وقولهم : ملامح في جمع لمحة ، وليس على لفظه إنما هو على لفظ ملححة .
البح (١) .

ومما يصلح شاهداً على هذه الضرورة من أبيات الكتاب أيضاً قول
حكيم بن ذؤيب الرُّبَيعي :

فيها عيائيلُ أسودٌ ونورٌ (١)

فالبياء الثانية في « عيائيل » مثل البياء الثانية في « الصيارييف » ، نشأت
من إشباع الكسرة للضرورة ، لأنه جمع « عَيْل » ، وإنما يجمع عَيْل على
عَيَّائِل ، بإبدال البياء الواقعة بعد ألف الجمع الذي على مثال « مَقَّاهِل »
همزة ، ولم يعتد بياء الإشباع لكونها زائدة للضرورة .

ومن جعل المفرد عَيَّالاً - من عَالَ يَعْيِلُ إذا تمايل في مشيه - أم
يهمز الجمع وقال : عَيَّائِل ، لأن البياء على هذا التقدير بعيدة عن الطرف ،
وعليه فلا ضرورة في البيت .

(١) انظر كتابنا ١٠٨ .

(٢) يروى بجر أسود بالاضافة ، ومعنى : عيائيل أسود : أولاد أسود ،
والجر هي الرواية الجيدة كما ذكر البغدادي في شرح شواهد الشافعية ، ويروى برفع
« أسود » على أنها عطف بيان لعيائيل ويكون المراد بالعيائيل نفس الأسود
والنمور وفيه ركابة لا تخفى . والضمير في « فيها » يعود إلى « الغيطان » في
البيت الذي قبله . وانظر فيه ابن السيرافي ٣٤٠/٢ ، وشرح شواهد الشافعية
٣٧٦ ، وابن يعيش ١٨/٥ ، ٩١/١٠ ، ٩٢ ، والتصريح ٣١٠/٢ ، ٣٧٠ ،
والأشمونى ٢٩٠/٤ .

وذهب الكوفيون إلى أن زيادة الياء في كل اسم يجمع على « مفاعل » جائزة في الكلام والشعر ، إلا أن يكون ما قبل الآخر ساكناً نحو : سَبَطَر^(١) ، فإن ذلك لا يجوز فيه ، إذ الإشباع لا يتصور في هذا للفرد حتى يبنى الجمع عليه ، واستثنى الفراء موضعين آخرين : أحدهما ما كان مضاعف الآخر مدغماً نحو : مرد ، لم يجز فيه مراديد ، لأن الحرف للضعف بمنزلة حرف واحد ، فكرهوا أن يصير في الجمع اثنين بظهور التضعيف ، والآخر ما كان على وزن فاعل ، لأنه لم يأت فيه : فاعيل ، فكفوا عن الياء في جمعه .

ومن زيادة الياء فيما يجمع على « مفاعل » في الكلام قولهم : منكر ومناكير ، وموعظة ومواعيظ ، ومعذرة ومعاذير ، ومخمصة ومخاميص ، ومطلق ومطافيل ، ومدحل ومداخيل ، ومرفق ومرافيق ، ودمل ودمايل ، وقد حكم البصريون على هذه المجموع بالشذوذ^(٢) .

(إجراء المعتل مجرى الصحيح)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ١٠ : « وقد يبلغون بالمعتل الأصل ، فيقولون : رادد في : راد ، وضننوا في : ضننوا ، ومررت بجوارى قبل » .

وقال : « ويقول يونس للمرأة تسمى بقايس : مررت بقايس قبل ، ومررت بأعيمي منك ، فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن

(١) من معانيه : المريع ، والطويل .

(٢) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٣٧ - ٣٨ .

يلزموها الجر والرفع كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل .

قال الشاعر الهذلي :

أَيُّتُ عَلَى مَعَارِي وَأَضِحاتِ بَيْنَ مَلُوبٍ كَدَمِ الْعِبَاطِ ^(١)

وقال الفرزدق :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتِهِ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا ^(٢)

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على

الأصل . قال الشاعر .

(ابن قيس الرقيات) :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي السَّغْوَانِي هَلْ يُصِيبُنِي إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ ^(٣)

(١) البيت للمتنخل الهذلي . قال الأعلام : « والمعارى : جمع معرى ، وهو ههنا الفراش ، كأنه من عروته أعروه إذا أتيته وترددت عليه ، والواضحات : البيض ، والملوب : الذي أجرى عليه الملب وهو ضرب من الطيب . يشبه الخلوف وشبهه في حمرة بدم العباط وهي التي نحرت لغير علة . واحدها عبيط وعبيطة ، وقيل : المعارى جمع معرى وهي الأرض العارية من النبات ، ولا وجه لهذا ههنا ، ويقال : المعرى ما تعرى من اللحم كالمفاصل واليدين ، ولا يخرج المعنى على هذا أيضا » أ ه . وانظر ضرائر ابن عصفور ٤٣ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، ٦١/٣ ، والمنصف ٦٧/٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٦٧/٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦ ، واللسان (عبط) م ٢ ص ٦٧٠ ، (عرا) م ٢ ص ٧٦٠ ، (لوب) م ٣ ص ٤٠٨ . وهو في الكتاب ٥٨/٢ .

(٢) يقول هذا لعبد الله بن أبي اسحاق النحوي وكان يلحنه فهجاه .
والبيت في ابن السيرافي ٢٧١/٢ ، والنحاس ٣٧ ، وضرائر ابن عصفور ٤٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦ ، والمقتضب ٢٨١/١ ، وابن يعيش ٦٤/١ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، والاشموني ٢٧٣/٣ ، والهمع ٣٦/١ ، والدرر ١٠/١ ، والعيني بهامش الخزانة ٣٧٥/٤٠ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والخزانة بتحقيق هارون ٢٣٥/١ ، وليس في ديوان الفرزدق ، وهو في الكتاب ٥٨/٢ ، ٥٩ .
(٣) البيت في ابن السيرافي ١٥/٢ ، والنحاس ٣٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، والمحتمس ١١١/١ ، والمنصف ٦٧/١ ، ٨١ ، وابن الشجري ٢٢٦/٢ ، والمغنى ٢٤٣ ، والهمع ٥٣/١ ، والدرر ٣٠/١ ، وديوان الشاعر ٣ . وهو في الكتاب ٥٩/٢ .

وقال : وأنشدني أعرابي من بني كليب لجري : (طويل)

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضٍ ويوماً ترى منهن غولاً تغولاً (١)

قال : ألا ترام كيف جروا حين اضطروا كما نصبوا الأول حين اضطروا ، وهذا الجر نظير ذلك النصب . فإن قلت : مررت بقاضٍ قبل . اسم امرأة كان ينبغي لها أن تجر في الإضافة فتقول : مررت بقاضيك . ومألناه عن بيت أنشدناه يونس :

قد عجبت منى ومن يعيلياً لما رأتني خلقاً مقلولياً (٢)

فقال : هذا بمنزلة قوله ولكن عبد الله مولى مواليا .

وكما قال : سماء الإله فوق سبع سمائياً (٣)

(١) قال الأعلام : « ويروى : غير ماصبا ، أى يوافيني الهوى منهن ولا اصبو ولا آتى ما لا يحل ، ويوماً يهجرن فيذهبن لذة الصبا واللهو . ويقال ، غالته غول ، إذا نابته نائبة تذهب به وتهلكه » أ ه . والبيت فى ضرائر ابن عصفور ٤٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨١/١ ، ٣٥٤/٣ ، وابن الشجرى ٨٦/١ ، والخصائص ١٥٩/٣ ، والمنصف ٨٠/٢ ، ١١٤ ، وابن يعيش ١٠١/١٠ ، والعينى بهامش الخزانة ٢٢٧/١ ، والأشمونى ٢١٨/٢ ، وديوان الشاعر ٤٥٧ . وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

(٢) نسب للفرزدق . و « يعيليا » تصغير يعلى اسم رجل ، والخلق بفتح المعجمة واللام العتيق جدا وأراد به رث الهيئة ، والمقلولى : المتجافى المنكمش وأراد دمىم الخلقة والبيت فى النحاس ٤١ ، وابن عصفور ٤٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١١٥ ، والمقتضب ٢٨٠/١ ، والخصائص ٦/١ ، ٥٤١٣ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٧٩ ، والعينى ٣٥٩/٤ ، والتصريح ٢٢٨/٢ ، والهمع ٣٦/١ ، الدرر ١١/١ ، والأشمونى ٢٧٣/٣ ، وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

(٣) البيت من الطويل لامية بن أبى الصلت ، وصدره : له ما رأت عين البصير وفوقه ، وهو فى ابن السيرافى ٢٦٦/٢ ، وابن عصفور ٤٤ ، والمقتضب ٢٨٢/١ ، والخصائص ٢١٢/١ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨/٢ ، والمنصف ٦٦/٢ ، ٦٨ ، وشرح الكافية ٥٨/١ ، والخزانة ٢٤٤/١ ، والديوان ٧٠ . وهو فى الكتاب ٥٩/٢ .

فجاء به على الأصل ، وكما أنشدنا من ثق بعرييته : (وافر)

ألم يأتيك والأنعام تنمى بمالقت لبون بني زياد^(١)

فجعله حين اضطر مجزواً من الأصل ، وقال الكميت : (متقارب)

خريع كوادى فى ملعب تازر طورا وتلقى الإزارا^(٢)

اضطر فأخرجه كما قال : (ضنوا) اه^(٣) .

يرى سيبويه أن الصحيح أصل للمعتل ، وأنه قد يرد إليه عند الضرورة الشعرية ، إذ بعض الضرائر ترد الأشياء إلى أصولها ، كما سبق في للضعف حين يرد إلى فك التضعيف ، وإذا رد للمعتل إلى أصله الصحيح للضرورة عامله الشعراء معاملة الصحيح وأجروه مجراه ، وهذا هو الشاهد في الأبيات الثمانية للتقدمة .

الشاهد في بيت للتنخل الهذلى في قوله « عتلى معارى » حيث أجرى

(١) البيت لقيس بن زهير العبسى ، وهو فى ابن السيرافى ٢٢٣/١ ، والنحاس ٣٧ ، وابن عصفور ٤٥ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٨ ، والألوسى ١٧٤ ، وابن الشجرى ٨٤/١ ، ٨٥ ، ٢١٥ ، والانصاف ٣٠ ، والخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣٧ ، والمحتسب ٦٧/١ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، والمنصف ٨١/٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، وابن يعيش ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ، والمغنى ١٠٨ ٣٨٧ ، والتصريح ٨٧/١ ، والأشمونى ١٠٣/١ ، ٤٤/٢ ، والخزانة ٣٦١/٨ ، والكتاب ١٥/١ ٥٩/٢ .

(٢) وصف جارية ، والخريع : اللينة المعاطف ، والدوادى : موضع تسلق الصبيان ولعبهم ، واحدها دوداة ، وقوله : تازر طورا وتلقى الأزارا ، أى لا تبالى لصغر سنّها كيف تتصرف لاعبة .

والبيت فى ابن عصفور ٤٢ ، والخصائص ٣٣٤/١ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٨٠ ، ٦٨/٣ ، ٧٩ ، والكتاب ٦٠/٢ والديوان ١٩٠/١ .

(٣) الكتاب ٥٨/٢ - ٦٠ .

« معارى » وهو الاسم للنقوص للمنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع مجرى ما كان على هذه الصيغة وهو صحيح الآخر كضوارب ، فأبقى لامه - وهي الياء - في حالة الجر وأظهر عليها علامة الإعراب وهي الفتحة النابتة عن الكسرة ، وكان الوجه حذف الياء والإتيان بالتنوين عوضاً عنها كحوارٍ وغواشٍ ونحوهما من الجمع للنقوص .

وإيراد سيبويه مثل هذا البيت في الضرائر الشعرية من الدلائل الواضحة على أن الضرورة الشعرية عنده ما يقع في الشعر خاصاً به مطلقاً ولو كان للشاعر عنه مندوحة ، فلو أن الشاعر أنشد : على معار ، كما هو مقتضى القياس النحوي ، ما كسر وزناً ولا احتمل ضرورة ، غير أنه يصير مزاحفاً ، لأن هذا البيت من الوافر ، ولو جرى فيه القائل على مقتضى القياس لتحولت (مفاعلتن) بنحريك الخامس إلى (مفاعيلن) بتسكينه ، ويسمى هذا الزحاف - وهو تسكين الخامس المتحرك - عصباً ، وهو زحاف جائز ، وكأن الشاعر قد دخل تحت قبج الضرورة مع قدرته على تركها ، ومع ذلك عند سيبويه قوله ضرورة شعرية^(١) .

وقال ابن عصفور في ضرائر الشعر ٤٣ - ٤٤ : وذكر المازني أنه جمع أعرابياً يلشد :

أبيت على معارٍ فاخرات

فاحتمل قبج الزحاف لاستواء الإعراب « ا هـ » .

(١) انظر الخصائص ٦٠/٣ - ٦١ ، وضرائر ابن عصفور ٤٣ .

والشاهد في البيت الثاني في قوله : « مولى مواليا »^(١) ، حيث أجرى « مواليا » وهو الجمع المنقوص المتناهي مجرى نظيره من الصحيح الآخر كموارد ، فأثبت لامه في حالة الجر ، وكان الوجه : مولى موالٍ .

والشاهد في بيت ابن قيس الرقيات في قوله : « في الغواني »^(٢) ، حيث أجرى المعتل مجرى الصحيح ، فجعل علامة الجر الكسرة لدخول « أل » عليه ، وكان الوجه تسكين اللام .

والشاهد في بيت جرير في قوله : « غير ماضٍ » ، حيث أجرى الاسم المعتل الآخر « ماضٍ » مجرى الصحيح الآخر نحو ضاربٍ وفاهمٍ للضرورة ، وكان الوجه : غير ماضٍ .

والشاهد في الرجز المنسوب لفرزدق في قوله « ومن يُعَيِّلُيا »^(٣) ، حيث أجرى الاسم المنوع من الصرف للعلية ووزن الفعل^(٤) وهو معتل الآخر بالياء ، مجرى نظيره من الصحيح الآخر كَيُبَيِّطُر (علما) ، فأثبت لامه في حالة الجر ، وكان الوجه من يعيل .

والشاهد في بيت أمية بن أبي الصلت في قوله « سبع سمائيا » ، حيث أجرى الجمع المنقوص المتناهي مجرى نظيره من الصحيح الآخر كهجائز للضرورة .

(١) الألف في آخره للاطلاق .

(٢) ويروى : في الغوان — بحذف الياء اجتزاء عنها بالكسرة للضرورة .

(٣) الألف في آخره للاطلاق .

(٤) كيبيطر . انظر التصريح ٢٢٨/٢ .

وقد ارتكب الشاعر ضرورتين أخريين ، إحداهما أنه جمع (سواء) على فمائل ، فشبهها بشمال وشمائل ، والجمع المستعمل فيها (سماوات) ، والأخرى أنه أقر الهمزة العارضة في الجمع مع أن اللام معتلة ، ولم يغيرها إلى الفتح والقلب فيقول : سماء كخطايا ومطايا^(١) .

والشاهد في بيت الكميث في قوله : « خَرِيعٌ دَوَادِي » ، حيث أجرى « دوادي » وهو الجمع المنقوص الممنوع من الصرف مجرى نظيره من الصحيح الآخر ، فأثبت لامه في حالة الجر للضرورة ، وكان الوجه : خريع دوايد .

أما الشاهد في بيت قيس بن زهير العبسي في قوله « ألم يأتيك » حيث أجرى الفعل الناقص المعتل الآخر بالياء مجرى الفعل الصحيح الآخر ، فأسكن ياءه في حال الجزم ، وكان الوجه : ألم يأتك ، بحذف الياء^(٢) .

قال الأعم : « أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ، لأنه إذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيهاً بالصحيح ، وهي لغة لغيره ضعيفة ، فاستعملها عند الضرورة »^(٣) اهـ

(١) انظر الأعم بهامش الكتاب ط بولاق ٥٩/٢ ، وابن السيرافي ٢٦٦/٢ ، والخزانة ٢٤٤/١ .

(٢) ذكر ابن جنى في سر صناعة الاعراب ٨٩ أن بعض أصحابه رواه بحذف الياء ، وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي : ألا هل أتاك والأنبياء تنمى — بنقل حركة الهزة من أتاك إلى لام (هل) وحذفها ، وذكر البغدادي في الخزانة ٣٦٢/٨ أن بعضهم رواه :

ألم يبلغك والأنبياء تنمى

ولا شاهد على الروايات الثلاث ، وعلى الأولى لا ينكسر وزن البيت وإنما يقع في التفعيلة الأولى من الوافر (النقص) ، وهو اجتماع العصب (وهو تسكين الخامس المتحرك) مع الكف (وهو حذف السابع الساكن) ، فتنحول (مفاعلتن) إلى (مفاعيل) ، وهو زحاف مزدوج ، والزحاف المزدوج كله قبيح .

(٣) هامش الكتاب ط بولاق ١٥/١ .

وأنكر الصفار في (شرح الكتاب) أن يكون إثبات حرف العلة في المجزوم لغة . قال . « والصحيح أنه ليس لغة ، ولا أعلم من قاله غير الزجاجي ^(١) ولا سند له » ^(٢) ، واستدل الصفار ومن وافقه على كون إثبات حرف العلة هنا ضرورة وليس لغة ، بأن ذلك لا يجوز في الألف عند المحققين من النحويين ^(٣) ، فهم لا يقولون : لم تخش ولو كان لغة لكان مطرداً في أحرف العلة الثلاثة ، وسبب عدم جوازه في الألف أمران :

أحدهما : أن الجازم - مع إثبات حرف العلة - ليس له إذ ذاك ما يحذفه إلا الحركة المقدرة في الألف ، فإذا حذفت وجب أن ترد الألف إلى أصلها الياء أو الواو ، لعدم ما يسوغ بقاءها ألفاً منقلبة عنهما ، لأنها إنما قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإذا ذهبت الحركة للجزم وجب الرد إلى الأصل ، فلما لم يصححوها دل ذلك على أنهم لم يحذفوا الحركة المقدرة عليها .

والآخر : أن الياء والواو تظهر الضمة عليهما عند الضرورة إجراء لهما مجرى الحرف الصحيح ومن ذلك قوله :

فَعَوْضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِيْ عِزِّيْ غَيْرَ خَمْسَ دَرَاهِمَ ^(٤)

(١) ووافقه الأعلام كما يدل نصه السابق .

(٢) خزانة الأدب ٣٦١/٨ .

(٣) ومن اثبات الواو قول أبي عمرو بن العلاء :

هَجَوْتُ زِيَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زِيَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

(٤) انظر في البيت العيني ٢٤٧/١ ، وابن عصفور ٤٦ ، ٢٧٣ ، والهمع

٥٣/١ ، الدرر ٣٠/١ ، والخزانة ٢٨٢/٨ . والبيت من الطويل .

والآلف لا يمكن ظهور الحركة فيها ، فلم تجر لذلك مجرى الحرف الصحيح

وأما قراءة حمزة والأعشى وابن أبي ليلى (لا تخف دركا ولا تخشى^(١)) ،
فالآلف فى (تخشى) لرعاية الفواصل على حد قوله تعالى : (فأضلونا السبيلا)^(٢)
أو أن الواو ليست عاطفة وإنما هى واو الحال أو الاستئناف و (لا) نافية
وجملة (تخشى) خبر مبتدأ محذوف أى : وأنت لا تخشى ، والجملة حالية
أو استئنافية ، وأما قول رؤبة :

إذا العجوز غضبت فطلَّق
ولا تَرْضَاهَا ولا تَمْلُق^(٣)

فخرج على أن (لا) الأولى نافية والواو قبلها للحال وجملة « ترضاهَا »
خبر مبتدأ محذوف ، أى وأنت لا ترضاهَا ، وللعنى : فطلَّقها غير مترض لها .

وأما قول عبد يغوث بن وقاص :

وتضحكُ منى شيخنةً عبْشَمِيَّةُ^(٤) كأن لم تَرَى قبلى أسيراً يَمَانِيَا^(٥)

(١) سورة طه . آية ٧٧ ، وانظر البحر لأبى حيان ٢٦٩/٦ ، واتحاف
فضلاء البشر ٣٠٦ .

(٢) سورة الأحزاب . آية .

(٣) البيتان من الرجز ، وذكر ابن جنى فى سر الصناعة ٨٩ أن بعضهم روى
الثانى منهما على الوجه الاعرف :

ولا ترضها ولا تملق

(٤) البيت من الطويل ، وعبشمية : عجوز منسوبة الى عبد شمس ،
ويمانيا : أصله يمنيا حذفت احدى ياءى النسب وعوض عنها الآلف ، والبيت فى
ضرائر بن عصفور ٤٧ ، والمحتسب ٦٩/١ ، وابن يعيش ٩٧/٥ ، ١١١/٩ ؛
١٠٤/١٠ ، ١٠٧ ، والمغنى ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨ ، والأشمونى ١٠٣/١ ؛

فخرج على أن أصله : ترى ، بهمزة بعدها ألف ، ثم حذفت الألف للجازم
ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكنة ، ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً
كما قالوا في : للبراة والسكامة ، وأصلهما : للبرأة والسكامة^(١) .

وخرجه ابن عصفور في الضرائر ٤٧ على أن أصله : كأن لم ترى ، بالياء
التي هي ضمير المخاطبة ، ثم أبدل منها الألف ، على حد قولهم في (يئأس) :
يئأس . قال : « ويؤيد ذلك رواية : كأن لم ترى » اهـ

وملخص ما تقدم أن الشعراء في الاضطراب قد يجرون المعتل مجرى
الصحيح ، رداً إلى الأصل ، فيثبتون الياء في الاسم المنقوص - مصروفاً
وغير مصروف - حيث لا تثبت في الكلام ، وذلك كقولهم : « على
مهارى » ، و « مولى مواليا » ، و « غير ماضى » ، و « من يعليا » ،
« سبع سمائيا » ، وهكذا يترتب على هذه الضرورة زيادة حرف وهو الياء .

ويثبتون حرف العلة في الفعل المجزوم سواء أكان ياء كقوله « ألم يأتيك »
أم واوا كقوله « لم تهجو »^(٢) ، « أعدا الألف فإنها لا تثبت في آخر الفعل
المجزوم على الراجح .

وتجدر الإشارة - هنا - إلى أن ضرورة إجراء المعتل مجرى الصحيح
لا يترتب عليها زيادة حرف فقط ، بل قد يترتب عليها زيادة حركة أيضاً ،

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٢) أى من قول أبى عمرو بن العلاء : هجوت زيان ... البيت ، وقد تقدم
في الهامش قريباً .

كيت ابن قيس الرقيات السابق :

لا بارك الله في الغواني . . . البيت

وكقول عدى بن زيد ، وهو من أبيات الكتاب :

وفي الألف اللامعات سور^(١)

قال الأعم : « الشاهد فيه تحريك الواو من (سور) بالضم على الأصل ، تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فلم يستعمل في هذا تسكين الثانى تخفيفاً إذ كان ذلك جائزاً في الصحيح ، في مثل : الحُمُر ، والرُّسُل ، ونحوه ، فتقول الحُمُر والرُّسُل ، فلما كان الصحيح جائزاً مع خفته كان في المعتل لازماً لثقله^(٢) » .

(تضعيف الآخر وصل)

قال سيبويه في الكتاب ١١/١ : « ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ، ولا يثقلها في الوصل ، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف ، نحو : سَبَسَبْ^(٣) وكَلَمَكَلَا^(٤) ، لأنهم قد يثقلونه في

(١) البيت في الكتاب ٣٦٩/٢ ، وبحره الرجز .
والسور : جمع سوار ، وأراد بالألف : المعاصم ، فسمها باسمها
لقربها منها .

(٢) هامش الكتاب ٣٦٩/٢ . وهو يريد أن الجمع الذي على (فعل) بضم
الفاء والعين - وهو يطرد جمعا لكل اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام -
يجب في غير الضرورة تسكين عينه إذا كانت واوا ، نحو : سوار وسور ، وسواك
وسوك ، ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو حمر ورمل . وانظر الأشموني
١٢٩/٤ - ١٣٠ .

(٣) كقول ربيعة بن صبيح ، أو رؤية :

تترك ما أبقي الدباسبسا

(٤) كقول منظور بن مرثد الأسدي : كان مهواها على الكلل .

الوقف فأثبتوه في الوصل ، كما أثبتوا الحذف في قوله : لنفسه مقنعاً^(١) ،
ولما حذفه في الوقف . قال رؤبة : (رجز) :

ضَخْمٌ يُحِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَ^(٢)

يروي بكسر الهمزة وفتحها ، وقال بعضهم : الضَّخْمُ بكسر الضاد ، اه
قال الأعمى : « أراد : الأضخم ، فشدد في الوصل ضرورة ، تشبيها بما
يشدد في الوقف إذ قيل : هذا أكبر وأعظم » ، ولو قال : الأضخم فوقف
على الليم لم تكن ضرورة^(٣) ، وليكنه لما وصل القافية بالالف خرجت لليم
عن حكم الوقف ، لأن الوقف على الألف لاعليها ، ولذلك مثل سيبويه
بـ (سببها) و (كسكلاً) .

و (من)^(٤) روى : الإضخمتا - بكسر الهمزة - والضخمتا بكسر الضاد ،
فلا ضرورة^(٥) على روايته ، لأن (إضخمتا) و (فخرلاً) موجودان في الكلام
كثيراً ، نحو : إرذب وإرذب ، وإنما الضرورة في فتح الهمزة ، لأن

(١) أى في قول مالك بن خريم الهمداني :

فان يك غثا أو سمينا فاننى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

وقد مر في ضرائر الحذف ص ٧٣ .

(٢) وصف رجلا بشرف الهمزة ، وعظم الخليفة . ورواه سيبويه في الكتاب

٢٨٣/٢ بلفظ :

بدء يحب الخلق الأضخما

وهو في ضرائر ابن عصفور ٥١ ، ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٨ ،
والألوسي ١٣٨ ، والمحتسب ١٠١/١ ، والمنصف ١٠٩/١ ، وسر الصناعة ١٧٩/١ ،
وملاحقات ديوان رؤبة ١٨٣ .

(٣) لاستعماله في الكلام كما ذكر الأعمى في : أكبر وأعظم ، وانظر

الكتاب ٢٨٢/٢ .

(٤) زيادة من عندي يستقيم بها النص .

(٥) في هامش بولاق ١١/١ : فالضرورة على روايته ، والصواب ما أثبت .

(أَفْعَلًا) ليس بوجوده^(١) .

ومن شواهد الكتاب على هذه الضرورة أيضاً قول منظور بن مرثد:
الأسدي من الرجز :

ببازل وَجَنَاءُ أَوْ عَيْهَلٌ^(١)

وقول رؤبة :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُرَى جَدًّا بَا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَا^(٢)

فالشاهد في رجز الأسدي تشديد « عيهل » في الوصل ضرورة ، وإنما يشدد في الوقف ليعلم أنه متحرك في الوصل ، والشاهد في الرجز المنسوب لرؤبة تشديد كل من « جدبا » و « أخصبيا » كذلك للضرورة . قال الأعلم « أراد : جدبا ، فشدد الباء ضرورة ، وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين ، وكذلك شدد : أخصبيا للضرورة^(٣) »

(١) نسبه سيبويه في ٢٨٢/٢ بولاق الى رجل من بني أسد ، ونسبه ابن السيرافي ، والبغدادى وغيرهما الى منظور الأسدي . والبازل من النوق الداخلة في السنة التاسعة ، والوجناء : الغليظة الشديدة ، والعيهل : السريعة ، أو الطويلة . وانظر فيه ابن السيرافي ٣٢٤/٢ ، وابن عصفوراه ، والخصائص ٣٥٩/٢ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ ، وما يجوز للشاعر ٨٨ ، والانصاف ٧٨٠ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٤٦ ، وابن يعيش ٦٨/٩ .

(٢) البيت في ابن السيرافي ٣٢٥/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤ ، والتصريح ٣٤٦/٢ ، وابن يعيش ٦٩/٩ ، وملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ .

وهو في الكتاب ٢٨٢/٢ .

(٣) هامش الكتاب ٢٨٣/٢ .

(إثبات النون في جمع اسم للفاعل للذ كر مع اتصاله بالضمير)

قال سيديويه في الكتاب ٩٦/١ : «واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة للضمير غير للنفصل ، لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد . ولا يكونان إلا في آخر الحروف .

والظاهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة للضمير المتصل ، لأنه اسم ينفصل ويُبتدأ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين ، فهي أقرب إليها من للظاهر ، اجتمع فيها هذا وللمعاقبة .

وقد جاء في الشعر ، فزعموا أنه مصنوع : (طويل)

ثم القائلون انخير والأمرونه إذا ماخشوا من محدث الأمر مَعْظماً (١)

وقال : (طويل)

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدى المعتفين رَواهقه (٢)

(١) البيت في ضرائر ابن عصفور ٢٧ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٩ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، ومعاني القرآن ٣٨٦/٢ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٥/٢ ، والخزانة ٢٦٩/٤ ، والكامل ٢١٤/١ .

(٢) الارتفاق : الاتكاء على المرفق ، وعدم الارتفاق كناية عن عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس . أو معناه : لم يرتفق بماله ، أي لم يبذله بالرفق ، بل جار عليه بالجوهر . محتضرونه : أي حاضروه . والمعتفون : طلاب الاحسان . ورواهق : جمع راهقة ، يقال : رهقه إذا غشيه وأتاه . وانظر ضرائر ابن عصفور ٢٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٢٩ ، والكامل ٢١٤/١ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، والخزانة ٢٧١/٤ .

يذكر سيبويه في هذا النص أن الضمير المتصل يعاقب النون والتنوين ،
لأنه نزلتها في الضعف والاتصال ، فيلزم حذفه مع أي منهما ، وقد جاء في
الشعر فجمع الشاعر بين النون والضمير للتصل للضرورة ، والشاهد على هذا
الجمع البيتان المذكوران ، وموضع الشاهد في الأول قوله « والأمرونه » ،
وموضع الشاهد في الثاني قوله « محتضرونه » . وكان الوجه أن يقال .
والأمروه ، ومحتضروه ، يحذف نون الجمع بالإضافة ، ولكنه جمع بينهما
إجزاء للمضمر مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع .

وقد أنكر للبرد هذه الضرورة وقال : وليس أحد من النحويين
المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به
الضمير ، لأن المضمر لا يقوم بنفسه ^(١) .

قال أبو جعفر النحاس بعد أن ذكر أن هذه الضرورة خطأ عند للبرد :
« وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط ، لأنه قد قال نصاً : وزعموا أنه مصنوع ،
فهو عنده مصنوع لا يجوز ، فكيف يلزمه منه غلط ١١٩ هـ (٢) »

وجعل بعضهم الهاء للسكت أتى بها بياناً لحركة النون ، إحراء للوصول
مجرى الوقف ضرورة ، وحركت هاء السكت تشبيهاً لها في الحركة بهاء
الضمير ضرورة أيضاً .

وذكر ابن عصفور أن جعل الهاء للسكت ضعيف لثلاثة أمور : أحدها .

(١) الخزانة ٢٧٠/٤ .

(٢) الكامل ٢١٣/١ .

ما يلزم من إدخالها على معرب ، وبأيها أن لا تدخل إلا على مبنى ، والثاني :
كونها محركة ، وحسبها أن تكون ساكنة ، والثالث : إثباتها في الوصل ،
وبأيها أن لا تلحق إلا في الوقف .^(١)

وقال البغدادي في البيت الأول : « ولا يبعد أن يكون من باب الحذف
والإيصال ، والأصل : والأمرون به ، فحذفت الباء واتصل الضمير به ، فإن
(أَمَرَ) يتعدى إلى المأمور بنفسه ، وإلى المأمور به بالياء . يقال : أمرته
بكذا . والمأمور هنا محذوف ، أي الأمرون الناس بالخير ، فيكون الضمير
منصوبا لا مجرورا^(٢) » .

وذكر في البيت الثاني أن احتضر بمعنى شهد ، فهو متعد واسم الفاعل
منه كذلك ، فالضمير منصوب على المفعولية ، لا أنه مضاف إليه ،
وحتضرون عامل النصب فيه لوجود شرط عمل النصب^(٣) .

وفي ضوء ما تقدم من التصوص نرى عدم جواز استعمال هذه الضرورة
لضعف وجهها ولعدم الاعتداد بما ورد مما ظاهره الاشتغال عليها ، لحكم
النحاة عليه بكونه مصنوعا .

(إثبات النون في « مائتين » ونصب التمييز بها)

ذكر سيديويه في الكتاب ١ / ١٠٦ أن (مائة) تضاف إلى معدودها ،

(١) ضرائر لابن عصفور ٢٨ .

(٢) الخزانة ٢٧٠/٤ .

(٣) الخزانة ٢٧١/٤ .

وأنتك إذا أردت التعريف أدخلت (أل) على معدودها المضاف إليه ، وقال :
« وذلك قولك : مائة درهم ، ومائة درهم ، وذلك إن ضاعفته قلت :
مائتا درهم ، ومائتا الدينار ، وكذلك المقد الذي بعده ، واحدا كان أو
مثنى ، وذلك قولك : ألف درهم ، وألفاً درهم .

وقد جاء في الشعر بنقص هذا منونا . قال الربيع بن ضبع الفزاري (١) :
(وافر)

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد أودى المسرة والفتاء
وقال :

أُنعتُ عيراً من حمير خنزرة في كل عير مائتان كسرة (٢) اهـ

الشاهد في البيتين إثبات النون في مائتين ضرورة ونصب ما بعدها بها ،
وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين
ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده .

(١) أعاد سيبويه هذا الشاهد في باب كم ٢٩٣/١ منسوباً ليزيد بن ضبة ،
وذكر البغدادي أن الصحيح نسبته للربيع بن ضبع الفزاري كما رواه له مع خمسة
أبيات قبله جم غفير .

ومعنى أودى : ذهب وانقطع ، والفتاء : مصدر لفتى بفتح الفاء وكسر
العين .

وانظر فيه النحاس ٧٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٣٠ ، والمقتضب
١٦٦/٢ ، والهمص ٢٥٣/١ والدرر ٢١٠/١ ، والتصريح ٢٧٣/٢ ، والأشمونى
٦٧/٤ ، والخزانة ٣٧٩/٧ .

(٢) نمبه ابن السيرافى للأعور بن براء الكلبى يهجو امرأة من قومه
بنى كلاب .

وانظر فيه ابن السيرافى ١٧٦/١ ، والنحاس ٧٦ ، وما يجوز للشاعر في
الضرورة ١٣٠ ، وابن يعيش ٢٤/٦ ، وهو وما قبله في الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ .

وفي النصريح ٢٧٢ / ٢ ذكر الشيخ خالد الأزهرى رحمه الله أن المائة والآلاف إنما كان حقهما أن يضافا إلى المفرد نحو قوله تعالى (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ^(١)) ، وقوله عز وجل (فلبث فيهم ألف سنة) ^(٢) ، لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد ، لأنها مشتملة عليهما ، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد ، والآلاف عوض من عشرة مائة وهي تميز بمفرد مخفوض ، فعوملت الآلاف معاملة ما عوضت منه .

(تنوين المنادى المبني)

قال سيبويه في الكتاب ٣١٣ / ١ : د وأما قول الأحوص :

سَلَامَ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا وليس عليك يَامَطَرُ السَّلامُ ^(٣)

فإنما لحقه التنوين كما يلحق ما لا يتصرف ، لأنه بمنزلة اسم لا يتصرف ، وليس مثل النكرة ، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والصب ، وهذا بمنزلة مرفوع لا يتصرف يلحقه التنوين اضطرارا ، لأنك أردت في

(١) سورة النور . آية ٢ .

(٢) سورة العنكبوت . آية ١٤ .

(٣) كان الأحوص يهوى امرأة تزوجها رجل اسمه مطر ، فقال هذا الشعر ،
والبيت من الواقف ، وهو في ابن السيرافي ٢٠ / ٢ ، والنحاس ٧٤ ، وابن
عصفور ٢٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٤ ، والألوسي ٢٨٦ ، وابن الشجري
٣٤١ / ١ ، والانصاف ٣١١ ، والمقتضب ٢١٤ / ٤ ، والمغنى ٣٤٣ ، والمحتسب
٩٣ / ٢ ، وأمالى الزجاجي ٨١ ، والهمع ٨٠ / ٢ ، والدرر ١٠٥ / ٢ ، والتصريح
١٧١ / ٢ ، والأشمونى ١٤٤ / ٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٥ ، والخزانة ١٥٠ / ٢ ،
والديوان ١٧٣ .

حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منون، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين؛ ولكنه اسم اطرود الرفع في أمثاله في النداء فصار كأنه يُرْفَعُ بِمَا يُرْفَعُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْإِبْتِدَاءِ، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع. لأن مطرا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكذلك لا ينتصب ما هو في موضع رفع لا ينتصب هذا، وكان عيسى بن عمر يقول: يَمَطْرًا، يشبهه بقوله: يارجلا، يجعله إذا نون وطال كالنكرة، ولم نسمع غريباً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة ويا عشرين رجلا كقوله: ياضارباً رجلا « ١ » .

اتفق النحاة على جواز تنوين المندى في الضرورة الشعرية، ثم اختلفوا:

هل الأولى بقاء ضمه، أو نصبه؟

فسيبويه والخليل والمازني على الأول (١)، اكتفاء بما تدعو إليه الضرورة، وما تدعو إليه الضرورة هو التنوين فقط، فألحق التنوين وتركبت حركة ما قبله على حالها، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها - أي الضرورة - تندفع بزيادة التنوين.

وحجتهم ما ذكره سيبويه في النهر السابق من أنه إنما لحقه التنوين

(١) علما كان - كبيت الكتاب - أو غير علم كقول كثير عزة :

ليت التحية كانت لي فأشكرها مكان يا جمل حييت يارجل

بتنوين « جمل » مع بقاءه مضموماً .

وانظر الأشموني ١٤٤/٣ ، الهمع ١٧٣/١ .

كما لحق ما لا ينصرف في الضرورة ، فلم يغير التنوين ضمه كما لم يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان مرفوعا .

واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب ، لكنه رد الحجة فقال : « الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على الضم لمضارعتة عند الخليل وأصحابه للأصوات ، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير ، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بُنى قائمة به فيه ، فينوّن . على لفظه ، لأنما قد رأينا من المبنيات ما هو منون نحو : إيه وفاق وما أشبه ذلك . وليس بمنزلة ما لا ينصرف ، لأن ما لا ينصرف أصله الصرف ، وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيرها إلا « أفعل منك » فإذا نون فإنما يرد إلى أصله ، وللفرد للمنادى العلم لم ينطق به منصوبا منونا قط في غير ضرورة شعر . فهذا بين واضح ^(١) » .

وأبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجزمي والمبرد على الثاني ، ووجه حجّتهم أنهم ردّوه إلى الأصل ، لأن أصل النداء النصب ، كما تردده الإضافة إلى النصب قال المبرد : « والأحسن عندي النصب ، وأن يردّه التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك في النكرة والمضاف ^(٢) » .

واختار ابن مالك والأعلم بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المقصودة ، لأن شبهها بالمضمر أضعف ، أو لأن النكرة أصل بالنظر إلى العلم

(١) أمالي الزجاجي ٨١ .

(٢) المقتضب ٢١٤/٤ .

والإعراب في الأسماء أصل بالنظر إلى البناء ، فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع .

واختار السيوطي عكس ما اختاره ابن مالك والأعلم ، إذ اختار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه ، والضم في النكرة غير المقصودة ، إذ لا فارق حينئذ إلا الحركة لاستوائهما في التنوين ^(١) .

وقد أنكر سيديويه في النص السابق مماع النصب . قال : « ولم نسمع عربياً بقوله » ، ثم ذكر أن له وجهاً في القياس .

وقال الأعمى : « وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس » .

فالحق أن النصب مسموع أيضاً ، وقد استشهد له النحاة ببيت مهمل ابن ربيعة :

خَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَاقِي ^(٢)

وَأَنشَدَ الْمَبْرَدُ فِي الْمَقْتَضِبِ : يَا عَدِيَا لَقَلْبِكَ الْمَهْنَجِ ^(٣)

(٣) ويرى العلامة الصبان أن تعليل السيوطي اختيار نصب العلم لا يتجه ، لأنه كما لا لباس في نصبه لا لباس في ضمه ، فلا يتم التعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الأسماء - وهو الإعراب - أولى . انظر الهمع ١٧٣/١ ، والصبان على الأشموني ١٤٤/٣ .

(١) البيت من الخفيف ، وانظر المقتضب ٢١٤/٤ ، والمنصف ٢١٨/١ ، وابن الشجري ٩/٢ ، وابن يعيش ٨/١٠ ، ١٠ ، والأشموني ١٤٥/٣ .

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف لأبي دواد الأيادي ، وعجزه :

ان عفا رسم منزل بالنجاج .

وانظر الأغاني ٣٧٢/١٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٤ . . .

والذي نراه أن الشاعر يجوز له أن يدون المئادى المبني للضرورة ، مع بقائه مضموماً أو نصبه على حد سواء ، ويشهد للوجهين السماع والقياس ، ولا يمنح النصب عدم سماع سيبويه له ، إذ لا يتصور سماع سيبويه لكل ما ورد عن العرب ، ويكفي سماع غيره ممن يوثق بروايته - كالبرد وغيره - له ، وإذا كان سيبويه وأصحابه قاسوا الرفع مع التنوين على ما لا يتصرف ، فإن لأبي عمرو وأصحابه أن يقيسوا النصب على ما لا يتصرف أيضاً ، فإن الشاعر يرد غير المنصرف إلى الكسر مع التنوين عند الضرورة كما قال امرؤ القيس :

ويوم دخلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيْرَةٍ

فقلتُ : لكُ الويلاتُ إلكِ مرُجلى (١)

(جمع « من » على الحكاية وصلاً)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٢ : « وأما يونس فإنه كان يقيس مَنَّهُ على أَيْةٍ ، فيقول : مَنَّةٌ وَمَنَّةٌ وَمَنَّةٌ ، إذا قال يافى ، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا آثر أن لا يغيرها في الصلة ، وهذا بعيد ، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسمع بعده مثله . قال : (وافر) أتوا نارى ، فقلتُ : مَنُونٌ أنتم ؟ فقلوا : الجنُّ . قلتُ : عمو ظَلاماً (٢)

(١) البيت من الطويل . وانظر فيه ضرائر الألوسي ١٣٤ ، ومغنى اللبيب ٣٤٣ ، والتصريح ٢٢٧/٢ ، والأشمونى ٢٧٤/٣ .
(٢) البيت لشمير بن الحارث الضبى ، أو خديج بن سنان الغساني ، أو تابط شرا ، وانظر ابن السيرافي ٢ / ١٧٤ ، وضرائر ابن عصفور ٣٢ وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٥ ، والخصائص ١٢٩/١ ، وابن يعيش ١٦/٤ ، والمقتضب ٣٠٧/٢ ، والتصريح ٢٨٣/٢ ، الهمع ١٥٧/٢ ، ٢١١ ، والأشمونى ٩٠/٤ ، ٢٢٠ ، والرضي ٦٣/٢ ، والخزانة ١٦٧/٦ .

وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : ضربَ مَنْ مَنْناً ؟ وهذا بعيد
لا تتكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير ، فإيما يجوز مَنْونٌ يافتى
على هذا « اهـ » .

إذا استفهمت من عن مذكور منكر عاقل ووقفت على « مَنْ » جاز
لك ثلاثة أوجه :

أحدها : حكاية إعراب ذلك المذكور للاستفهم عنه وتذكيره وتأنينه
وإفراده وتنثيته وجمعه ، فإذا قيل : جاءني رجلٌ . تقول : مَنْو ؟ ، وإذا
قيل : رأيت رجلا . تقول : مَنْأ ؟ ، وإذا قيل : مرت برجلٍ . تقول :
مَنْي ؟ ، وإذا قيل : جاءني ضاربة . تقول : مَنْه ؟ ، وفي التنثية لمذكر
تقول : مَنْان ؟ ومَنْين ؟ ولمؤنث تقول : مَنْتان ؟ ومَنْتين ؟ ، وفي
الجمع المذكور تقول : مَنْون ومَنْين ؟ ، ولمؤنث تقول مَنْات .

والثاني : أن تزيد على « مَنْ » حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه
الأول في المفرد للمذكر ، حاكيا للإعراب فقط ، ولا تحكى علامات المشي
والجموع ولاؤنث وإن كنت تسأل عنها ، إجراء لمن دلى أصلها من صلاحيتها
لجميع بلفظ واحد ، فيقال لمن قال : قام رجل أو رجلان أو رجال ، أو
امرأة أو امرأتان أو نساء : مَنْو ، وفي النصب : مَنْأ ، وفي الجر : مَنْي
والثالث : إفراد « مَنْ » على كل حال بلا حكاية للإعراب ولا لعلامات
آخر ، كما في حال الوصل فهي في حال الوصل تفرد ويقال فيها « من » على
كل حال بلا حكاية لإعراب أو غيره (١) .

(١) راجع الرضي ٦١/٢ - ٦٣ ، وما يجوز للشاعرو في الضرورة للقزار

وذكر سيبويه أن يونس أجاز الحكاية بن وصلا أيضاً قياساً على
«أى» ، ومنع ذلك سيبويه في الاختيار وأجازه في الشعر ندوراً ، إذ لم
يسمع إلا مرة واحدة في قوله :

أتوا نارى فقلت : منون أنتم . . . البيت

قال الأعمى : الشاهد فيه «منون أنتم» وجمعه لمن في الوصل ، وإنما
يجمع في الوقف ، وجاز ذلك ضرورة . اهـ .

وقال النحاس : وهذا عند سيبويه ردى ، لأن هذه العلامة إنما تقع في
الوقف ولا تقع في الوصل ، فلما اضطر أجراه على الوصل على حاله في
الوقف . اهـ^(١) .

(رد اللام المحذوفة)

في باب ما ذهبت لامة وهو باب من أبواب التحقير أى التصفير - قال
سيبويه في الكتاب ١٢٣/٢ : ولو حقرت (رُبَّ) مخففة لقلت رُبَيْبٌ
لأنها من التضعيف ، يدل ذلك على ذلك (رُبَّ) الثقيلة ، وكذلك (بَخْ)
الخفيفة ، يدل ذلك على ذلك قول المجاج :

(رجز)

فِي حَسَبِ بَخٍ وَعِزِّ أَفْعَا^(٢)

(٢) خزانة الأدب ١٦٨/٦ .

(١) بخ : كلمة تقال عند تعظيم الانسان ، وعند التعجب من الشيء ، وعند
المدح الرضا بالشيء ، وتكرر للمبالغة فيقال : بخ بخ ، والعز الأقس هو الثابت
المنتصب الذى لا يتضع ولا يذل ، وأصل القعس : دخول الظهر وخروج الصدر ،
فجعل ذلك مثلاً فى العز ، فقل : عزة قعساء ، وعز أقعس .
والبيت فى ابن الشجرى ٣٩٠/١ ، وابن يعيش ٧٨/٤ .

فرده إلى أصله حيث اضطر ، كما رد ما كان من ينات الياء إلى أصله
حين اضطر .

قال : (رجز)

وَهِيَ تَنْوُشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا^(١) هـ

الشاهد في الرجز الأول في قوله « بَنَخْ » بالتشديد مع التنوين للضرورة
إذ المستعمل في الكلام : بَنَخْ ، وَبَنَخٍ ، أى بالتسكين أو التنوين دون
تشديد ، فحين اضطر الشاعر رده إلى أصله فأعاد إليه لامه ، فإذا سمى بهذه
الكلمة وصغرت قيل بَنَخِخْ ، على الأصل .

والشاهد في الرجز الثاني في قوله « من علا » ، حيث رد الشاعر
إليها لامها المحذوفة في قولهم : من عل للضرورة . وأصل اللام الواو لأنها
من العلو ، فحين اضطر الشاعر إلى الرد إلى الأصل أبدل الواو ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها^(٢) .

(١) ذكر البغدادي أن هذا البيت من الخمسين التي لا يعرف لها قائل ، ثم
عزاه نقلا عن ابن برى في حاشيته على الصحاح إلى غيلان بن حريث الربيعي ،
وهذه النسبة تتفق مع نسبة ابن السيرافي .

قال الأعلام : « وصف ابلا وردت الماء في فلاة فعافته وتناولته من أعلاه ولم
تمعن في شربه ، والنوش : تناول » .

وانظر في البيت ابن السيرافي ٢٤٧/٢ ، وابن يعيش ٧٣/٤ ، ٧٩ ، والخزانة
٤٣٧/٩ .

(٢) يجوز أن يكون أصله : من علو ، بفتح اللام وضم الواو ، ويكون
مبنيا على الضم لقطعة عن الإضافة ونية معنى المضاف إليه ، ويجوز أن يكون
أصله بفتح اللام وكسر الواو مع التنوين ، أى يكون معربا بالجر والتنوين لقطعه
عن الإضافة لفظا ومعنى . وانظر الخزانة ٤٣٧/٩ - ٤٣٨ .

وقول سيبويه « كما رد ما كان من بنات الياء إلى أصله ، حين اضطر »
يريد أنه يرد ما كانت لامه معتلة إلى أصله ، وليس الغرض فيه بنات الياء
خاصة ، ولا بنات الواو ، وإنما يعني به للمعتل ، و (عل) من بنات الواو ،
إذ هي من علا يعملو^(١) .

(تنوين العلم الموصوف باین)

قال سيبويه في الكتاب ١٤٧ / ٢ : « هذا باب ما يذهب التنوين
فيه من الأسماء لغير إضائة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لا ينصرف وكان
القياس أن يثبت التنوين فيه) وذلك كل اسم غالب وصف باین ثم أضيف
إلى اسم غالب أو كنية أو أم ، وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو ، وإنما
حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ، لأن التنوين حرف
ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى
ساكنان ، وذلك قولك : اضرب ابن زيد ، وأنت تريد الخفيفة ،
وقولهم : كد الصلاة ، في لدن حيث كثر في كلامهم ، وما يذهب منه
الأول أكثر من ذلك ، نحو : قل ، وخف .

وسائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة ، لأنها
ساكنان يلتقيان فيحرك الأول كما يحرك الساكن في الأمر والنهي ، وذلك
قولك : هذه هند امرأة زيد ، وهذا زيداً مرقو عمرو ، وهذا عمرو الطويل ، لا
أن الأول حذف منه التنوين لما ذكرت لك ، وهم بما يحذفون الأكثر في كلامهم

وإذا اضطر الشاعر في الأول - أيضا - أجراه على القياس . سمعنا فصحاء العرب أنشدوا هذا البيت :

هي ابنتُكم وأختُكم زَعَمْتُمْ لِعُتْلَبَةَ بنِ نَوْفَلِ ابنِ جَسْرٍ^(١)

وقال الأغلب : جارية من قيس ابن عُتْلَبَةَ^(٢) ، اهـ .

عقد سيبويه هذا الباب للحديث عن نوع من الأسماء أذهب العرب منه التنوين على غير القياس ، « وكان القياس أن يثبت التنوين فيه » ، إذ لم يذهبوا تنوينه لإضافة كغلام عمرو ، ولا لدخول الألف واللام كالغلام ، ولا لمنع من الصرف كأحمد وإبراهيم ، وإنما أذهبوا تنوينه لكثرة الاستعمال تخفيفا ، وهذا النوع ما اجتمع فيه شروط أربعة :

الأول : أن يكون علما ، الثاني : أن يكون موصوفاً ، بابين ، الثالث : أن يكون ابن مضافاً إلى علم ، الرابع : أن يكون ابن متصلاً بموصوفه^(٣) .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط الأربعة قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو .

وكان القياس في هذا النوع أن لا يحذف منه التنوين لالتقاء الساكنين

(١) البيت من الواقف . لفارعة بنت معاوية بن قشير القشيرية ، كما في ابن السيراقى ٢٥٧/٢ ، وانظر فيه أيضا النحاس ٢٤٧ .

(٢) الرجز للأغلب العجلي ، وقيس بن ثعلبة : حى من بكر بن وائل . انظر ابن السيراقى ٢٧٢/٢ ، والنحاس ٢٤٨ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨ ، والخصائص ٤٩١/٢ ، والمقتضب ٣١٥/٢ ، وابن الشجرى ٣٨٢/١ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤ ، ومغنى اللبيب ٦٤٤ ، والتصريح ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ٦/٢ ، والرضي ١٤١/١ ، والخزانة ٢٣٦/٢ . وهو الكتاب ١٤٨/٢ .

(٣) أخذ هذا الشرط من الأمثلة التي أوردها سيبويه .

(نون التنوين وباء ابن) وإنما يحرك الساكن الأول لتخلص من التثنية ، كما قالوا : هذه هند امرأة زيد ، وهذا زيد امرؤ عمرو ، وهذا عمر الطويل ، إلا أن العرب ألزموا حذف التنوين منه لكثرة استعمالهم له تخفيفاً (١) ، « وهم مما يحذفون إلا كثر في كلامهم » .

ومع ذلك فإن الشاعر أن يحرك الساكن الأول (وهو نون التنوين) ولا يحذفه إجراء على القياس « للضرورة الشعرية » وقد استشهد سيبويه على هذه الضرورة — وهي إبقاء التنوين في العلم للوصف بابن مع وجود شروط الحذف اللازم في الكلام — بيتين من الشعر ، فالشاهد في البيت الأول تنوين « نون » للضرورة ، والشاهد في الثاني تنوين « قيس » للضرورة كذلك . ومادام التنوين قد ثبت لضرورة الشعر لزم إثبات الألف في « ابن » خطأ .

وقد حاول بعض النحاة — ومنهم ابن جني — إخراج البيتين ونحوهما عن الضرورة الشعرية ، فأروا أن ابناً في نحو ما تقدم من الشعر ليس وصفاً للعلم السابق ، وإنما هو بدل منه ، ولذا لم يجعل معه كالشئ الواحد ، فوجب أن ينوى انفصال ابن عما قبله ، لأنه في التقدير من جملة ثانية ، إذ البدل على نية تكرار العامل ، وعلى ذلك تقول . كلمت زيدا ابن بكر ، كأنك قلت : كلمت ابن بكر ، وكأنك قلت : كلمت زيدا كلمت ابن بكر .

وقد زد على هؤلاء ابن الحاجب فقال في الإيضاح : « وزعم قوم أن (ابن ثعلبة) بدل ، وقصده أن يخرج عن الشذوذ ، وهو بعيد ، لأن المعنى

(٢) وكما خففوه لفظاً خففوه كتابةً يحذف ألف ابن ، فإن فقد شرط أو أكثر من الشروط الأربعة لم يحذف التنوين ولا ألف ابن خطأ . وانظر الرضى ٤٠٢/٢ .

على الوصف ، وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج
باعتبار استعمال ابن بدلا^(١) ، ٥١ .

(ثبوت همزة « أَفْعَلْ » في بعض تصاريفه)

قال سيديويه في الكتاب ٣٣٠/٢ - ٣٣١ : « وزعم الخليل أنه كان القياس
أن تثبت الهمزة في يُفْعَلُ وَيُفْعَلُ وأخواتهما ، كما ثبتت الناء في تَفَعَّلْتُ
وَتَفَاعَلْتُ في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أَفْعَلْ من هذا
للموضع فاطر حذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك ، وكثر
هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه كما اجتمعوا على حذف كُلِّ
وَتَرَى ، وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس
الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة ، فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل وأزله عوضاً
إذا ذهب .

وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر . قال الراجز (وهو خطام
المجاشعي) :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثَّفِينَ^(٢)

(١) خزانة الأدب ٢٣٦/٢ ، وانظر الخصائص ٤٩١/٢ .
(٢) ذكر ديارا قد ذهب منها أهلها وبقيت آثارهم فيها ومنها الصاليات وهي.
الاثافي أي الحجارة التي توضع عليها القدر إذا صليت بالنار أي احترقت ، ومعنى.
« يؤثفين » : يجعلن في موضع الطبخ ، أراد كمثل ما يؤثفين أي أن الصاليات.
كمثل حالها إذ كانت إثا في مستعملة لم يتغير منها شيء . وانظر ابن السيرافي
٩٦/١ ، والمقتضب ٩٧/٢ ، ١٤٠/٤ ، ٣٥٠ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، والمنصف
١٩٢/١ ، ١٨٤/٢ ، ٧٢/٣ ، والمحتسب ١٨٦/١ ، وابن يعيش ٤٢/٨ ، ومغنى
اللبيب ١٨١ ، والخزانة ٣٣/٢ ، ١٥٧/٥ ، ١٨٥/١٠ ، وشرح شواهد الشافعية
٥٩ ، والبيت في الكتاب ١٣/١ ، ٢٠٣ ، ٣٣١/٢ .
وفي الخزانة ٣١٣/٢ أن البيت من السريع لا الرجز .

وإنما هي من أُنْفِيتُ ، وقالت ليلي الأخيلية :

. كُرَاتٌ مُغْلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرَّتَبٍ^(١) ، اهـ

تمحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذى على زنة « أَفْعَلْ » ومن اسمى الفاعل والمفعول منه ، فالفعل أَكْرَمَ يقل فى مضارعه : يُكْرِمُ ، واسم فاعله : مُكْرِمٌ ، واسم مفعوله : مُكْرَمٌ ، يمحذف الهمزة فى هذه التصارييف .

والأصل فى هذا المحذف المضارع للبدوء بهمزة المضارعة ، إذ لو لم تمحذف منه همزة أَفْعَلْ لاجتمعت همزتان متحركتان فى أول الكلمة ، فكان يقال : أَأَكْرَمُ ، واجتماع همزتين على هذه الصورة فى الفعل غاية فى الثقل ، فمحذفت همزة أَفْعَلْ منه تخفيفاً ، ثم حل عليه بقية صيغ المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

ويذكر سيبويه فى النص السابق نقلاً عن شيخه الخليل أن القياس كان ثبوت الهمزة ، ولكنهم حذفوها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وقد جاء ثبوت الهمزة فى الشعر عملاً بالقياس للضرورة ، واستشهد على ذلك البيهقي المذكورين .

فلارجز قال : يُؤَثَفَيْنِ ، وهو بزنة : يُؤَثَعْلَنُ بزيادة حرف المضارعة

(٢) هذا عجز بيت من الطويل صدره : تدلت على حصن الرؤوس كأنها .
تصف قطاة تدلت على فراخها وهى حصن الرؤوس (يضم الحاء) أى
لاريش لها ، والكساء المؤرنب الذى خلط فى غزله وبر الأرنب . انظر ابن السيرافى
٣٧٢/٢ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، والمنصف ١٩٢/١ ، واللسان (رنب) م ١ ص
١٢٣٣ ، والديوان ٥٦ برواية (مرنب) بفتح الراء وتشديد النون المفتوحة .

الهمزة عملاً بالقياس وردا إلى الأصل المهجور للضرورة ، ومعناه : جعلت
أَتَلَفِي ، والاثافي جمع أثفية ، وأصلها : أثفوية على وزن أفعولة ، قلبت
الواو ياء لاجتماعها مع الياء في كلمة واحدة وسبقها بالسكون وهي متصلة
الذات والسكون ، ثم أدغمت الياء في الياء ، والدليل على زيادة الهمزة قول
العرب : تَفَيْتُ الْقَدْرَ ، إذا جعلتها على الاثافي .

وقال جماعة : إن وزن يؤثفين : يَفْعَلَيْن ، فلهمزة أصل وليست زائدة ،
ويوزن أثفية على هذا : فَعْلِيَّة ، واستدلوا بقول النابغة من البسيط :

لَا تَقْذِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ ، إِنْ قَا تَفْكَ الْأَعْدَاءُ بِالرُّبْدِ (١)

فقوله : قَا تَفْكَ وزنه تَفْعَلْكَ لا يصح فيه غيره ، ولو كان من :
تَفَيْتُ الْقَدْرَ لقال : تَفْكَ .

ويري ابن جني أن هذا الرأي أولى مما قبله ، لأنه لا ضرورة فيه (٢) .

والشاهد الثاني في قول ليلي الأخيلية « في كساء مؤرنب » ، حيث
أثبتت الشاعرة الهمزة الزائدة للضرورة ، وذلك أن كلمة « أرنب » هند

(١) الرقد - بكسر أوله وفتح ثانية - جمع رفدة - بكسر فسكون - وهي
وهي العصبية من الناس . يقول : لا ترمني منك بما لا نظير له ولا أستطيع دفعه .
وان احتوشك الأعداء متعاونين .

وانظر في البيب المنصف ١٩٣/١ ، ١٨٥/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٦٠ ،
وديوانه ٢٦ .

(٢) انظر شرح شواهد ٥٩ - ٦٠ ، والأعلم بهامش الكتاب ١٣/١ ،
والخزانة ٣١٦/٢ .

سبويه على وزن أفعّل وإن لم يعرف اشتقاقها لغلبة الزيادة في الهمزة إذا وقعت أولاً في بنات الثلاثة . قال الميث : لا تحيىء كلمة في أولها ألف ، فتكون أصلية إلا أن تكون الكلمة ثلاثة أحرف مثل الأرض والأرض والامر^(١) ، ولزيادتها لم تثبت فيما لا تثبت فيه همزة أفعّل إلا في ضرورة كالبيت ، أو خدور كقولهم : أرض مؤرّنة - بكسر النون - أى كثيرة الأرناب ، وكسباء مؤرّتب ، إذا خلط صوفه بوبر الأرناب^(٢) .

وزعم بعض النحاة أن وزن أرنب : فعلل ، فبوزنها أصلية ، محتجاً بهذا البيت .

قال الأعم : هـ / الصحيح قول سبويه لما يعضده من القياس في كثرة زيادة الهمزة في مثل هذا المثال ، ولقول العرب : كساء مرّيباني ، إذا عمل من أوبار الأرناب ، فؤرنب بمنزلة مرّيباني ولا همزة فيه ، فهمزة مؤرنب فائدة^(٣) اهـ .

٣ - زيادة الكلمة

(زيادة اللام بين للتضايقين في النداء)

استشهد سبويه على هذه الضرورة ببيتين ، أولهما لسعد بن مالك القيسى (من مجزوء الكامل) :

(١) اللسان (رنب) م ١ ص ١٢٣٣ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢٠٩/٢ .

(٣) هامش الكتاب ٣٣١/٢ .

يَبُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا (١)

وقد أوردته في باب من أبواب النداء وهو باب ما يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر، فيبعد أن ذكر أن للنادي إذا تكرر مضاعفاً نحو: ياتيم تيم عدي، كان الثاني تأكيداً للأول ونصب الأول بإضافته إلى ما بعد الثاني، فلا تأثير للثاني في الإضافة. قال:

« وقال الخليل: هو مثل: لأبالك، قد علم أنه لو لم يجرى بحرف الإضافة قال: لأبأك، فتركه على حاله الأولى، ولللام هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله (٢):

ياتيم تيم عدي.

وكذلك قول الشاعر إذا اضطر: يَبُؤْسَ لِلْحَرْبِ . إنما يريد:

يَبُؤْسَ الْحَرْبِ اهـ (٣) » .

وثاني البيتين للناطقة الديباني (من البسيط).

(١) أراهط: جمع أرهط - بضم الهاء - جمع رهط بسكونها، وقيل هي جميع رهط بسكون الهاء على خلاف القياس، والرهط: النفر من ثلاثة إلى عشرة، ومعنى « وضعت أراهط »: حطتهم وأسقطتهم، فلم يكن لهم ذكر شرف في هذه الحرب، فاستراحوا من مكابحتها كالنساء. والبيت في النحاس ٨١، والخصائص ١٠٢/٣، والمحتسب ٩٣/٢، وابن الشجري ٢٧٥/١، ١٣/٢، ومغنى اللبيب ٢١٦، والخزانة ٤٦٨/١، وهو في الكتاب ٣١٥/١.

(٢) أي قول جرير، وهو بتمامه:

يا تيم تيم عدي لا أبالكم لا يلقينكم في سواة عمر

(٢) الكتاب ٣١٥/١

قالت بنو عامر : خالوا بني أسد . يا بؤس للجهل ضراراً لا أقوام (١)

وقد أوردته سيبويه في باب من أبواب « لا » النافية للجنس وهو باب المدنى للمضاف بلام الإضافة ، فذكر أن اسم « لا » في نحو : لأبالك مضاف إلى البكاف واللام مقبضة بين المتضايين تؤكد الإضافة . ثم قال : « ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطرر :
(بسيط)

يا بؤس للجهل ضراراً لا أقوام

حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس للجهل اهـ (٢) .

فالشاهد في البيتين إقحام اللام (أى زيادتها) بين المنادى المضاف وما أضيف إليه ، تؤكد الإضافة — إذ الإضافة هنا بمعنى اللام — لضرورة الشعرية .

ووجه هذه الضرورة تشبيهها بالاسم الثانى المكرر تأكيداً فى النداء نحو ياتيم تيم عدى وبألام المقبضة بين اسم « لا » وما أضيف إليه تأكيداً للإضافة فى نحو قولهم : لأبالك . والمنادى هنا — عند التحليل وسيبويه والجمهور مضاف إلى ما بعد اللام .

(١) خالوا بني أسد : قاطعوهم ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ٢٠٠/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، والمحتسب ٢٥١/١ ، وابن الشجرى ٨٠/٢ ، ٨٣ ، والانصاف ٣٣٠ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥ ، والهمع ١٧٣/١ ، والدرر ١٤٨/١ ، والرضي ١٣٢/١ ، ٢٦٥ ، والخزانة ١٣٠/٢ ، ١٠٨/٤ ، وديوان الشاعر ٧١ .

(٢) الكتاب ٢٤٦/١ .

وجوز ابن مالك أن يكون الأصل : يا بؤسى الحرب ، وبا بؤسى الجهل ،
ثم حذفت الألف للضرورة وهي مرادة فلا إضافة ولا إقحام^(١) .

وقال البغدادي : « ويجوز عندي أن يكون من قبيل الشبية بإضافة ،
نحو ، « لا مانع لما أعطيت » ولم أر من جوزه فيه ، ويجوز أن يكون للننادي
محدوثا و « بؤس » منصوبا على الذم واللام مقحمة ، أو حذف التثنية
للضرورة ، أي يا قوم أذم شدة الحرب^(٢) » ا هـ :

(دخول « أن » في خبر « كاد »)

قال سيبويه في الكتاب ٤١٠/١ : « ويضطر الشاعر فيقول :

كُذِّتُ أَنْ رَكُذْتُ أَنْ أَفْعَلُ
لا يجوز إلا شعر » .

وقال في ٤٧٨/١ « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك : كَرَبَّ
يفعل ، ومعناها واحد ، يقولون : كَرَبَّ يفعل ، وكاد يفعل » .

ثم قال : « وقد جاء في الشعر : كاد أن يفعل . شبهوه بعسى . قال رؤبة :
(رجز)

(١) انظر التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان ٧١/٢ .

(٢) الخزائن ٤٦٩/١ ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٥/٢ .

قد كاد من طول البلى أن يمتصها (١)

والمحصى مثله ، ا هـ .

مذهب سيدييه عدم جواز اقتران خبرا كاد بأن إلا في الضرورة الشعرية ،
ومثلها « كرب » ، ووافقه الميرد (٢) والجمهور .

وقال الأعمى في شرح الرجز المذكور : « الشاهد فيه دخول أن على كاد
ضرورة ، والمستعمل في الكلام إسقاطها ، ودخلت عليها تشبيها بعسى
كما سقطت من عسى تشبيها بها ، لا شتراكما في معنى المقاربة » :

وذهب جماعة من النحاة — منهم ابن مالك وابن هشام وابن الحاجب
والرضي — إلى أن دخول « أن » في خبر كاد قليل وليس ضرورة ، ومثلها
كرب ، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من أن لأنهما يدلان على شدة مقاربة
الفعل ومداومته ، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه ، فلم يناسب
خبرهما ، أن يقترن بأن غالبا ، وينقل اقترانه بأن نظرا إلى أصلهما (٣) .

(١) المصح والمحصى : الذهاب والزوال ، والبلى : القدم .

يعنى أن هذا المنزل كاد من طول قدمه يزول وتمحى آثاره .

وانظر فيه النحاس ٢٣٦ ، وضرائر ابن عصفور ٦١ ، وما يجوز للشاعر في
الضرورة ٢٠٢ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، والانصاف ٥٦٦ ، وابن يعيش ١٢١/٧ ، والهمع
١٣٠/١ ، والدرر ١٠٥/١ ، والرضي ٣٠٥/٢ ، والخزانة ٣٤٧/٩ ، وملحقات
ديوان رؤية ١٧٢ .

(٢) انظر المقتضب ٧٥/٣ ، والكامل ١١٣/١ .

(٣) انظر الأشموني ٢٦١/١ ، والتصريح ١٠٧/١ ، والرضي ٣٠١/٢ ، ٣٠٥ .

واستدل ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح على اقتران خبر كاد بأن في قليل من النثر بما جاء من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « كاد الفقر أن يكون كفرا »^(١).

وقال ابن الأنباري . « فأما الحديث « كاد الفقر أن يكون كفرا » فإن صح فزيادة أن من كلام الراوي ، لامن كلامه عليه السلام ، لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد »^(٢).

(تأكيـد المضارع بنون التوكيد في غير مواضعها في الكلام)

قال سيبويه في باب نون التوكيد الثقيلة والخفيفة : « ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل « ما » التوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا « ما » باللام التي في لَسْفَانْ ، كما وقع التوكيد قبل الفعل أَلْزَمُوا النون آخره كما أَلْزَمُوا هذه اللام ، وإن شئت لم تقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجيء بها ، فأما اللام فهي لازمة في اليمين فشبهوا « ما » هذه إذا جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التي جافت لإثبات النون ، فن ذلك قولك : إِمَّا نَأْتِيَنَّكَ ، وَأَيُّهُمْ مَا يَقُولُ ، وَتَجْزِيهِ ، وتضدق ذلك قوله عز وجل : (وَإِمَّا يَنْزَغَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رِجْتِهِ مِنْ رَبِّكَ)^(٣) ، وقال عز وجل : (فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا)^(٤).

(١) انظر شواهد التوضيح : ٩٨ - ١٢٢ .

(٢) الانصاف ٥٦٧ .

(٣) سورة الاسراء : آية ٤٨ .

(٤) سورة مريم : آية ٢٦ .

وقد تدخل النون بغير « ما » في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ، شبهوه
بإلهي حين كنا مجزوما غير واجب ، وقال الشاعر :

نبت نبات الخيزراني في الثرى
جدينا متى ملأ ياك الخير ينفعاً (١)

وقال ابن الخرع :
فهما تشأ منه قزاة مطيكم ومنها تشأ منه قزاة تمنعاً (٢)
وقال :

من يشق من منهم فليس يأتب أبدا وقتل بني قتيبة شافي (٣)

(١) البيت للنجاشي . من الطويل . هجا قوما فوصفهم بحدثان النعمة ،
والخيزراني : كل نبت ناعم ، وأراد بالخير : المال ، وقد رواه بعضهم بكسر العين
من « ينفع » على أنه جواب مجزوم ، ورواه الأصمعي بلفظ : « متى ما يدرك
الخير ينفع » بكسر العين .
انظر فيه ابن السيرافي ٢/٢٦٩ ، والهمع ٢/٧٨ ، والدرر ٢/٩٧ ، والأشموني
٣/٢٢٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ، والخزانة ١١/٣٩٥ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠ ، وهو
في الكتاب ٢/١٥٢ .

(٢) البيت من الطويل . وذكر البغدادى أنه غير موجود في ديوان ابن الخرع
وأنه للكثير بن ثعلبه ، وعزاه بعضهم للكثير بن معروف ، وانظر فيه ابن
السيرافي ٢/٢٤٣ ، وابن عصفور ٣٠ ، والتصريح ٢/٢٠٦ ، والهمع ٢/٧٩ ، والدرر
٢/١٠٠ ، والأشموني ٢/٢٢٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ، والخزانة ١١/٣٨٧ ، وهو في
الكتاب ٢/١٥٢ .

(٣) البيت من الكامل ، لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي من
مذحج . قالته لما قتلت باهلة أباه ، وقتيبة هو ابن معن بن مالك بن أعصر
الباهلي .

والبيت في ابن السيرافي ٢/٢٣٨ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠ ، وما يجوز
للشاعر في الضرورة ٢١٦ ، والمقتضب ٣/١٤ ، والتصريح ٢/٢٠٥ ، والهمع
٢/٧٩ ، والدرر ٢/١٠٠ ، والأشموني ٢/٣١٠ ، ٣/٢٢٠ ، والرضي ٢/٤٠٣ ،
الخزانة ١١/٣٩٩ ، وهو في الكتاب ٢/١٥٢ .

وقال :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كَرْسِيِّ مَعْمَسَا (١)

شبهه بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب ، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى (٢) .

وقال : ٢ ويجوز للمضطر : أَنْتَ تَفْعَلَنَّ ذَاكَ ، شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام ، لأنها ليست مجزومة ، والتي في القسم مرتفعة ، فأشبهتها في هذه الأشياء فجعلت بمنزاتها حين اضطرروا ، وقال الشاعر (جذيمة الأبرش) :

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعْنَ بَنُو بَنِي شِمَالَاتٍ (٣) اهـ

(١) البيت من الرجز ، قائله أبو حيان الفقعسي ، أو ابن جبابة اللص ، أو العجاج ، أو مساور العبسي ، أو الجبيري ، أو عبد بنى عبس . قال الأعلام : « وصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه ، فجعله كشيخ مزمل في ثيابه معصب بعمامته ، وخص الشيخ لوقاره في مجلسه وحاجته إلى الاستكثار من اللباس » اهـ .

وانظر فيه ابن السيرافي ٢٣٩/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، ومغنى اللبيب ٣٢٩ ، والأشمونى ٢١٨/٣ ، وابن الشجرى ٣٨٤/١ ، والانصاف ٦٥٣ ، والرضي ٤٠٤/٢ ، والخزانة ٤٠٩/١١ ، وهو في الكتاب ١٥٢/٢ .

(٢) الكتاب ١٥٢/٢ - ١٥٣ .

(٣) البيت من المديد ، أوفيت في علم : أشرفت على جبل ، والشمالات : رياح الشمال . يفخر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا عدوا ، فيكون طليعة لهم بما جبل عليه من شهامة النفس وحدة البصر .

انظر ابن السيرافي ٢٥٠/٢ ، وابن عصفور ٢٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٥ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وابن الشجرى ٢٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والمغنى ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٣٨/٢ ، ٧٨ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ، والأشمونى ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣ ، والرضي ٤٠٣ ، والخزانة ٤٠٤/١١ ، وهو في الكتاب ١٥٢/٢ .

امتشهد ميبويه بالآيات الحمسة للذكورة فيما تقدم على أن تأكيد
الأفعال للمضارعة بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة فيها للضرورة ، والشاهد
في البيت الأول منه في قوله « ينفعنا » أصله : ينفعن بنون التوكيد الخفيفة
للبدلة ألفاً للوقت . قال الأعمى :

« الشاهد في إدخال النون على ينفعن وهو جواب الشرط ، وليس من
مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، إلا أن الشاعر إذا
اضطر أكده بالتون ، تشبيهاً بالفعل في الاستفهام لأنه مستقبل مثله ا هـ .

والشاهد في البيت الثاني في قوله « تمنعنا » وهو مؤكد بنون التوكيد
الخفيفة كسابقه قال الأعمى : أراد تمنعن بالنون الخفيفة ، والقول فيه كالقول
فيما قبله ا هـ .

فالعملان المضارعان المؤكدان بالنون الخفيفة في البيت الأول والثاني
حكمهما بالنسبة للضرورة واحد ، على الرغم من أن أولهما وقع جواباً
لشرط جازم اتصل به « ما » الزائدة للتأكيد ، والثاني وقع جواباً لشرط
جازم لم اتصل به « ما » فسيبويه إذن يرى أن تأكيد المضارع الواقع جواباً
لضرورة ، مطلقاً ، أى سواء اتصلت « ما » بأداة الشرط أم لا .

وخالفه ابن مالك ، فصرح في التسهيل بأن ذلك جائز في الاختيار
قليلاً . قال : « وقد تابعي جواب الشرط اختياراً ^(١) » ، وإلى هذا ذهب

(١) التسهيل ٢١٦ ، وانظر الأشمونى ٢٢٠/٣ ، والتصريح ٢٠٥/٢ .

الرضي أيضاً ، فقال في شرح الكافية ٢ / ٤٠٤ : « وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط أيضاً إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه ، نحو قوله : فهما تشأ منه فزارة . . . البيت ، وقوله : نبت نبات الخيزراني . . . البيت ا ه . »

والشاهد في البيت الثالث في قوله « يتقن » . قال الأعلم : « الشاهد في إدخال النون على فعل الشرط ، وليس من مواضعها ، إلا أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة فيضارع ما أكد باللام لليمين » .

أى أن المؤكد بالنون هنا للضرورة فعل الشرط وليس جوابه كالبيتين السابقين ، وكان تأكيد بالنون ضرورة لأنه ليس من مواضعها ، لعدم وقوع « ما » الزائدة المؤكدة بين أداة الشرط وبينه ، وواضح أن وجه الضرورة في هذا البيت تشبيهه بما وقعت فيه « ما » المؤكدة بين الأداة والفعل .

وهنا - أيضاً - خالف ابن مالك والرضي سيديويه ، فعدا ذلك مما يجوز في الاختيار قليلا وليس ضرورة (١) .

والشاهد في البيت الرابع في قوله « لم يعلم » ، حيث أكد الفعل المنفى بلم ضرورة تشبيهاً بما وقع بعد « لا » النافية ، وخالف في ذلك ابن مالك فعده قليلا لا ضرورة .

والشاهد في البيت الخامس في قوله « ترفعن » حيث أكد المضارع

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(١) انظر المراجع السابقة .

بالتون مع أنه ليس من مواضع التأكيد بالنون . قال الأهم : الشاهد في إدخال النون ضرورة في ترفعن كما تقدم ا هـ .

والذى نرجحه أن سيبويه يرى أن تأكيد المضارع بالنون في هذا البيت ونحوه من كل مضارع وقع بعد «ربما» ، جائز في الاختيار بقلة وليس مختصا بالضرورة ، وذلك لأنه قال بعد إنشاد هذا البيت مباشرة : «وزعم يونس أنهم يقولون : ربما تقولان ذاك ، وكثرما تقولان ذاك ، لأنه فعل غير واجب ، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و «ما» له لازمة ، فأشبهت عندهم لام القسم ، وإن شئت لم نفهم النون في هذا النحو فهو أكثر وأجود ، وليس بمنزلة في القسم (١) » .

ثم قال « وإما كان ترك النون في هذا أجود لأن «ما» و «رب» بمنزلة حرف واحد نحو قد وسوف ، و «ما» و «حيث» بمنزلة آئين ، واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد (٢) » .

فالوجهان عند سيبويه بعد «ربما» جائزان ، والأكثر والأجود ترك التأكيد للفرق الذى ذكره بين «ربما» ولام القسم .

وتتيجة ما تقدم أن تأكيد المضارع بالنون عند سيبويه مخصوص بالضرورة إذا وقع جواباً للشرط ، أو فعلاً للشرط بعد أداة لم تتصل بها «ما» الزائدة المؤكدة ، أو منفيًا بلم ويجوز تأكيد بقلة في الاختيار بعد «ربما»

(١) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٢) السابق نفسه .

ثالثا : ضرائر التقديم والتأخير

١ - تقديم الحرف :

قال سيبويه في الكتاب ٣٧٩/٢ : « وسألته عن مسائية فقال : هي مقلوبة ، وكذلك أشياء ، وأشأوى ، ونظير ذلك من المقلوب : قيسى ، وإنما أصلها : قووس فكروها الواوين والضمتين ، ومثل ذلك قول الشاعر :

مَرَوَانُ مَرَوَانُ أَخُو الْيَوْمِ الْيَمِي (١)

وإنما أراد : اليوم ، فاضطر إلى هذا ، ومع ذلك أن هذه الواو قعتل في فعل وتكره ، فهي في الياء أجدر أن تكره ، فصار اليوم بمنزلة القووس اهـ .

استشهد سيبويه بالرجز المذكور على أن القلب المكاني في قوله «اليمى» - مقلوب اليوم ، للضرورة الشعرية . قال الأعم : « الشاهد فيه قلب اليوم إلى اليمى ، فأخِر الواو ووقعت الميم قبلها مكسورة فانقلبت ياء مكسرة (٢) ومعنى اليمى : الشديد ، كما يقال : ليل أليل للشديد الظلام ، وقيل : يوم أيوم ،

(١) رجز لابی الآخرز الحمانى بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم ، وانظر فيه النحاس ٢٦٠ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٠ ، والخصائص ٦٤/١ ، ٧٦/٢ ، والمنصف ١٠٢/٢ ، ٦٨/٣ ، والمحتسب ١٤٤/١ ، وشواهد الشافية ٦٩ ، واللسان (يوم) المجلد الثالث ص ١٠٢٢ .

(٢) أى فانقلبت الواو ياء لتطرفها حقيقة اثر كسرة .

ويوم وريم على القلب^(١) ، كما قالوا : أشعث وشعث ، وأوجل ووجل ، ونظيره في الكلام كثير اهـ .

وما ذكره الأعمى أحد تخريجات أربعة وذكرها العلماء في البيت المذكور ، وهو أرجعها قياساً ، وأقلها تكلفاً ، وأنسبها معنى^(٢) ، وأقربها إلى ظاهر عبارة سيبويه .

وثاني هذه التخريجات : أصل الكلام : أخو اليوم اليوم^(٣) ، فقدم الميم بضمها إلى موضع الواو ، فصار اليوم ، فوقعت الواو ظرفاً وقبلها ضمة فقلبت ياء ، وكسر ما قبلها ، كما قيل في جمع دلو على أدل^(٤) .

الثالث : أنه أراد : أخو اليوم اليوم ، كما يقال عند الشدة والامر العظيم : اليوم اليوم ، فقلب فصار (اليوم) ، ثم نقله من فعل إلى فعل ، كما أنشده أبو زيد من قوله :

علام قتل مسلم تعبداً مذ سنة وخمسون عدداً^(٥)

يريد : خمسون ، فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياء كالتخريج الأول^(٦)

(١) كذا بهامش بولاق ٣٧٩/٢ ، ولعلها « ويوم يوم وريم على القلب » .

(٢) معناه : مروان أخو اليوم الشديد الذي يفرج غمه ويجلى همه ، ومروان

هو ابن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص .

(٣) فالיום مبتدأ مؤخر وما قبله خبر مقدم ، واليومي على التخريج الأول

مجرور لكونه نعتاً لمجرور .

(٤) انظر شرح شواهد الشافعية ٧٠ .

(٥) انظر النوادر ١٦٥ .

(٦) انظر في هذا التخريج وما بعده الخصائص ٧٦/٢ - ٧٧ .

الرابع : أن يكون أصله على ما قيل في التخريج الثالث : أخو اليوم
اليوم ، ثم قلب فصار . (اليَمُومُ) ، ثم نقلت الضمة إلى الميم على حد قولك :
هذا يَمُومٌ ، فصارت : اليَمُومُ ، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم
أبدلوا من الضمة كسرة ، ثم من الواو ياء ، فصارت اليمي كأحق وأدل .

٢ - تقديم بعض الكلام على بعض

(تقديم الاسم على الفعل)

قال سيديويه في الكتاب ١ / ١٢ : « ويحتملون قبح الكلام حتى
يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص ، فن ذلك قول عمر بن
أبي ربيعة :
(طويل)

صددت فاطوت الصدود ، وقلنا وَصَّالٌ على طول الصدود يدوم^(١)
وإنما الكلام : قل ما يدوم وَصَّالٌ .

وقال في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغير الفعل عن
عن حاله : « ومن تلك الحروف : ربما وقلنا وأشباههما ، جعلوا رُبَّ مع ما

(١) نسب البيت في بعض المصادر كابن السيرافي وخزانة الأدب إلى المزار
الفقعي ، انظر ابن السيرافي ٧٤/١ ، والخزانة ٢٢٦/١٠ ، والنحاس ٢٣٠ ،
وضرائر ابن عصفور ٢٠٢ ، وما يجوز للشاعر ٢٠٣ ، وابن الشجري ١٣٩/٢ ،
٢٤٤ ، والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، والمحتسب ٩٦/١ ، وابن يعيش ٤٣/٤ ،
١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ، ومغنى اللبيب ٣٠٧ ، ٥٨٢ ، ٥٩٠ ، وأصول ابن
السراج ٢٤٣/٢ ، والانصاف ١٤٤ ، والتصريح ٢٦٩/١ ، والهمع ٨٣/٢ ، ٢٢٤ ،
والدرر ١٠٧/٢ ، ٢٤٠ ، والرضي ٣٤٥/٢ ، وملحقات ديوان عمر بن أبي
ربيعة ٤٩٤ .

بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها لينذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى :
رُبَّ يقول ، ولا إلى قل يقول ، فألحقوهما ما ، وأخلصوهما للفعل ، ومثل
ذلك : هلاً ولولاً وألاً ، ألزموهن لاً وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف
واحد ، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التخصيص . وقد يجوز
في الشعر تقديم الاسم ، قال :

صدت فأطولت الصدود البيت (١) ، ا.هـ .

قال الأعمى بهامش الكتاب ١٢/١ شارحاً الشاهد المذكور : أراد : قلما
يدوم وصال ، فقدم وأخر مضطراً لإقامة الوزن ، والوصال على هذا التقدير
فاعل مقدم ، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أنه يبدأ به ، وهو من وضع
الشيء في غير موضعه ونظيره قول الزبارة :

ما لـلـجـمـالِ مشيهاً وثيداً (٢)

أى : وثيداً مشيهاً ، فقدمت وأخرت ضرورة .

وفيه تقدير آخر وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر ، فكأنه
قال : وقلما يدوم وصال يدوم ، وهذا أسهل في الضرورة ، والأول أصح معنى
وإن كان أبعد في اللفظ ، لأن قلما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما ،
فلا يليها الاسم البتة .

(١) الكتاب ٤٥٩/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الرجز عجزه : أجنـدلا يحملن أم حديدا .

وانظر فيه مغنى اللبيب ٥٨٢ ، والتصريح ٢٧١/١ ، والهمع ١٥٩/١ ،

والدرر ١٤١ ، والأشمونى ٤٦/٢ .

وقد يتجه أن تقدر (ما) في قلما زائدة مؤكدة ، فيرتفع الوصال بقل ، وهو ضعيف ، لأن ما إنما تزداد في قل ورب لتليهما الأفعال وتصيرا من الحروف المختلعة لها ^(١) انتهى .

ذكر الأعلام في النص المتقدم ثلاثة تخريجات للبيت ، أولها : أن الأصل - كما ذكر سيبويه - قلما يدوم وصال ، فاضطر الشاعر إلى تقديم الاسم وتأخير الفعل ، والاسم كان فاعلا فإذا تقدم على فعله أعرب عند البصريين مبتدأ ، إذ لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر .

وهذا الوجه وإن كان أقرب إلى ظاهر عبارة سيبويه : « وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم » ، إلا أنه يتعارض في الظاهر ^(٢) مع ما ذكره من أن ربّ وقلّ وأشبهاهما إذا دخلت عليها ما صارت بمنزلة كلمة واحدة مهيئة للدخول على الفعل ومخلصة له ، ولذا قال أبو علي في البغداديات : ولا يصلح ارتفاع وصال بالابتداء لأنه موضع فعل ، كما لا يصلح أن يرتفع الاسم عند سيبويه بعد (هلا) التي للتخفيف ، و (إن) التي للجزاء ، و (إذا) الدالة على الزمان بالابتداء ، ولكن يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلا يفسره ما يظهر بعدها من الأفعال ^(٣) اهـ .

والوجه الثاني الذي ذكره الأعلام أن يعرب (وصال) فاعلا لفعل محذوف

(١) أي التي وضعت ابتداء لها ، والمراد : الخاصة بها أي بالدخول عليها .
(٢) نرى أن التعارض في الظاهر فقط ، لا مكان رفعه بأن اختصاص ربما وقلما وأشبهاهما بالدخول على الفعل إنما يكون في الاختيار ، ويجوز أن يليها الأسماء المقدمة من تأخير للضرورة الشعرية ، فلا تعارض .
(٣) خزائن الأدب ٢٢٨/١٠

يفسره المذكور (يدوم) والتقدير : قلما يدوم وصال يدوم ، فحذف
الأول لدلالة الثاني عليه ، وقد ارتضى هذا الوجه كثرة من العلماء منهم
الفارسي^(١) ، وابن يعيش ، وقال عنه الأعم : « وهذا أسهل في الضرورة » .

وذكر البغدادى فى الخزائن ٢٢٨/١٠ أن ابن السراج قال فى فصل الضرائر
من كتابه الأصول : ليس يجوز أن ترفع وصالا بيدوم ولكن يجوز عندى
على إضمار يكون ، كأنه قال : قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود .

وضَعَفَ البغدادى هذا التقدير بقوله : ولا يخفى أن هذا ليس من مواضع
حذف كان . اهـ ، ونضيف إلى ما ذكره البغدادى ما قاله النحاة من أن الإضمار
من جلس للذكر أقيس^(٢) . و « ما » فى « قلما » على الوجهين السابقين
كافة ، كما هو مذهب سيديويه .

والوجه الثالث الذى ذكره الأعم فى تخريج الشاهد أن تكون « ما »
زائدة غير كافة للفعل « قل » عن الرفع ، فيكون « وصال » فاعلا مرفوعا به .
وهذا الوجه مذهب للبرد . قال الأعم : وهو ضعيف ، لأن ما إنما تزداد فى
قلّ وربّ لتليهما الأفعال ، ويصيرا من الحروف المختزعة لها . اهـ

وبقى وجه رابع لم يذكره الأعم ، وهو أت « ما » فى البيت مصدرية ،

(١) أجاز الفارسي أن يكون الفعل المضمر تقديره : يثبت أو يبقى ونحو
ذلك مما يفسره يدوم .

(٢) انظر معنى اللبيب ٧٤ .

صلتها الجملة الاسمية بعدها^(١) ، وللصدر فاعل « قل » ، وقد رده ابن خلف قال : لا يجوز أن تكون ما مصدرية ، لأنها معرفة و « قل » تطلب النكرة ، قل رجل يفعل ذلك ، فلذلك حكمتُ على مَنْ في قولهم : قل مَنْ يفعل ذلك ، أنها فكرة موصوفة ، وأيضاً لو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل ، وهي هنا لا تدخل إلا على المستقبل انتهى^(٢) .

والذي نرجحه من هذه الأوجه الأول ، وهو أن ماقى « قلما » كافة ودخلت « قلما » على للبند الذي كان فاعلاً فقدم من تأخير للضرورة الشعرية ، عملاً بظاهر عبارة سيديويه في نصيبه الذين أوردناهما في صدر الكلام على هذه الضرورة .

ومن تقديم الاسم على الفعل للضرورة ما ذكره سيديويه ٤٥٧/١ — ٤٥٨ من أن أدوات الشرط ما عدا « إن » لا يتقدم الاسم بعدها على الفعل إلا في الضرورة الشعرية ، وقال : « وما جاء في الشعر مجزوماً في غير إن قول عدي بن زيد :

فَتَىٰ وَاغِلٌ يَنْبَغِيهِمْ يَحْيُو ۚ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّارِقِ^(٣)

(١) مما توصل به « ما » المصدرية الجملة الاسمية على الأصح بشرط أن لا تكون مصدره بحرف مصدرى ، بخلاف المصدرية به نحو : ما أن نجما في السماء ، فالتقدير : ما ثبت أن نجما في السماء . انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٧٦/١ .

(٢) خزانة الأدب ٢٢٧/١٠ .

(٣) الواغل : الداخل على الشرب ولم يدع ، ومعنى ينبغى بهم : ينزل بهم .
والبيت في ابن السيرافي ٩٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر ١٤٧ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وابن الشجري ٣٣٢/١ ، والانصاف ٦١٧ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، والهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٥/٢ ، والخزانة ٤٦/٣ ، ٣٧/٩ ، وملحقات ديوان الشاعر ١٥٦ ، وهو في الكتاب ٤٥٨/١ .

وقال : (رمل)

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَعِيلٌ^(١) .

ولو كان فعلٌ كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً في إن في الكلام .

ثم قال (٢) : « ومثل الأول قول هشام للرّبيّ » : (طويل)

فَمَنْ نَحْنُ نُوْزِمُهُ يَبِيتُ وَهُوَ آمِنٌ
وَمَنْ لَا تُجِرُهُ يُنْسِرُ مِنَّا مُفَزَّهًا^(٣) .

استشهد سيبويه بالأبيات الثلاثة للذكورة على تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الشرط الجازمة للضرورة ، ولا يعرب الاسم المتقدم هنا مبتدأ ، وإنما يعرب فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط ، لاختصاص أدوات الشرط بالأفعال .

(١) البيت لكعب بن جعيل - بصيغة التصغير ، وقيل : لحسام بن صداء الكلبي . قال الأعلام : وصف امرأة شبه قدها بالصعدة - وهى القناة - وجعلها فى حائر لأن ذلك أنعم لها وأشدلتنيتها إذا اختلفت الريح ، والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه ، أى يستدير ولا يجرى قدماً . أ ه والبيت فى ابن السيرافى ١٨٤/٢ ، وابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر ١٤٨ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، وابن الشجرى ٣٣٢/١ ، ٣٤٧ ، والانصاف ٦١٨ ، وابن يعيش ١٠/٩ ، الهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٦/٢ ، والأشمونى ١٠/٤ ، والخزانة ٤٧/٣ ، ٣٨/٩ ، ٤٣ ، ولكتاب ٤٥٨/١ .

(٢) بعد أن ذكر بعض الأحكام الخاصة بان .

(٣) البيت فى ابن السيرافى ٩٨/٢ ، وابن عصفور ٢٠٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٨ ، والانصاف ٦١٩ ، والمغنى ٤٠٣ ، والهمع ٥٩/٢ ، والدرر ٧٥/٢ ، والمقتضب ٧٣/٢ ، والخزانة ٣٨/٩ ، ولكتاب ٤٥٨/١ .

أما إن كانت أداة الشرط (إن) جاز أن يتقدم بعدها الاسم على الفعل في الكلام إن كان الفعل ناصبا ، كقوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ^(١)) . وقد اختلف النحويون في رافع الاسم في نحو الآية الكريمة ، فذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسيرا لذلك الفعل المقدر .

وحكى عن أبي الحسن الأحفش أنه يرتفع بالابتداء ^(٢) .

فإن كان الفعل مضارعا لم يجز تقديم الاسم عليه بعد (إن) إلا في الضرورة الشعرية .

قال سيديويه : « ويجوز الفرق بين الكلام في إن إذا لم تجزم في اللفظ فنحو قوله :
(بسيط)

هَارِدٌ هَرَاةٌ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا ^(٣)

(١) سورة التوبة . آية ٦ .

(٢) انظر في هذا المسألة الخامسة والثمانين في الانصاف ٦١٥ - ٦٢٠ .

(٣) هذا صدر بيت عجزه : وأسعد اليوم مشغوبا إذا طريا .

وهو لشاعر من هراة - وهي بلدة بخراسان - قاله مع أبيات آخر عندما

افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

انظر اللسان (هرا) المجلد الثالث ص ٨٠١ .

فإن جزمت في الشعر^(١) ، ، وقال أيضا : واعلم أن قولهم في الشعر :
إن زيد يأتك يكن كذا ، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره^(٢) .

ولم أعر في الكتاب على شاهد لضرورة تقديم الاسم على المضارع بعد
(إن) الشرطية على الرغم من نصه عليها كما تقدم^(٣) .

(الفصل بين المتضايقين بالظرف ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف)

مذهب سيديويه وجمهور البصريين عدم جواز الفصل بين المضاف
وللمضاف إليه في الاختيار مطلقا ، أي سواء أكان الفاصل ظرفا أو جار
ومجرورا ، أم غيرهما ، وخالف يونس في الظرف والجار والمجرور الناقصين
فأجاز الفصل بهما بين المتضايقين ، لكون الكلام لا يستغنى بهما فيكون
الفصل بهما كلا فصل ، ولكثرة ما يتسع في الظروف وشبهها ، فأجاز :
لا غلامي بها لك ، ولا يدى اليوم لك ، ومنع ذلك سيديويه والخليل وأوجبا
ثبوت النون وعدم الإضافة ، إذ لا فرق بين الناقص والتمام من الظروف
وشبهها في مجال الفصل^(٤) .

وعلة منع الفصل بين المتضايقين عند الخليل وسيديويه أن المضاف يعمل

(١) الكتاب ٤٥٧/١ .

(٢) الكتاب ٤٥٨/١ .

(٣) ومن شواهد قول عبد الله بن عزمة الضبي (من الكامل) :
يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد

انظر الرضي ٢٥٥/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٣٤٧/١ ، والرضي ٢٦٦/١ .

الجر في المضاف إليه ، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا كأنهما كلمة واحدة^(١) .

وأجاز الخليل وسيبويه الفصل بين المتضايفين في الشعر بالظرف والجار والمجرور ، ذلك لأن الشعر لغة الضرورة ، والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما^(٢) .

وشواهده الكتاب على هذه الضرورة (وه الفصل بين المتضايفين بالظرف أو الجار والمجرور) هي :

١ — قول عمرو بن قميصة : (سريع)

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبِرَتْ ۚ اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنِ لَامَسَهَا^(٣)

٢ — و قول أبي حنيفة النُمَيْرِي : (وافر)

(١) انظر الكتاب ٢٩٥/١ .

(٢) انظر الكتاب ٨٩/١ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٤٧ ، ٤٥٧ .

(٣) الشاعر يتحدث عن بنته التي صحبتها لما خرج مع امرئ القيس الى ملك الروم . يقول أنها بكت حين رأت جبل ساتيما — وهو بعيد عن ديارها — شوقا الى الديار واحساسا بوحشة الغربة .

وانظر ابن السيرافي ٢٤٣/١ ، والنحاسي ٥٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والانصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ٤٦/٢ ، ١٩/٣ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٦٦/٨ ، والخزانة ٤٠٥/٤ ، ٤٠٦ ، وديوان الشاعر ٦٢ ، والبيت في الكتاب ٩١/١ .

كما 'خط' الكتاب 'بكف' يومًا يهودى 'يقارب' أو 'يزريل' (١)

٣- وقول ذى الرثمة : (بسيط)

كان 'أصوات' من 'إيغال' بنا 'أواخر' الميس 'أصوات' الفراريج (٢)

٤- وقول 'دُر' نا بنت 'عبيبة' من 'بنى قيس بن ثعلبة' : (طويل)

هما أخوآ فى الحرب من 'لأخا' له 'إذا خاف' يومًا 'نهوة' فدعاهما (٣)

٥- وقول أنس بن زعيم : (رمل)

(١) شبه رسوم الدار بالكتاب فى دقتها أو فى الاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعله يقارب بين كتابته ويفرق ، تمثيلاً لتلك الآثار ، يتقارب بعضها ويتباعد بعضها .

انظر فيه النحاس ٥٨ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر ٤٥ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ ، والخصائص ٥٠٤/٢ ، وابن الشجرى ٢٥٠/٢ ، والانصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، ٢٥٠/٢ ، والتصريح ٥٩/٢ ، والأشمونى ٢٧٨/٢ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٦/٢ ، والبيت فى الكتاب ٩١/١ .

(٢) الميس : شجر يعمل منه الرجال ، والايغال : شدة السير ، والتقدير : كان أصوات أواخر الميس - من شدة سير الابل بنا ، واضطراب رحالها عليها - أصوات الفراريج . وانظر ابن السيرافى ٦٦/١ ، والنحاس ٥٧ ، ١٧٢ ، وابن عصفور ١٩١ ، وما يجوز للشاعر ٢٢ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٣٧٦/٤ ، والخصائص ٤٠٤/٢ ، والانصاف ٤٣٣ ، وابن يعيش ٣٠١/١ ، ١٠٨/٢ ، ٧٧/٣ ، ١٧٢/٤ ، والخزانة ١٠٨/٤ ، ٤١٣ ، ٤١٩ ، وديوان الشاعر ٧٦٦ ، والبيت فى الكتاب ٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٣٤٧ .

(٣) الشاعرة تراثى أخويها ، والبيت فى ابن السيرافى ١٤٩/١ ، والنحاس ٥٨ ، وابن عصفور ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر ١٠٠ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والانصاف ٤٣٤ ، وابن يعيش ١٩/٣ ، ٢١ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر ٦٦/٢ ، وهو فى الكتاب ٩٢/١ .

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (١)

٦ - وقول الفرزدق : (كامل)

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٍ أَغْرَ وَسُوقَةٍ حَكَمَ بِأَرْدِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَشِي (٢)

٧ - وقوله : (كامل)

كَمْ فِي بَنِي سَعِيدٍ بَنٍ بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخَمَ الدَّسِيعَةَ مَا جَدَّ نَفَاع (٣)

والشاهد في البيت الأول في قوله « دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا » حيث أضاف الدُرُّ إلى « مَنْ » مع الفصل بينهما بالظرف للضرورة ، والشاهد في البيت الثاني في قوله « بِكْفٍ يَوْمًا يَهُودِي » حيث أضاف الكف إلى اليهودي مع الفصل بالظرف كسابقه ، والشاهد في البيت الثالث في قوله « كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبْغَاهُنَ بَنًا أَوْ آخِرَ لَيْسَ » حيث أضاف الأصوات إلى أواخر لليس مع الفصل بالجار والمجرور ، والشاهد في البيت الرابع في قولها « أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَه » حيث أضافت الأخوين إلى « مَنْ » مع الفصل بالجار والمجرور ، والشاهد في البيت الخامس في قوله « كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ » في رواية جر

(١) وقيل : لعبد الله بن كريز ، أو لآبى الأسود الدؤلى ، والمقرف : النذل اللئيم الأب ، وانظر ابن السيرافى ٤٤/٢ ، والنحاس ، وضرائر ابن عصفور ١٣ ، ١٩٢ ، والمقتضب ٦١/٣ ، والانصاف ٣٠٣ ، وابن يعيش ١٣٢/٤ ، والهمع ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ ، والدرر ٢١٢/١ ، ٢٠٦/٢ ، والاشمونى ٨٢/٤ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .

(٢) قاله الفرزدق يمدح خندف وقبائلها كما في ابن السيرافى ٣٤٨/١ ، وانظر ضرائر ابن عصفور ١٩٣ ، وديوان الشاعر ١٤٢ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .
(٣) نسبه العينى الى الفرزدق ، وليس في ديوانه ، والدسيعة : العطية .
وانظر في البيت المقتضب ٦٢/٣ ، والانصاف ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ ، ١٣٢ ، والعينى ٣٩٢/٤ ، والاشمونى ٨٢/٤ ، والخزانة ٤٦٩/٦ ، ٤٧٦ ، والبيت في الكتاب ٢٩٦/١ .

مقرف^(١) حيث أضاف « كم » إلى « مقرف » مع الفصل بينهما بالجاء والمجرور، والشاهد في البيت السادس في قوله « كم فيهم ملكا » حيث أضاف « كم » إلى « ملك » مع الفصل بالجاء والمجرور كسابقه ، والشاهد في البيت السابع في قوله « كم في بنى سعد بن بكر سيد » حيث أضاف « كم » إلى « سيد » مع الفصل بالجاء والمجرور أيضاً . والفصل بالظرف والجاء والمجرور بين المتضايقين في كل ما تقدم إنما جاز عند البصريين للضرورة الشعرية . قال ابن جني : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشعر^(٢) .

وقال ابن عصفور : والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والمجرور من الضرائر الحسنة^(٣) .

ومما يأخذ حكم الظرف والجاء والمجرور في عدم جواز الفصل به بين المتضايقين إلا في الضرورة الشعرية : المعطوف على المضاف ، وقد استشهد سيبويه على ضرورة الانفصال بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف والعاطف بقول الأعشى :

ولا تُقَاتِلُ بالعِصَى ولا تُرَامِي بالحِجَارَةِ^(٤)

(١) ذكر سيبويه أنه يجوز في « مقرف » الجر والرفع والنصب . ولا تتأتى الضرورة إلا في رواية الجر . انظر كتابنا ص ٣٦ .

(٢) الخصائص ٤٠٤/٢ .

(٣) ضرائر الشعر : ١٩٤ .

(٤) العلالة : آخر جرى الفرس ، والبداهة أوله ، والنهد : الغليظ ، والجزارة : القوائم والرأس ، ويستحب غلظهما مع قلة لحمهما ، وإنما سميت جزارة لأنها كانت من الجزور أجرة الجازر فبقى عليها الاسم . وصف أنه وقومها أصحاب حرب يقاتلون على الخيل ، لا أصحاب ابل يرعونها فيقاتل بعضهم بعضا بالعصى والحجارة . انظر ابن السيرافي ٧٩/١ ، والضرائر لابن عصفور ١٩٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، ومعاني القرآن ٣٢١/٢ ، والخزانة ١٧٢/١ ، ٤٠٤/٤ ، والديوان ١١٤ ، والشاهد في الكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ .

إِلَّا عِلَالَةً أَوْبَدَا هَمَّ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

وبقول الفرزدق : (منسرح)

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَبَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِ الْأَسَدِ^(١)

الشاهد في قول الأعشى في البيت الثاني ، وهو قوله « إلا علالة أو بداهة قارح » ، حيث فصل بين المضاف « علالة » والمضاف إليه « قارح » بالعاطف والمعطوف « أو بداهة » لضرورة الشعرية ، وسوغ ذلك الفصل أن المعطوف والمعطوف عليه يقتضيان الإضافة إلى « قارح » اقتضاء واحداً ، فأنزل المتعاطفان منزلة اسم واحد ، وتقدير الكلام قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته ، فلما اضطر الشاعر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضماها إلى العلالة .

والشاهد في بيت الفرزدق إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة والقول فيه كالقول في بيت الأعشى قبله

وذهب أبو العباس المبرد أن الأصل في البيتين : إلا علالة قارح أو بداهة قارح ، وبين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، فحذف كل من الشاعرين ما أضيف إليه الأول لبيان ذلك في الثاني ، فعلى مذهبه لا يكون في البيتين

(١) العارض : السحاب يعترض الأفق . وصف سحاباً اعترض بين نوع الذراع ونوع الجبهة ، وهما من أنواع الأسد - وأنواؤه أحمد الأنواء - إذا ناء وسقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك يسر به . وانظر في البيت المقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٤ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، والديوان ٢١٥ ، والبيت في الكتاب ٩٢/١ .

فصل بين المضاف والمضاف إليه وإنما يكون فيهما حذف المضاف إليه من الاسم الأول لدلالة الثاني عليه (١).

ومذهب سيبويه أولى من مذهب المبرد، لجريانه على المهور في نظم الكلام، وذلك أن الاسم إذا احتيج إلى تكرير ذكره، ذكر بلفظ الظاهر في أول الكلام، ثم أعيد بلفظ الضير إلى أن تم الجملة، كقولك : هذا زيد وصديقه وجاره، ولا تقول : هذا أخو زيد وصديق زيد وجار زيد، فإذا قرنا الاسم الأول مضافاً إلى الظاهر، والثاني مضافاً إلى ضمير الاسم الثاني فقد آتينا بالشئ على أصله، وهذا تقدير سيبويه.

كما أن بقاء الاسم الأول على ما كان عليه في حال الإضافة مع ادعاء حذف ما أضيف إليه لا يكون إلا في الشعر للضرورة، فقد وقع المبرد فيما فر منه، ولا يقال إن هذا لازم على تقدير سيبويه أيضاً، لأن سيبويه يرى أن هذا من قبيل الضرورة، كما يرى أن ما أضيف إليه الأول مذكور وهو ما بعد الاسم الثاني، وبقاء الاسم الثاني على حاله قبل أن يحذف ما أضيف إليه لأنه قد وليه في اللفظ ما كان يجوز أن يضاف إليه، فأبقوا لفظه كما لو كان مضافاً إلى ما بعده (٢).

وقد انتصر الرضى لمذهب المبرد فقال «ومذهب سيبويه في: زيد وعمر قائم، أن خبر الأول محذوف، وهو مغاير لمذهبه هنا، ومذهب المبرد

(١) انظر المقتضب ٢٢٨/٤ - ٢٢٩ .

(٢) انظر ابن السيرافي ٨٠/١ .

أقرب ، لما يلزم سيبويه من المضاف والمضاف إليه في السعة ، وأما نحو
ياتيم تيم عدى فرجما يقتصر فيه لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكأنه
لا فصل^(١) ، اهـ .

وما ذهب إليه سيبويه من حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه في نحو
ما ذكره الرضى جار على نظم الكلام أيضا ، لأنه يخضع لقاعدة تقدم الإبهام
على الإفهام فيما تضمن إبهاما وإفهاما ، وهو مغاير تماما لما نحن فيه فكان
طبيعيا أن يختلف التقديران ، كما أن نحو : ياتيم تيم عدى مغاير أيضا لما نحن فيه
وقد وضح ذلك الرضى نفسه في عبارته المذكورة أما مجيء الفصل فيما حكي
الفراء من قول العرب : « قطع الله الغداة يد ورجل من قله » ،
وفيما حكي الكسائي : « برئت إليك من خمس وعشرين النخاسين^(٢) » ، فن
الشاذ الذي لا يقاس عليه ولا يعترض به على سيبويه بأنه يلزم على قوله الفصل
بالماطف والمعطوف بين المضاف والمضاف إليه في السعة .

بقي أن نقول إن أكثر الكوفيين قد أجازوا الفصل بين المتضايقين
في السعة في مسائل منها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل
مفعوله كقراءة ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم
شركائهم^(٣)) ، وأن يكون المضاف اسم فاعل والمضاف إليه مفعوله الأول

(١) شرح الكافية ٢٩٣/١ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٩٤ ،

والخصائص ٤٠٧/٢ ، وصر صناعة الاعراب ٢٩٧/١ .

(٣) سورة الانعام آية : ١٣٧ - وانظر البحر المحيط ٢٢٩/٤ ، وحجة

القراءات لأبي زرعة ٢٧٣ .

والفواصل إما مفعوله الثانى كقراءة بعضهم (فلا تحسبن الله مَخْلُفَ وَعْدِهِ رَسِيلِهِ ^(١)) ، وإما ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام « فهل أنتم تاركولى صاحبى ^(٢) » .

كما أجازوا الفصل فى الضرورة بغير الظرف والجار والمجرور أيضا ^(٣) .
(الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور)

استشهد سيديويه فى (باب كم) على الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة بقول الشاعر :

على أنى بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كيلا ^(٤)
يذكر نيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا

-
- (١) سورة ابراهيم آية : ٤٧ - وانظر البحر ٤٣٩/٥ .
(٢) أخرجه البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، ٥ - باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : لو كنت متخذا خليلا - وانظر اعراب الحديث لأبى البقاء ١٦٥ .
(٣) راجع الخلاف بين البصريين والكوفيين فى المسألة فى كتاب الانصاف - المسألة ٦٠ ص ٤٢٧ - ٤٣٦ ، وخزانة الادب ٤١٨/٤ - ٤٢٥ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٣٥٧/١ ، ٨١/٢ ، ٣٢٢ ، والاشمونى ٢٧٥/٢ ، والتصريح ٥٧/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢٩٢/١ .
(٤) البيتان من المتقارب ، وذكر البغدادى أنهما مما جهل قائله ، ونسبهما العينى بهامش الخزانة ٤٨٩/٤ للعباس بن مرداس . وقال الاعلم : يقول لم أنس عهدك على بعده ، فكلما حنت عجول وهى الفاقدة ولدها الواله من الابل وغيرها أو ناحت حمامة رقت نفسى فذكرتك ، والهديل هنا صوت الحمامة ، ونصبه على المصدر ، والعامل فيه تدعو لأنه بمنزلة تهديل ، ويجوز أن يكون الهديل الفرخ الذى تزعم الاعراب أن جارحا صاده فى سفينة نوح فالحمام تبكى عليه كما قال طرفة : « كداعى هديل لا يجاب ولا يمل » ، فالهديل هنا : الفرخ لأن الحمام تدعوه نائحة عليه فلا يجيبها ولا تمل دعاءه . ف هـ
انظر النحاس ١٧٠ ، وابن عصفور ٢٠٣ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٥ ، والانصاف ٣٠٨ ، والمقتضب ٥٥/٣ ، ومغنى اللبيب ٥٧/٢ ، وابن يعيش ١٣٠/٤ ، والهمع ٢٥٤/١ ، والدرر ٢١٠/١ ، والاشمونى ٧١/٤ ، وشرح الكافية ٢٢٣/١ ، ٩٦/٢ ، والخزانة ٢٩٩/٢ ، ٤٦٧/٦ ، والبيتان فى الكتاب ٢٩٢/١ .

قال الأعمى : الشاهد في فصله بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة ،
فجعل هذا سيبويه تقوية لما يجوز في (كم) من الفصل عوضا لما مُنِعَتْهُ
من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير ، لتضمنها معنى الاستفهام
والتصدير بها لذلك ، والثلاثون ونحوها من العدد لا تمتنع من التقديم والتأخير
لأنها لم تتضمن معنى يجب لها به التصدير ، فعملت في التمييز متصلا بها
على ما يجب في التمييز . انتهى .

يعنى أن (كم) يجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور في
الكلام ، فتقول : كم في الدار رجلا ، وكم اليوم عندك رجلا ، مع أن ضعفها
في العمل وضعف أسماء العدد على حد سواء ، ومع أنه لا يجوز ذلك الفصل
بين أسماء العدد وتمييزها إلا في الضرورة ، وذلك لأن (كم) منعت من
من التصرف الجائز في أسماء العدد ، بإلزامها صدر الكلام ، فلا تقع قاعلا
ولافائبا عنه ، ولا اسما لإن وأخواتها ولا خبرا لها ، ولا اسما لما الحجازية
ولا خبرا لها ، ولا اسما لكان وأخواتها ، وذلك كله جئ في أسماء العدد ،
فجعل التصرف فيها بالفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور في الاختيار
تقوية لها وجبرا لما قلنا من التصرف (١) .

(تأخير دليل الجزاء إلى موضع الجزاء)

قال سيبويه في الكتاب ٤٣٦/١ — ٤٣٧ : « ولا يحسن : إن تأتني
آتيك ، من قبل أن » (إن) هي العاملة ، وقد جاء في الشعر قال جرير
ابن عبد الله البجلي :
(رجز)

يا أقرعُ بنَ إحابِيسِ يا أقرعُ إنكُ يُصرَعُ أخوكُ تُصرَعُ^(١)

أى : إنكُ تُصرَعُ إنكُ يُصرَعُ أخوكُ ، ومثل ذلك قوله : (بسيط)

هذا سُراقة للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَمَهَا ذِيبُ^(٢)

أى : المرءُ ذِيبٌ إن يَلْقَى الرُّشَا . قال الأصمعي : هو قديم أنشدنيه أبو عمرو ، وقال ذو الرمة .

ولاني متى أشرفُ على الجانب الذى به أنتِ من بين الجوانبِ ناظرُ^(٣)

أى : ناظر متى أشرف ، فجاز هذا الشعر ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزاً ، لأنَّ للبنى واحد .

(١) قيل : البيت لعمر بن خثارم البجلي ، وانظر فى البيت ابن السيرافى ١٢٧/٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومغنى اللبيب ٥٣٣ ، وابن الشجرى ٨٤/١ ، والانصاف ٦٢٣ ، وابن يعيش ١٥٧/٨ ، والتصريح ٢٤٩/٢ ، والأشمونى ١٨/٤ ، والهمع ٧٢/١ ، ٦١/٢ ، والدرر ٤٧/١ ، ٧٧/٢ ، والخزانة ٢٠/٨ ، ٤٧/٩ ، والبيت ٤٣٦/١ .

(٢) مما جهل قائله ، والرشا : جمع رشوة . قال الأعلام : هجا هذا الشاعر رجلاً من القراء نسب إليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها . ١ هـ

وانظر النحاس ٢٢٢ ، والأصول لابن السراج ٢٠٢/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٣٩/١ ، والأشعباه والنظائر ١٨٩/٣ ، والتصريح ١٢٦/١ ، والخزانة ٣/٢ ، ٢٢٦/٥ ، ٤٥٢/٨ ، ٦١/٩ ، ٥٤٧ .

(٣) البيت من الطويل . يقول : لكفى بك لا أنظر الى سواك . وانظر ابن السيرافى ١٠١/٢ ، والنحاس ٢٢٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٦ ، والمقتضب ٧١/٢ ، والخزانة ٥٢/٩ ، والديوان ٤١ .

وقال في باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي ٤٣٨/١ :
« وقد يجوز في الشعر آتى من يأتى ، وقال الهذلى : (طويل)

فقلت : تَحْمَلُ فوق طَوْقِكَ إِنِّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا^(١)

هكذا أنشدناه يونس . كأنه قال : لا يضرُّها من يأتِيها ، كما كان :
وإني متى أشرف ناظرٌ ، على القلب ، ولو أريد به حذف الفاء جاز
فجعلت كيان .

وقال في باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء ٤٤٢/١ : « ولا يجوز في متى
أن يكون الفعل وصلًا لها كما جاز في مَنْ^(٢) والذي ، ومعناها ينشدون
قول العجير السلولي : (طويل)

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخى
ولكن متى ما أملك الضر أنفع^(٣)

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى . والخطاب فى تحمل للبختى وهو نوع من
الابل ، والطوق : الطاقة ، والمطبعة : التى ملئت وطبع عليها . وصف قرية كثيرة
الطعام من أمتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها .

وانظر ابن السيرافى ١٨١/٢ ، والنحاس ٢٢٣ ، وضرائر ابن عصفور ١٦٠ ،
وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٧ ، والمقتضب ٧٠ ، وابن يعيش ١٥٨/٨ ،
والتصريح ٢٤٩/٢ ، والأشمونى ١٨/٤ ، والخزانة ٥٧/٩ .

(٢) يذكر سيبويه فى هذا الباب أن إضافة أسماء الزمان الى « من » و « ما »
و « أى » توجب جعلها موصولة لا شرطية إلا فى الضرورة ، وكذلك يجب جعلها
موصولة اثر كل ما يحدث فى الجملة التى هو من تمامها معنى من المعانى وذلك
مثل « ما » النافية ، ومثل « اذا » الفجائية و « ولكن » المخففة غير مضمرة
بعدهما مبتدا ، فان أضمر بعدهما مبتدا جاز الجزم .

(٣) يقول : اذا قدرت على الضر أخذت بالفضل فقدمت النفع بدلا منه .

وانظر ابن السيرافى ١٥٠/٢ ، والخزانة ٧٠/١١ .

والقوافي مرفوعة . كأنه قال : ولكن أنفع متى ما أملك الضر ،
ويكون « أملك » على « متى » في موضع جزاء ، و « ما » لغو ، ولم نجد
سبيلا إلى أن يكون بمنزلة من فتوصل ولكنها كمهمما ، ا هـ .

ملخص ما تقدم أن فعل الشرط إن كان مضارها بعد أداة جازمة ووقع
في موضع الجزاء مضارع مرفوع فهو دليل الجزاء تأخر من تقديم للضرورة ،
والجزاء محذوف دل عليه المذكور ، وكذا إن وقع في موضع الجزاء اسم مرفوع
تقدم على الأداة الجازمة ما يمكن أن يطلبه ، فهو جزء من دليل الجزاء تأخر
من تقديم للضرورة أيضا ، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما اكتنف
الشرط مما هو جواب في المعنى .

فالشاهد في البيت الأول من الآيات الخمسة للتقدمة في قوله : « إنك
إن تصرع أخوك تصرع » حيث تأخر دليل الجزاء من تقديم للضرورة ،
والتقدير : إنك تصرع إن تصرع أخوك . ومثله البيتان الرابع والخامس ،
والتقدير في الرابع : لا يضيرها من يأتيها ، وفي الخامس : ولكن أنفع متى
ما أملك الضر .

والشاهد في البيت الثاني في قوله « والمرء عند الرشا إن يلقيها ذيب »
حيث تأخر جزء من دليل الجزاء من تقديم للضرورة ، والتقدير : والمرء عند
الرشا ذيب إن يلقيها ، ومثله البيت الثالث والتقدير : وإني ناظر متى أشرف
على الجانب الذي أنت به . فجميع ما تقدم محمول على القلب ، أي على التقديم
والتأخير للضرورة عند سيبويه .

وقول سيبويه عقيب بيت أبي ذؤيب الهذلي : « هكذا أنشدناه يونس .
 كأنه قال : لا يضيرها من يأتها ، كما كان : وإن متي أشرف ناظر ، على القلب ،
 ولو أريد به حذف الفاء جاز » يشير إلى وجه آخر جائز في بيت
 أبي ذؤيب الهذلي وفي أمثاله ، وهو أن تقدر الفاء محذوفة منه ، ولا تقدر فيه
 التقديم والتأخير ، كأنه قال : من يأتها فهو لا يضيرها ، وحذف الفاء والمبتدأ
 على نحو ما تقدم في ضرائر الحذف قال ابن السيرافي بعد أن ذكر التقديرين
 في البيت المذكور (التقديم والتأخير ، وحذف الفاء والمبتدأ) : « فأما هذا
 الوجه فيوافق عليه ، وأما تقديره تقديم الفعل فإن أبا العباس^(١) يمنع منه ،
 ويقول : لو قدرت الفعل متقدما لصارت من فاعلة له ولو كانت من فاعلة
 لخرجت عن أن تكون شرطاً وصارت بمعنى الذي ، وصارت للفعل الذي
 بعدها مرفوعاً ، فكنت تقول : لا يضيرها من يأتها^(٢) .

والجواب عما قال أبو العباس أن التقدير في لا يضيرها أن يكون مقدماً
 وفيه ضمير فاعل . كأنه قال : لا يضيرها ضمير ، أو لا يضيرها شيء .
 كما قال تعالى : (ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ
 لَيْسَ جُؤْنُهُ^(٣)) .

وفيه وجه آخر ، وهو عندي جيد ، وهو أن يكون الفاعل في
 لا يضيرها التَّحَمُّلُ ، ويكون « تحمل » قد دل على المصدر الذي هو فاعل

(١) يعنى المبرد .

(٢) انظر الأصول لابن السراج ٢/٢٠٣ ، وخزانة الأدب ٩/٧٠ .

(٣) سورة يوسف . آية ٣٥ .

يضيئها ، ولو قدر فيها أن فاعلها التحمل على كل حال صالح إن قدرت الفاء
محدوفة أو قدرت فيه التقديم اهـ (١) .

والخلاصة : أنه إذا كان فعل الشرط مضارعاً بعد أداة جازمة ووقع في
الشعر موقع الجزاء مضارع مرفوع أو اسم تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلبه
فذهب سيبويه أنه إما على القلب ، أي اعتبار المضارع للمرفوع أو الاسم
المتأخر في نية التقديم للضرورة الشعرية ، وعليه يكون جواب الشرط
محدوفاً ، وإما على إضمار الفاء والمبتدأ للضرورة أيضاً .

وقيل إن الأولى عند سيبويه في نحو قول أبي ذؤيب الهذلي « من يأتها
لا يضيئها » مما لم يتقدم على الأداة فيه ما يمكن أن يطلب المتأخر ، إضمار
الفاء والمبتدأ ، وفي غيره مما تقدم على الأداة ما يمكن أن يطلب المتأخر
التقديم والتأخير (٢) .

ويرى المبرد أنه على إضمار الفاء مطلقاً ، أي سواء أكان قبله ما يطلبه
أم لا (٣) .

(١) ابن السيرافي ١٨٢/٢ .

(٢) وقيل : أن كان المتأخر مضارعاً مرفوعاً فإن كانت الأداة اسم شرط فعلى
إضمار الفاء ويكون المرفوع جزءاً من الجواب ، ووجهه ضعف طلب الأداة لجزم
الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان ، والا فعلى
التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثر الأداة إذا نطق به وفاء بحقها في
الجملة .

(٣) وفي المقتضب ٦٩/٢ قال المبرد : وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو :
ان تاتنى آتيك ، وأنت ظالم ان تاتنى ، لأنها قد جزمت ، ولأن الجزاء في
موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجزاء فعلاً مضارعاً
مجزوماً أو فاء ، إلا في الشعر . انتهى .

رابعاً : - ضرائر الابدال

١ - إبدال الحرف من الحرف

(إبدال الألف من الهاء)

إذا وقف على المرخم يحذف التاء فالمالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فتقول في المرخم : ياطلمحه ، وياسلمه ، وظهر كلام سيبويه أن هذه الهاء هي هاء السكت ^(١) قال في السكتاب ١ / ٣٣٠ .

« واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمه وياطلحه ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء وصارت هذه الهاء لازمة كما لزمت الهاء في قه واره » .

وقد يجعل بدل الهاء ألف الإطلاق للضرورة . قال سيبويه في السكتاب ١ / ٣٣١ :

فالمبرد موافق لسيبويه في عد هذا الموضع من الضرائر وإن خالفه في التخريج ، ويوافقهما جمهور البصريين أيضاً .
ويضعف هذا المذهب قراءة طلحة بن سليمان (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرككم ، فهذه القراءة - وإن كانت شاذة - تمنع اختصاص هذا الموضع بالضرورة .

(١) وقيل : هي التاء التي كانت في الاسم ، أعيدت إليه في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيان حركة ما قبلها ، واليه ذهب ابن مالك .
وذكر أبو حيان أن محل زيادة الهاء في الوقف على المرخم إذا رخم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة التمام فلا تزداد ، إذ زيادتها - حينئذ - نقض لما اعتمدوا عليه من جعله اسماً تاماً ، واعتبار ما بقي بعد الحذف آخره حتى بنوه على الضم . انظر التسهيل ١٨٩ ، والأشمونى ١٧٣/٣ .

د واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك
لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها . وقال الشاعر (ابن
الخرّع) :
(متقارب)

كادت فزارةُ تشقى بنا فأولَى فزارةُ أولَى فزارةُ (١)

وقال القطامي :
قفي قبل التفرق يا ضحاغا (٢)

وقال هذبة :
عوجى علينا واربعى يا فاطمأ (٣) ا هـ

وقال سيبويه : وسمنا الثقة من العرب يقولون : يا حرمَل . يريد :
يا حرملة ، كما قال بعضهم : إرم يغفون بغير هاء (٤) ا هـ .

(١) يقول : كدنا نوقع بفزارة فتشقى بنا لولا فرارهم وتحصنهم منا ، فأولى
لك يا فزارة و « أولى » كلمة تهديد ووعيد يقال لمن أفلت وقد كاد يعطب .
انظر ابن السيرافى ٣٦/٢ ، والنحاس ١٨٦ ، وما يجوز للشاعر فى
الضرورة ١٤١ .

(٢) هذا صدر بيت من الوافر عجزه :
ولا يك موقف منك الوداعا

وانظر ابن السيرافى ٢٩٨/١ ، والنحاس ١٨٦ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩٦ ،
وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ،
ومغنى اللبيب ٤٥٣ ، والهمع ١١٩/١ ، ١٨٥ ، والدرر ٨٨ ، ١٦٠ ، والأشمونى
١٧٣/٣ ، والرضى ١٥١/١ ، والخزانة ٣٦٧/٢ والديوان ٣٧ .

(٣) رجز نسبته ابن السيرافى الى زيادة بن زيد العذرى ، وفاطمة هى فاطمة
بنت الخشرم أخت هذبة الذى نسب اليه سيبويه هذا الرجز ، وقد شُبب بها زيادة ،
وقال الأعلام : الرجز لزائدة بن زيد العذرى ، وهو ابن عم هذبة بن خشرم ، وفاطمة
أخت هذبة ، وكان زائدة قد حدا بالقوم فشُبب بها ، وبهذا السبب عدا عليه هذبة
فقتله غيلة ثم قتل به ، ومعنى عوجى اعطى وعرجى ، وقوله : أربعى أى
أقيمى . يقال : ربعت بالمكان فأنا رابع اذا أقمت أقمت به . ا هـ

وانظر ابن السيرافى ٣١١/١ ، والنحاس ٨٦ ، والشعر والشعراء ٥٧٢ .
(٤) الكتاب ٣٣١/١ .

ومعنى هذا أن هاء السكت قد تختف في القليل النادر ، ومن ثم ذكر
الداميني في شرح التسهيل أنه لا يسلم أن الألف في نحو الشواهد المتقدمة
جاءت عوضا بل هي ألف الإطلاق ، ولا تتم دعوى كون الألف عوضا إلا
في النثر لا في الشعر ، فإن ثبت في النثر مثل ذلك تمت الدعوى وإلا فلا (١)

والصحيح ما ذكره سيبويه من أن الألف هنا جاءت عوضا من هاء
السكت للضرورة ، لزوم هاء السكت في الكلام إلا في اللغة النادرة التي
حكاها سيبويه ، وهذه اللغة من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه ، فنجي
الألف في الشعر — كما في الشواهد المتقدمة — دليل على كونها عوضا من الهاء
للضرورة .

(إبدال الياء من الحروف الصحاح) .

قال سيبويه في باب مارخت الشعراء في غير النداء اضطرابا : « وأما
قوله (وهو رجل من بني يشكر) » :

لها أشاريرٌ من لحمٍ تَتَمَرُهُ من الثَّعَالِي ووُخَزٌ مِنْ أَرَايِيهَا (٢)

(١) انظر خزانة الأدب ٣٦٧/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ونسبه ابن السيرافي والبغدادى لأبي كاهل
اليشكري .

والضمير في « لها » يرجع الى عقاب شبه الشاعر ناقتة بها في المرعة في
البيت السابق على هذا البيت ، والأشارير : جمع اشرارة وهي القطعة من اللحم
يجفف للادخار ، وتتمره : تجفقه ، والوخز : الطعن وأراد به ما تقطعه من اللحم
بسرعة . يقول : لها في وكرها قطع لحم من الثعالب قد جففتها وبسطتها وشيء
قليل من لحم الأرانب .

وانظر ابن السيرافي ٣٩٣/١ ، والنحاس ١٩٢ ، وشرح شواهد الشافعية
٤٤٣ ، وضرائر ابن عصفور ٢٢٦ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٩ ، والألوسي
١٥٣ ، وابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والهمع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ ، والدرر ١٥٧/١ ،
٢١٣/٢ ، والأشموني ٨٤/٤ .

فزعم أن الشاعر لما اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء كما يبدلها مكان الهمزة ، وقال أيضاً :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَهْدٌ تَقَانِقُ^(١)

وإنما أراد : الضفادع ، فلما اضطر أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا للوضع ، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الرفع والجر ، وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه . ا هـ^(٢) .

قال الأعمى في البيت الأول : « الشاهد فيه إبدال الياء من الباء في النعالب والأرانب ضرورة ، ووجه ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن - وهما مما لا يسكن في الوصل - أبدل مكانهما الياء ، لأنها تسكن في حال الرفع والخفض .

وإنما ذكر سيريه هذا لئلا يتوهم من باب الترخيم وأن الياء زيدت كالموضع لأن للطرد في الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شيء ، لأن التمام منوى فيه ، ولأن الترخيم تخفيف فلو عوض منه لرجع فيه إلى التشكيل . ا هـ ويجوز ابن عصفور أن يكون « النعالي » في البيت جمع « نعالة » ، فيكون الأصل فيه إذ ذاك : الثمائل إلا أنه قلب^(٣) ، أي تقدمت اللام وتطرفت الهمزة للمنقلبة عن الألف لوقوعها بعد ألف الجمع الذي على مثال مفاعل وقد

(١) البيت من الرجز . قيل : صنعه خلف الأحمر . والمنهل : المورد ، والحوازيق : الجماعات ، والجم : جمع جمة وهي معظم الماء ومجتمعه . يقول : هو منهل مقفر لا وارد له إلا الضفادع ذات النقائق أي الأصوات .

انظر ابن السيرافي ٤٥/٢ ، والنحاس ١٩٣ ، وابن عصفور ٢٢٦ ، وما يجوز للشاعر ١٧٩ ، والألوسي ١٥٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٤٤١ ، وابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢١٣/٢ ، والأشمونى ٣٣٧/٤ .

(٢) الكتاب ٣٤٤/١ .

(٣) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٢٦ .

كانت مدة زائدة في المقرد ، فلما أخرت الهمزة عن محلها أبدلت ياء تخفيفاً^(١) ،
أوردت إلى الألف لفوات شرط الإبدال همزة وهو وقوع الألف بعد ألف
الجمع ، ثم أبدلت الألف ياء لوقوعها إثر كسرة فضلاً عن تطرفها .

وما ذهب إليه سيبويه أولى مما جوزة ابن عصفور في الثعالى ، ليكون
كأرانيها ، ولأن ثعالة علم جنس وجمع أعلام الأجناس ضعيف ، لأن الجمع
للأفراد ، وموضوع علم الجنس للماهية باعتبار حضورها ذهنياً وقطع النظر عن
الأفراد^(٢) .

والشاهد في البيت الثانى إبدال الياء من العين في الضم مع ضرورة ، وعلته
كلمة الذى قبله .

وإبدال الياء من الحروف الصراح مسموع ضعيف كما ذكر ابن
الحاجب^(٣) .

(إبدال الألف من الهمزة للفتوحة إثر فتحة)

قال سيبويه في الكتاب ١٦٣/٢ : « اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت
قبلها فتحة فإنك تجعلها - إذا أردت تخفيفها - بين الهمزة والألف
الساكنة ، وتكون بزنتها محقة ، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه

(١) انظر حاشية الصبان على الاشمونى ٢٨٤/٤ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) انظر شرح الشافى ٢٠٩/٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، والضرائر لابن عصفور

ص ٢٢٦ وما بعدها ، والالوسى ١٥١ .

وُتخفي، لأنك تقر بها من هذه الألف ، وذلك قولك : سَأَلَ في لغة أهل الحجاز إذا لم تُحقق كما يحقق بنو تميم ، وقد قرأ قبلُ بَيْنَ بَيْنَ .

أى أن الهمزة المفتوحة اثر فتحة يجوز لك أن تخففها بالتسهيل وهو النطق بها بين الهمزة والألف للمفتوحة ، وهذا معنى قول سيبويه « بين بين » أى بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذى منه حركتها وهو هنا الألف لأن الفتحة من الألف ، ويجوز لك أن تحققها دون تسهيل .

وفى الكتاب ١٦٩/٢ - ١٧٠ قال : « واعلم أن الهمزة التى يحقق أمثالها أهل التحقيق من بنى تميم وأهل الحجاز وتجعل فى لغة أهل التخفيف بَيْنَ بَيْنَ ، تُبدَل مكانها الألفُ إذا كان ما قبلها مفتوحا ، والياء إذا كان ما قبلها مكسورا ، والواو إذا كان ما قبلها مضموما ، وليس ذا بقياس مُتَلَسِّبٌ^(١) نحو ما ذكرنا ، وإنما يُحفظُ عن العرب كما يحفظ الشيء الذى تُبدَل التاء من واوه ، نحو : أَتَلَجْتُ ، فلا يجعل قياسا فى كل شيء من هذا الباب وإنما هى بدل من واو أو أَلَجْتُ ، فمن ذلك قولهم . مَنَسَاةٌ ، وإنما أصلها مَنَسَاةٌ^(٢) ، وقد يجوز فى ذلك البديل حتى يكون قياسا متلثبا إذا اضطر الشاعر . قال الفرزدق :

(كامل)
رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ حَشِيَّةً فَارَعَى قَزَارَةُ لَاهَنَكَ الْمَرْتَعُ^(٣)

(١) متلثب : مستقيم . يقال : اتلثب الأمر اتلثبابا : استقام .

(٢) المنساة : العصا .

(٣) قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الفزارى فهجا هم الفرزدق ودعا لهم أن لا يهنتوا بولايته . تقول : هنا الطعام يهنتوه إذا ساغ ولذ له بلا مشقة .

وانظر ابن السيرافى ٢/٢٥٨ ، وابن عصفور ١١٧ ، ٢٢٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٠٥ ، وشرح الشافعية ٤٧/٣ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٣٦ ، والخصائص ٣٣٦ . والبيت فى الكتاب ١٧٠/٢ .

فأبدل الألف مكانها ، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت ، وقال
حسن :

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً خَلَّتْ عَذِيلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِيبْ^(١)

وقال القرشي زيد بن عمرو بن نفيل : (خفيف)

سَأَلْتَنِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَنِي قُلٌّ مَالِي قَدْ جَشَّتْهُنِي بِمُكْرٍ^(٢)

فهؤلاء ليس من لغتهم سَلْتُ ولا يَسَالُ ، وبلغنا أن سَلْتُ تَسَالُ
كفّة ، اهـ .

أى أن الهمزة المفتوحة إثر فتح القياس فيها إذا أريد التخفيف التسهيل
لا الإبدال كما تقدم ، لكنهما يجوز فيها أن تبدل ألفا قياسا مستقيما عند
الاضطرار كمنحو ما ذكر في الأبيات الثلاثة ، ولا تبدل ألفا في غير الضرورة
إلا في نادر من النثر كقولهم : ملساء في ملساء .

فالشاهد في الأبيات الثلاثة إبدال الألف من الهمزة للضرورة ، وموضع
الشاهد في البيت الأول قوله : « لا هناك » يريد : لا هُنَاكَ ، فخفف الهمزة

(١) قاله يهجو هذيل لأنهم سألوا رسول الله ﷺ أن يبيح لهم الزنى .
وانظر المحتسب ٩٠/١ ، وابن يعيش ١٢٢/٤ ، ١١٤ ، وشرح الشافعية
٤٨/٣ ، وشرح شواهدنا ٣٣٩ ، والديوان ٦٧ . والبيت في الكتاب ١٣٠/٢ ، ١٧٠ .
(٢) نسه ابن السيرافي لنبيه بن الحجاج السهمي .

انظر ابن السيرافي ٣٠/٢ ، وشرح الشافعية ٤٨/٣ ، وشرح شواهدنا ٣٣٩ ،
والهمع ١٠٦/٢ ، والدرر ١٣٩/٢ ، والبيت في الكتاب ١٧٠/٢ .

المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا سا كنة للضرورة ، وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله : « سَأَلْتُ » يريد : سَأَلْتُ ، فحذف كالسابق ، وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله : « سَأَلْتَانِي » أصله : سَأَلْتَانِي ، ففعل كسابقه .

ويذكر سيبويه عقيب إنشاده البيت الثالث أن (سأ) في البيتين الثاني والثالث ضرورة ، لأن الشاعرين ليسا من أصحاب لغة (سأ يسأ) كخاف يخاف ، وبهذا يؤكد سيبويه ما قيل من أن موافقة الضرورة بعض اللغات لا تخرجها عن الضرورة^(١) ، ولعل هذه اللغة التي حكها سيبويه هنا هي التي جاءت عليها قراءة نافع وابن عامر (سَأَلَّ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ)^(٢) .

(إبدال الياء من الهمزة للضمومة المكسور ما قبلها)

قال سيبويه في الكتاب ٢ / ١٦٤ : « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها صمة أو كسرة ، فلأنك تصيرها بَيْنَ بَيْنَ ، وذلك قولك : هذا درهمُ أختك ، ومن عند أمك ، وهو قول العرب وقول الخليل » .

ثم قال في ٢ / ١٧٠ : « وقال عبد الرحمن بن حسان :

(١) انظر كتابنا ٦١ .

(٢) سورة المعارج . آية ١ - وذكر في تخريج هذه القراءة وجه آخر ، وهو أن يكون من : سأل يسيل ميلا ، ويقوى هذا الوجه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « من قرأها بلا همز فانه واد في جهنم ، ومن قرأها مهموزة يريد النضر » يعني النضر بن الحارث ، فعلى هذا الوجه يكون « سائل » واديا في جهنم كما في قوله تعالى (فسوف يلقون غيا) سورة مريم ٥٩ ، والغى واد في جهنم . انظر البحر المحيط ٣٣٢/٨ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ٧٢٠ - ٧٢١ .

وَكُنْتَ أَذْلٌ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِيٍّ^(١)

يريد : الواجىء اهـ .

استشهد سيبويه بالبيت المذكور على إبدال الياء من الهمزة للضمومة
بعد كسر للضرورة .

وموضع الشاهد « واجي » أصله « واجيء » بالضم لأنه فاعل من أنواع
وقد جاء مخالفاً للقياس للضرورة الشعرية ، ذلك لأن القياس فيما كان كذلك
تسهيل الهمزة لا إبدالها ، أى جعلها بين بين أى بين الهمزة والحرف الذى منه
حركتها وهو الواو هنا . كما سبق بيانه فى الضرورة السابقة .

ومذهب الأخفش فى للضمومة بعد كسر قلبها ياء كالمفتوحة بعد كسر ،
نحو مَثَرٌ وهو جمع مِثْرَةٍ^(٢) ، فإنه إذا خفف قيل فيه : مِثَرٌ .

وحجة الأخفش فى قلب للضمومة بعد كسر ياء ، أن همزة بين بين
تشبه الساكن للتخفيف الذى لحقها ، وليس فى الكلام كسرة بعدها واو
ساكنة ، فلو جعلت بين بين - كما هو مذهب سيبويه - لنحي بها نحو الواو
الساكنة وقبلها كسرة ، وهو معدوم

(١) يقول هذا لعبد الرحمن بن الحكم بن أبى العاص ، وكانت بينهما
مهاجاة . أى لولا مكانك - من الخلفاء لعلوتك وأذلتك ، والفهر : الحجر ملء
الكف ، والواجىء : الضارب الرأس أو العنق ، وجعل الوتد بقاع مبالغة فى
الوصف بالذل .

وانظر شرح الشافىة ٤٩/٣ ، وشرح شواهدا ٣٤١ ، والخصائص ١٥٢/٣ ،
والمنصف ٧٦/١ ، والمحتسب ٨١/١ ، وابن يعيش ١١١/٩ ، ١١٤ .
(٢) المثرة : الثار ، والعداوة ، والنميمة .

قال ابن يعيش بعد أن عرض مذهبي سيبويه والآخر في الهمزة
للضمومة بعد كسر :

وهو ^(١) قول حسن ، وقول سيبويه أحسن ، لأن الواو الساكنة
لا يستحيل أن يكون قبلها كسرة كما استحال ذلك في الألف ^(٢) ، وإنما
عدولهم عن ذلك لضرب من الثقل ، وإذا لم يستحل ذلك في الواو الساكنة
لم يمتنع فيما قاربها اه ^(٣) .

وقد اعترض على سيبويه هنا ابن الحاجب وتبعه العلامة الرضى بأن هذا
القلب - أى قلب الهمزة في البيت للذكور ياء - جائز في الوقف قياساً ،
والقلب في مثله إنما يكون ضرورة لو كان في غير الوقف ، فالهمزة في البيت
موقوف عليها ، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف ، وإذا سكنت جرها حركة
ما قبلها ، فيجب أن تقلب ياء ، فليس لإيراد سيبويه ومن وافقه لهذا القلب
فيما خرج عن القياس للضرورة وجه مستقيم .

واعترض ابن الحاجب لسيبويه وموافقيه في شرح للفصل أولاً عن ذلك
بأن القصيدة مطلقه بالياء ، وياء الإطلاق لا تكون مبدلة عن همزة ، لأن
للبدل عن الهمزة في حكم الهمزة ، فجعلها ياء الإطلاق ضرورة ، فصح
إيرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة ياء ، ثم أبطل ابن الحاجب

(١) يعنى قول الآخر .

(٢) أى أن الهمزة المفتوحة بعد كسر عند ارادة تخفيفها تبدل ياء ولا تسهل ،
وذلك نحو مير فى مئر ، لأنها لو جعلت بين بين لنحى بها نحو الألف ، والألف
يستحيل أن تقع بعد كسر ، فلذلك عدلوا الى القلب ، بخلاف الواو الساكنة بعد
الكسر .

(٣) ابن يعيش ١١٢/٩ .

ماقدمه اعتذارا لسيبويه وموافقيه ، فقال : والجواب أن ذلك لا يدفع كون التخفيف ياء جائزا على القياس ، لأن الضرورة في جعل الياء - مبدلة عن الهمزة - ياء للإطلاق ، لا أن إبدالها على خلاف القياس ، لأنهما أمران متقاطعان ، فتخفيفها إلى الياء أمر ، وجمعها ياء للإطلاق أمر آخر ، والكلام إنما هو في إبدالها ياء ، ولا ينفع العدول إلى الكلام في جعلها ياء للإطلاق ، فثبت أن قلبها ياء في مثل هذا مثل قياس تخفيف الهمزة ، وأن كونها إطلاقا لا يضر في كونها جارية على القياس في التخفيف ، نعم يضر في كونه جعل مالا يصح أن يكون إطلاقا ، وتلك قضية ثانية ، هذا بعد تسليم أن الياءات والواوات والألفات للبقليات عن الهمزة لا يصح أن تكون إطلاقا ، وهو في التحقيق غير مسلم ، إذ لافرق في حرف الإطلاق بين أن يكون عن همزة وبين أن يكون غير ذلك ، كما في حرف الردف والتأسيس انتهى^(١)

وقد دافع العلامة البغدادي عن وجهة نظر سيبويه مبطلا اعتراض ابن الحاجب ومن وافقه ، وملخص دفاعه ينحصر في ثلاثة أمور :

١ - الوقف إنما يكون على الروى ، وحرف الروى في القصيدة الجيم للكسورة ، فلو وقف على الهمزة لصارت رويا ، وبذلك يختلف الرويان اختلافا شديدا .

٢ - لا يقال إن الهمزة خفت تخفيفا قياسيا ، إذ لو كانت كذلك

لكانت في حكم المحققة ، فيختلف الرويان أيضاً ، كما ينكسر وزن البيت ،
ولذلك أبدلوا في الشعر ولم يحققوا خوفاً من انكساره واختلاف رويته .

٣ - لو وقف على الهمزة في واجيء لآدى إلى قلبها ياء ، فيصير كقافى ،
والمختار في الوقف على للنقوص المنون رفعاً وجراً في السعة حذف الياء
والوقف على الحرف الذى قبلها (١) .

٢ - إبدال الكلمة من الكلمة

(وضع الواحد موضع الجمع)

قال سيديويه في الكتاب ١٠٧/١ : « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون
اللفظ واحداً والمعنى جميعاً ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل
في الكلام . قال علقمة بن عبدة :
(طویل)

بها جيف الحسرى فأمّا عظامها فيبيض^(٢) ، وأما جلدُها فصايب^(٢)

، قال : (رجز)

لا تنكر القتل وقد سبيناً في حلقكم عظم وقد شجينا^(٣)

(١) انظر السابق نفسه .

(٢) وصف طريقاً بعيدة شاقة على سالكيها ، فقد استقرت بها جيف الحسرى
وهي المعيبة من الابل ، وعظامها بيض بعد أن اكلت السباع والطيور ما عليها من
اللحم ، وجلدها صليب يابس .

وانظر ابن السيرافى ٩٣/١ ، والنحاس ٧٧ ، وابن عصفور ٢٥٢ ، وما يجوز
للشاعر في الضرورة ١٠٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، والمفضليات ٣٩١ .

(٣) وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ، فيقول لا تنكروا قتلنا
لكم ، ففي حلوكم عظم بقتلنا لكم وفي نفوسنا شجن بمن سبيتم منا .

وانظر ابن السيرافى ١٤٥/١ وقد نسبته للمسيب بن زيد مناة كالأعلم ،
والنحاس ٧٧ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ٢٢/٦ ، وابن عصفور ٢٥٢ ،
وما يجوز للشاعر ١٠٢ .

وقال أيضاً : « وما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع :
(وافر)

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خيصر^(١) »

قال الأمل في البيت الأول : « الشاهد فيه وضع الجلد موضع الجلود ،
لأنه اسم جنس ينوب واحده عن جميعه ، فأفرده ضرورة لذلك » .

وقال في الثاني : الشاهد فيه وضع الخلق موضع الخلق ، كالذي تقدم قبله

وقال في الثالث : الشاهد فيه وضع البطن في موضع البطون ، كما تقدم
قبله .

وقد استشهد للبرد في المقتضب^(٢) بالأبيات الثلاثة على وضع الواحد
فيها موضع الجمع للضرورة كسيبويه ، وتبعهما ابن عصفور في ضرائر الشعر^(٣)
وذهب الفراء إلى أن وضع الواحد موضع الجمع غير مختص بالشعر ، بل
هو جائز في السعة أيضاً ، ومن ذلك قوله تعالى (يَنْفَعُ ظِلُّهُ مِنَ الْيَمِينِ
وَالشَّيْءُ^(٤)) ، فوحد اليمين وجمع الشئ^(٥) .

(١) مما جهل قائله . وانظر فيه ابن السيرافي ٢٤٧/١ ، وضرائر ابن
عصفور ٢٥٢ ، والمقتضب ١٧٠/٢ ، وأما لي ابن الشجري ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ،
٣٨ ، ٢٤٣ ، وابن يعيش ٨/٥ ، ٢١/٦ ، ٢٢ ، والهمع ٥٠/١ ، والدرر ٢٥/١ ،
ومعاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، والخزانة ٥٥٩/٧ .

والبيت في الكتاب ١٠٨/١ .

(٢) ١٧٠/٢ .

(٣) ٢٥١ - ٢٥٣ .

(٤) سورة النحل . آية ٤٨ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ .

وذكر البغدادي في خزانة الأدب أن الصحيح ما ذهب إليه الفراء من
عدم اختصاص ذلك بالشعر، وأنه قد تبع الفراء جماعه منهم ابن جني
والزنجشري وصاحب الباب (١).

(وضع إِيَّاكَ ، وإِيَّاَنَا موضع الضمير للتصل)

قال سيبويه في باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام (٢)
من ذلك قول الشاعر :

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ (٣)

وقال بعض اللصوص : كَأَنَّا يَوْمَ قُرْئِ إِمَّا نَقْتُلُ إِيَّانَا (٤)

قتلنا منهم كلٌ فَيَ أَيْضَ حُسَانًا هـ

الشاهد في البيتين وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل

(١) انظر خزانة الأدب ٥٥٩/٧ ، والمحتسب ٨٧/٢ ، وابن يعيش
٨/٥ ، ٢١/٦ ، ٢٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ - ٣٨٣ .

(٣) نسبه الأعلام إلى حميد الأرقط . وانظر فيه النحاس ٢٠٤ ، وما يجوز
للشاعر في الضرورة ٢٢١ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٤/٢ ، وابن الشجري
٤٠/١ ، والانصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ ، والخزانة ٢٨٠/٥ .

(٤) البيتان من الهزج ، ونسبهما ابن السيرافي وابن الشجري إلى ذي الأصبع
العدواني ، ونسبهما ابن جني في الخصائص إلى أبي بجيلة .
وقرى - بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة - موضح في بلاد الحارث بن
خعب ، والمعنى : أن قتلنا أيهم بمنزلة قتلنا أنفسنا لأننا عشيرة واحدة .

انظر ابن السيرافي ١٧٠/٢ ، والخصائص ١٩٤/٢ ، وابن الشجري ٣٩/١ ،
وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٢ ، والانصاف ٦٩٩ ، وابن يعيش ١٠٢/٣ ،
وشرح الكافية ١٤/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٠/٥ .

للضرورة ، وموضع الشاهد في البيت الأول : قوله : بلغت إياك ، والقياس
بلغتك .

وذكر الزجاج أن التقدير : حتى بلغتك إياك ، يعني أن الضمير المنفصل
« إياك » لم يوضع . موضع الضمير المتصل الذي كان من حق الكلام أن
يشتمل عليه قال ابن يمش في شرح المفصل ١٠٢/٣ :

وهذا التقرير لا يخرج من الضرورة ، سواء أراد به التأكيد أو
البطل ، لأن حذف المؤكد أو المبدل منه ضرورة اهـ .

وقال الأعمى : وهذا التقدير ^(١) ليس بشيء ، لأنه حذف المؤكد وترك
التوكيد مؤكداً لغير موجود ، فلم يخرج من الضرورة إلا إلى أقبح منها اهـ

وموضع الشاهد في الثاني قوله : إنما نقتل إيانا ، والشاهد فيه كالذي
قبله ، إلا أن وضع الضمير للمنفصل هنا أسهل مما قبله ، وذلك لأنه لا يمكنه
أن يأتي بالمتصل فيقول : نقلتنا ، لأنه لا يجوز أن يكون فاعل الفعل
ومفعوله ضميرين لشيء واحد إلا في أفعال القلوب وعدم وفقد . تقول :
ظلمتني ، وخلفتني ، وعدمتني ، وفقدتني ، ولا تقول : ضربتني ، ولا ضربيتك ،
ولا زيد ضربه على أن يكون في ضرب ضمير يعود إلى زيد وتكون الهاء
أيضاً عائدة إلى زيد ، وإذا أريد هذا المعنى جيء بلفظ النفس فجعل مفعولا
به ، فيقال : ضربت نفسي ، وضربت نفسك ، وزيد ضرب نفسه وهكذا .

(١) يعني تقدير الزجاج .

فلو أراد الشاعر أن يأتي بالكلام على الطريق للمستعمل في كلام العرب
لقال : إنما نقتل أنفسنا ، لأن النفس والنفصل يشتركان في الانفصال ويقعان
بمعنى ، فلما كان للتصل لا يمكن وقوعه هنا لما ذكرناه ، وكان النفس
والنفصل مترادفين استعمل أحدهما موضع الآخر (١) .

٣ — إبدال الحكم من الحكم

(استعمال (سواء) اسما كغير)

مذهب سيبويه والجمهور أن كلمة (سواء)^(٢) ظرف مكان ملازم
للتنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا في الضرورة . قال سيبويه في باب ما يحتمل
الشعر : « وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ،
وذلك قول للرار بن سلامة العجلي :
(طويل)

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا^(٣)

وقال الأعشى :
(طويل)

وما قصدت من أهلها لسوائكا^(٤)

(١) انظر ابن يعيش ١٠٣/٣ ، والانتصاف من الانصاف ٧٠٠ .

(٢) بلغاتها الأربع وهي المدمع فتح السين والقصر مع ضمها ، والكسر مع
المد والقصر .

(٣) وصف نادى قومه ومتحدثهم بالتوقير والتعظيم ، فلا ينطق الفحشاء من
كان في ناديم من قومهم أو من غيرهم إذا جلسوا للحديث اجلا لا لهم وتعظيما ،
أو وصف جماعة من قومه ما دحا إياهم بأنهم لا ينطقون الفحشاء إذا جلسوا في
مجالسهم أو مجالس غيرهم . وانظر ابن السيرافي ٢٨١/١ ، وابن عصفور ٢٩٢ ،
والانصاف ٢٩٤ ، والمقتضب ٣٥٠/٤ ، والأشمونى ١٥٨/٢ ، والخزانة ٤٣٦/٣ .

(٤) هذا عجز بيت صدره : تجانف عن جو اليمامة ناقتى ، وسيورد سيبويه
البيت كاملا في النص التالى هنا مع تغيير « قصدت » الى « عدلت » ، والتجانف

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، (١) .

وقال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : « ومن ذلك أيضاً : هذا سواءك ، وهذا رجلٌ سواءك ، فهذا بمنزلة : مكانك إذا جعلته في معنى بدالك ، ولا يكون اسماً إلا في الشعر . قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير . قال الشاعر (وهو رجل من الأنصار) : (طويل)

ولا ينطق الفحشاء . . . البيت

وقال الآخر (وهو الأعشى) : (طويل)

تَجَا نَفٌ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقِي
وَمَا عَمَلْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ (١) ٥١٤

قال الأعمى في البيت الأول في قوله « ولا من سوائنا » . أراد غيرنا فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي أن لا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها لأن معناها كمناها .

وقال في بيت الأعشى في قوله « لسوائك » : أراد لغيرك ، وهو مثل الأول ، وقد تقدمت علمته ٥١٠

الانحراف . يقول انه معول في قصده على هذا الممدوح دون خاصة أهله ، وجعل الفعل للناقة مجازاً . وانظر ابن السيرافي ٩٥/١ ، وابن عصفور ٢٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٦ ، والانصاف ٢٩٥ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وابن الشجري ٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، ٨٤ ، الهمع ٢٠٢/١ ، والدرر ١٧١/١ ، والأشياء والنظائر ١١٢/٣ ، والخزانة ٤٣٥/٣ والديوان ٦٥ .

(١) الكتاب ١٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٠٣/١ .

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسماً كغير وتسكون ظرفاً ، فليس
مجيئها اسماً مقصوراً على الضرورة الشعرية .

وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها بمعنى غير دائماً ، فتقع صفة ، واستثناء
ومفعولاً به ، وفاعلاً^(١) .

وحجة البصريين على ملازمتها النصب على الظرفية أنها في الأصل صفة
ظرف ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ، قال تعالى
(فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى)^(٢) أى مكاناً
مستوياً ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى
الوصف أى معنى الاستواء الذى كان فى سوى ، فصار سوى بمعنى « مكاناً »
ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى إفادة معنى البديل ، تقول .
أنت لى مكاناً عمرو ، أى بده ، لأن البديل سادس البديل منه وكان مكانه
ثم استعمل بمعنى البديل فى الاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاءنى القوم بديل زيد
أفاد أن زيدا لم يأتك ، فجرد عن معنى البدلية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء ،
فسوى فى الأصل : مكان مستو ، ثم صار بمعنى مكان ، ثم بمعنى بديل ، ثم
بمعنى الاستثناء .^(٣)

والدليل على ظرفيته وقوعه صلة نحو جاء الذى سواك بمعنى جاء الذى

(١) انظر حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ٢٠٨/١ .

(٢) سورة طه . آية ٥٨ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٢٤٧/١ - ٢٤٨ .

مكانك ، مع أن الصلة إما أن تكون جملة أو مؤولة بالجملة ، ولو كانت سوى بمعنى غير لازم كون الصلة مفردة هذا لأن للمعنى حينئذ : جاء الذى غيرك .^(١)

كما سمع : جاء الذى سواءك بالمدو فتح الهمزة ، ولو كان سواء خبرا لهو محذوفا لارتفع ،^(٢) وأيضاً قال لبيد :

وَابْذُلْ سَوَاءً لِلَّيْلِ إِنْ سَوَاءَهَا دُحْمًا وَجُونًا^(٣)

فنصب « سواءها » على الظرف ونصب « دحما » بيان كقوله تعالى (إن لدينا أنكالا وجحيا) . وحجة الكوفيين وموافقيهم فى خروجها عن الظرفية فى الكلام مارواه الفراء عن أبى ثروان عن بعض العرب أنه قال أتانى سواؤك : وهو عند البصريين غريب شاذ^(٤) .

(استعمال الكاف اسما بمعنى مثل)

يرى سيبويه أن الكاف الجارة تأتى اسما مراد فالمثل فى الضرورة الشعرية فذكر فى الكتاب ٢٠٣/١ « أن ناسا من العرب إذا اضطروا فى الشعر جعلوها بمنزلة مثل . قال الراجز (وهو حميد الأقط) :

(١) أجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لمحذوف تقديره هو ، أوحا لا لثبت مضمرا ، ورد بأنه يلزم على الأول حذف العائد على غير (أى) مع عدم استطالة الصلة وهو شاذ ، ويأتى فى الثانى تكلفا بلا حاجة أو دليل .

(٢) قيل : يجوز أن تكون الفتحة حركة بناء لاضافة سواء الى مبنى ، ورد بان المختار عند اضافة غير الى مبنى الاعراب .

(٣) البيت من الكامل المجزوء ، وهو من شواهد الانصاف ٢٩٦ .

انظر فى هذا الخلاف المسألة التاسعة والثلاثين فى الانصاف ٢٩٤ - ٢٩٨ ،

وخزانة الأدب ٤٣٥/٣ - ٤٣٩ .

فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولُ^(١)

وقال خطام المجاشعي : (رجز)

وصاليات كَكَمَا يَوْثَقَيْنِ^(٢) ،

قال الأعمى في البيت الأول : الشاهد فيه إدخال مثل على الكاف وإن كان حرفاً ، لأنها في معنى مثل ، فأخرجها إليها وألحقها بنوعها من الاسماء ضرورة ، والتقدير : فصيروا مثل مثل عصف ما كول ، وجاز الجميع بين مثل والكاف جوازا حسنا لاختلاف لفظيهما مع ما قصده من اللباغة في التشبيه ، ولو كرر للمثل لم يحسن^(٣) .

وقال في البيت : وقد وضع الكاف - وإن كانت حرفاً - موضع مثل ، فأدخل عليها الكاف تشبيها لها بها ، وهي في دخولها على مثل في الاسمية نظير سواء في دخولها على غير في التمكن وعلتها كعلتها^(٤) .

وحكم الرضى بزيادة الكاف في البيت الأول ، ومع زيادتها جرت الاسم بعدها كسائر حروف الجر الزائدة ، إذ الحرف الجار لا يعلق ، أما الاسم «مثل» ،

(١) العصف : التبين . وصف قوما استؤصلوا فشبهم بالعصف الذي أكل حبه .
انظر في البيت ضرائر الألوسي ٢٤٤ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٨ ،
والمقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، ومغنى اللبيب ١٨٠ ، والتصريح ٢٥٢/١ ، ١٧٢/٢ ،
والهمع ١٥٠/١ ، والدرر ١٥٠/١ ، والأشمونى ٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٤/١٠ .
ونسب العيني ٤٠٢/٢ الشعر لرؤية ، وانظر ملحقات ديوان رؤيه ١٨١ .

(٢) مر التعليق على البيت ٢٢٧ فانظره .

(٣) هامش الكتاب ٢٠٣/١ .

(٤) هامش الكتاب ١٣/١ .

فلا يمتنع منه عن الجر للضرورة وإن كان لازماً للاضافة ، لأن عمله الجري ليس بالأصالة ، ثم ذكر احتمالاً آخر فقال : ويجوز أن يكون « مثل » مضافاً إلى مقدر مدلول عليه بالمجرور الظاهر وهو « عصف » فملى هذا لا تكون الكاف زائدة ، فكأنه قال : مثل عصف كمصف^(١) .

وقطع المألقي بزيادتها في البيت بين المضاف والمضاف إليه^(٢) .

أما في البيت الثاني فقد أجاز الرضى أن تكون الكاف الثانية حرفاً زائداً مؤكداً للأولى ، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية ، فيكون من قبيل قول الشاعر :

فلا والله لا يلني لمأبى ولا لهما بهم أيداً دواء^(٣)

والحق أن احتمال زيادة الكاف في البيتين ضعيف مرجوح ، لما يلزم عليه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في البيت الأول بالكاف ، أو ادعاء منع الاسم للمضاف عن الجر للضرورة ، أو ادعاء حذف المجرور وإبقاء الجار ، ولما يلزم عليه في البيت الثاني من إدخال الجار على الجار للتأكيد ضرورة ، قبيحة لاتفاق الحرفين لفظاً ، فاستعمال الكاف اسماً في الشعر أحسن من إدخال حرف الجر على مثله للتأكيد^(٤) .

وذهب الأخفش ، والفارسي ، وابن جني إلى جواز استعمال الكاف

(١) انظر شرح الكافية ٣٤٣/٢ - ٣٤٤ .

(٢) انظر رصف المباني ٢٠٢ .

(٣) البيت من الوافر لمسلم بن سعيد الوالبي . وانظر فيه الخصائص

٢٨٢/٢ ، والرضي ١٤٦/١ ، الخزانة ٣٠٨/٢ .

(٤) انظر ضرائر ابن عصفور ٣٠٤ .

اسماً في الاختيار ، فيجوز عندهم أن تكون مبتدأ نحو : كزيد جاءني ، أي
مثل زيد جاءني ، واسماً لإن نحو إن كبر غلام ل محمد ، أي إن مثل بكر
غلام ل محمد ، وخبراً نحو : أنت كزيد ، أي مثل زيد وهكذا (١) .

وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال : إن الكاف اسم أبداً لأنها بمعنى مثل (٢)

وأخرى المذاهب بالاعتبار من مذهب سيديويه ، أي أن استعمال الكاف
اسماً مرادفاً لمثل مقصور على الضرورة ، أما في الكلام فهي حرف جار
بمنزلة الباء واللام ، لأنها مبنية مثلهما ، ولأنها أيضاً على حرف واحد ولا
أصل لها في الثلاثة ، وأقل ما يبنى عليه الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف ،
فهي بالحرف أشبه ، فلا ينبغي الحكم عليها بالاسمية إلا لداعي الضرورة
الشعرية كما هو من مذهب سيديويه (٣) .

(جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة)

قال سيديويه في باب كان (٤) : « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة
ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة ، لأنه حد الكلام لانهما شيء واحد ،
وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيداً ، لأنهما شيان مختلفان ، وهما في
كان بمنزلة في الابتداء ، إذا قلت : عهد الله منطلقاً تبتدىء بالأحرف
ثم تذكر الخبر (٥) » .

(١) انظر سر صناعة الاعراب ٢٨٢/١ - ٢٩١ ، ومغنى اللبيب ١٨٠ .

(٢) انظر الجنى الداني للمرادي ١٣٢ .

(٣) انظر سر صناعة الاعراب ٢٩١ .

(٤) عنوان الباب في الكتاب ٢١/١ : هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم

الفاعل الى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد .

(٥) الكتاب ٢٢/١ .

يعنى إذا قلت : كان زيد قائماً ، فالوجه أن ترفع زيدا على أنه اسم كان ،
وتنصب قائماً على أنه خبر ، لأن زيدا وقائماً شيء واحد ، وزيد معرفه
وقائم نكرة ، وحد الكلام أنت تخبر عن يعرف بما لا يعرف ، لأن الفائدة
في أحد الاسمين والآخر معروف لا فائدة فيه ، والذي فيه الفائدة
هو الخبر ، فالأولى أن تجعل زيدا للعرف هو الاسم وتجعل للنكبر هو
الخبر ، حتى يكون استفاداً ، فليس يحسن - إذن - أن تقول : كان قائم
زيداً ، ولا يشبه هذا : ضرب رجل زيدا ، لأنك إنما أخبرت عن رجل
بالضرب الواقع منه بزيد ، ولو نصبت رجلاً ورفعت زيدا انعكس المعنى ،
وصار للفعول فاعلاً لانهما شيئان مختلفان ^(١) .

ثم قال سيديويه : « فكمهوا أن يبدعوا بما فيه اللبس ويجعلوا للعرفة خبراً
لما يكون فيه هذا اللبس ، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ،
حملهم على ذلك أنه قيل بمنزلة ضرب ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا
وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خدش
ابن زهير :
(وافر)

فإنك لاتبالي بعد حولي أظني كان أمك أم حمار ^(٢)

(١) مختصر السيرافي بهامش الكتاب ٢٢/١ بتصريف يسير .

(٢) نسبه البغدادي لثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري . يقول : انك
لاتبالي بعد استغنائك عن أبويك من انتسبت اليه من شريف أو وضيع . وانظر ابن
السيرافي ١٥٦/١ ، والنحاس ٤٢ ، والمقتضب ٩٤/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، وما
يجوز للشاعر في الضرورة ٩٢ ، والالوسي ٢٣٤ ، ومغنى اللبيب ٥٩٠ ، والخزانة
١٩٢/٧ ، ٢٩٢/٩ ، ٤٧٢/١٠ ، ١٦٠/١١ . والبيت في الكتاب ٢٣/١ .

وقال حسان بن ثابت :

(وافر)

كَأَنَّ سَهْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَسْكُونُ مِزَاحَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ (١)

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصارى :

(وافر)

الْأَمِنْ مِنْ مِجْلَعِ حَسَانَ عَفَى أَسِغَرُ كَانَ طِبَّكَ أُمُّ جُنُونُ (٢)

وقال الفرزدق :

(طويل)

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ لَلْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجُوفِ الشَّامِ أُمُّ مَتْسَاكِرُ (٣)

(١) السبيئة : الخمر التى تسبأ أى تشتري ، ورواه الأعلام : كأن سلافة ، والسلافة : الخمر ، أو خلاصة الخمر ، أو ما سأل من العنب قبل العصر ، وذلك أخلصها ، وروى أيضا : كأن خبيئة ، والخبيئة هى الخمر المخبأة المصفون بها وبيت رأس : موضع بالشام ، وقيل : رأس اسم خمار معروف .
وانظر ابن السيرافى ٣٨/١ ، والنحاس ٤٢ ، وضرائر ابن عصفور ٢٩٦ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، والألوسى ٢١٢ ، ٢٣٤ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ومغنى اللبيب ٤٥٣ ، ٦٩٥ ، والهمع ١١٩/١ ، الدرر ٨٨/١ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٨١ ، ٢٨١ ، والديوان ٣ .
والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

(٢) حسان هو ابن ثابت شاعر النبى ﷺ وكان من الخزرج وأبو قيس من الأوس ، وكانا يتهاجيان فقال أبو قيس لحسان : أذهب عنك عقلك بسحر حين اجترأت على هجائى ، أم أصابك جنون فلم تدر ما صنعت ؟
وانظر النحاس ٤٢ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٢ ، وضرائر الألوسى ٢٣٤ ، وخزانة الأدب ٢٩٥/٩ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق هجابهـا جريرا ، والمرأغة : الأتان التى لا تمتنع من الفحول ، وأراد بتميم ههنا بنى دارم بن مالك بن حنظلة وهم رهط الفرزدق ، وجرير من رهط كليب بن يربوع ابن حنظلة ، فلم يعتد الفرزدق برهط جرير فى تميم احتقارا لهم ، وأراد بجوف الشام داخلها .
وانظر النحاس ٤١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٩٣ ، والألوسى ٢٣٤ ، والمقتضب ٩٣/٤ ، والخصائص ٣٧٥/٢ ، ومغنى اللبيب ٤٩٠ ، والخزانة ٢٨٨/٩ . والبيت فى الكتاب ٢٣/١ .

فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع
وابتداء اه (١) .

استشهد سيوييه بالأبيات الأربعة المذكورة على مجيء اسم كان في كل
منها نكرة وخبرها معرفة للضرورة الشعرية . قال الأديب : ووجه مجاز ذلك أن
(كان) فعل بمنزلة (ضرب) في التصرف ، و (ضرب) قد ترفع النكرة
وتنصب ، للمعرفة ، فشبهت بها عند الضرورة اه .

وهو وضع الشاعر في البيت الأول قوله : «أظني كان أمك أم حمار» ،
فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى «ظني» ، وانضمير العائد إلى النكرة
نكرة (٢) ، وخبر كان «أمك» وهو معرفة ، وجملة «كان أمك» خبر
ظني ، وصححت ابتدائية ظني مع كونه نكرة لوقوعه في حيز الاستفهام .

ويرى أبو علي الفارسي وابن جني أن قوله «ظني» صافح بـ«كان»
محدوفة و«كان» للذكورة تفسير لما ودليل حليها ، وخبر كان الأولى
المحدونة محذوف معها لدلالة خبر الثانية لظاهر عليه (٣) .

وهذا الوجه أولى عند ابن هشام من الوجه السابق لأزهدزة الاستفهام

(١) الكتاب ٢٣/١ - ٢٤ .

(٢) قال السيرافي : ان ضمير النكرة لا تستفيد منه الا نكرة . الا ترى اذا
قلت : مررت برجل فكلمته ، لم تكن الهاء بموجبة تعريفا لشخص بعينه ، وان كانت
معرفة من حيث علم المخاطب انها ترجع الى ذلك المكسور . انتهى - خزانة
الأديب ٢٨٣/٩ .

(٣) انظر لخزانة ٢٩١/٩ ، والخصائص ٣٧٥/٢ .

على الأول يليها جملة اسمية ، وعلى الثاني يليها جملة فعلية ، وهمزة الاستفهام
بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية (١) .

ويرى بعض العلماء أن البيت لم يخبر فيه بالمعرفة عن النكرة كما ذكر
سيدويه ، وإنما أخبر فيه بالمعرفة عن المعرفة ، بناء على ما يروونه من أن
الضمير معرفة وإن عاد على نكرة . قال السعد : والحق أن « ظي » مبتدأ
و « كان أمك » خبره ، فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ ، لأن اسم كان
ضمير والضمير معرفة . نعم فيه قلب من جهة المعنى ، لأن الخبر عنه في الأصل
هو الأم اهـ (١) .

وقال ابن الزاز القبرواني : لم يجعل هذا اسم كان نكرة لأن في كان ضمير
الظي ، والضمير لا يسكن إلا معرفة فهو اسم كان والأم الخبر ، فكانت
جملات أسما معرفة وخبرها معرفة ، وهذا حسن في الكلام إذا قلت : كان
زيد أخاك ، وكان أخوك زيدا ، تجعل أيهما شئت اسم كان إذ كانا
معرفةين اهـ (٢) .

وموضع الشاهد في البيت الثاني قوله « يكون مزاجها عسل وماء »
ينصب « مزاجها » خبرا للسكان مقدما وهو معرفة ، ورفع « عسل » وما
عطف عليه اسما للسكان مؤخرا مع كونه نكرة .

قال الأحم : الشاهد في نصب المزاج ورفع العسل والماء وهما نكرتان .

(١) انظر مغنى اللبيب ٥٩٠ .
(٢) خزانة الأدب ٢٩٤/٩ نقلا عن المطول .
(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٤ .

وغلته كالذي قبله ، إلا أن هذا أقوى نسباً ، لأن للزاج مضاف إلى ضمير السلافة وهي نكرة فضميرها مثلها في الفائدة ، فكأنه أضاف إلى نكرة وأخبر عن نكرة بنكرة ، ومما يقويه أيضاً على الأول أن الفائدة في تعريف العسل وللماء وتشكيهما — إذا قصد تعريف الجنس لا تعريف المهد — سواء اه (١) .

وذهب بعض النحاة إلى أن الشاعر راد : مزاجاً لها ، فنوى بالإضافة الانفصال ، فأخبر بنكرة عن نكرة .

وقال أبو علي : نصب مزاجها على الظرف السامد الخبر ، كأنه قال : يكون مستقراً في مزاجها (٢) . فإذا كان ظرفاً تعلق بمحذوف يكون الناصب له ، وقدم على عسل وماء كما ذكروا في الظروف إذا وقعت أخباراً عن النكرات ، لثلاث تلتبس بالصفات .

وتجدر الإشارة إلى أن البيت رواه ابن خنيسين لا تتضمنان هذه الضرورة إحداهما :

يسكون مزاجها عسل وماء ، برفعين

وقد اختلف العلماء في تخريج هذه الرواية ، فذهب ابن السيد وأبو البقاء

(١) قال ابن جنى في المحتسب ٢٧٩/١ : أعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته . ألا ترى أنك تقول : خرجت فإذا أسد بالباب ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما ؟ وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً ، وإنما تريد : خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس ولهذا ذهب بعضهم في قول حسان : كان سبيته . . البيت ، أنه إنما جاز ذلك من حيث كان عسل وماء هما جنسين ، فكأنه قال : يكون مزاجها العسل والماء . اه

(٢) انظر خزانة الأدب ٢٨٣/٩ — ٢٨٤ .

إلى أن « يكون » زائدة مع كونها بلفظ المضارع ، ومزاجها عمل
مبتدأ وخبر ، وخطأ ابن هشام هذا التوجيه ، لأن كان لاتزاد بلفظ المضارع
بقياس ، ولا ضرورة لدعوى ذلك هنا (١) .

وذهب ابن السيرافي وغيره إلى أن اسم « يكون » ضمير الأمر والشأن
وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب خبر « يكون » .

وأجاز ابن هشام اللخمي وابن السيرافي أن يجعل اسم « يكون » ضمير
سبيطة أو سلافة و « مزاجها عمل » في موضع الخبر ، أو أن الخبر مقدم
عليها وهو قوله « من بيت رأس » ، وجملة : تكون من بيت رأس صفة
أولى لسبيطة أو سلافة ، وجملة : مزاجها عمل صفة ثانية لها ، وعلى هذين
القولين يقال : « تكون » بالتاء ، لأن اسمها سيكون ضميراً مستترا يعود
إلى مؤنث ، فيجب تأنيث الفعل له ولا يجوز تذكره إلا في الضرورة (٢) .

والرواية الأخرى : يكون مزاجها عسلاً وماء ، برفع « مزاجها » اسمها
ليكون ، ونصب « عسلاً » خبراً لها ، ورفع « ماء » بإضمار فعل . كأنه قال
ومزاجها ماء (٣) .

قال ابن السيرافي بعد ذكره هاتين الروایتين في شرح أبيات

(١) انظر مغنى اللبيب ٦٩٥ ، والخزانة ٢٢٤/٩ .

(٢) انظر الخزانة ٢٢٥/٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩/١ .
وقد ذكر البغدادى فى الخزانة أن السابق الى هذا التخریج ابن السید فى
(أبيات المعاني) .

(٣) انظر ابن السيرافي ٣٩/١ .

سيبويه ٢٩/١ : وهذان الوجهان لا يُدْفَعُ جوازهما ، ولكن الرواية على ما أنشد سيبويه • ولم يقل سيبويه : إنه لا يجوز غير ما أنشده ، ولكنه أنشد البيت على الوصف الذي روته الرواة ، وذكر وجه روايته اه (١) .

وموضع الشاهد في البيت الثالث قوله «أسحرَّ كان طُيَّك أم جنونُ» ، وتفسير إعرابه كتفسير إعراب البيت الأول وهو بيت خدش بن زهير ، ومثلها قول الفرزدق في البيت الرابع :

«أسكرانُ كان ابنُ المراغة» وعلى هذه الرواية تكون «أم» في قوله «أم متساكر» متصلة عاطفة ، ومتساكر مرفوع عطفا على سكران ، فهو عطف مفرد على مفرد •

أما الرواية الأخرى التي أشار إليها سيبويه في هذا البيت فهي :

أسكرانُ كان ابنُ المراغة إذ هبنا فيما يحوف الشام أم متساكرُ
بنصب «سكران» ورفع «ابن المراغة» ، وتوجيه هذه الرواية أن : «ابن المراغة» اسم كان ، وسكران خبرها مقدما ، وقول سيبويه «ويرفع الآخر على قطع وابتداء» يعنى يرفع «متساكر» على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ، وتكون «أم» هنا منقطعة •

وذكر ابن هشام (٢) البيت رواية ثالثة وهي : أسكرانُ كان ابنُ المراغة ،

(١) عبارة ابن السيراقى توحى بأن الروایتين المذكورتين وجهان جائزان : لأروايتان ، وأن الرواية ما أنشد سيبويه فقط ، والمراجع السابقة وفيها "ابن السيراقى نفسه ذكرت أنهما روايتان •
(٢) فى معنى اللبيب ٤٩٠ •

برقع سكران وابن للراغة ، وخرجها على زيادة كان وابن للراغة سكران مبتدأ وخبر ، وخطأ يوسف بن السيرافي في تخريجه الرواية على أن كان ثانية وابن للراغة سكران مبتدأ وخبر ، ووجه التخصئة أن من أحكام ضمير الشأن عوده على ما بعده لزوماً ، فلا يجوز للجملة المفسرة له أن تقدم هي ولا شيء منها عليه ، وعلى تخريج ابن السيرافي للرواية يقع خبر المبتدأ وهو « سكران » — الذي يعد جزءاً من الجملة المفسرة لضمير الشأن — مقدماً على الضمير ، وذلك لا يجوز ^(١) .

(جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير الموصوف)

قال سيديويه في الكتاب ١/ ١٠٢ : « وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها . شبيهه بحسنة الوجه ، وذلك رديء ، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالالف واللام ، وهو من سبب الأزل كما أنه من سببه بالالف واللام . قال الشماخ :
(طويل)

أَيْنَ دِمَتَيْنِ عَرَسَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِمَقْلٍ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا

أقامت على رُؤسَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا

كُفَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا ^(١)

(١) انظر مغنى اللبيب ٤٩٠ .

(٢) الدمنة بالكسر : الموضع الذى أثر فيه الناس بنزولهم واقامتهم . فيه ، والتعريس : نزول المسافرين فى آخر الليل قليلاً للاستراحة ثم يرتحلون ، والرخامى : موضع بعينه ، وعفا طلالهما : درست وتغيرت آثارهما ، وقوله « أقامت » =

أجاز سيديويه وجميع البصريين دلي تبجح في الضرورة الشعرية أن
أن تضاف الصفة المشبهة المجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى
ضمير الموصوف ، نحو : حسنة وجهها ، وحسن وجهه ، وقد عبر سيديويه
عن القبح بالرداءة ، فقال « وذلك رديء » .

• ووجه القبح أو الرداءة أن الإضافة في هذا الباب لا تقع إلا بعد تحويل
الإسناد إلى ضمير الموصوف ونصب المفعول — الذي كان مرفوعا — على
النشبيه بالمفعول به ، ليظهر في صورة الفعلة ، فتسمل إضافة الصفة إليه ،
على إضافة داخلية عليه بعد دخول النصب فيه ، فتقوالك : حسن وجهه محول
عن : حسن وجهه ، والإضافة هنا إنما تكون للتخفيف ورفع القبح ، فإذا
أقبل : حسن وجهه ، لم يتحقق التخفيف بل الوجه الأتم ، ولم يبلغ به أقصى
ما يمكن منه ، وإنما اقتصر منه على أهون التخفيفين وهو حذف التنوين ،
ولم يترض لأحظهما مع الإمكان وهو حذف ضمير المضاف إليه الوجه
مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة ، ويجرى هذا في كلامهم مجرى
التكرير لشيء بعد ذكره (١) .

على ربيعهما الخ « أي بعد ارتحال أهلها ، والربيع : الدار والمنزل ، وضمير
المثنى للدمنتين ، والصفة : الجبل في هذا الموضع ، وجارتاه : صخرتان تجعلان تحت
القدر (بكسر القاف وسكون الدال ، وهما الأثفيتان اللتان تقربان من الجبيل ،
فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر ، وقوله « كميتا الأعلى » يعني
أن الأعلى من الأثفيتين لم تسود لبعدها عن مباشرة النار ، فهي على لون الجبل ،
و « جونتاه مصطلاهما » يعني مسودتي المصطلى وهو موضع الوقود منهما .

وانظر ابن السيرافي ٧/١ ، وابن عصفور ٢٨٧ ، والالوسي ٢٦٤ ، والخصائص
٤٢٠/٢ ، وابن يعيش ٨٣/٦ ، والهمع ٩٩/٢ ، والدرر ١٣٢/٢ ، والأشعموني
١١/٣ ، والرضي ٢٨٤/١ ، ٢٠٨/٢ ، والخزانة ٢٩٣/٤ ، ٢٢٠/٨ ، والديوان ٠٨٦
(١) انظر تعليق السيرافي بهامش الكتاب ١٠٢/١ ، والرضي ٢٠٧/٢ ، وابن

السيرافي ٨/١ - ٩ .

وقد استشهد سيديويه بالبيت الثاني من البيتين السابقين على معنى هذه
الإضافة للضرورة الشعرية ، وموضع الشاهد قوله « جَوْتَنَا مُصْطَلَاهُمَا » ،
حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة عن أل وهي « جوتنا »^(١) إلى اسم ظاهر
مضاف إلى ضمير الموصوف وهو قوله « مصطلاهما » ، والموصوف هو قوله
« جارتا صفا » ، فضمير التثنية في قوله « مصطلاهما » يعود عند سيديويه
إلى قوله « جارتا صفا » .

وقد أنكر هذا على سيديويه بعض النحويين^(٢) ، وخرج البيت بما
يبيحه عن : حسن وجهه ، وحسنه وجهها فقال : لا خلاف بين النحويين أن
قولنا : زيد حسن وجه الأخ - جيد بالغ ، وأنه يجوز أن يكفى عن الأخ
فتقول : زيد حسن وجه الأخ جميل وجهه ، فلما تعود إلى الأخ لا إلى
زيد ، فكأننا قلنا : زيد حسن وجه الأخ جميل وجه الآخر ، فعلى هذا
قوله :

كَيْتَا الْأَعَالَى جَوْتَنَا مُصْطَلَاهُمَا

كأنه قال : جوتنا مصطلى الأعالي ، فالضمير في المصطلى يعود إلى الأعالي
لا إلى الجاريتين ، فيصير منزلة قولك : المهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما
فإن أردت بالضمير في خدودهما الوجوه كان كلاما مستقيما ، كأنك قلت :
حسنتا الوجوه مليحتا خدود الوجوه .

(١) مبتنى جونة وهي البوداء .

(٢) قيل : أن المنكر هو المبرد - وانظر خزانة الأدب ٣٠٢/٤ .

أفإن أردت بالضمير الهنديين فالمسألة فاسدة، فكذلك جوتة المصطلحان،
إن أردت بالضمير الأعلى فهو صحيح، وإن أردت بالضمير الجاريتين فهو
رديء، لأنه مثل قواك - هند حسنة وجهها -

قال : فإن قال قائل : فإذا كان الضمير في مصطلحهما يعود إلى الأعلى فلم
يشق والأعلى جمع ؟ قيل له الأعلى في معنى الأعلىين ، فرد الضمير إلى
الأصل ، ومثله :

معي ما تلقيني فرددين ترخيف روائف أليتيك وتستطارا (١)

فرد تستطار إلى رائفتين (٢) ، لأن روائف في معنى رائفتين ، وعلى هذا
يجوز أن نقول : الهندان حسنتا الوجوه جميلتا خدودهن ، لأن الوجوه في
معنى الوجهين ، فكأنك قلت : جميلتا خدود الوجهين اهـ (٣)

وما ذهب إليه المنكر على ميبويه - وهو المبرد أو غيره - ضعيف لأمرين :

الأول : أنه يؤدي إلى فساد المعنى أو إفادة خلاف المقصود : قال أبو
بكر بن ناهض القرطبي : هذا التأويل حسن في إعادة الضمير الذي في

(١) البيت لعنترة ، من البواقر . وانظر فيه ابن يعيش ٥٥/٢ ، ١١٦/٤ ،
٨٧/٦ ، وشرح شواهد الشافعية ٥٠٥ ، والتصريح ٢٩٤/٢ ، الهمع ٦٣/٢ ، والدرر
٨٠/٢ ، والخزانة ٥٠٧/٧ ، ٢٢٠/٨ ، والديوان ١٠٨ .

(٢) الرائفة : أسفل الألية إذا كان الإنسان قائما .

(٣) خزانة الأدب ٢٩٧/٤ - ٢٩٨ نقلا عن السيرافي .

مصطلها إلى الأعلى ، لولا ما يدخل البيتين من فساد المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : كينا الأعلى جوتا مصطلها ، فإن معناه اسودت الجارتان واصطلى أعاليهما ، كما أن معنى قولك : المهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما ، إنما المعنى حسنت وجوههما وملحت خدودهما ، فكذلك يجب أن يكون مصطلها إذا أعيد الضمير إلى الأعلى أن يكون قد اصطلت الأعلى ، وإذا اصطلت الأعلى فقد اسودت ، وهو يخبر أنهما^(١) لم يسودا لأنهما لم يصل الدخان إليهما ، والدليل على ذلك أنه وصف الأعلى بالسكنة ولم يصفها بالسواد كما وصف الجارتين ، فلا يشبه هذا قولك : المهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما ، لأن كل واحد من هذين الضميرين قد ارتفع بفعله ، وكذلك يجب أن يرفع ضمير الأعلى بفعله ، فيكون على هذا الإعالى قد اصطلت بالبار ، وهذا خلاف ما أراد الشاعر ، لأنه ذكر أنه لم يصطل منها غير الجارتين وأن الأعلى لم يصل إليها الدخان ، فهذا خلاف ما نظره النحويون وقاسوه . فلا بد من الذهاب في معنى البيت إلى ما ذهب إليه شيبويه ، من أن الضمير في مصطلها يعود على الجارتين . اهـ^(٢)

والثاني : أنه يؤدي إلى الانتكاث وائتراجع إلى ما انصرف عنه . قال ابن جني : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكده تراجع اللفظ ، كقولك : شكرت من أحسنوا إلى علي فعله . ولو قلت : شكرت من أحسن إلى علي فعلمهم جاز .

فلماذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلها) في قوله : كينا

(١) كذا بالتثنية لأن الأعلى - كما سبق - في معنى الاعليين .

(٢) الخزانة ٢٩٨/٤ .

الأنالى جوتنا مصطلها عاندا على الأعلى في المعنى ، إذ كانا أعليين اثنين ،
لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التشبيه حملا على المعنى ، لأنه جعل كل جهة منهما
أعلى ، كقولهم : شابت مفارقه ، وهذا بهير ذو دُشَانين^(١) ونحو ذلك ،
أو لأن الأعلىين شيئان من شيئين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره
ضعفت معاودته إياه ، لأنه استكاث وتراجع^(٢) . اهـ

وأجاز الكوفيون في السمة ما قصره سيبويه على الضرورة اعتمادا
على ما ورد منه في الحديث الشريف كقوله صلى الله عليه وسلم في وصف
الدجال : فذهبت ألتفت ، فإذا رجلٌ أحمرٌ جسيمٌ جعدُ الرأس ، أعورُ
يمينه اليمنى ، كأن عينه اليمنى عِشْمَةٌ طافيةٌ . . . الحديث^(٣) .

(رفع بعض المصادر المنكرة المستعملة في الكلام للدعاء منصوبة بإضمار الفاعل)

ذكر سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفاعل غير
المستعمل إظهاره^(٤) أن نحو قولك : مقيا ورديا ، ونحو قولك : خيبة
ودُفْرًا وبيدنا وحقرا وبؤسا وأفة وتفة وبعدا وسحقا وتمسا وتبأ وجرحا

(١) واحده عثنون ، وهو شعيرات عند مذبح البعير والتيس .

(٢) الخصائص ٤٢٠/٢ - ٤٢١ .

(٣) البخارى ٣٦٦/١٢ فى التعبير ، باب الطواف بالكعبة فى المنام ، وباب
رؤيا الليل ، وفى الأنبياء ، باب قول الله تعالى (واضرب لهم مثلا أصحاب
القرية) ، وفى اللباس ، باب الجعد ، وفى الفتن ، باب ذكر الدجال ، ومسلم
رقم ١٦٩ فى الايمان ، باب ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجال ، والموطأ ٩٢٠/٢
فى صفة النبى ﷺ ، باب ما جاء فى صفة عيسى بن مريم عليه السلام ، وأخرجه
أيضا أحمد فى المسند ٨٣/٢ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٥٤ .

(٤) الكتاب ١٥٦/١ - ١٥٨ .

فجوسا ، إنما هي مصدر تلتزم في الدعاء للإنسان أو عليه ، وأنها منصوبة
بإضمار فعل ، « وإنما اختزل الفعل هنا لأنهم جعلوه ^(١) بدلا من اللفظ
بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر » .

فإذا قلت : سقياك ، وخيبة له فكأنك قلت : سقاك الله سقيا ،
وخبية الله خيبة وهكذا ، والجار والمجرور بعد المصدر للتبيين ^(٢) ، أى :
« ليبيّنوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنه قد
علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا » .

فهذه المصادر منصوبة بالفعل الواجب إضماره ، وليست مرفوعة على
أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وإنما هي دعاء له أو عليه .

ثم قال : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا ، فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده
مبليا عليه » .

قال أبو زيد :
(طويل)
أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول من يأتى وشر ميسر ^(٣)

(٢) أى المصدر .

(٢) أى تبين المدعوى له أو عليه ، واللام ومنجورها متعلقان باستمرار
محذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو لك أى هذا الدعاء لك ، أو : أرادت
لك ، وبالجمل جواب لسؤال مقدر : كأنه قيل : لمن الدعاء ؟ فقيل : هو لك ، أو :
لمن تريد ؟ فقيل : أرادت لك ، وانظر حاشية الدسوقي على معنى اللبيب
٣١٧/١ - ٣١٨ ، وشرح الكافية للزبي ١١٧/١ .

(٢) وصف أسدا ، ومعنى أقوى : نفذ ما عنده من زاد ، فيقول : من لى هذا
الأسد فى هذه الحال فالخبية له والشر .

انظر ابن السيرافى ١٠٦/١ ، والنخاس ١٢٧ ، وابن يعيش ١١٤/١ ، والهمع
١٨٨/١ ، والدرر ١٦٢ . والبيت فى الكتاب ١٥٧/١ .

الشاهد في البيت رنح (خيبة) بالابتداء وهي نكرة والجسار والمجرور
بعدها خبر ، والوجه فيها التنصب على المصدر المدعونه على ما بينه سيبويه ،
وظاهر قول سيبويه : « قد رنحت الشعراء بعض هذا » أن الرفع في البيت
ونحوه للضرورة الشعرية . قال السيوطي في الجمع ١/١٨٨ بعد أن ذكر أن
هذه المصادر تنصب بفعل واجب الحذف : « وقد جاء بعضها في الشعر
مرفوعاً . قال : أقام وأفوي . . . البيت » اهـ

ومن شواهد الكتاب على ذلك أيضاً قول حسان رضي الله عنه من
الطويل :

أَهَاجَيْتُمْ حَسَانَ عِنْدَ ذِكَاثِهِ فَنِيَّ لَأَوْلَادِ الْحَمَاسِ طَوِيلٌ^(١)

الشاهد فيه قوله « فني » حيث رفعه وهو مصدر نكرة فيه معنى الدعاء
كسابقه .

وذكر ابن يمش أن من العرب من يظهر الفعل فيقول : صدك الله سقيا
ورعاك الله رعيا ، وايس بالكثير ، ومنهم من يرفع فيقول : سقني لك ،
ورعني لك ، وظاهر ما ذكره أن رفع هذه المصادر جائز في السعة بخلاف
ظاهر قول سيبويه كما سبق^(٢) .

(١) الذكاء : انتهاء السن ، أي هاجيتموه عند اجتماع عقله واكتمال ذكائه
وعلمه بالهجاء وحنكته ضللا منكم وغيا ، والحماس : حي من بنى الحرث بن كعب
وهم رهط النجاشي وكانت بينه وبين حسان بن ثابت مهاجة .

انظر ابن السيرافي ٢٠٥/١ ، والنحاس ١٢٨ ، والديوان ٣١٤ . والبيت في
الكتاب ١٥٨/١ بدون نسبة .

(٢) انظر ابن يعيش ١١٤/١ .

(مبجى «سبحان» مفرداً متوناً)

قال سيديويه في الكتاب ١٦٢/١ في باب ما ينتصب من المعادير بإضمار الفعل المترزك إظهاره : « وذلك قوالك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه ، وعمرك الله إلا فعلت ، وقعدك الله إلا فعلت . كأنه حيث قل : سبحان الله قل : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقاً ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على : أسبح الله تسبيحاً ، وأسترزق الله استرزاقاً ، فهذا بمنزلة : سبحان الله وريحانه ، وخزل الفعل ^(١) هنا لأنه يدل من اللفظ بقوالك أسبحك وأسترزقك . . . » .

وقال : « زعم أبو الخطاب أن : سبحان الله كقولك : براءة الله من سوء . كأنه يقول : أبرئ براءة الله من سوء ، وزعم أن مثله قول الشاعر (وهو الأعشى) :
(مريع)

أقول لما جأني فخره سبحان من علقمة الفخير ^(٢)

أى : براءة منه ، وأما ترك التنوين في سبحان الله فإنما ترك صرفه لأنه صار عندم معرفة ، وانتصابه كنصب : الحمد لله ^(٣) .

(١) أى أضمر . . .

(٢) البيت من قصيدة يهجو بها الأعشى علقمة بن علاثة ويمدح ابن عمه عامر بن الطفيل .

انظر الخصائص ١٩٧/٢ ، ٤٣٥ ، ٤٢/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤٧/١ ، ٢٥٠/٢ ، وابن يغيث ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والهمع ١٩٠/١ ، ٥٢/٢ ، والدرر ٦٤/١ ، ٦٥/٢ والخزانة ٣٩٧/٣ ، ٢٣٥/٧ ، والديوان ١٠٦ .

(٣) الكتاب ١٦٣/١ .

في ضوء ما تقدم نقول إن (سبحان) من المصادر المنصوبة بفعل لازم الإضمار وهو عند سيديويه إما معرف بالإضافة نحو : سبحان الله^(١) ، وإما معرف بالعلمية على جنس النسيب يحتمل التنزيه والبراءة من السوء كما جاء في بيت الأعشى :

وإذا عرف بالعلمية منع الصرف إجراء له مجرى عثمان ونحوه . قال الأعمى في بيت الأعشى :

الشاهد فيه نصب سبحان على المصدر ، ولزومها للنصب من أجل قوله التمكن ، وحذف التنوين منها لأنها وضعت علماً للكلمة فخرت في المنع من الصرف مجرى عثمان ونحوه^(٢) ، ومعناها البراءة والتنزيه . اهـ

ثم قال سيديويه : « وقد جاء سبحان منوناً مفرداً في الشعر ، قال الشاعر وهو أمية ابن أبي الصلت) . (بسيط) :

سبحانه ثم سبحانا يعود له . وقبلنا سبّح الجودي والجمد^(٣) .

(١) قال البغدادى فى خزانة الادب ٣/٣٩٨ : العرب لا يستعملونه الا مضافة الى الله ، ولم يسمح اضافته الى غيره .

(٢) يرى الرضى ان (سبحان) اما معرف بالإضافة لفظا كسبحان الله او تقديرا كما جاء فى بيت الأعشى ، أو باللام كقوله :

سبحانك اللهم ذا السبحان

واما منكر فى الشعر ، ولاعلمية . انظر شرح الكافية ٢/١٣٣ ، والخزانة ٣/٣٩٧ ، ٧/٢٣٤ .

(٣) ذكر فى الخزانة ٣/٣٨٩ : انه لورقة بن نوفل ، وروايته فيها بلفظ « نعوذ به » بدلا من « يعود له » ، كما اشارت الخزانة الى رواية ثالثة للرياشي وهى « نعوذ له » ، أى تعاوده مرة بعد اخرى ، ونسبه ابن السيرافى الى زيد بن عمرو بن نفيل ، والجودى : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام ، والجمد - بضمتين - جبل بنجد .

وانظر ابن السيرافى ١/١٣٤ ، والنحاس ١٣١ ، والمقتضب ٣/١٧٧ ، وابن يعين ٢/٣٧ : ١٢٠ ، ٤/٣٦ ، وابن الشنجرى ١/٣٤٨ ، ٢/٢٥٠ ، والهمج ١/١٩٠ ، والدرر ١/١٦٣ ، والديوان ٣٠ ، والخزانة ٣/٣٨٨ ، ٧/٢٣٤ .

شبهه يقولهم : حَجراً وسلاماً اهـ (١)

قال الأعمى في شرح البيت : الشاهد فيه قوله « سبجانا » وتشكيره وتنوينه ضرورة .

والمعروف فيه أن يضاف إلى ما بعده أو يجعل مفرداً معرفة كما تقدم في بيت الأعمى .

ووجه تشكيره وتنوينه أن يشبه يراءة لأنه في معناها اهـ .

وظاهر قول سيديويه : « وقد جاء سبجان منونا مفرداً في الشعر » أن قول الشاعر في البيت المذكور « ثم سبجانا » ضرورة شعرية كما أوضح الأعمى وأنه كان في الأصل مضاعفاً ثم أفرد عن الإضافة ونون للضرورة ، وذكر ابن يعيش في شرح المنصل ١ / ٣٨ أن صرفه للضرورة كصرف مالا ينصرف في الشعر من نحو أحمد وعمر .

أى أن سبجانا في البيت كان علماً ممنوعاً من الصرف فصرف فيه للضرورة كما يصرف الممنوع لما .

وأجاز ابن يعيش وغيره كالفارسي وابن الشجري أن يكون في الأصل جُلماً ممنوعاً ثم أراد الشاعر تشكيره فصرفه لفقدانه العملية فلا ضرورة (٢) .

(١) الكتاب ١ / ١٦٤ .

(٢) انظر الخزانة ٦ / ٢٨ ، ٧ / ٢٣٧ ، وابن يعيش ١ / ٣٨ ، وأما ابن الشجري ٢ / ٢٥٠ .

(تذكير العامل مع كون الفاعل أو نائبه ضميراً مستترا مؤنثاً)

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ : « وقد يجوز في الشعر :
موعظة جاءنا . اكتفى بذكر الموعظة عن التاء ، وقال الشاعر : (وهو
الاعشى) . (متقارب)

فَإِذَا تَرَى لِيَتِي بُدَّتْ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (١)

وقال الآخر (وهو عامر بن جوين الطائي) : (متقارب)

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (٢)

وقال الآخر (وهو طفيل الغنوي) : (بسيط)

(١) اللمة : الشعر الذي نزل من الرأس الى ما بين الكتفين ، ومعنى بدلت :
ذهب بعضها بالصلح وشاب بقيتها ، واودى بها . ذهب ببهجتها وحسنها ، ويروى
صدره بلفظ :

فاما ترينى ولى لمة ، وبلفظ : فان تعهدينى ولى لمة ، ويروى عجزه : فان
الحوادث ألوى بها ، ويروى : أزرى بها وانظر ابن السيرافى ١ / ٣٢٥ ، والنحاس
١٤٩ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦١ ، وضرائر الألوسي ١٣٢ ، وابن الشجرى
٣٤٥ / ٢ ، والانصاف ٧٦٤ ، وابن يعيش ٩٥ / ٥ ، ٦ / ٩ ، ٤١ ، والتصريح ٢٧٨ / ١ ،
والأشمونى ٥٤ / ٢ ، ١٦ / ٣ ، والخزانة ٤٣٠ / ١١ ، والديوان ١٢٠ . والبيت فى
الكتاب ٢٣٩ / ١ .

(٢) وصف أرضاً مخصبة لكثرة ما نزل بها من الغيث . والمزنة : السحابة ،
والودق : المطر . وانظر فى البيت النحاس ١٤٩ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٥ ،
والألوسي ١٣١ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٦٠ ، وابن الشجرى ١٥٨ / ١ ،
١٦١ ، وابن يعيش ٩٤ / ٥ ، ومغنى اللبيب ٦٥٦ ، والتصريح ٢٧٨ / ١ ، والأشمونى
٥٣ / ٢ ، والخصائص ٤١١ / ٢ ، والمحتسب ١١٢ / ٢ ، والخزانة ٤٥ / ١ ، ٤٣٧ / ٧ .
والبيت فى الكتاب ٣٤٠ / ١ .

(٢٠ - سيبويه)

إِذْهِيَ أَخَوَى مِنْ الرَّبِيِّ حَاجِبُهُ
وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِي مَكْحُولٌ^(١)

ذكر النحاة أن الفاعل أو نائبه إذا كان مؤنثا وجب تأنيث عامله -
فعلا كان أو شبهه - في مسألتين :

إحداها إذا كان أحدهما اسما ظاهرا متصلا بحقيقى التأنيث ، مفردا نجو
قامت هند ، وصيّنت فاطمة ، أو مثني نحو قامت الهندان ، وصيّنت
الفاطمتان ، أو جمعا بالآلف والتاء^(٢) نحو : قامت الهندات ، وصيّنت
الفاطمات .

والثانية : أن يكون أحدهما ضميرا مستترا يعود إلى مؤنث ، ولا فرق
في ذلك بين حقيقى التأنيث ومجازيه ، نحو هند قامت ، والشمس طلعت ،
 وفاطمة صيّنت ، والأرض زُرعتْ

(١) وصف امرأة فجعلها بمنزله ظبى أخوى وهو الذى فى ظهره وجنبتي أنفه
خطوط سود ، وقوله من الربيع أى من الصنف المولود زمن الربيع وهو أبكره
وأفضله ، والحارى : منسوب الى الحيرة على غير قياس . انظر فى البيت ابن
السيرافى ١٢٩/١ ، والضرائر لابن عصفور ٢٧٧ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة
١٦٢ ، والانصاف ٧٧٥ ، وابن يعيش ١٨/١٠ ، والمنصف ٨٥/٣ ، والديوان ٢٩ .
والبيت فى الكتاب ٣٤٠/١ .

(٢) وجوب التأنيث مع جمع المؤنث السالم مذهب جمهور البصريين ،
وخالفهم فيه الكوفيون وأبو على الفارسي فجوزوا تذكير العامل وتأنيثه ، محتجين
بقوله تعالى (يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات) من سورة الممتحنة من الآية ١٢
وأجاب البصريون بأن التذكير إنما جاز هنا لأجل الفصل بالمفعول ، أو لأن الفاعل
فى الحقيقة « أل » الموصولة ، وهى اسم جمع ، كأنه قيل : اللاتى آمن ، أو لأن
الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات ، أى النسوة المؤمنات . وانظر شرح
الآشمونى ٥٤/٢ ، وشذور الذهب وبهامشه منتهى الأرب لمحققه ٢١٩ - ٢٢٢ .

ولا يجوز في إحدى الصورتين السابقتين تذكير العامل إلا في الضرورة.

والآبيات التي استشهد بها سيديويه هنا جاءت مشتملة على هذه الضرورة فقد ذكر في كل منها العامل مع كون فاعله أو فائده ضميراً مستترا يعود على مؤنث .

قال الأعمى في البيت الأول : الشاهد فيه حذف الناء من (أَوَدَّتْ) ضرورة ، ودعاه إلى حذفها أن القافية مردفة بالالف ، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقى وهي في معنى الحدثان .

وقال في البيت الثانى : الشاهد فيه حذف الناء من (أَبْقَلَتْ) ، لأن الأرض بمعنى المكان ، فكأنه قال : ولا مكان أبقل إبقاها .

وقال في البيت الثالث : الشاهد فيه تذكير (مكحول) وهو خبر عن العين وهي مؤنثة لأنها في معنى الطرف .

وللعلماء في الآبيات المذكورة تخريجات تنأى بها عن حيز الضرورة .

أما البيت الأول فخير ما يسلّم به من الضرورة ما ذكره شيخنا العلامة محمد محيى الدين عبد الحميد رحمه الله - في الانتصاف بهامش الإنصاف ٧٦٥ وملخصه أن (الحوادث) جمع تكسير ، وجمع التكسير - لكونه لم يسلّم فيه بناء للفرد - يصح أن يعود إليه الضمير من الفعل والوصف مذكراً ومؤنثاً ، أى باعتبار الجمع أو الجماعة ، سواء أكان مفرداً أم مؤنثاً .

وقد تنبه لهذا التخريج بعض التنبيه - كما ذكر شيخنا محيى الدين - الأعمى

كما أشار إليه العيني، ومع أن هذا أفضل تخرج قيل في البيت تفلّتا من
الضرورة ، إلا أن البغدادى لم يرتض إشارة العيني إليه وقال : وكأنه لم
يعرف الفرق بين الإسناد إلى مجازى التأنيث الظاهر ، وبين الإسناد إلى
ضميره (١) .

وقد ذكر العلماء أن التاء إنما لزمّت المضمرة وإن عاد إلى مجازى التأنيث
لخفاء حاله (٢) .

أما في البيت الثاني فمنهم من قال : ليس بضرورة لتمسكه من أن يقول :
ولا أرض أبقلت إبقالها ، بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها ، ورده
السيراني بأنه يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة ،
وحيث لا يمكنه ما ذكر ، وذ كر ابن يسمون أن بعضهم رواه بالتاء
بالنقل المذكور ، وذ كر الصاغاني أن الرواية : « ولا روض أبقل إبقالها » ،
وهذا - كما ذكر البغدادى - لا يصادم نقل سيبويه لأنه ثقة ، والاعتماد
عليه أكثر (٣) .

وفي البيت الثالث قيل : يجوز أن يكون « مكحول » خبرا عن قوله
« حاجبه » لا عن « العين » على أن يكون خبر العين محذوفا والتقدير
والعين كذلك ، وعليه فلا ضرورة

وما رآه سيبويه في البيت أرجح مما رآه غيره ، وإن ترتب على ما رآه

(١) الخزائن ٤٣٢/١١ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٥١/٢ .

(٣) انظر الخزائن ٤٦/١ - ٤٧ ، وفيها تخريجات أخرى وردتها ، ولم أشأ
الاطالة بذكرها فراجعها .

وانظر أيضا مغنى اللبيب ٦٥٦ .

سيبويه ضرورة ، لأن جمل « مكحول » على العين أولى من حملة على حاجبه لقرب جوارها منه كما ذكر الأعمى ، ولأن حملة على حاجبه يترتب عليه مجيء للعطوف قبل تمام للعطوف عليه ، ولأنه إذا تضمن الكلام إبهاماً بالحذف وإفهاماً بالذكور . فالأولى تقديم الإبهام وتأخير الإفهام ، لأن الإبهام إذا تقدم تشوفت النفس إلى إزالته ، فإذا جاء الإفهام بعد تشوف وتلف كان له في النفس أجل الأثر وأبلغ للوقع .

(دخول حرف النداء على الألف واللام)

مذهب سيبويه وجهور البصريين عدم جواز نداء ما فيه « أل » في الاختيار ، واستثنوا من ذلك أمرين : أحدهما نداء لفظ الجلالة نحو : يا الله ، والثاني نداء الجملة المحكية للبدوة بآل ، نحو : يا المنطق زيد .

قال سيبويه في الكتاب ١ / ٣٠٩ : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسماً فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة » .

وقال في الجزء الثاني ص ٦٨ « ولو سميته : الرجل منطلقٌ جاز أن تناديه ، فتقول : يا الرجل منطلقٌ ، لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، و (الذي) مع صلته ^(١) بمنزلة اسم واحد نحو الحرث ، فلا يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً ، وأما : الرجل منطلقٌ فبمنزلة تأبط

(١) يعنى لو سميت رجلاً بالذى مع صلته ، نحو الذى رأيته أو الذى رأيته .

شراً ، لأنه لا يتغير عن حاله لأنه قد عمل بمضيه في بعض « أ هـ

وإنما منع البصريون نداء ما فيه « أل » في الاختيار لأسباب أهمها أن نداءه يفيد التعريف ، و « أل » تفيد التعريف ، ولا يجمع بين معرفتين . قالوا : ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو : يا علي ، بل تقدر تعريته عن العلمية ويعرف بالنداء ، فإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما - وهو النداء - بعلامة لفظية ، والآخر ليس بعلامة لفظية ، فن طريق الأولى أن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف « أل » وكلاهما بعلامة لفظية^(١) .

وأجاز سيبويه والبصريون نداء ما فيه « أل » من الأسماء الموصولة للضرورة الشعرية . قال سيبويه في الكتاب ٣١٠/١

وقال الشاعر :
(وافر)

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلِي تَيَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي^(٢)

شبهه يا الله . أ هـ

قال الأعمى . الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله

(١) انظر الكتاب ٣١٠/١ - ٣١١ ، والانصاف ٣٣٧ والانتصاف بهامشه ، وابن يعيش ٩/٢ ، وشرح الكافية ١٤٢/١ .

(٢) لم يعلم قائله ، ومعنى تيمت : أنزلت واستعبدت .

انظر فيه ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٦ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، والهمع ١٧٤/١ ، والدرر ١٥٢/١ ، والخزانة ٢٩٣/٢ .

« يا التي » ، تشبيها بقولهم : يا الله لزوم الألف واللام لما ضرورة ، ولا يجوز ذلك في الكلام .

وقال أبو سعيد السيرافي : « كان أبو العباس لا يجيز (يا التي) ويطعن على البيت ، وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول : إن قوله « يا التي تيمت قلبي » على الحذف ، كأنه قال : يا أيها التي تيمت قلبي ، فحذف وأقام النعت مقام المنعوت »^(١) اهـ

والحق أن المبرد متفق مع سيبويه في أن دخول حرف النداء هي (التي) في البيت المذكور ضرورة شعرية ، فقد قال في المقتضب ٢٤١ / ٤ : وقد اضطر الشاعر فنادى بالتي ، إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : يا الله اغفر لي فقال :

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودعني اهـ

وإنما رد المبرد رواية بيت آخر ليس من شواهد سيبويه أدخلت فيه « يا » على اسم محلى بالألف واللام غير موصول ، فقال في المقتضب أيضاً ٢٤٣ / ٤ : « وأما هذا البيت الذي يلشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرّا إيا كما أن تُكسبانا شراً^(٢)

(١) هامش الكتاب ٣١٠ / ١ .

(٢) لم يعلم قائله . والبيت من شواهد شرح الكافية ١٤٦ / ١ ، وابن يعيش ٩ / ٢ ، والأشـموني ١٤٥ / ٣ ، والتصريح ١٧٣ / ٢ ، والهمـسـع ١٧٤ / ١ ، والانصاف ٣٣٦ .

فإن إنشاده على هذا غير جائز (١)، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان
فرا، كما تقول : « يا رجلُ العاقلُ أقبلْ » اهـ

نعم إن المبرد خالف سيبويه في اسم الموصول المسمى به المقترن بالآلاف
واللام، فسيبويه لا يجيز نداءه كما جاء في الكتاب ٦٨/٢، واعترضه للمبرد
في (مسائل الغلط) بقوله : وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من
حد الأسماء، لأن الاسم وقع لي قصد صاحبه به وقد صار اسماً، فخرج من
أن يقول فيه : يا أيها، ولكن تقول : يا الذي رأيته، كما تقول . يا الله
اغفر لي .

ورد عليه ابن ولاد في (الانتصار) بقوله : « أما قوله : لو كان كما
وصف نخرج من حد الاسم، فقول غير مستقيم، وكيف يخرج ترك النداء
عن حد الأسماء؟ والعرب قد سمت بالضحاك والحارث وأشباههما ولم
تلتحقهما حرف النداء، ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا الله اغفر لي، فهذا اسم
صارت الآلاف واللام فيه كبعض حروفه، وحذف منه واختصر، وكثر في
الكلام والنداء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال وفي أكثر
الأقوال، واختص إذ جرى هذا المجرى بحال لا تكون لسواه (٢) .

(١) قيل : انه ضرورة قبيحة، والذي جوزها مع قبحها أن المنادى وصف
بالموصول « اللذان »، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، فصار حرف النداء كأنه
بأثر الموصول، ومثله قوله تعالى (قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم)
من الآية ٨ الجمعة، فعومل موصوف « الذي » معاملته في دخول الفاء
في خبره .

وقيل : ان المنادى فيه محذوف، والتقدير : يا أيها الغلامان .

(٢) هامش المقتضب ٢٤٢/٤ نقلا عن الانتصار لابن ولاد ٢٤٣ - ٢٤٤ .

بقى أن نقول إن الكوفيين والبغداديين أجازوا نداء ما فيه أل في الاختيار قياساً على نداء اسم الله تعالى ، واعتماداً على ما ورد عن العرب كقول الشاعر السابق : فيا الغلامان . . إلخ البيت قائلين : هذا لا ضرورة فيه لتمسكه من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرا ، وقد ردّ اللانعون بأن لفظ الجلالة لا ينبغي أن يقاس عليه غيره ، لكثرة استعماله ، ولما له من خواص ليست لغيره ، وأما البيت فضرورة شاذة ، إذ الضرورة — على الصحيح — ما وقع في الشعر مما لا يجوز وقوعه في النثر مطلقاً ، أي سواء أ كان للشاعر عنه مندوحة أم لها .

وأجاز محمد بن سعدان نداء اسم الجنس للشبيهة للمقترن بالآلف واللام اختياراً ، نحو : يا الأسدَّ شدةً أقبل ، ويا الخليفةَ هيبةً تقدّم^(١) ، ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل فقال : وهو قياس صحيح ، لأن تقديره : يا مثل الأسد أقبل^(٢) .

(عدم تكرير « لا » مع كونها ملغاة)

قال سيبويه في الكتاب ٣٥٥/١ : « وقد يجوز في الشعر رفعُ للعرفة ولا تثني (لا) . قال الشاعر :
(طويل)

(١) المنادى في المثالين منصوب وما بعده تمييز ، فنصب المنادى لأنه من قبيل الشبيه بالمضاف ، وقيل : إن ما بعده تمييز نسبة لا تمييز مفرد وأصل التركيب : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الاعراب .

(٢) انظر الأشموني وحاشية الصبان عليه ١٤٥/٣ - ١٤٦ ، الهمع ١٧٤/١ ، والانصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ .

بَكَتْ جَزَعًا واسترجعت ثم آذنت
ركائبُها أن لا إلينا رُجوعُها^(١)

استشهد سيديويه بالبيت المذكور — كما قال الأعلام — على ابتداء المعرفة
بعدم « لا » مفردة ، وإنما يبدأ بعدها للعارف مكررة ، كقولهم : لا زيد في
الدار ولا عمرو ، ووجه جوازه تشبيه « لا » بليس ضرورة في إفراد الاسم
بعدها ، وإن لم تعمل فيه عملها ، فسكانه قال : ليس إلينا رجوعها .

وبيان ما تقدم أن من شروط أعمال « لا » النافية للجنس عمل « إن »
أن يكون اسمها نكرة ، وذلك لأن قصد نفي الجنس بها على سبيل التخصيص
يستلزم تقدير « من » الجنسية ولا يليق دخولها — ولو تقديرًا — إلا على
النكرات ، ولذا قال سيديويه : « واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه
(رب) حسن لك أن تعمل فيه لا »^(٢) ، وقال أيضاً : « واعلم أن للعارف
لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدأ »^(٣)

فإذا وقع بعدها معرفة أهملت وجوباً ، ووجب — عند غير اللبرد وابن
كيسان^(٤) — تكرارها مع العاطف .

(١) لم يعلم قائله . وآذنت : أشعرت وأعلمت ، والمراد تهيات الركائب
— الابل — للركوب عليها .

انظر في البيت المقتضب ٣٦١/٤ ، وما يجوز للشاعر ١٧٧ ، وابن الشجري
٢٢٥/٢ ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، ٦٥/٤ ، والهمسج ١٤٨/١ ، والدرر ١٢٩/١ ،
والأشمونى ١٨/٢ ، والخزانة ٣٤/٤ .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١

(٣) الكتاب ٣٥٥/١

(٤) انظر المقتضب ٣٦٠/٤ ، وشرح الكافية ٢٥٨/١ ، التصريح ١٣٧/١ .

أما علة إهمالها فظاهرة ، وأما علة تكرارها فقد ذكر النحاة لذلك أسباباً ثلاثة :

١ - ليسكون التكرار عوضاً عن مصاحبة ذى العموم (النكرة) ، فإن في التكرار زيادة كما في ذى العموم زيادة^(١) .

٢ - أن العرب جعلت نحو : لا زيد عندي ولا عمرو ، في جواب من سأل بالهمزة و (أم) ، أى في جواب من قال : أزيد عندك أم عمرو ؟ ، فكما أن السؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك ما هو جواب لهما^(٢) .

٣ - أن العرب في الغالب - كما يقول أبو حيان - تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بـ « ما » أو « ليس » ، نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو في الدار ، وليس في الدار عمرو ، فإذا وقعت « لا » في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ولم تخل منه إلا في اضطرار^(٣) .

وفي الكتاب ٣٥٨/١ قال سيبويه : « واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لا فارس ، حتى تقول : لا فارس ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا زيد لا فارساً ، لا يحسن حتى تقول : لا فارساً ولا شجاعاً ، وذلك أنه جواب لمن قال أو لمن يجعله ممن قال : أبرد رجل شجاع مررت أم بفارس ؟ ولقوله : أفس زيد أم شجاع ؟ »

(١) التصريح ٢٣٧/١ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) التذييل والتكميل ٧٧/٢ .

وقد يجوز علي ضعفه في الشعر . قال رجل من بني سلول : (طويل)

وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا
حَيَاتُكَ لَا تَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(١)

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خيراً للأسماء ، نحو زيد لا فارس
ولا شجاع . اهـ

قال ابن السيرافي بعد أن أورد النص المذكور : « ذكر سيبويه أن النعت
والحال والخبر في هذا الباب لا يأتي إلا على التكرير^(٢) ، لأنه عندهم جواب
كلام فيه تكرير . وإن تكلموا به ولم يتقدمه كلام يكون هذا الكلام
جواباً له ، فهو على تقدير جواب متكلم تكلم به ، وإن لم يكن ثم متكلم
وهذا معنى قول سيبويه : وذلك أنه جواب لمن قال - وهو المتكلم -
أو لمن يجعله ممن قال - أي تقديره كأنه متكلم بكلام فيه تكرير ، فجعلت
هذا جوابه .

ثم قال سيبويه : وقد يجوز علي ضعفه . يريد أنه يجوز أن يأتي بغير
تكرير^(٣) . اهـ

(١) نمبه ابن السيرافي الى الرقاشي ، وهو الضحاك بن هنام الرقاشي .
يقول : هو منا في النسب ، الا أن نفعه لغيرنا ، فحياته لا تنفعنا لعدم
مشاركته لنا ، وموته يفجعنا لأنه أحدنا . والبيت في ابن السيرافي ٣٦٣/١ ،
والمقتضب ٣٦٠/٤ ، وابن يعيش ١١٢/٢ ، والهمع ١٤٨/١ ، والدرر ١٢٩/١ ،
والأشمونى ١٨/٢ ، والخزانة ٣٦/٤ .

(٢) ما لم يكن النعت أو الحال أو الخبر جملة فعلية ، نحو مررت برجل
لا يكرم أخاه ، وجاء زيد لا يركب فرسا ، وزيد لا يقوم - حاشية الصبان على
الأشمونى ١٨/٢ .

(٣) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٢/١ .

وقال الأعمى في بيت السلولي^(١) لاند كور : الشاهد فيه رفع ما بعده « لا »
من غير تكرير ، وقد تقدم قبحه ، ونظير البيت قوله : زيد لاقأم ، ولا يحسن
حتى يقول : لاقأم ولا قاعد ، وسوغ الإفراد هنا أن ما بعده يقوم مقام التكرير
في المعنى ، لأنه إذا قال : وموتك فاجع دل على أن حياته لا تضر^(٢) ، فكأنه
قال : حياتك لا تضر ولا تنفع . اهـ

وإنما وجب في الاختيار تكرير « لا » مع العاطف إذا ألغيت مع كون
مدخولها منكرا متصلا بها ، قلبها بالتكرير على كونها لنفي الجنس ، لأن نفي
الجنس تكرار للنفي في الحقيقة^(٣) .

بقي موضع ثالث يجب فيه تكرير « لا » ، وذلك إذا فصل بينها وبين
اسمها . قال سيبويه : في الكتاب ٣٥٥/١

« واعلم أنك إذا فصلت بين لا والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية ،
لأنه جعل جواب : إذا عندك أم ذا ؟ ولم تجعل لا في هذا للوضع بمنزلة ليس ،
وذلك لأنهم جعلوها إذا رفعت مثلها إذا نصبت ، لا تفصل لأنها ليست
بفعل ، فما فصل بينه وبين لا بحشو قوله عز وجل (لافيهما غول ولا هم عنها
ينزفون^(٣)) اهـ

ولم يشر سيبويه إلى جواز عدم التكرير في هذا للوضع للضرورة ،

(١) أي أن قوله (وموتك فاجع) قام مقام التكرير ، لأنه يدل على أن حياته
لا تضر أيضا ، بدليل احساسهم بالفجيعة بموته ، ولو كانت حياته تضر ما فجعوا
بموته .

(٢) الرضى ٢٥٨/١ ، وحاشية الصبان ٤/٢ .

(٣) سورة الصافات . آية ٤٧ .

وقد استشهد بعض النحاة كالرّضى^(١) بالبيت الأول من البيتين السابقين على عدم التكرير مع الفصل في قوله « أن لا إلينا رجوعها » .

قال البغدادي بعد أن ذكر استشهاد الرّضى به على جواز عدم تكرير لا مع المفصول عند اللّبرد وابن كيسان بلا ضرورة أو شذوذ ، وعند غيرهما شذوذاً : « وقد أنشده سيديويه ومن تبعه على عدم تكرير لا مع المعرفة ، وهو الوجه^(٢) » ا هـ .

وقد أجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرير « لا » في الاختيار - كما تقدم - إذا كان مدخولها معرفة ، أو مفصولاً منها بحشو ، أو منكرًا غير مفصول مع إهمالها ، اعتماداً في المعرفة على قول العرب « لا نولك أن تفعل » ، وفي المفصول بنحو قوله : « أن لا إلينا رجوعها » ، وفي المنكر غير المفصول مع إهمال لا بما حكاه سيديويه من قول العرب « لا سواء » وبقوله : « حياتك لا نفع وموتك فاجع » .

ولاحجة لهما فيما ذكر ، لأن قول العرب : لا نولك أن تفعل أو تقوم موقع : لا ينبغي لك أن تفعل كذا وكذا ، فاستغنوا فيه عن تكرار « لا » كما يستغنون فيما هو واقع موقعه وهو الفعل ، ولأن « لا » في قولهم : لا سواء عوض من المبتدأ المحذوف وجوباً لكثرة الاستعمال : « وإنما دخلت « لا » هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء . ألا ترى أنك لا تقول : هذان

(١) انظر شرح الكافية ٢٥٨/١ .

(٢) خزانة الأدب ٤ / ٣٤ .

لاسواء ، فجاز هذا كما جاز لاها الله ذا حين عاقبت ولم يجوز ذكر الواو^(١) ،
وأما قوله : أن لا إينار جوعها ، وقوله : حياتك لا نفع ، فضرورة كما تقدم^(٢) .

(إدخال السكاف على المضر المنصل

قال سيديويه في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر^(٣) بعد أن
ذكر أنهم استغنوا عن إدخال « حتى » على الاسم المضر بإدخالهم إلى عليه ،
لأن المنة واحد .

قال « كما استغنوا بمثل ومثله عن كي وكه » .

يعنى أنهم لا يدخلون كاف التشبيه على المضر ، استغناء بإدخال « مثل »
عليه ، كما استغنوا بإدخال « إلى » على المضر عن إدخال « حتى » عليه .
ثم قال : « إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر في السكاف ، فيجبرونها على
القياس . قال الشاعر (المجاج) :

وَأُمٌّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا^(٤)

(١) الكتاب ٣٩٢/١ .

حيان ٧٣/٢ .

(٢) انظر السابق نفسه ، والرضى ٢٥٨/١ ، والتذليل والتكميل لأبي

(٣) الكتاب ٣٥٧/١ .

(٤) قبله : « نحى الذنابات شمالا كثبا » - يصف حمار وحش وأتته ، وقد
أراد هذا الحمار ورود الماء معهن ، فرأى الصياد فهرب بهن . والذنابات جمع
ذنابة - بكسر الذال - وهى آخر الوادى الذى ينتهى إليه السيل ، وكثبا : قريبا ،
وأم أو عال : هضبة فى ديار بنى تميم ، والضمير فى « كها » للذنابات . يقول :
انه جعل فى هربه الذنابات عن طريقه فى جانب شماله قريبا منه ، وجعل أم
أو عال فى جانب يمينه قريبا منه مثل قرب الذنابات أو أقرب .

انظر ابن السيرافى ١٠٤/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠٨ ، وما يجوز للشاعر
فى الضرورة ٢٢٧ ، والألوسى ١٩٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٣٤٥ ، وابن يعيش
١٦/٨ ، ٤٢ ، والتصريح ٣/٢ ، والأشمونى ٢٠٨/٢ ، وملحقات ديوان
العجاج ٧٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/١٠ .

وقال المعجاج :

فلا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ . إِلَّا حَاطِلًا ^(١)

شبهوه بقوله . لَهُ وَلَهُنَّ . ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه
قال : ما أنت ربي ، وكفى خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل
ياء الإضافة « اه .

الشاهد في البيتين إدخال الكاف على للضمير تشبيها لما يمثل للضرورة .

وقال ابن عصفور في (ضرائر الشعر) ٣٠٨ : د ومنه : أن يستعمل
الحرف للضرورة استعمالا لا يجوز مثله في الكلام . نحو قول المعجاج :

وأم أوعال كهأ أو أقربا

فجر بالكاف الضمير المتصل ، وحكمها في شدة الكلام أن تجر إلا الظاهر
أو الضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر ، فيقال ما أنا كأنت ، ولا أنت
كأنا . حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدون الصهاوك
فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا .

(١) يصف حمارا وأنته ، والحلائل جمع حليسة وهي الزوجة ، وقوله
« كه ولا كهن » يعنى مثله ولا مثلهن . والحاظِل والعاضِل سواء وهو المانع من
التزويج ، لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدن .

انظر ابن السيرافي ١٥٧/٢ وقد نسبته لرؤية ، والنحاس ٢٠٧ ، وابن
عصفور ٣٠٨ ، والألوسي ١٩٢ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٢٧ ، والتصريح
٤/٢ ، والهمع ٣٠/٢ ، والدرر ٢٧/٢ ، والأشمونى ٢٠٩/٢ ، والخزانة ١٩٥/١٠ ،
وديوان رؤية ١٢٨ .

لكنه لما اضطر أبدا من حكمها حكم ما هي في معناه وهو « مثل » ،
فجعلها تَجْر الضمير للنصل كما تَجْر المنفصل ، كما يجره « مثل » .

ومن ذلك قوله :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حائلا

وقوله :

وإذا الحربُ شَمَرَتْ لم تكن ركي حين تدعو السكامة فيها : نَزَالِ^(١)

أنشده الفراء وقال : أنشدني بعض أصحابنا ، ولم أسمع أنا من العرب .

قال الفراء : وحكي عن الحسن البصري : أنا كك وأنت ركي .
واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه ، انتهى .

وقال أبو حيان في (تذكرته) : وقال الفراء : لم تقل العرب أنت كي ، وآثروا
أنت ككأنا ، ولو يقولوا : أنا كك ، وآثروا أنا ككأنت ، وجعلوا أنت وأنا
للخفض كما جعلوا هو للخفض ، فقالوا : أنا كهو ، والرفع أغلب على أنا وأنت
وهو ، ولم يصيروهم مخفوضات والرفع أغلب عليهن إلا لأن السكمتي تجري
مجرى حروف المعاني ، فتعرف بالدلالات ، فلذلك قالوا : ضربتك أنت ،
ومررت بك أنت ، فجعلوا أنت للنصب والخفض ، وكذلك هو وأنا^(٢) .

(١) البيت من الخفيف ، نسب إلى بشار وليس في ديوانه . وانظر
الخرزانه ١٩٧/١٠ ، ١٩٨ ، الألوسي ١٩٤ ، والعيني ٣/٢٦٥ .
(٢) الخرزانه ١٩٨/١٠ .

أما إدخال الكاف على ضمير النصب للمنفصل فقد قصره العلماء على
الضرورة كما جاء في ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٦٢ ، وشرح الكافية
للرضي ٣٤٤/٢ ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَأَجْبِلْ وَأَحْسِنْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ بِأَسِيرٌ كَمَا يَأْتِيكَ أَسِيرٌ^(١)

ونقل عن أبي العباس اللبرد أنه يجيز الإضمار مع الكاف على القياس
لأن المضمير عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب^(٢).

وفي ضوء ما تقدم من آراء العلماء نقول إن الكاف تدخل في سعة الكلام
على الاسم الظاهر ، والضمير المرفوع المنفصل من باب إقامة بعض الضمائر
مقام بعض ، اعتمادا على ما حكاه الكوفيون عن العرب .

أما إدخالها على الضمير المتصل ، والضمير المنصوب المنفصل ، فالصحيح
قصره على الضرورة الشعرية .

(نصب المضارع المقترن بالفاء غير مسبوق بنفي أو طلب)

ينصب المضارع بعد الفاء بأن مضمرة وجوا بشرطين :

أحد : أن تكون الفاء سببية ، والآخر : أن يقع المضارع جوابا لنفي
أو طلب محضين .

(١) البيت من الطويل . ولم أعثر له على قائل ، وانظر فيه ضرائر ابن
عصفور ٢٦٢ ، والرضي ٣٤٤/٢ ، والخزانة ١٠/١٩٤ ، ١٩٩ ، ومجالس ثعلب
١٦ ، والهمع ٣١/٢ .

(٢) الخزانة ١٠/١٩٦ ، والرضي ٣٤٤/٢ .

قال ابن مالك :

وبعد فاجواب نفى أو طلب محضين (أن) — وسترها حتم — نصب

فإن وقع المضارع مقترنا بالفاء غير مسبوق بنفى أو طلب يراد جعله جوابا له ، وجب عد الفاء لمجرد العطف أو الاستئناف وعدم نصب المضارع بعدها بأن المضمرة .

قال سيديويه في الكتاب ٤٢٣/١ : « واعلم أن الفاء لا تضر فيها « أن » ، في الواجب ^(١) ، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع ، وسنبين لم ذلك ، وذلك قوله : إنه عندنا فيعد ثناء ، وسوف آتية فأحد نه ليس إلا إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعا ، لأنك قد أوجبت أن تفعل ، فلا يكون فيه إلا الرفع » .

ذكر سيديويه في النص السابق مثالين وقع المضارع فيهما مقترنا بالفاء ، وكان حكمه الرفع ليس غير ، لكون الفاء فيهما لمجرد العطف أو الاستئناف ، ولم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا لعدم وقوعه جوابا لنفى أو طلب .

ثم قال سيديويه : ^(٢) « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصب في الاضطرار من حيث انتهب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل « أن » العاملة ، فما نصب في الشعر اضطرار قول الشاعر : (وافر)

(١) يعنى بعد الخبر المثبت .

(٢) في الكتاب ٤٢٣/١ .

سأتركُ منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجازِ فاستريحاً^(١)

وقال الأعشى وأنشدناه يونس : (طويل)

نُمتَ لا تجزوني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإلهُ فيُعقِّباً^(٢)

وهو ضعيف الكلام ، وقال طرفة : (طويل)

لنا هضبة لا ينزل الدُّلُّ وسطها ويأوى إليها المستجيرُ فيُهَضِّمُ^(٣) اهـ

استشهد سيديويه بالأبيات الثلاثة المذكورة على نصب المضارع المقترن بالفاء بأن مضمرة وجوبا بعد الخبر المثبت للضرورة الشعرية .

وهي ضرورة ضعيفة كما قال سيديويه : « وهو ضعيف في الكلام » ومراده بالكلام هنا الشعر إذا لاتأى في سواء ، وقال القزاز القيرواني في كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) ٢٠٦ : « وهو^(٤) من أقبح الضرورات » .

(١) نسبة العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغنى الى المغيرة بن حبياء . والبيت في الكتاب ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ وانظر العيني ٤٩٠/٤ ، وشرح شواهد المغنى ١٦٩ ، وضرائر ابن عصفور ٢٨٤ ، والألمسي ٢٧٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٦ ، والنحاس ٢١٦ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، وابن يعيش ١٧٩/١ ، والمغنى ١٧٥ ، والهمسج ٧٧/١ ، ١٠/٢ ، ١٦ ، ٧٣ ، والدرر ١٥/١ ، ٧/٢ ، ١٠ ، ٩٠ والأشموني ٣٠٥/٣ ، والخزانة ٥٢٢/٨ .

(٢) يعقب : يجمع العاقبة . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٤ ، والخزانة ٤٢١/٧ ، والديوان ٩٠ .

(٣) كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٦ ، والمقتضب ٢٣/٢ ، والمحتسب ١٩٧/١ ، والديوان ٤ .

(٤) أي نصب المضارع المقترن بالفاء بعد الخبر المثبت .

وسر الحكم على هذه الضرورة بالضعف والقبح عدم ظهور قصد التنصيص على سببية ما قبل الفاء لما بعدها ، لأن هذا القصد إنما يظهر إذا وقعت الفاء جواباً لنفي أو طلب محضين لأنها حينئذ تقع بعد ما يشبه الشرط في عدم تحقق الوقوع أو عدم ثبوت المضمون ، وهو المنفي والمطلوب . فيترتب ما بعدها عليه ترتيب الجواب على الشرط^(١) ، ويظهر فيها قصد التنصيص على السببية .

أما إذا وقعت بعد الخبر المثبت فقد وقعت بعد متحقق الوقوع ثابت المضمون بعيد الشبه بالشرط ، فيكون قصد السببية بها بعيداً .

وموضع الشاهد في البيت الأول قوله « فاستريحاً » حيث جاء المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد الخبر المثبت من حيث انتصب في غير الواجب (في غير المثبت) ، و (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع عطفاً بالفاء على مصدر منصوب مما قبلها ، والنقدير : يكون لَحَاقٌ قاستراحة^(١)

وقال الأعمى . و يروى لأستريحاً ، قلا ضرورة فيه على هذا . اهـ

وقال الدماميني : ورام بعضهم تخريجه على النصب في جواب النفي للمعنوي المستفاد من قوله « سأترك منزلي » ، إذ معناه : لأقيم به ، وليس بمنجبه ، لأن جواب النفي منفي لا ثابت ، نحو : ما جاءني زيد فأكرمه بالنصب ، والمراد في البيت إثبات الاستراحة لانفيها . لكن لقائل أن يقول : لا نسلم أن الفعل من قوله « فاستريحاً » منصوب ، بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفاً

(١) انظر شرح الرضي ٢٤٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٠١/٣ .

(٢) انظر خزانة الادب ٥٢٢/٨ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٥ .

عليها بالآلاف ، وتؤكد مثل هذا بالخفيفة والثقيلة جائز في الضرورة .
قال الشاعر :

لَيْتَ شَعْرِي وَأَشْعُرُنْ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ
أَلِيَّ الْفَضْلِ أُمِّ عَلِيٍّ إِذَا حُوِّسْتُ إِنِّي عَلَى الْحَسَابِ مُقِيَّتُ^(١)

وقال سيبويه : « يجوز للمضطر أنت تفعلن^(٢) » ولا شك أن التخريج على هذا متجه ، بخلاف التخريج على النصب مع فقد شرطه كما في البيت ، فإنه لا نظير له .

فإن قلت : فما وجه النصب إن قيل به في البيت كما فعل للمصنف^(٣) ، فإن القول بأنه بنفس الفاء مذهب كوفي ، وهو لا يرتضيه ، فكيف يخرج على طريقة البصريين ؟ قلت : يجعل النصب بأن مضمرة [جوازا] على حد قولها :

وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي^(٤)

(١) البيتان من الخفيف للسموعل بن عدياء ، والشاهد في (أشعرن) حيث أكد به بالنون وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما . وانظر الأشموني ٢٢١/٣ ، ومشاهد الانصاف على شواهد الكشف ١٩ .

(٢) الكتاب ١٥٣/٢ .

(٣) يعني ابن هشام - انظر مغنى اللبيب ١٧٥ .

(٤) صدر بيت من الوافر عجزه : أحب الى من لبس الشفوف ، ليسون بنت بحدل الكلبيّة أم يزيد بن معاوية ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٢٦/١ ، وشرح ابن يعيش ٢٥/٧ ، ومغنى اللبيب ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٣٦١ ، ٤٧٩ ، ٥٥١ ، الأشموني ٣١٣/٣ .

والعطف منظور فيه إلى المعنى . كأنه قال : ويكون لحوقى بالحجاز فأستريح ،
أى لحوقى فأستراحتى^(١) . ا هـ

ولم يرتض البغدادى التخريجين الذين ذكرهما الدمامينى ، وذكر أن
أولهما — وهو جعل المضارع مؤكدا بنون خفيفة قلبت فى الوقف ألفا —
من باب غسل الدم بالدم ، لأنه تفصي من ضرورة ولبأ إلى ضرورة^(٢) ،
وشرط كل من النصب والتأكيده مفقود .

وأن ثانيهما — وهو جعل النصب على حد : ولبس عبادة وتقر عيى —
غير جيد^(٣) .

وموضع الشاهد فى البيت الثانى قوله « فيعقبا » قال الأعم : الشاهد فى نصب
يعقب بالهاء ، وهو خبر واجب ضرورة ، ويجوز أن يريد النون الخفيفة ،
وهو أسهل فى الضرورة . ا هـ

وموضع الشاهد فى البيت الثالث قوله « فيعصما » . قال الأعم : والقول فيه
كالقول فى الذى قبله ، ويروى : ايعصما ولا ضرورة فيه^(٤) . ا هـ

(الجزم إذا)

قال سيديويه فى الكتاب ٤٣٣/١ : « وسألتُه عن (إذا) ما منعهم أن
يجازوا بها ؟ فقال : الفعل فى إذا بمنزلة فى إذ إذا قلت : أتذكرُ

(١) تحفة الغريب للدمامينى ٤١٠/١ - ٤١٢ .

(٢) انظر كتابنا ٢٣٥ .

(٣) خزانة الأدب ٥٢٣/٨ .

(٤) وانظر كتابنا ١٨٠ .

إِذْ تَقُولُ ، فَإِذَا فِيمَا تَسْتَقْبِلُ بِمَنْزِلَةٍ إِذْ نِيَامُ مَضَى ، وَيَبَيِّنُ هَذَا أَنَّ
إِذَا تَجِيءُ وَقَدْ مَعْلُومًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوَقَلْتَ : آتِيكَ إِذَا أَحْمَرَّ الْبُسْرُ
كَانَ حَسَنًا ، لَوَقَلْتَ : آتِيكَ إِنْ أَحْمَرَّ الْبُسْرُ كَانَ قَبِيحًا ، فَإِنْ أَبَدَا
مُبْهَمَةً ، وَكَذَلِكَ حُرُوفُ الْجُزْأِ ،

يَعْنِي أَنَّ « إِذَا » مَوْضُوعَةٌ لَزْمَانٍ مِنْ أَوْزَمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ مَخْتَصٌ مِنْ بَيْنِهَا
بَوُقُوعِ حَدَثٍ مَقْطُوعٍ بِوُقُوعِهِ فِي اعْتِقَادِ لِّلْمُسْكَلَمِ ، كَمَا أَنَّ « إِذَا » لَزْمَانٍ مِنْ
أَوْزَمِنَةِ الْمَاضِي مَخْتَصٌ بِوُقُوعِ حَدَثٍ فِيهِ مَقْطُوعٌ بِهِ ، وَلِذَا لَمْ يَجْزَمْ بِإِذَا ،
لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَقْنُضِيَّ لِلْجُزْمِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا كَانَ مَبْهَمًا بِمَحْتَمَلٍ لِلْوُقُوعِ وَعَدَمِهِ
كَسَانِ وَسَائِرِ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ .

ثُمَّ قَالَ (١) : « وَقَدْ جَازَوْا بِهَا فِي الشَّعْرِ مُضْطَرِينَ . شَبَّهُوا بِهَا بِأَنَّ حَيْثُ رَأَوْهَا
لَا يَسْتَقْبِلُ وَأَنَّهُ لَا يَبْدُو لَهَا مِنْ جَوَابٍ . قَالَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ الْأَنْصَارِيُّ : (طَوِيلٌ)

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَضَارِبٍ (٢)
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ :
(بَسِيطٌ)

تَرْفَعُ لِي خِندِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِيرٌ (٣)

(١) فِي الْكِتَابِ ٤٣٤/١ .

(٢) الْبَيْتُ فِي ابْنِ السَّيْرَاءِ ١٣٥/٢ ، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٩٨ ،
وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الضَّرُورَةِ ٢٢٩ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٥٥/٢ ، وَالْأَلَى ابْنُ الشَّجَرِيِّ
٣٣٣/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٩٧/٤ ، ٤٧/٧ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٥/٧ ، وَالْدِيْوَانُ ١٦٤ .

(٣) قَالَ الْأَعْلَمُ : يَقُولُ : تَرْفَعُ لِي قَبِيلَتِي مِنَ الشَّرَفِ مَا هُوَ فِي الشَّهْرَةِ كَالنَّارِ
الْمَوْقَدَةِ إِذَا قَعَدَتْ بِغَيْرِي قَبِيلَتَهُ ، وَخِنْدِفٌ : أُمُّ مَدْرَكَةَ وَطَابِخَةُ ابْنَتِي الْيَاسِ بْنِ
مُضَرَ ، وَتَمِيمٌ مِنْ وَلَدِ طَابِخَةَ بْنِ الْيَاسِ ، فَلِذَلِكَ فَخَرُ بِخِنْدِفٍ عَلَى قَيْسِ
عِيلَانَ بْنِ مُضَرَ .

وَانْظُرِ النَّحَاسَ ٢٢١ ، وَابْنَ عَصْفُورٍ ٢٩٨ ، وَالْأَلُوسِيَّ ١٥٦ ، وَمَا يَجُوزُ
لِلشَّاعِرِ ٢٢٩ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٥٥/٢ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٣٣٣/١ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٤٧/٧ ،
وَابْنُ يَعِيشَ ٤٧/٧ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ١٣/٤ ، وَالْخَزَانَةُ ٢٢/٧ ، الدِّيْوَانُ ٢١٦ .

وقال بعض السلوليين : (طويل)

إذا لم تزل في كل دار عرفتُها لها واكف من دمع عينك يسجُم^(١)

فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ ، ا هـ

استشهد سيبويه بالأبيات الثلاثة السابقة على الجزم إذا للضرورة الشعرية.

وقال الأعم في البيت الأول : الشاهد فيه جزم « فنضارب » عطفاً على موضع كان ، لأنها في موضع جزم على جواب « إذا » لأنه قدرها عاملة عمل « إن » ضرورة .

وقال في البيت الثاني : الشاهد فيه جزم « تقد » على جواب « إذا » ، والقول فيه كالقول في الذي قبله .

وقال في البيت الثالث : الشاهد فيه جزم « يسجُم » على جواب « إذا » كما تقدم ، وتقدير لفظ البيت : إذا لم تزل في كل دار عرفتُها من ديار الأحبة يسجُم لها واكف من دمع عينك ومعنى يسجُم ينصب ، والواكف : القاطر ، ورفعه بإضمار فعل دل عليه يسجُم ، ويجوز أن يكون مرتفعاً به على التقديم والتأخير ضرورة^(٢) . ا هـ

(١) قيل : البيت لجريز من قصيدة بائنة ونسب الى غيره وغيرت قافيته غلطا ، والبيت في ديوان جريز ٢٠ برواية : لها ذارف من دمع عينيك يذهب . وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٩٨ ، وما يجوز للشاعر ٢٢٩ ، والخزانة ٢٢/٧ .

(٢) انظر كتابنا ص ٢٤٣ .

ووقع لابن مالك في الجزم بإذا كلامان ، ففي منظومته (السكافية الشافية) قال :

وشاع جزم إذا حملا على متى ، وذا في النثر لم يستعملا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بإذا حملا على « متى » .

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز الجزم بها في النثر على قلة ، وهو ما صرح به شواهد التوضيح والتصحيح فقال : هو في النثر نادر ، وفي الشعر كثير وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضى الله عنهما . « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين ، وتسبعاً ثلاثاً وثلاثين ، وتحمداً ثلاثاً وثلاثين^(١) » .

والأحسن قصر الجزم بإذا على الشعر وجعل الأفعال في الحديث الشريف مرفوعة وحذفت النون منها للتخفيف^(٢) .

(المجازاة بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط)

إذا وقعت « مَنْ » أو « ما » أو « أَى » بعد ظروف الزمان وجب جعل الأسماء الثلاثة موصولة ، ولا يجوز — حينئذ — جعلها شرطية ، لأن الشرط له صدر الكلام ، فلو أضفت إليه لعلقته بما قبله ، وذلك مناف لاستحقاق

(١) أخرجه البخارى فى : ٦٢ - كتاب فضائل اصحاب النبى ﷺ ، ٩ - باب مناقب على بن أبى طالب القرشى الهاشمى أبى الحسن رضى الله عنه . وانظر الأشمونى ١٣/٤ ، والتسهيل ٢٣٧ ، وشواهد التوضيح ١٨ .
(٢) وانظر الصبان ٢٨٢/٣ .

المصدارة^(١) ، فلا يجوز أن تقول : أتذكر إذ من يأتنا نعطه ، كما لا يجوز :
أتذكر إذ إن يأتنا نعطه ، فلا تضاف أسماء الزمان إلى جملة مصدرية يأت
الشرطية ولا بما تضمن معناها ، للعلة السابقة .

وقال سيبويه في الكتاب ٤٤٠/١ : « وقد يجوز في الشعر أن يجازى بهد
هذه الحروف فنقول : أتذكر إذ مَن يأتنا نأته ، وإنما أجازوه لأن إذ وهذه
الحروف لا تتغير ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيء بها ، فقالوا : ندخلها
على : مَن يأتنا نأته ، ولا تتغير الكلام ، كأننا قلنا . مَن يأتنا نأته ،
كما أنا إذا قلنا : إذ عبد الله منطلق ، فكأننا قلنا : عبد الله منطلق ، لأن
إذ لم تحدث شيئا لم يكن قبل أن تذكرها ، وقال لبيد :

على حين مَن تلبث عليه ذنوبه

يرث شربه إذ في المقام تدائر^(٢)

ولو اضطر إشاعر فقال : أتذكر إذ إن تأتينا تأتاك جاز له كما جاز
في من ، أ .

(١) انظر الخصائص ٣٥٢/١ ، والرضي ٢٥٩/٢ ، والصبان ١٥/٤ .
(٢) البيت من الطويل ، ويروى عجزه بلفظ : « يجد فقدها إذ في المقام
تدابر » ، والذنوب : الدلو مملوءة ماء ، ضربه مثلا لما يدل على من الحاجة ،
ويرث : يبطىء من الريث وهو الابطاء ، والشرب : الحظ من الماء ، والتدائر :
التزاحم ، والمراد بالمقام مجلس الخصام والمفاخرة . وهو يصف مقاما فاخر فيه
غيره ، وكثرت المخاصمة فيه والمحاجة .
وانظر الانصاف ٢٩١ ، الهمع ٦٢/٢ ، الدرر ٧٧/٢ ، الرضي ٢٥٩/٢ ،
والخزانة ٦١/٩ ، والديوان ٢١٧ . والبيت في الكتاب ٤٤١/١ .

وقال الأعمى في البيت للذكور . الشاهد مجازاته بمن مع إضافة حين إلى جملة الشرط ضرورة ، وحكمها أن لا تضاف هي وإذا إلا إلى جملة مخبر بها ، وللبهمات إنما تفسر وتوصل بالأخبار لا بحروف المعاني وما دخلت عليه كما بين في الباب ، وجاز هذا في الشعر تشبيها لجملة الشرط بجملة الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل اه .

وذكر ابن جني في الخصائص ٣٥٢/١ أن إضافة الظرف إلى الجملة الشرطية في نحو ما تقدم إنما يجوز على تقدير حذف المبتدأ ، فالتقدير في بيت لبيد السابق : على حين الناس من تلبث عليه ذنوبه . الخ ، فلما باشر للمضاف غير المضاف إليه في اللفظ أشبه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فلذلك أجازوه في الضرورة .

والذي نراه أن تقدير حذف المبتدأ يخرج ما ذكر عن حيز الضرورة لإبقاء أدوات الشرط على الصدارة ، لأنها تكون - حيثئذ - في صدر الجملة الواقعة خبراً ، إلا أن هذا التقدير لا يحسن كما يحسن في قولهم : مررت به فإذا من يأتى يعطه ، بإضمار مبتدأ بعد إذا المفاجأة قال سيديويه : « وتقول : مررت به فإذا من يأتى يعطيه ، وإن شئت جزمت لأن الإضمار يحسن هنا ، ألا ترى أنك تقول : مررت به فإذا أجمل الناس ، ومررت به فإذا أيما رجلاً ، فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت : فإذا هو من يأتى يعطه ، فإذا لم تضمر وجعلت إذا هي لمن ففى بمنزلة إذ لا يجوز فيها الجزم ^(١) . »

فلو أن تقدير المبتدأ يحسن بعد « إذ » لجاز الجزم بمن و « ما » و

«أى» بعدها فى السعة كما يجوز ذلك بعد «إذا» المفاجأة كما ذكر سيبويه
فعدم جواز الجزم بهذه الأسماء بعد الظروف دليل على أنه لا يحسن تقدير
مبتدأ محذوف قبلهن ، ومن ثم قصر جواز الجزم بهن بعد حين وإذ على
الضرورة الشعرية ، بتقدير إضافة الزمان إليهن مباشرة أى إلى الجملة للصيغة
هن ، والدليل على عدم تقدير المبتدأ أن الرواية فى بيت لبيد السابق بفتح
نون «حين» مع دخول حرف الجر عليها ، وذلك دليل على أن الشاعر بنى
هذا الظرف على الافتتح لكونه مضافاً إلى جملة صدرها مبني وهو «من»
الشرطية (١) .

(جمل اسم «كان» المخففة ضميراً لغير الشأن ، ومجيئها اسماً ظاهراً)

مذهب سيبويه أن «كأن» إذا خففت لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن
محذوفاً لأنها عنده مركبة من الكاف و «أن» (٢) ، فإذا خففت كان اسمها
ضمير الشأن محذوفاً مثل «أن» إذا خففت .

ويجوز - عنده - فى الشعر أن يجر اسم كأن المخففة ضميراً لغير
الشأن ، وأن يجر اسماً ظاهراً أيضاً .

قال فى الكتاب ١ / ٢٨١ : «وروى الخليل أن ناساً يقولون : إن بك
زيد مأخوذ» فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ» ، وشبهه بما
يجوز فى الشعر نحو قوله (وهو ابن صريم اليشكري) : (طويل)

(١) انظر الانصاف ٢٩١ -

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٩٨ ، ٤٧٤ ، ٦٧ / ٢ ، والجنى الدانى ٥١٨ ،

والرضي ٣٦٠ / ٢ .

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّم كانَ ظُبيةً تُعطو إلى واريق السلم^(١)

وقال الآخر :

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ الشَّحَرِ كَانَ ثِيَاءُ حُقَّانٍ^(٢)

لا يحسن ههنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال
(وهو الفرزدق) :

فلو كنت ضُبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ^(٣)

والنصب أكثر في كلام العرب ، كأنه قال : ولكن زنجياً عظيماً المشافر
لا يعرف قرابتي ، ولكنه أضمر هذا كما يُضْمَرُ ما يُبْنَى على الابتداء ، نحو
قوله عز وجل (طاعةٌ وقولٌ معروف^(٤)) ، أي طاعة وقول معروف أمثله ،

(١) المقسم : الحسن ، وتعطو : تتناول أطراف الشجر . شبه امرأة جميلة
طويلة العنق بظبية جميلة تمد عنقها الطويل لتتناول أطراف الشجر المورق . ونسب
بعضهم البيت لزيد بن أرقم ، وبعضهم لأرقم اليشكري ، وقيل : لعلاء بن أرقم
اليشكري . وانظر معجم شواهد العربية ٣٢٥ ، وابن السيرافي ٣٦٦/١ ، والنحاس
١٦٥ ، وضرائر ابن عصفور ٥٩ ، والانصاف ٢٠٢ ، والمغنى ٣٣ ، وابن يعيش
٨٢/٨ ، ٨٣ ، والتصريح ٢٣٤/١ ، والهمع ١٤٣/١ ، ١٨/٢ ، والدرر ١٢٠/١ ،
١٢/٢ ، والأشمونى ٢٩٣/١ ، ٢٨٦/٣ ، والجنى الدانى ٥٢٣ ، والخزانة
٤١١/١ ، والبيت فى الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ .

(٢) لم يعلم قائله ، من مجزوء الوافر ، وانظر فيه الانصاف ١٩٧ ، وابن
يعيش ٨٢/٨ ، والرضي ٣٦٠/٢ ، والخزانة ٣٩٨/١٠ ، والتصريح ٢٣٤/١ ،
والجنى الدانى ٥٢٢ ، والبيت فى الكتاب ٢٨١/١ ، ٢٨٣ .

(٣) قيل : صوابه : ولكن زنجياً غلاظاً مشافره - هجا رجلاً من ضبة فنسبه
الى الزنج - وانظر النحاس ١٦٥ ، والانصاف ١٨٢ ، وابن يعيش ٨١/٨ ، ٨٢ ،
والمغنى ٢٩١ ، والهمع ١٣٦/١ ، ٢٢٣ ، والدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ، والخزانة
٤٤٤/١٠ ، والديوان ٤٨١ - والبيت بحره الطويل .

(٤) سورة محمد . آية ٢١ .

الشاهد في البيت الأول — وهو في بيت الإشكاري — رفع ظبية على
الخبر وحذف اسم كأن المخففة وهو ضمير المرأة المحدث عنها لضمير الشأن
الضرورة ، والتقدير كأنها ظبية^(١) .

والشاهد في البيت الثاني كالذي قبله ، فقد حذف فيه اسم كأن المخففة
وهو غير ضمير الشأن والتقدير : كأنه ثديا حقان ، والضمير عائد على
الوجه بتقدير مضاف أي : ثديا صاحبه حقان^(٢) .

فهما أمران يظهران من النص السابق لسبويه :
الأول : أن هذا الحذف للضرورة ، وهذا يظهر من قوله « شبهه
بما يجوز في الشعر نحو قوله : ويوما توافينا .. الخ » .
الثاني : أن المحذوف هنا ليس ضمير الشأن^(٣) ، ويؤيد هذا ما نقله سيبويه
عن الخليل من كون الحذف هنا يشبه الحذف في بيت الفرزدق :
فلو كنت ضبيا ... إلخ البيت .

وقد قال الأعمى في هذا البيت : الشاهد فيه رفع « زنجي » على الخبر وحذف
اسم لكن ، ضرورة ، والتقدير : ولكنك زنجي^(٤) .

(١) وروى البيت بنصب ظبية على أعمال كان في الاسم الظاهر للضرورة
والخبر محذوف ، والتقدير : كان ظبية تعطو هذه المرأة ، وروى أيضا بجر ظبية
على زيادة أن بين الجار والمجرور وعد ابن عصفور هذه الزيادة من الضرائر .
(٢) وروى البيت : كان ثدييه حقان بأعمال كان المخففة في الاسم الظاهر
للضرورة كما سيأتي .

(٣) انظر خزانة الأدب ٣٩٩/١٠ ، ٤٤٤ . وسيأتي ما يظهر منه جواز كون
الضمير للشأن عند سيبويه مع كأن المخففة .

(٤) وهي ضرورة قليلة ضعيفة ، ولذا قال سيبويه « والنصب أكثر في كلام
العرب » أي أن الأجود النصب ولكن وجعل الخبر محذوفا ، والتقدير — كما ذكر
سيبويه — ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي . وانظر الأصول لابن
السراج ٣٠٠/١ .

وقال سيبويه في الكتاب ٢٨٣/١ : « وأهل المدينة يقرءون (وإن كُلاً
كأَ ليوفينهم ربك أعمالهم^(١)) ، يخففون وينصبون كما قالوا :

كَأَنَّ تَدْيِيهَ حُقَانٍ »

وذكر في الكتاب ٤٨٠/١ أنهم ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن
إذا خففوا يريدون معنى كأن ولم يريدوا الإضمار ، واستشهد على
ذلك بقوله :

كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَ خُلْبِ^(٢)

وقال عقيب إنشاد البيت : « وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن » ،
فلما اضطرت إلى التخفيف ولم تضمر ، لم يغير ذلك أن تنصب بها ، كما أنك
قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله .

هذه هي الضرورة الثانية في « كأن » المحففة وهي نصب الاسم الظاهر بها ،
فلم يغيرها التخفيف أن تنصب بها ، كما أن الفعل إذا حذف منه بعض حروفه
لا يتغير عن عمله .

(١) سورة هود . آية ١١١ .

(٢) رجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٦٩ ، والوريدان : حبلا العنق ،
والرشاء : الحبل ، والخلب : الليف .

والبيت في ابن السيرافي ٨٦/٢ ، وضرائر ابن عصفور ٣٠٩ ، والألومي
٢١٥ ، والانصاف ١٩٨ ، وابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ ، والتصريح ٢٣٤/١ ،
٢٣٤/١ ، والخزانة ٣٩١/١٠ .

بقي أن نذكر استكمالاً للبحث العلمي ، أن سيبويه — كما يظهر لنا من عبارته التي سنوردها — يبيِّن في « كأن » المحذوفة إذا وليها جملة اسمية ثلاثة أوجه :

١ — أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً ، والجملة بعد خبر لها .

٢ — أن يكون اسمها ضمير غير الشأن محذوفاً أيضاً ، والجملة بعدها خبر لها كذلك .

٣ — أن تكون مفعلة بالتخفيف .

قال سيبويه في الكتاب ١/٤٨٠ : « وإن شئت رفعت في قول الشاعر :

كأن وريدها ريشاء خُلب^(١)

على مثل الإضمار الذي في قوله : إنه من يأتها تعطه ، أو يكون هذا المضمير هو الذي ذكر بمنزلة : كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم ، ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة « إنما » كما جعلوا « إن » بمنزلة « لكن » لكان وجهها قويا .

فقوله « على مثل الإضمار الذي في قوله : إنه من يأتها تعطه » يعني يجوز أن يكون المضمير المحذوف ضمير الشأن كما في المثال للذكور ، كما يجوز أن يكون ضمير الاسم السابق مقدراً كما في : كأن ظبية ، أي كأنها ظبية والضمير يعود على المرأة المتحدث عنها كما سبق ، كما يجوز كفها بالتخفيف

(١) ومثله الرفع في قوله : كان ثدياه حقان .

كما كتبت « إن » بما في « إنما » وكما أعملت « إن » المحففة حملا على « لكن » المحففة وهو وجه قوى كما ذكر سيبويه^(١) .

وللاضرورة إلا على الوجه الثانى من هذه الأوجه الثلاثة كما تقدم ، وهو — فى نظرنا — أقيس هذه الأوجه ، لأن ضمير الشأن لكثرة مخالفته للقياس لا يصار إليه مع إمكان المرجع^(٢) ، ولأن إعمال كأن المحففة فى الضمير أولى من إهمالها ، لأنها — وإن بعثت بالنسكين من صورة الفعل المشبهة به — مازالت باقية على شبهها به فى المعنى ، وكما أن الحذف لا يغير الفعل عن عمله فكذلك ينبغي أن لا يغير ما يشبهه من عمله كما ذكر سيبويه آنفا .

(جمع « فاعِل » صفةً لمذكر عاقل على « فواعِل »)

قال سيبويه فى الكتاب ٢/٢٠٦ - ٢٠٧ : « وإن كان فاعِلٌ لغير آدميين كسر على فواعِل ، وإن كان لمذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز فى آدميين من الواو والنون ، فضارع المؤنث ، ولم يقو قوة آدميين ، وذلك قوالتك : جَسَّالٌ بَوَّازِلٌ ، وَجِمَّالٌ عَوَّاضُهُ^(٣) ، وقد اضطر فقال فى الرجال وهو الفرزدق :

وَإِذَا الرُّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرُّقَابُ نَوَارِكُ الْأَبْصَارِ^(٤)

(١) لفوات مشابهتها بالماضي ، لزوال فتحها بالتخفيف .

(٢) انظر معنى اللبيب ٤٩١ ، والخزانة ١٠/٤٠٢ .

(٣) يقال : بزل البعير إذا طلع نابيه ، وذلك فى السنة الثامنة أو التاسعة ، فهو بازل . والعاضه : الناقة ترعى العضاء (بكسر العين) ، وهو كل شجر له شوك صغر أو كبير ، واحده : عضاهة بكسر العين أيضا .

(٤) البيت من الكامل . وأرلاد يزيد بن المهلب . وانظر ابن السيرافى ٣١٧/٢ ، والالوسى ١٨٨ ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٥٤ ، والمقتضب ٢٥٩/١ ، ٢١٧/٢ ، وابن يعيش ٥٦/٥ ، وشرح شواهد الشافىة ١٤٢ ، والخزانة ٩٩/١ ، والديوان ٣٧٦ .

والبيت فى الكتاب ٢/٢٠٧ .

لأنك تقول : هي الرجال ، كما تقول : هي الجمال ، فشبه بالجمال « ا .

يجمع « فاعل » على « فَوَاعِل » قياصا إذا كان اسما نحو كاهل وكواهل ، وحائط وحوائط ، أو صفة مؤنث سواء أكان ممن يعقل نحو حائض وحوائض ، أم ممن لا يعقل نحو ناقة حاسر - إذا أعيت - ونوق حواسر ، أو صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل .

أما إن كان صفة لمذكر عاقل فلا يجمع على « فواعل » إلا في اضطرار أو شذوذ . ومما جمع فيه « فاعل » على « فَوَاعِل » للضرورة بيت الفرزدق السابق . قال الأعلم : الشاهد في جمعه ناكسا - وهو صفة - على نواكس ضرورة ، وباب ما كان على فاعل من صفات المذكر أن يكسر على فُعِلَ وفُعَال ، فرقا بينه وبين مؤنثه ، إلا أنهم قالوا : فارس وفوارس ، لأنه شيء غلب واستبد به دون المؤنث ، فجمع على الأصل ، وإذا اضطر الشاعر أخرج ما كان من الصفة المشتركة اليه ، وبناء في الجمع بناءه ، وقالوا في كَسَل : هارك في الموالك ، فأخرجوه عن الأصل لأن المثل يحتمل فيه - لكثرة استعماله - من التغيير ما يحتمل في الشعر « ا ه .

وقد ذكر سيبويه وجه جمع ناكس على نواكس في البيت ، فقد جمعه على اعتبار التأنيث في الرجال . قال : لأنك تقول : هي الرجال كما تقول : هي المجال ، فشبه بالجمال . قال البغدادى : ومنه أخذ أبو الوليد فقال في شرح كامل المبرد : هذا مخرج على غير الضرورة ، وهي أن تريد بالرجال جماعات الرجال ، فسكانه جماعات نواكس ، وواحد جماعة ناكسة ، فيكون مقبسا جاريا على بابيه كقائلة وقوائل .

ووجه ابن الصائغ على أنه صفة للأبصار من جهة للمعنى ، لأن الأصل قبل

التقل: نوا كس أبصارهم ، والجمع في هذا قبل النقل سائق لأنه غير عاقل ،
فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه لم ينتقل^(١) . ١ هـ

وجملة ما سمع من هذا الجمع ضرورة أو شذوذاً إحدى عشرة كلمة هي :
ناكس ونوا كس ، وفارس وفوارس ، وهالك وهالك ، وغائب وغائب ،
وشاهد وشاهد ، وحارس وحوارس ، وحاجب من الحجابة - وحواجب ،
وخاطيء وخواطيء ، وحاج وحواج ، وداج ودراج وهم الأعوان
والمُكَّارُون ، ورافد وروافد^(٢) .

وطريقة المبرد في جميع ما جاء شاذاً من هذا النوع : أن فواعل هو
الأصل في الجميع ، وإعاً منع منه خوف اللبس : فإذا اضطروا راجعوا
الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات وكذلك حيث آمنوا بالإلباس^(٣) .

(١) خزانة الأدب ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

(٢) انظر الخزانة ٢٠٥/١ ، ٢٠٧ ، وشرح الشافية ١٥٣/٢ ، والأشمونى

١٤٠/٤ - ١٤١ .

(١) الخزانة ٢٠٦/١ نقلاً عن شرح الشاطبى لللفية ، وانظر المقتضب

١٥٨/١ ، ٢١٦/٢ - ٢١٧ ، والكامل ١٨٩/٤ .

خاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ،
والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد .

فهذا ما نيسر لي دراسته وجمعه من الضرائر الشعرية في كتاب سيبويه ،
وقد حرصت على أن أورد ضرائر كل نوع بحسب ترتيب ورودها في
(الكتاب) إلا لمناسبة تقتضي تقديمها أو تأخيرها ، رغبة في ضم النظر إلى
النظر ، تيسيراً للقارئ والباحث وخضوعاً لمنهج البحث العلمي السليم .

كما حرصت على الإيجاز - ما أمكن - في دراسة هذه الضرائر جاعلاً
هي الأول إبراز رأي سيبويه في كل ضرورة ومستندة ، وهو قف غيره
ممن خالفه وحبته ، مرجعاً ما أراه راجعاً بالدليل . ويمكن تلخيص أهم
ما توصل إليه البحث من نتائج فيما يأتي .

١ - الضرورة الشعرية عند سيبويه ما وقع في الشعر مما لا يجوز نظيره
في النثر ، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا ^(١) .

٢ - يستجاز عند سيبويه في الأمثال ونحوها ما يستجاز في الشعر ^(٢) .

٣ - يستعمل سيبويه لفظ « الكلام » في مجال الضرورة الشعرية مریداً

(١) انظر مبحث (مفهوم الضرورة عند سيبويه) ٣١ - ٤٨ .

(٢) انظر ص ٤٣ ، ١١١ ، ١٤٥ .

به - في الأغلب الأعم - ما يقابل « الشعر » ، أو ما يرادف لفظ « السعة » ،
أو « الاختيار » ، أو « النثر » ..

وقد يستعمله مريداً به « الشعر » ، فيقول بعد إيراد الضرورة « وهو
ضعيف ^(١) في الكلام » لا يعنى بذلك أنه جائز في الكلام الاختياري
بضعف ، ولكن يعنى أنه ضعيف في الشعر ، يقصد الحكم على الضرورة
بالضعف ^(٢) .

٤ - من ضرائر الكتاب ما يعرف بالضرورة المركبة ، أو إدخال الضرورة
على الضرورة ، وهو ما يحكم عليه العلماء في الغالب بأنه من أقبح
الضرائر ^(٣) .

• - إذا اشتمل الشاهد الشعري على أكثر من ضرورة لم يذنبه سيبويه
إلا على ضرورة واحدة فيه ^(٤) .

٦ - من ضرائر الكتاب ما ورد في بعض القراءات السبعية كحذف
نون الوقاية من « لدنى » ^(٥) .

٧ - من ضرائر الكتاب ما ورد في صحيح البخاري ، كجر الصفة المجردة
من أل ما أضيف إلى ضمير الموصوف ^(٦) .

(١) أي ما ارتكبه الشاعر من ضرورة .

(٢) انظر ص ١١٠ ، ٣٢٤ .

(٣) انظر ص ٩٥ ، ١٤٠ .

(٤) انظر ص ٨٥ ، ٢٠٥ .

(٥) انظر ص ١٢٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ .

(٦) انظر ص ١٣٢ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ٢٣٥ .

- ٨ - من ضرائر الكتاب ماوافق بعض اللغات ^(١) .
- ٩ - من النادر أن يشير سيبويه إلى مرتبة الضرورة من حيث الضعف والقوة ، والقبح والحسن ^(٢) .
- ١٠ - قد يشير إلى الضرورة في موضع ، ثم يذكر الشاهد عليها في موضع آخر ^(٣) .
- ١١ - قد يذكر سيبويه الضرورة في موضع ، ثم يشير إلى علتها في موضع آخر ^(٤) .
- ١٢ - أشار إلى بعض الضرائر ، ولم يستشهد عليها ^(٥) .
- ١٣ - بعض ما يراه سيبويه قليلا في الكلام يراه غير ضرورة لا يستعمل في الكلام ، كحذف (أن) من خبر عسى وأوشك ^(٦) .
- ١٤ - بعض ما يراه سيبويه ضرورة شعرية يراه غير جائزا في السعة ^(٧) وبعد ، فأرجو أن أكون قد وفقت فيما إليه قصدت ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . لله الحمد رب السموات ورب الأرض رب العالمين .

إبراهيم حسن إبراهيم

-
- (١) انظر ٦١ ، ٧٣ ، ٨٢ ، ١٤٣ ، ٢٠٥ .
- (٢) انظر ص ١١٠ .
- (٣) انظر ٢٣٣ .
- (٤) انظر ص ٨٧ ، ١٢٩ .
- (٥) انظر ص ٢٥٠ ، وانظر كتاب سيبويه ٥١/١ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٢٩٠ ، ٣٩٢ ، ٤٦٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ .
- (٦) انظر كتاب سيبويه ٤٧٨/١ ، ٤٧٩ ، وهامش المقتضب ٦٩/٣ - ٧٠ .
- (٧) انظر ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ .

أهم المراجع والمصادر

- ١ — إتحاف فضلاء البشر ، بالقراءات الأربعة عشر ، للدمياطي - مطبعة حنفى ١٣٥٩ .
- ٢ — أخبار النعويين البصريين ، للسيرافى - تحقيق الأستاذين الزينى وخفاجى - مطبعة الحلبي . ط الأولى ١٩٥٥ م .
- ٣ — الإرشادات الجليلة فى القراءات السبع من طريق الشاطبية - للدكتور محمد سالم محيسن - الفجالة ١٣٩٤ .
- ٤ — الأشباه والنظائر للسيوطى - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - الأزهرية ١٣٩٥ .
- ٥ — الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق د . عبد الحسين الفتلى - بغداد ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٦ — الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى - تحقيق د . أحمد محمد قاسم السعادة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- ٧ — أمالى الزجاجى - تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون ، للدنى ١٣٨٢ .
- ٨ — الأمالى الشجرية ، لابن الشجرى . حيدر أباد ١٣٤٩ .
- ٩ — إنباه الرواة ، على أنباه النحاة ، للقفلى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب ١٣٦٩ .
- ١٠ — الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . السعادة ١٣٨٠ . وبهامشه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محي الدين .

- ١١ - بغية الوعاة ، في طبقات لغويين والنحاة ، للسيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٢ - تاج العروس ، من جواهر القاموس ، لازبيدي . الخيرية ١٣٠٦ .
- ١٣ - تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي . السعادة ١٣٤٩ .
- ١٤ - تحصيل عين الذهب ، للأعلم الشنتمري ، بهامش كتاب سيبويه ط بولاق ١٣١٦ .
- ١٥ - تحفة الغرب في الكلام على معنى اللبيب . لدمامي . تحقيق ودراسة . رسالة دكتوراه المؤلف بكلية اللغة العربية برقم (٦٤٩)
- ١٦ - التذيل والتكميل ، في شرح التسهيل . خ بدار الكتب المصرية (٦٢ - نحو) .
- ١٧ - تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ١٨ - التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى - الحلبي
- ١٩ - التفسير الكبير ، للسمي بالبحر المحييط ط ، لأبي حيان ، النصر الحديثة بالرياض
- ٢٠ - جامع الأصول ، لمجد الدين ابن الاثير ، تحقيق عبد القادر الارناؤوط دار البيان ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
- ٢١ - الجنى الدانى ، في حروف المعاني ، لابن قاسم للراذلي ، تحقيق طه محسن : بغداد
- ٢٢ - حاشية الأمير علي مغني اللبيب : ط الحلبي
- ٢٣ - حاشية الجمل على الجلالين : دار إحياء التراث العربي - بيروت
- ٢٤ - حاشية الخضرى على ابن عقيل : ط الحلبي

- ٢٥ - حاشية الأسواق على مغنى اللبيب : ط بولاق
- ٢٦ - حاشية الصبان على الأشموني - ط الحلبي
- ٢٧ - حاشية يس على التصريح - بهامش التصريح - الحلبي
- ٢٨ - الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : تحقيق د . عبد العال سالم مكرم - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٢٩ - حجة القراءات لأبي زرعة : تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٣٠ - خزانة الأدب للبغدادى ، تحقيق عبد السلام هارون : الهيئة المصرية العامة للكتاب وغيرها ١٩٦٧ - ١٩٨٣ م
- ٣١ - الخصائص لابن جني : تحقيق الشيخ محمد علي النجار . الطبعة الثانية دار الهدى : بيروت
- ٣٢ - الدر الكامنة ، في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني حيدر آباد ١٣٤٩
- ٣٣ - الدرر اللوامع ، على جمع اللوامع ، للشنقيطي : الجمالية ١٣٢٨
- ٣٤ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم : دار المعارف ١٩٥٨ م
- ٣٥ - ديوان أمية بن أبي الصلت . بيروت ١٩٥٣ م
- ٣٦ - ديوان جرير . الصاوي ١٩٥٣ م
- ٣٧ - ديوان الخطيب بشرح السكري . التقدم ١٣٢٣
- ٣٨ - ديوان ذي الرمة . نشر كارليل هنري هيس مكارتنى كبرديج ١٩١٩ م
- ٣٩ - ديوان رؤبة . جمع ولیم بن الورد البروسي . ليبسك ١٩٠٣ م
- ٤٠ - ديوان الشماخ بن ضرار شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي . السعادة ١٣٢٧

٤١ - ديوان طرفة بن العبد : شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي : قازان ١٩٠٩ م

٤٢ - ديوان عامر بن الطفيل : تحقيق شارل ليل . لندن ١٩١٣ م

٤٣ - ديوان المعجاج جمع وليم بن الورد . ليبسك ١٩٠٣ م .

٤٤ - ديوان عمر بن أبي ربيعة . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد

السعادة ١٩٧١ م

٤٥ - ديوان الفرزدق . نشر الصاوي ١٣٥٤ .

٤٦ - ديوان الكمي . تحقيق داود سلوم : بغداد ١٩٦٩ م

٤٧ - ديوان أبيد بن ربيعة العامري . تحقيق إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م

٤٨ - ديوان المهديين . دار الكتب ١٣٦٩ .

٤٩ - الرماني النحوي . د . مازن المبارك . دار الكتاب اللبناني .

بيروت ١٩٧٤ م

٥٠ - روح اللاماني ، في تفسير القرآن العظيم والسبع للناني . دار الفكر

بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٥١ - سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق مصطفى السقا وزملائه

الجبلي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م

٥٢ - سيديويه إمام النجاة ، لعل النجدي ناصف . العثمانية بالدراسة ١٩٧٩ م

٥٣ - سيديويه حياته وكتابه . د : أحمد أحمد بدوي ، الطبعة الثانية ،

نهضة مصر

٥٤ - شذرات الذهب ، في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، الطبعة

الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٥٥ - شذرات الذهب . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، وبهامشه

منتهى الأرب للمحقق . الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

٥٦ - شرح أبيات سيديويه ، لأبي جعفر النحاس . تحقيق زهير غازي زاهد - النجف ١٩٧٤

٥ - شرح أبيات سيديويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق د . محمد علي الريح هاشم ، الأزهرية ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٥٨ - شرح أبيات سيديويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق د . محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، وبيروت ١٩٧٩ م

٥٩ - شرح الألفية ، لأبي الحسن الأشموني ، ط الحلبي .

٦٠ - شرح الألفية ، لبدر الدين ابن الناطم ، تحقيق د عبد الحميد السيد دار الجليل ، بيروت

٦١ - شرح الرضي على الشافعية ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين وزميلييه دار المكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٦٢ - شرح الرضي على الكافية ، دار المكتب العلمية - بيروت

٦٣ - شرح شواهد الشافعية لبغدادى ، تحقيق الشيخ محمد محي الدين وزميلييه ، دار المكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٦٤ - شرح شواهد شروح الألفية لميني ، بهامش خزانة الادب بولاق ١٢٩٩

٦٥ - شرح شواهد للغني للسيوطي - البهية ١٣٢٢

٦٦ - شرح كتاب سيديويه للسيرافي - تحقيق ودراسة د . دردير محمد أبو السعود - رسالة دكتوراه بمكتبة اللغة العربية برقم (١٢٥٤)

٦٧ - شرح للفصل لابن يعيش ، المتنبي بالقاهرة ، وعالم الكتب بيروت

٦٨ - شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب بيروت

٦٩ - شواهد الشعر في كتاب سيديويه ، د . خالد عبد الكريم جمعة . دار

العروبة بالكويت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٧٠ - فني الإسلام ، للاستاذ أحمد أمين . النهضة المصرية ١٩٧٩ م

٧١ - ضرائر الشعر لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد . الطبعة

الثانية دار الاندلس - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٧٢ - ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقرّاز القيرواني

تحقيق د . محمد زغلول سلام ، د . محمد مصطفى هدارة . منشأة المعارف

بالإسكندرية ١٩٧٣ م

٧٣ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي - المكتبة العربية

ببغداد ، والمطبعة السلفية بمصر ١٣٤١

٧٤ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم . السعادة ١٣٧٣ .

٧٥ - العيني بهامش شرح الاشموني على الالفية . الحلبي

٧٦ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، بعناية برجستراسر

دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

٧٧ - غيث النفع ، في القراءات السبع ، للسفاقي . بهامش شرح الشاطبية

مصطفى فهمي

٧٨ - فهارس كتاب سيبويه . للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . السعادة

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

٧٩ - الفهرست لابن النديم - الرحمانية بمصر ١٣٤٨

٨٠ - القاموس المحيط ، للفيروز أبادي - دار الفكر - بيروت

٨١ - الكامل للمبرّد مع رغبة الأمل للمرصفي - النهضة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م ط١

- ٨٢ - الكتاب لسيبويه . ط بولاق ١٣١٦
٨٣ - الكتاب لسيبويه . تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون - الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ودار الكتاب العربي
٨٤ - كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني - دار إحياء التراث العربي - بيروت
٨٥ - لسان العرب لابن منظور ، رتب بناءه على الحرف الأول من الكلمة
يوسف خياط ، ونديم مرعشلي - دار لسان العرب - بيروت .
٧٦ - مجالس العلماء للزجاجي . تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون .

السكوت ١٩٦٢م

- ٨٧ - مجمع الأمثال للميداني . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد
دار الفكر - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م
٨٨ - المختصب لابن جنى ، تحقيق الأساتذة على النجدي وعبد الحليم
النجار وعبد الفتاح شابي - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩
٧٩ - مختصر الشواذ لابن خالوية ، بمنأية يرجش تراسر الرحمانية ، مصر ١٩٣٤ م
٩٠ - المدارس النحوية ، لشوقي ضيف - دار المعارف ١٩٦٨ م .
٩١ - مراتب النحويين واللفويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد
أبو الفضل - نهضة مصر

- ٩٢ - المصباح المنير للفيومي . تحقيق د . عبد العظيم الشناوي . دار
المعارف ١٩٨٨ م

- ٩٣ - معاني القرآن للفراء - تحقيق محمد علي النجار وآخرين . الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ م

- ٩٤ - معجم الأدباء لياقوت الحموي نشر أحمد فريد رفاعي . دار الأمون ١٣٢٣

- ٩٥ - معجم الشعراء للمرزباني . تحقيق عبد الستار أحمد فراج ١٩٦٠م
- ٩٦ - معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون - الخانجي ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م
- ٩٧ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وضع محمد فؤاد عبد الباقي - دار مطابع الشعب
- ٩٨ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية . إعداد إبراهيم مصطفى وزملائه وإشراف عبد السلام هارون . دار إحياء التراث العربي ببيروت ، والمكتبة العلمية بطهران .
- ٩٩ - مفتي الأيب لابن هشام . تحقيق الشيخ محمد محي الدين * نشر محمد علي صبيح
- ١٠٠ - المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان - بغداد ١٩٨٢ م
- ١٠١ - المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩
- ١٠٢ - المنصف لابن جني . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . الحلبي ١٣٧٩
- ١٠٣ - المذهب في القراءات العشر * د . محمد سالم محيسن . الأزهرية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ١٠٤ - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف - د . خديجة الحديثي بغداد ١٩٨٩ م
- ١٠٥ - نزعة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأثير - القاهرة ١٣٩٤
- ١٠٦ - نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي - الطبعة الثانية بتعليق الاستاذين عبد العظيم الشناوي ، ومحمد عبد الرحمن الكردي ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

- ١٠٧ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري - التجارية
- ١٠٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين ابن الأثير ، تحقيق
الأستاذين طاهر الزواوي، ومحمود الطناحي - المكتبة الإسلامية
- ١٠٨ - النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - تحقيق د . محمد عبد القادر
أحمد - دار الشروق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ١١٠ - مع الهوامع للسيوطي - دار المعرفة - بيروت
- ١١١ - وفيات الأعيان لابن خلدون - الميمنية ١٣١٠

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	بحرة	الشاهد
		(أ)
٩٨ (ك) (١)	الطويل	فقلتم تعال يا يزي بن محزم فقلت لكم : إني حليف صداه إذا عاش الفتى مائتين عاما
٢١٥ (ك)	الوافر	فقد ذهب المسرة والفتاه فلا والله لا يلقي لما بي
٢٨٥	الوافر	ولا لما بهم أبدا دواء كأن سبيشة من بيت رأس
٢٨٨ (ك) ، ٢٩١ ٢٩٢ ،	الوافر	يكون مزاجها عسل وماء (ب)
٤٥ (ك) ، ٣٣٦	الرجز	كأن وربديه رشاء خلب وماله من مجد تلبد وماله
٧٤ (ك)	الطويل	من الريح حظ ، لا الجنوب ولا الصبا ديارمية إذى تساعفنا
٨٩ (ك)	البسيط	ولا يرى مثله أعجم ولا عرب على دماء البسدين إن لم تفارق
٩٢ (ك)	الطويل	أبا حردب ليلا وأصحاب حردب لأن بهز الكف يعسل منته
١٢٦ (ك)	الكامل	فيه كما عسل الطريق الثعلاب

الصفحة	بحرة	الشاهد
		إياك إياك المراء فإنه
١٣٤ ، ١٣٦ (ك)	الطويل	إلى الشر دعاء ، ولشر جالب فاليوم قربت تهجونا وتشتننا
١٥٦ ، ١٥٧ (ك)	البسيط	فأذهب ، فما بك والأيام من عجب فلا تستطل منى بقاءى ومدنى
١٦٣	الطويل	ولكن يكن للخير منك نصيب إن من لام فى بنى بنت حسا
١٧١ (ك)	الخفيف	ن ألمه وأعمه فى الخطوب وجداء ما يورجى بها ذو قرابة
١٧٦ (ك)	الطويل	لعطف ، وما يخشى السماء ريبتها ثم قالوا : تمجها ؟ قلت : بهرا
١٨٤ (ك)	الخفيف	عدد النجم والخصى والتراب أبرزوها مثل المهاة تهادي
١٨٥	الخفيف	بين خمس كواعب أتراب لأبارك الله فى الغوانى رحل
٢٠٠ ، ٢٠٩ (ك)	المنسرح	يصبحن إلا لهن مطلب لقد خشيت أن أرى جدباً
٢١١ (ك)	الرجز	فى هامنا ذا بعد ما أخصبنا
٢٢٥ (ك)	الرجز	جارية من قيس ابن ثعلبة (تذلت على حص الرؤوس كأنها)
٢٢٨ (ك)	الطويل	كرات علام من كساء مؤرنب

الشاهد	بحرة	الصفحة
عاود هراة وإن معمورها خرجا		
(وأسعد اليوم مشغوظا إذا طربا)	البسيط	٢٤٩ (ك)
كم فيهم ملك أغر وسوقة		
حكم بأردية للكارم محبني	الكامل	٢٥٣ (ك)
هذا سراقاة للقرآن يدرسه		
والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب	البسيط	٢٦٠ (ك)
سالت هذيل رسول الله فاحشة		
ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب	البسيط	٢٧١ (ك)
بها جيف الحسرى ، فأما عظامها		
فبيض ، وأما جلدها فصليب	الطويل	٢٧٦ (ك)
فلما ترى لمسى بدلت		
فإن الحوادث أودى بها	المتقارب	٣٠٥ (ك)
وأم أوعال كها أو أقربا	الرجز	٣١٩ (ك) ، ٣٢٠
ءت لا يجزوننى عند ذاكم		
ولكن سيجزىنى الإله فيعقبا	الطويل	٣٢٤ (ك)
إذا قصرت أسياقتنا كان وصلها		
خطائنا إلى أعدائنا فنضارب	الطويل	٣٢٨ (ك)
(ت)		
ربما أوفيت فى علم		
ترفعن ثوبى شمالات	المديد	٢٣٧ (ك)

الصفحة	بحره	الشاهد
		ليت شعري وأشعرن إذا ما
٣٢٦	الخفيف	قربوها منشورة ودعيت ألى الفضل أم على إذا حو سبت ، إني على الحساب مقيت (ج)
		يحدو ثمانى مولما بلفاحها
١٠٤ (ك)	الكامل	حتى همن بزيعة الإرتاج ودوية قفرتمشى نعامها
١٧٨ (ك)	الطويل	كشى النصارى فى خفاف الارندج قطعت إلى معروفها منكراتها
١٧٩	الطويل	وقد خب آل الامعز المتوهج ياهديا لقلبك المهتاج
٢١٩	الخفيف	(إن عفا رسم منزل بالنجاج) كأن أصوات من إيغالهن بنا
٢٥٢ (ك)	البسيط	أواخر الميس أصوات الفراريج وكننت أذل من وتد بقاع
٢٧٣ (ك)	الوافر	يشجج رأسه بالفهرواجي (ج)
		فطرت إبتصلى فى يعملات
٧٢ (ك) ، ١٦٣	الوافر	دوامى الأيد يخبطن السريحا
١٣٩ (ك) ، ٢٣٤	الرجز	قد كاد من طول البلى أن يمصحا
١٧٧ (ك)	الرجز	وبلد تحسبه مكسوحا

الشاهد	بحره	الصفحة
يا أيوس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا ماترك لمنزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحوا (د) كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثنتين عصيف الإعد ترفع لي خندف والله يرفع لي فارا إذا خمدت نيرانهم فقد وأخو الغوان متى يشأ يصر منه ويسكن أعداء بعيد ووداد ثلاث كلهم قتلت عمدا فأخزي الله رابعة تعود فلا يغنينكم قنسا وهوارضا ولا قبلان الخليل لابة ضرغد ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد القذات . هل أنت مخلدى ؟ وقد مات شماغ ومات مزرد وأى كريم لا أباك مخلد قدنى من نصر الخبيبين قدنى ليس الإمام بالشعيع الملهد	الكامل الوافر الكامل البسيط الكامل الوافر الكامل الطويل الطويل الرجز	٢٣١ (ك) ٣٢٤ (ك) ٧ (ك) ، ٧١ ٤٣ (ك) ، ٣٢٨ ٧٢ (ك) ١١١ (ك) ١٢٧ (ك) ١٤١ (ك) ، ١٤٢ ١٤٨ (ك) ١٥٠ (ك) ، ١٥١

الصفحة	بحره	الشاهد
		فن نال الغنى قليصطعنه
١٦٠ (ك)	الوافر	صنيعته ويجهد كل جهود
		ولست بعلال القلاع مخاذه
١٧٤ (ك)	الطويل	ولكن متى يسترفد القوم أرفد
		ألم يأتيك والأنباء تنمي
٢٠٢ (ك)	الوافر	بما لافنت لبون بني زياد
		لاتقدوني بركن لا كفاء له
٢٢٩	البسيط	وإن تأثفك الأعداء بالرؤفد
		علام قتل مسلم تعبدا
٢٤٢	الرجز	مذ سنة وخمسون عددا
		مالجمال مشيها وثيدا
٢٤٤	الرجز	أجندلا لا يحملن أم حديدا ؟
		يامن رأى عارضا أمر به
٢٥٥ (ك)	المنسرح	بين ذراعي وجبهة الأسد
		سبحانه ثم سبحانا يعود له
٣٠٣ (ك)	البسيط	وقبلنا سبح الجودي والحمد
		(ر)
		قلت لبواب لديه دارها
٣٢	الرجز	تيدن فلاني حوها وجارها

الصفحة	بحرة	الشاهد
٢٨٨ ، ٤٢ (ك)	الطويل	أسكران كان ابن للراغة إذ هجا تيا يحوف الشام أم متساكر
٢٩٣ ، ٤٣ (ك)	الرجز	جاري لاتستهكري عذري
		رحت وفي رجليك مافيهما
٦٣ (ك)	السريع	وقد بداهتك من للنزر
		له زجل كأنه صوت حاد
٧٧ ، ٧٣ (ك)	الوافر	إذا طلب الوسيقة ، أو زمير
		وأيقن أن الخيل إن تلتبس به
٧٤ (ك)	الطويل	يكن لفسيل النخيل بعده آبر
		أو معبر الظهر ينبي عن وليته
٧٤ (ك)	البسيط	ماحسج ربه في الدنيا ولا اعترا
		لقد كذبتك نفسك فا كذبها
٨٨ ، ٨٣ (ك)	الوافر	فإن جزعا وإن إجمال صبر
		خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
٩٤ (ك)	الطويل	أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكر
		لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره
٩٩ (ك)	الطويل	طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
		وكحل العيدين بالعساور
١٠٥ (ك)	الرجز	فما قبلت زحفا على الركبتين
١١٠ (ك)	المتقارب	فتوب على ، وثوب أجر

الصفحة	بحرة	الشاهد
		فيوم علينا ، ويوم لنا
١١١ (ك)	المتقارب	ويوم نساء ، ويوم نسر
		فلما لحقنا والجياد عشية
١٣١ (ك)	الطويل	دعوا : بالكلب ، واعتزينا لعامر
		آبِكَ أَيُّهَ بِي أَوْ مُصَدِّر
١٥٥ (ك) ، ١٥٧	الرجز	من حر الجلة جَاب حَشَوْر
		لعمرك ما أدري وإن كنت داريا
١٨٢ (ك)	الطويل	شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
		فلتأتينك قصائد وليد فغن
١٩٥ (ك)	الكامل	جيش إليك قوادم الأكوار
١٩٨ (ك)	الرجز	فيها هيائل أسود ونمر
		خربع دوادي في ملعب
٢٠٢ (ك)	المتقارب	تأزَّرُ طورا وتلقى الإزارا
٢٠٩ (ك)	الرجز	وفي الألف اللامعات سُور
		أنعت عيرا من حمير خنزرة
٢١٥ (ك)	الرجز	في كل غير مائتان كَمَرَة
		هي ابلتكم وأختكم زعمتم
٢٢٥ (ك)	الوافر	لثعلبة بن نوفل ابن جسر
		ولا نقاتل بالعصى ولا نراى بالحجارة
٢٥٤ (ك)	الكامل	إلا علاة أوبدا هة قارح نهذ الجزارة
٢٥٥ (ك)		

الصفحة	بحره	الشاهد
		وإني متى أشرف على الجانب الذي
٢٦٠ (ك)	الطويل	به أنت من بين الجوانب ناظر فقلت : تحمل فوق طوقك إنها
٢٦١ (ك)	الطويل	مطبوعة من يأتها لا يضيرها كادت فزارة تشقي بنا
٢٦٦ (ك)	المتقارب	فأولى فزارة أولى فزارا سالتني الطلاق أن رأيتني
٢٧١ (ك)	الخفيف	قل مالي . قد جثماني بنكر فإنك لا تبالي بعد حول
٢٨٧ (ك)	الوافر	أظبي كان أمك أم حمار متى ماتتني فردين ترجف
٢٩٧	الوافر	روانف أليتيك وتستطارا أقام وأقوى ذات يوم وخيبة
٣٠٠ (ك)	الطويل	لأول من يلقى وشر ميسر أقول لما جاءني فخره
٣٠٢ (ك)	السريع	سبعان من علقمة الفاخر فيا الغلامان اللذان فرا
٣١١	السريع	إيا كما أن تسكبانا شرا فأجمل وأحسن في أسيرك إنه
٣٢٢	الطويل	ضعيف ولم يأسر كإياك أسر على حين من تلبث عليه ذنوبه
٣٣١ (ك)	الطويل	يرث شربه إذ في المقام تدائر

الصفحة	بحره	الشاهد
		فلو كنت ضييا عرفت قرابتي
٣٣٤ (ك)	الطويل	ولكن زنجي عظيم المشافر
		وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
٣٣٨ (ك)	الكامل	خضع الرقاب نواكس الأبصار
		(ز)
		لما تزيت اليوم أم حمز
٨٩ (ك)	الرجز	قاربت بين عنقي وجمزري
		(س)
		قد قربت ساداتها الروائسا
١٠٥ (ك)	الرجز	والبكرات الفسج العطامسا
		آليت حب العراق الدهر أطعمه
١٢٦ (ك)	البسيط	والحب يأكله في القرية السوس
٢٢٢ (ك)	الرجز	في حسب بسخوعز أقعسا
		(ص)
		كأوا في بعض بطنكم تعفوا
٢٧٧ (ك)	الوافر	فإن زمانكم زمن خميص
		(ط)
		أبيت على معاري واضحات
٢٠٠ (ك) ، ٢٠٣	الوافر	بين ملوب كدم العباط
		(ع)
		يقول الخنئ وأبغض المعجم ناطقا
٣١	الطويل	إلى ربنا صوت الحمار اليبجدع

الشاهد	بحره	الصفحة
كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كاه لم أصنع فإن يك غثا أو سمينا فإني سأجعل عينيه لنفسه مقنعا وقد مات شماخ ومات مزرد وأى كريم لأبأك يمتع فلو أن حق اليوم منكم إقامة وإن كان مرح قد مضى متسرعا لأنى مقسم ماملكت فجاعل أجرا لآخرة ودنيا تنفع نبثم نبات الخيزراني في الثرى حديثا متي ماياتك الخير ينفعنا فهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لانجره يمس منا مفرعا كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع	الرميل الرجز الطويل الطويل الطويل الكامل الطويل الطويل الطويل الكامل الرجز	٣٦ (ك) ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٢٥٣ ٣٩ (ك) ، ٤٥ ، ١١٠ ، ١١٤ ٧٣ (ك) ١٤٨ (ك) ١٧٢ (ك) ١٩٦ ٢٣٦ (ك) ٢٣٦ (ك) ٢٤٨ (ك) ٢٥٣ (ك) ٢٦٠ (ك)

الصفحة	بحره	الشاهد
		وماذاك أن كان ابن عمي ولا أخى
٢٦١ (ك)	الطويل	ولكن متي ما أمك الضر أنفع قفي قبل التفرق يا ضباعا
٢٦٦ (ك)	الوافر	(ولايك موقف منك الوداعا) راحت بمسلة البغال عشية
٢٧٠ (ك)	الكامل	فارعى فزارة لاهناك للرتع بكث حزعا واسترجعت ثم آذنت
٣١٤ (ك) ، ٣١٨ ٣١٩	الطويل	ركائبها أن لا إلينا رجوعها وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
٣١٦ (ك) ، ٣١٨ ٣١٩	الطويل	حيالك لا نفع وموتك فاجع (ف)
٧ (ك) ، ١٩٧	البسيط	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف
١٢٠ (ك) ، ١٢١	الطويل	وقالوا : تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف
٣٢٦	الوافر	ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف
٣٨ (ك) ، ٦٢	الرجز	(ق) سوي مساحين تقطيط الحقيق أسعد بن مال ألم تعلموا
٩٩ (ك)	المتقارب	وذو الرأي مها يقل يصدق

الشاهد	بحرة	الصفحة
لأتحسين بياضا في منقصة		
إن الهمام في أقرابها بَلَقُ	البسيط	١٠٧
إذا المعجوز غضبت فطَلَّقْ		
ولا تَرَخَّسْهَا ولا تَمَلِّقْ	الرجز	٢٠٧
ولم يرتفق والناس محتضرونه		
جميعا وأيدى المعتفين رواهقه	الطويل	٢١٢ (ك)
ضربت صدرها إلى وقالت		
يا عديا لقد وقتك الأواقي	الخفيف	٢١٩
فحق واغل يَنْجِسُهُمْ يَحْيُو		
وتعطف عليه كأس السارق	الخفيف	٢٤٧ (ك)
ومنهل ليس له حوازي		
ولضفادى جمه نقائق	الرجز	٢٦٨ (ك)
(ك)		
تجائف عن جواليمامة ناقي		
وما قصدت من أهلها لسوائكا	الطويل	٢٨٠ (ك) ، ٢٨١
دار لسعدى إذور من هواكا	الرجز	٧٧ (ك) ، ٧٨
على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي		
لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى	الطويل	١٦٠ (ك) ، ١٦١
إليك حتى بلغت إياكا	الرجز	٢٧٨ (ك)

الصفحة	بحره	الشاهد (ل)
		فألفيته غير مستعجب
٣٨ (ك) ، ٤٢ ، ٨٠	المتقارب	ولا ذا كر الله إلا قليلا فلم أر مثله خباصة واحد
٥٣ (ك) ، ١٣٨ ، ١٣٩	الطويل	ونهنهت نفسي بعد ما كدت أنعمه فاليوم أشرب غير مستعجب
٦٤ (ك)	السريع	إثما من الله ولا واغل بيناه في دار صدق قد أقام بها
٧٨ (ك)	البسيط	حينما يعلمنا وما نعلمه فلست بآتيه ولا أستطيعه
٧٩ (ك)	الطويل	ولاك اسقى إن كان ماؤك ذا فضل وهذا ردائي عنده يستعيره
٨٩ (ك)	الطويل	ليسليني نفسي أمال بن حنظل في لجة أمسك فلانا عن قل
٩٠ (ك)	الرجز	وقد وسطت مالكا وحنظلا
٩٣ (ك)	الرجز	فقد رأى الراءون غير البطل أنك يامعاو يا ابن الأفضل
٩٥ (ك)	الرجز	أبو حنش يورقنا وطلق
١٠٠ (ك)	الوافر	وعمار ، وآونة أثالا وقهيل من لكير شاهد
١٠٩ (ك)	الرمز	رهم مرجوم ورهم ابن المعل

الصفحة	بحره	الشاهد
		قلت إذ أقبلت وزهر تهادى
١٣٠ (ك)	الخفيف	كنعاج الملا تعسفن رملا وحق لمن أبو بكر أبوه
١٣٩	الوافر	يوفقه القدي رفع الجبالا كنية جابر إذ قال ليت
١٤٩ (ك)	الوافر	أصادفه وأتلف بعض مالي محمد تفد نفسك كل نفس
١٦٠ (ك) ، ١٦١	الوافر	إذا ما خفت من أمر تبالا ولكن من لا يلق أمرا يتوبه
١٧٢ (ك)	الطويل	بعده ينزل به وهو أعزل ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا
١٧٦ (ك)	الطويل	فألميتها عن ذي تمام مغيل قروم تسامى عند باب دقاعه
١٨٠ (ك)	الطويل	كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا كذبتك عينك أم رأيت بواسط
١٨٢ (ك)	الكامل	غلس الظلام من الرباب خيالا أحار ترى برقاً أريك وميضه
١٨٤ (ك)	الطويل	كلع اليدين في حي مسكال
١٩٢ (ك)	الزجر	تشكو الوجى من أظلل وأظلل من حملن به وهن عواقد
١٩٤ (ك)	الكامل	حبيك النطاق فشب غير مهبل

الصفحة	بحرة	الشاهد
		فيوما يوافيني الهوى غير ماضٍ
٢٠١ (ك)	الطويل	ويوما ترى منهن غولا تغولُ
٢١١ (ك)	الرجز	ببازل وجناء أو عيهلُ
		ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
٢٢٠	الطويل	فقلت : لك الولايات إنك مرجلي
٢٢٣ (ك)	الرجز	وهي تنوش الحوض نوشا من علا
		صعدة نابتة في حائر
٢٤٨ (ك)	الرميل	أينا الريح تميلها عمل
		كما خط الكتاب بكف يوما
٢٥٢ (ك)	الوافر	يهودي يقارب أو يزيلُ
		على أنني بعد ما قد مضى
٢٥٨ (ك)	المتقارب	ثلاثون للهجر حولا كيلا
		يذكرنيك حنين العجول
		ونوح الحمامة تدعو هديلا
٢٨٤ (ك)	الرجز	فصبروا مثل كعصف مأكولُ
		أهاجيتم حسان هند ذكائه
٣٠١ (ك)	الطويل	ففي لأولاد الحماس طويل
		فلامزنة ودقت ودقها
٣٠٥ (ك)	المتقارب	ولا أرض أبقل إبقالمها
		إذ هي أحوى من الربعي حاجبه
٣٠٦ (ك)	البسيط	والعين بالإئتم الحارى مكحول

الصفحة	بحرة	الشاهد
		فلاترى بعلا ولا حلائلا
٣٢٠ (ك) ، ٣٢١	الرجز	كه ، ولا كهن إلا حائلا وإذا الحرب شمرت لم تكن ري حين تدعو السكامة فيها : نزال
٣٢١	الخفيف	(م)
٦ (ك) ، ٦٩ ، ١٩٤	الرجز	قواطنا مسكة من ورق الحميري
٧ (ك) ، ٢١٠	الرجز	ضخم يحب الخلق الأضغما صدت فأطوات الصدود وقلما
٧ (ك) ، ٥١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣	الطويل	وصال على طول الصدود يدوم سفته الرواعد من صيف
٤٧ (ك) ، ٥٣ ، ٨٥	المتقارب	وإن من خريف فلن بعدما وريشي منكم وهوأي معكم
٥٩ (ك)	الوافر	وإن كانت زيارتكم لاما إذا اهو ججن قلت : صاحب قوم
٦٤ (ك) ، ٦٧	الرجز	بالدو أمثال السفين العوم يدعون عنتر والرماح كأنها
٨٨ (ك)	الكامل	أشطان بثر في ليمان الأدهم ألا أضحت حبالكم وماما
١٠١ (ك) ، ١٠٢	الوافر	وأضحت منك شاسعة أماما إن ابن حارث إن اشتق لرؤيته
١٠١ (ك) ، ١٠٢	البسيط	أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

الشاهد	بحرة	الصفحة
وامتاح منى حبايات الهاجم		
شأو مدل سابق اللهاجم	الرجز	١٠٦ (ك)
وغير سفع مثل يحارم	الرجز	١٠٧ (ك)
فأقسم أن لو التقينا وأنتم		
لكان لكم يوم من الشر مظلم	الطويل	١٣١ (ك)
بنى ثعل لا تنكسوا العنز شربها		
بنى ثعل من ينكم العنز ظالم	الطويل	١١٦ (ك)
فموضني منها غناى ولم تكن		
تساوى عنزى غير خمس دراهم	الطويل	٢٠٦
هم القائلون الخير والأمرونه		
إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما	الطويل	٢١٢ (ك)
سلام الله يامطر عليها		
وليس عليك يامطر السلام	الوافر	٢١٦ (ك)
قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد		
يابؤس للجهل ضرارا لأقوام	البسيط	٢٣٢ (ك)
يحسبه الجاهل ما لم يعلم		
شيخا على كرميه معما	الرجز	٢٣٧ (ك)
مروان مروان أخو اليوم اليمى	الرجز	٢٤١ (ك)
لمارأت سائيد ما استعبرت		
لله در اليوم من لامها	السريع	٢٥١ (ك)

الشاهد	بحره	الصفحة
هما أخوا في الحرب من لأخاله		
إذا خاف يوما نبوة قد عاها	الطويل	٢٥٢ (ك)
عوجي علينا واربعي يا فاطما	الرجز	٢٦٦ (ك)
أمن دمنتين عرس الركب فيهما		
بحقل الرخامى قد عفا طلالها	الطويل	٢٩٤ (ك) ، ٢٩٦
أقامت على ربيعها جارتا صفا		
كيتا الأعلى جونتنا مصطلاها		
لنا هضبة لا ينزل القل وسطها		
ويأوى إليها المستجير فيعصما	الطويل	٣٢٤ (ك)
إذا لم نزل في كل دار عرفتها		
لها واكف من دمع عينك يسجم	الطويل	٣٢٩ (ك)
ويوما توافينا بوجه مقسم		
كان ظبية تعطو إلى وارق السلم	الطويل	٣٣٤ (ك)
(ن)		
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم		
إذا جلسوا منا ولا من سوائنا	الطويل	٨ (ك) ، ٢٨٠
وصاليات ككما يُؤثِّقِينَ	السريع	٨ (ك) ، ٢٢٧ ، ٢٨٤
أيها السائل عنهم وعفي		
لست من قيس ولا قيس مني	المديد	١٥٢
من يفعل الحسنات الله يشكرها		
والشر بالشر عند الله بيان	البسيط	١٦٦ (ك) ، ١٦٩

الصفحة	بحرة	الشاهد
		لعمرك ما أدري وإن كنت داريا
١٨٣ (ك)	الطويل	بسبع رمين الجمر أم بثمان علام يُعْبِدُنِي قومي وقد كثرت
١٨٧	البسيط	فهم أبا عر ماشاءوا وعبدان ؟ تراه كالنَّعام يُعَلِّ مسكا
١٨٩ (ك)	الوافر	يسوء الفاليات إذا قَلْبِي مهلا أعاذل قد جربت من خلقى
١٩١ (ك) ، ١٩٢	البسيط	أني أجود لأقوام وإن ضنتوا لا تنكر القتل وقد سينا
٢٧٦ (ك)	الرجز	في حلقكم عظم وقد شجينا
٢٧٨ (ك)	الهمزج	كأنا يوم قُرِّي إنا نقتل إيانا قتلنا منهم كل فتى أبيض حسانا
٢٨٣	الكامل	وابذل سواء للال إن سواءا دهما وجونا ألا من مبلغ حسان عني
٢٨٨ (ك)	الوافر	أسحر كان طلبك أم جنون ؟ من أجلك يا لقي تيمت قلبي
٣١٠ (ك) ، ٣١١	الوافر	وأنت بخيلة بالود عني ووجه مشرق النحر
٣٣٤ (ك) ، ٣٣٦	الوافر	كأن ثدياه حقات (ه)
٦٢ (ك)	البسيط	يادار هند عفت إلا أنا فيها (بين الطوى فصارت فواديا)

الصفحة	بحره	الشاهد
٢٦٧ (ك)	البسيط	لما أشارير من لحم تتمره من الثعالى ووخز من أرائنها (ي)
٩٨	الرجز	أيا بيجي أيا بيجي أد أخى إن أخى لعنكم غير دى وولدت حرة غير زنى من ولد عمران بن عمرو بن عدى فلو كان عبد الله مولى هجوته
٢٠٠ (ك) ، ٢٠١ ٢٠٤ ، ٢٠١	الطويل	ولكن عبد الله مولى مواليا قد عجبت منى ومن يعليا
٢٠١ (ك)	الرجز	لما رأتى خلقاً مقلوباً (له مارأت عين البصير وفوقه)
٢٠١ (ك)	الطويل	سماء الإله فوق سبع سمائياً وتضحك منى شيعه عبشمية
٢٠٧	الطويل	كان لم ترى قبلى أسيراً يمانياً

تصويب الأخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	٢	وعيسى بن عمرو	وهيسى بن عمرو
٣٣	١٠	بالضرورة	بالضرورة
٣٤	١٠	ما تضمنته	ما تضمنته
٤٩	١١	أى أى	أى أن
٥٩	٣	تسكين عن مع	تسكين عين مع
٦٤	٧	إنما من الله	إنما من الله
٧٦	١٠	على هذه الضرر قياسا	على هذه الضرورة بالضعف قياسا
٧٧	١٣	دار	دار
١٤٢	١١	والضعيف	والضعف
١٤٤	١٧	مع كونها مقصودة	مع كونها نكرة مقصودة
١٦٧	١١	من شر	من العشرة
١٦٧	١٣	موصولة شرطية	موصولة لاشريطية
١٦٨	٢١	به إله أنه	بالله إنه
١٧١	١٥	في بنى بليت	في بنى بليت
٢١١	٦	أخصباً	أخصباً
٢٤٧	١٤	وتعطف	وتعطف
٢٥٣	٥	كم في بنى سعيد	كم في بنى سعد
٢٧١	٣	ضلت عذيل	ضلت عذيل
٢٩٧	٧	ترجف	ترجف

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
١٠ — ٣	مقدمة
٢٨ — ١١	الفصل الأول
١١	(سيبويه وكتابه)
٠٠	(١) سيبويه
٠٠	اسمه ونسبه
١٢	مولده ونشأته
١٣	شيوخه
١٦	تلاميذه
١٧	وفاته
١٩	(ب) كتاب سيبويه
٠٠	اسمه وتاريخ تأليفه
٠٠	مادته
٢٣	شواهد
٢٥	شروحه
٢٨	شروح شواهد الشعرية
٥٥ — ٢٩	الفصل الثاني
	(موقف سيبويه من الضرورة الشعرية)
٣١	١ — مفهوم الضرورة عند سيبويه
٤٩	٢ — وجه الضرورة عند سيبويه

الموضوع	صفحة
٣ - هل يحمل على الضرورة - عند	٥٢
سيبويه - ما وجد يحمل جيد ؟	
٤ - أنواع الضرائر في كتاب سيبويه	٥٥
الفصل الثالث	٥٧ - ٣٤٠
(الضرائر الشعرية في كتاب سيبويه)	
أولا : ضرائر النقص	٥٩
١ - نقص الحركة	٥٥
تسكين عين « مع »	٥٥
نقص فتحة الإعراب من آخر المنقوص للنصب	٦١
نقص الضمة والكسرة من آخر الاسم ،	٦٣
والضمة من آخر الفعل	
٢ - نقص الحرف	٦٩
حذف حرفين من آخر الكلمة على غير مذهب الترخيم	٥٥
حذف ياء المنقوص اكتفاء عنها بالكسرة	٧١
حذف الياء الواو الواقعتين صلة لضمير الغائب	٧٣
حذف الياء من « هي » ، والواو من « هو »	٧٧
حذف نون « لكن » لإلتقاء الساكنين	٧٩
حذف التنوين لإلتقاء الساكنين	٨٠
حذف « ما » من « إما »	٨٣
ترخيم غير المنادى المختوم بالهاء على لغة التمام	٨٨
إدخال الترخيم على الترخيم فيما كان مختوما بالهاء	٩٥

الصفحة	الموضوع
٩٩	ترخيم غير المختوم بألفاء على لغة التمام وهو غير منادى
١٠٠	ترخيم غير المنادى ، المختوم بألفاء على لغة الانتظار
١٠٣	ترك صرف ما ينصرف
١٠٤	حذف الياء الواقعة قبل الآخر في الجمع الأقصى
١٠٨	حذف ألف المقصور
١١٠	٣ - نقص الكلمة
٠٠٠	حذف الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً
١٢٥	حذف الجار وإيصال الفعل إلى المجرور
١٢٨	المعطف بلا فاصل على الضمير المرفوع المتصل وللمستتر
١٣٣	حذف المعطف بعد « إياك »
١٣٨	حذف « أن » ونصب الفعل بعد كاد
١٤٤	حذف « يا » من اسم الجنس المعين
١٤٨	حذف لام الإضافة من قولهم « لا آباك »
١٤٨	حذف نون الوقاية من ليت ، وقط ، وقد ، ومن ، وعن ، ولئن
١٥٥	المعطف على المضمير المجرور دون إعادة الجار
١٥٩	حذف لام الأمر وإبقاء عملها
١٦٦	حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط
١٧١	حذف ضمير الشأن من « إن » وأخواتها
١٧٤	حذف للمبتدأ بعد لكن
١٧٥	حذف « رب » وإبقاء عملها
١٧٨	حذف جواب « رب »
	حذف « ما » الزائدة بين الكاف ومجرورها
١٧٩	المؤول من « أن » ومعمولها

الصفحة

الموضوع

١٨٢	حذف همزة الاستفهام
١٨٨	حذف نون الوقاية عند اجتماعها مع نون النسوة
١٩١	ثانيا : ضرائر الزيادة
٠٠٠	١ — زيادة الحركة
٠٠٠	فك المضعف الواجب إدغامه في الكلام
١٩٣	٢ — زيادة الحرف
٠٠٠	صرف مالا ينصرف
١٩٧	زيادة الياء الناشئة من إشباع الكسرة
١٩٩	إجراء المعتل مجرى الصحيح ، وما يترتب عليه من زيادة حرف أو حركة
٢٠٩	تضعيف الآخر وصلا
٢١٢	إثبات النون في جمع اسم الفاعل المذكر مع اتصاله بالضمير
٢١٤	إثبات النون في « مائتين » ونصب التمييز بها
٢١٦	تنوين المنادى المبني
٢٢٠	جمع « من » على الحكاية وصلا
٢٢٢	رد اللام المحنونة
٢٢٤	تنوين العلم الموصوف بابين
٢٢٧	ثبوت همزة « أقمل » في بعض تصاريفه
٢٣٠	٣ — زيادة الكلمة
٠٠٠	زيادة اللام بين المتضايين في النداء

الصفحة	الموضوع
٢٣٣	دخول « أن » في خبر « كاد »
٢٣١	تأكييد المضارع بنون التوكيد في غير مواضعها في الكلام
٢٤١	ثالثاً : ضرائر التقديم والتأخير
٠٠٠	١ - تقديم الحرف
٢٤٣	٢ - تقديم بعض الكلام على بعض
٠٠٠	تقديم الاسم على الفعل
٢٥٠	الفصل بين المتضايقين بالظرف ، والجارو المجرور والعاطف والمعلوف
٢٥٨	الفصل بين العدد وتمييزه بالجارو المجرور
٢٥٩	تأخير دلائل الجزاء إلى موضع الجزاء
٢٦٥	رابعاً : ضرائر الإبدال
٠٠٠	١ - إبدال الحرف من الحرف
٠٠٠	إبدال الألف من الهاء
٢٦٧	إبدال الياء من والحروف الصحاح
٢٦٩	إبدال الألف من الهمزة المفتوحة إثر فتحة
٢٧٢	إبدال الياء من الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها
٢٧٦	٢ - إبدال الكلمة من الكلمة
٠٠٠	وضع الواحد موضع الجمع
٢٧٨	وضع إياك وإيانا موضع الضمير المتصل

الصفحة	الموضوع
٢٨٠	٣ - إبدال الحكم من الحكم
٠٠٠	إستعمال سواء أهما كغير
٢٨٣	إستعمال الكاف أهما بمعنى مثل
٢٨٦	جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة
٢٩٤	حبر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير الموصوف
	رفع بعض المصادر المنكرة للاستعملة في
٢٩٩	الكلام للدعاء منصوبة بإضمار الفعل
٣٠٢	عجىء « سبىحان » مفردا متونا
	تذكير العامل مع كون الفاعل أو نائبه
٣٠٥	ضميرا مستترا مؤنثا
٣٠٩	دخول حرف النداء على الألف واللام
٣١٣	عدم تكوير « لا » مع كونها ملغاة
٣١٩	إدخال الكاف على الضمير المتصل
٣٢٢	نصب المضارع المقترن بالفاء غير مسبوق بنفى أو طلب
٣٢٧	الجزم بإذا
	المجازاة بمن مع إضافة حين إلى
٣٣٠	جملة الشرط
	جعل اسم « كان » المخففة ضميرا
٣٣٣	لغير الشأن ، ومجيئه أهما ظاهرا
	جمع « فاعل » صفة لمذكر عاقل على « فواعل »
٣٤١	خاتمة
	الفهارس
٣٤٥	أهم المراجع والمصادر
٣٥٥	فهرس الشواهد الشعرية
٣٧٥	تصويب الأخطاء
٣٨٢ — ٣٧٦	محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٤٤٦٧ لسنة ١٩٨٣

